د. شريف حرير
د. تيرجي تفيدت

السودان
الانهيار أو النهضة

مركز الدراسات السودانية
THE SUDANESE STUDIES CENTRE

ترجمة

مبارك علي عثمان
مجدي النعيم

د. شـريف حرير
د. تريجي تفيدت

السـودان الانهيار أو النهضة

ترجمة:
مبارك علي عثمان
مجـدي النعـيم

مركز الدراسات السودانية

الطبعة الأولى
القاهرة
-١٩٩٧-

مركز الدراسات السودانية

القاهرة – جمهورية مصر العربية
٧ شارع معروف شقة ٥
تليفون / فاكس ٥٧٨٧١٤٢ -٢٠٢
E-mail ssc@ africamail com

التجهيزات الفنية والطباعية
مركز الدراسات السودانية

د. شـريف حرير
د. تريجي تفيدت

السـودان الانهيار أو النهضة

ترجمة:
مبارك علي عثمان
مجـدي النعـيم

ترجمة لكتاب

SUDAN : SHORT - CUT TO DECAY

الصادر عن

NORDISKA AFRIKAINSTITUTET
UPPSALA SWEDEN


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

تقديم*

لقد تم الترحيب بإتفاقية أديس أبابا للسلام كنموذج متميز من نماذج التسوية السلمية عبر التفاوض فى كل أفريقيا والعالم الثالث عموماً. وقد أُعتبرت الإتفاقية متميزة ليس لأن قادة السودان وفصائله المتصارعة قد جاهدوا لتجاوز إختلافاتهم واختاروا السلام عبر التفاوض بعد سبعة عشر عاماً من الحرب وهدير المدافع فحسب وإنما أيضاً لأن الإتفاقية تم نقاشها بواسطة شركاء أفارقة فى قمة عصرالحرب الباردة حيث كان من الممكن لأى فصيل أن يجد بسهولة حلفاء ودعماً ضخماً من توريدات الأسلحة.

ورغم أن الإنجازات الحقيقية لإتفاقية السلام والترتيبات السياسية والمؤسسية المصاحبة لها قد برهنت على أنها مُبالغ فيها، إلا أن الإتفاقية بينت أنه من الممكن، حتى فى أكثر الصراعات تعقيداً، إستبدال البنادق والدمار بالديبلوماسية والمفاوضات إذا ماوجدت الإرادة السياسية. رغم ذلك، فإن التفاؤل وكذلك الشعور بالوحدة الوطنية اللذان أفرزتهما هذه التسوية غير المسبوقة لصراع سياسى معقد أُدير عن طريق السلاح، قد قوضتهما فوراً مجموعة مترافقة من القوى التى أطلق عليها المزروعى "قوى الفوضى" من جانب و "قوى الطغيان" من الجانب الآخر. فقد كتب المزروعى قائلاً "إن أفريقيا قد مُزقت بين قوى الفوضى من جانب بمعنى العنف اللامركزى، وبين قوى الطغيان بمعنى القمع المركزى المنسق" (Mazrui,1986:20).

لقد تم تقويض روح إتفاقية أديس أبابا تدريجياً وبشكل منتظم ونُسفت فعلياً بواسطة نفس القيادة السياسية التى كانت شجاعتها مثار ثناء من قبل العالم عندما استطاعت الوصول إلى التسوية السلمية. ورغم أن إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ قد تعهدت بأن يتشكل من المديريات الجنوبية الثلاث، إقليم محكوم ذاتياً عاصمته جوبا، إلا أن رئيس السودان، ولأسباب تتعلق بالنفعية، أصدر قراراً فى أول يونيو ١٩٨٣، بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم. وفى سبتمبر ١٩٨٣ أُعلنت قوانين الشريعة الإسلامية بواسطة مرسوم رئاسى مما عزز من الإختلافات بين الشمال والجنوب. وهكذا انفجرت مرة أخرى الحرب الأهلية واستمرت فى إشتعالها حتى اليوم. لقد أصبح نسف التفاؤل وتعزيز العداوات

* ترجمة مبارك على عثمان.

والإحتمالات البارزة للتفكك الوطنى فى السودان أكثر وضوحاً من أى وقت مضى.

ومن المقبول عموماً أنه لا توجد طرق مختصرة للتنمية والتقدم، بل هناك طرق مختصرة للدمار كما برهنت على ذلك تجربة يوغسلافيا السابقة وهى التجربة التى يقدم السودان حاليا بقوة واستمرار البرهان عليها. ويبدو أن الوضع فى السودان يتجه من سئ إلى الأسوأ. فالإقتصاد فى حالة خراب والقطر أكثر عزلة دولياً من أى وقت مضى. وتبدو الحرب فى الجنوب بلانهاية - وهى حلقة مفرغة من البؤس المتكرر. أما القمع المركزى فليس له حدود والعنف اللامركزى يسود على التعايش السلمى. يبدو أن خوصصة الدولة وعسكرتها ينسجمان مع الدراما المتنامية للتعصب الأيديولوجى وإنتهاكات حقوق الإنسان. لقد اغتنت أقلية صغيرة من إقتصاد الحرب فى حين أن الغالبية تقاتل من أجل لقمة الخبز اليومى في معسكرات النازحين وأحياء الفقراء (مدن الخيش والكرتون) فى الحضر.

تعالج أغلب مقالات هذا الكتاب، وفى مجملها، جوانب معينة من عمليات الدمار من وجهات النظر الإقتصادية والتاريخية والسياسية وعلم الإجتماع. وفي حين أن الحرب في الجنوب تحتل مساحة ضخمة فى هذا المؤلف، إلا أن التركيز الأكبر على العمليات التى تشكل ما هو مشترك في القطر ككل. لذلك سيكون من المناسب هنا إجراء مسح سريع لهذه الجوانب.

يثير دوغلاس جونسون Douglas H. Johnson فى مقاله التساؤل الرئيسى التالى: إلى أى مدى يمكن إعادة بناء الجنوب قبل تحقيق السلام؟ وهو يتابع هذا السؤال من خلال تلخيص حجم الدمار فى الريف الجنوبى وفي بعض المدن التى تأثرت أكثر بالحرب الأهلية منذ ١٩٨٣. لقد كان حجم الدمار الذى أحدثته الحرب الأهلية الجديدة منذ عام ١٩٨٣ ضخماً بحيث أن الدمار الذى وقع خلال الحرب الأولى (٥٥-١٩٧٢) لايساوى شيئاً إلى جانبه. وذلك ناجم عن تزايد عددية الفصائل المتقاتلة والنزعة الأيديولوجية التى اتخذتها الحرب الأخيرة. فلقد أخذت الحرب الأولوية على أية إمكانية لخلق إستثمارات موجهة للتنمية يمكن أن يؤسس عليها إعادة البناء. وأصبحت إمكانيات إعادة التأهيل والتنمية قبل تحقيق السلام على صعيد الريف غير مبشرة وقاتمة.

وينظر تيرجى تفيدت إلى المظهر الفريد لإدارة الدولة فى الجنوب خاصة

بعد إتفاقية أديس أبابا. ويلقى الضوء على بعض المشاكل التى تواجهها الدولة الجديدة بعد ١٩٧٢ فى غرس نفسها فى المجتمع كقوة توحيد واستقرار. كما تم تحليل الدور المهيمن الذى لعبته المنظمات غير الحكومية. وعلى العكس من الفكرة السائدة القائلة بأن المنظمات غير الحكومية تلعب أصلاً وظيفة هامة فى عملية الدمقرطة فى أفريقيا من خلال تقوية المجتمع المدنى وجعله تعددياً، فقد أُثير نقاش يدور حول أن المنظمات غير الحكومية ربما تؤدى إلى تآكل سلطة الدولة وربما تجرى خوصصة للدولة ولكن بدون أن تكون قادرة على تقوية المجتمع المدنى المزعوم.

أما روفائيل بادال، وهو استاذ علوم سياسية من جنوب السودان شغل منصباً وزارياً خلال الفترة (٨٥-١٩٨٦) فهو فى وضع مناسب لتوضيح الإنشقاقات السياسية الداخلية فى جنوب السودان، حيث، تقليدياً، لم تكن الإنقسامات والإنشقاقات السياسية فى مجتمع جنوب السودان موضوعاً مثيراً لإهتمام الباحثين، لأن المشكلة عموماً كانت تُصور على انها قضية جنوب ضد الشمال. يتابع بادال، فى ورقته، هذه الإنشقاقات عبر فترة زمنية طويلة تبدأ من مؤتمر جوبا ١٩٤٧ وخلال الحركة الإستقلالية في بداية الخمسينات وتقسيم الجنوب فى ١٩٨٣ الذى أدى لإندلاع شرارة الحرب الأهلية الثانية. وبالنسبة "لبادال" فإن هذه الإنشقاقات الداخلية هامة فى فهم المشكلة السودانية مثل اهمية الإنشقاقات الخارجية بين الشمال والجنوب. لأنها، إنقسامات أو إنشقاقات متكررة داخل صفوف القيادة السياسية السودانية الجنوبية أو "المقاتلون من أجل الحرية" فى لحظات حاسمة وفاصلة، ولها آثارها الجذرية على الأحداث اللاحقة. ويمكن إيجاد الدليل على ذلك في انشقاق الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى جناحى توريت والناصر فى اغسطس ١٩٩٠.

ويمعن محمد عبدالرحيم محمد صالح وشريف حرير النظر في ظاهرة المليشيات القبلية. فلقد كان للحرب الأهلية في الجنوب العديد من التداعيات بالنسبة للسودان. وأحد هذه النتائج هو الإنتشار الواسع النطاق للعنف اللامركزى فى الجنوب نفسه وفى الأجزاء الأخرى من القطر التى تقع خارج النطاق الجغرافى للجنوب حيث تمثل المليشيات القبلية التى تدعمها الحكومة ضمناً أداة من أدوات إنتشار العنف اللامركزي. حيث نظرت الحكومة لعناصر هذه المليشيات على انهم مقاتلون بالوكالة، فإن هذه المطيشيات القبلية قد

صُعِّدت لاحقاً ومُنحت وضعاً قانونياً في عام ١٩٨٩ من خلال قانون الدفاع الشعبي. فإنتشار المليشيات القبلية في الحرب الأهلية الحالية لا يحبط فرص التوصل إلى حل سلمي فحسب، وإنما ينفي دور الحكومة كسلطة وحيدة تملك قوة الإكراه في إدارة الشئون العامة. إذ تؤدي المليشيات القبلية إلى إستقطاب المجتمع بشكل أكثر حدة. وبالتالي فقد تزايدت بشكل بارز احتمالات التفكك الوطني خاصة وأن معظم المليشيات القبلية ترعاها حكومة حزب "الأمة" ضد بعض المجموعات القومية.

يستكشف بيتر وودورد بعض الجوانب التاريخية للنقاش الدستوري السوداني ويقترح بعض الموضوعات للنقاش المستقبلي. وهو ينصح بعدم اللجوء إلى قرار متعجل حول إصدار دستور جاهز كطريق لتحسين الوضع الصراعي الحالي. ويناقش بأن العديد من مناطق القطر في حالة من الدمار والعنف بحيث أن إصدار دستور جاهز يبدو غير مناسب في الوقت الحالي. وربما يكون الحل الوحيد هو البحث عن إجماع من أجل إصدار هيكل دستوري أكثر فعالية عن ذي قبل. ومن خلال البحث عن الإجماع يتطور الإحساس بالدستورية التي لايمكن إنجازها من خلال إضافة دستور جديد جاهز وهي ممارسة حفلت بها ادبيات الممارسة السياسية السودانية.

ويبرهن شريف حرير مستخدماً مادة من دراسة حالة، كيف أن الصراع المحدود على الموارد الطبيعية يمكن أن يتطور إلى حرب إقليمية لها صفة شبه دولية. إن إنتشار الحرب الأهلية في كل بقاع البلد والرعاية الأيديولوجية والمادية لمليشيات قبلية محددة من قبل الحكومة، والمصالح التي أظهرتها كل من ليبيا وتشاد كقوى إقليمية متعارضة تمثل الأُطر التي تتيح هذا التحول. كما يلقي الضوء على الإنقسامات الأيديولوجية والعرقية بين العرب وغير العرب، والتي كانت عاملاً ثانياً طيلة الصراع السوداني، وفي الصراع بين الفور والقبائل العربية في دارفور. وتختتم الورقة نقاشها، على أساس قوة الدليل المُستخدم بأن مأساة جنوب السودان من الأرجح أن تكرر نفسها في دارفور إن لم تُتخذ الخطوات الضرورية.

ويناقش كارل فولموث الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للأزمة السودانية والتي تتجلى في الإنتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والنزوح الضخم للسكان وتزايد الفقر والمجاعة في البلد. ويجادل بأن الأزمة الإقتصادية

قد تفاقمت بنهاية عقد السبعينات عندما تخلى القطر عن الخطة السداسية واتجه للتفاوض حول برنامج للاستقرار الإقتصادى مع صندوق النقد الدولى. رغم ذلك فقد تفجرت الأزمة مبكراً بسبب إنتهاج طريق تنمية تم إختياره منذ الإستقلال. وتشمل بعض سمات التدهور الإقتصادى التى يمكن ملاحظتها: تدهور الإنتاج الصناعى والطاقة الصناعية المُستخدمة، وتدنى الأداء الكلي للنمو والإنتاجية والتذبذب العالى للإنتاج الزراعى وتدنى القدرات الإدخارية وتدهور معدلات الإستثمار. وفى حين أن النظام القائم فى السلطة منذ إنقلاب يونيو ١٩٨٩ قد تعهد بإجراء تغيير جذرى للسياسة الإقتصادية، إلا ان سجله يبين أن هناك تناقضاً واضحاً بين القول والفعل وبين الخطاب والواقع. ويعتبر تزايد الإعتماد على الواردات، وإنعدام الضوابط النقدية، وعدم إستقرار أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الجنيه، وغياب التكامل بين القطاعات، والإستخدام غير الرشيد للأموال العامة، والإعتماد على التمويل بالعجز هى من بعض التناقضات الواضحة.

ويتفق معظم المراقبين السودانيين والأجانب على أن السودان فى حالة تدهور ودمار فى كل المجالات. ويحاول شريف حرير أن يبحث بإختصار حجم هذا الدمار والأسباب الكامنة خلفه. ويبدو أن الحرب الأهلية في الجنوب وإهدار موارد الأمة من خلال الجهود التدميرية خلال فترة زمنية طويلة وعدم الإستقرار السياسى المتصل قد أسهمت جميعاً فى التدهور المتصاعد للدولة السودانية ودمار مؤسساتها. ولكن أين تكمن أسباب كل تلك الأمراض؟ كما يسعي حرير إلى تطوير حجة ترتكز على حقيقة أن السودانيين سواء فى الشمال أو الجنوب، وعبر فترة زمنية طويلة، منغمسون فى محاولة جعل السودان مُلحقاً إما إلى الإسلام أو العروبة أو الأفريقية. وبدلاً عن قبول التعددية الغنية للمجتمع السودانى، فإن الصفوة السودانية تحارب من أجل تبسيط هذا التعقيد من خلال فرض هوية وحيدة على السودان. وإن إستيلاء الإسلاميين الأخير على السلطة هو في حد ذاته أحد هذه المحاولات المُهدرة، فحسب شعاراتهم يسعى قطاع من هذه الصفوة لإعادة إنتاج الماضى. وما لم يتم كسر هذه الحلقة الشريرة فإن مستقبل السودان سيكون قاتماً.

إن هذا المؤلَّف المكون من عدة مقالات قد أُعد من بعض الأوراق التى قدمت فى ورشة عمل بعنوان "اقصر الطرق إلى الدمار: نموذج السودان" عُقدت

في جامعة بيرجن في ١٩٩٢ ونظمها مركز الدراسات التنموية، وهي جزء من برنامج حول "آثار الحرب/إعادة تأهيل المجتمعات بعد الحرب" الذي موله مجلس الأبحاث النرويجي للعلوم الطبيعية والإنسانية. ولجامعة بيرجن إهتمام أكاديمي منذ مدة طويلة بالدراسات السودانية في مجالات التاريخ والآثار والفلسفة وعلم الأجناس والجغرافيا. لقد زار جامعة بيرجن مجموعة من الأكاديميين السودانيين ونال بعضهم درجة الماجستير والدكتوراه منها. وقد نُظم هذا المؤتمر على أساس روح تقاليد التعاون المشترك عبر فترة طويلة من الزمن. يضاف إلى ذلك، أن المؤتمر متابعة منطقية لمؤتمر آخر عُقد خلال فبراير ١٩٨٩ في مركز البحوث التنموية بعنوان "إدارة الأزمة في السودان"، وقد حضر ذلك المؤتمر مجموعة من الممثلين القياديين للأحزاب السياسية الرئيسية في السودان وأكاديميون بارزون.

وفي هذا السياق نود أن نعبر عن شكرنا لمركز الدراسات التنموية لتنظيم ورشة العمل بكفاءة وتقديم أعمال السكرتارية الممتازة وكذلك الشكر موصول إلى ليف مانجر نائب مدير المركز وللموظفين الإداريين وهم: ثلما كراقت وكرَيستينا ايرشسن وكريستن هولست بولسن. كما أننا مدينون بالإمتنان للمناقشين من بيرجن وغيرها الذين جعلوا النقاش حيوياً والحوار أكثر شجاعة وإقداماً. ومن ضمن هؤلاء نعبر عن إمتناننا للأساتذة جونر هالاند وسين أوفاهي وريتشارد هـ. بيرس والاستاذ المساعد اندرس بجوركيلو.

شريف حرير وتيرجي تفيدت

إعادة تدوير الماضي في السودان
نظرة عامة للتحلل السياسي *

شريف حرير

«ثم سألني الرئيس ماذا كنت افعل وما إذا كنت قد رأيت الأصدقاء القدامى، مضيفاً لدهشتي "أخشى أن مستوانا ينحدر. إن السودان لايدار بفاعلية وكفاءة مثلما كان أيام كنتم انتم البريطانيون، هنا!"».

الرئيس نميري لجراهام توماس الموظف السابق في حكومة السودان في ٢٠ أبريل ١٩٧٢ (Thomas, (1990:118 - 121).

يشير العديد من الباحثين إلى السودان بوصفه يمثل "نموذجاً مصغراً لأفريقيا" (Abd Al-Rahim, 1985) فقد حظى السودان بموقع "وسطاً" أو "متوسطاً" (Hassan, 1985) في أفريقيا ذات العوالم الثقافية المتعددة (أي أفريقيا العربية/ أفريقيا الأفريقية، أفريقيا المسلمة/ أفريقيا المسيحية/ أفريقيا الناطقة بالإنجليزية/ أفريقيا الناطقة بالفرنسية إلخ.)، وتعكس التغيرات أو التطورات التي تجري في السودان ما يحدث في أفريقيا عموماً، أو تأخذ أشباها منها.[1] ويعكس السودان أفريقيا بشكل ما وهذا ما يعطيه للدراسة المقارنة في السياسة والمجتمع الأفريقيين. لكن السودان يتميز بفرادته وسط الأقطار الأفريقية، بمعنى أنه "عربي وأفريقي في نفس الوقت" (Abd Al Rahim, 1985 - 228) وبينما تقدم التركيبة الداخلية للسكان السودانيين، نموذجاً مصغراً لأفريقيا: سر، طبيعيا وثقافياً وإثنياً"، فإن فرادته تواجه ذلك بهامشيته السياسية المتعددة بوصفه لاعربي ولاأفريقي، لامسلم ولامسيحي (Mazrui, 1985: 240). وهذا يضع السودان داخلياً في وضع مربك وحرج جداً، إذ ترغب نخبته المسيطرة التي تنحدر غالباً من الشمال النهري العربي أن يكون

---

* ترجمة مبارك علي عثمان

عربياً ومسلماً وترغب نخبته الجنوبية ان يكون افريقياً ومنبتاً عربياً.(٢) إن هاتين الرغبتين المتعارضتين، بل الإستبعاديتين، تقفان في قلب الصراع السياسي الذي يكمن في مركز تحلل الدولة السودانية. لقد فشلت كلا النخبتين، في سعيهما المتواصل الذي لا يكل لجعل السودان ملحقاً "بشيء ما" عربي أو افريقي أو إسلامي، في بناء "شئ ما" سوداني مطلوب في فرادته، ويُعبر عنه بكونه عربياً وافريقياً في نفس الوقت. إن التقسيم الثنائي للشخصية السودانية إلى عربية /اسلامية أو افريقية /مسيحية يقع في جذر الحرب الأهلية الممتدة لعقدين ونصف العقد والتي لا تفقر أهل السودان فحسب، بل أصابت مؤسسات الدولة نفسها بالتحلل.

وحين صرح نميري بكشفه المزوع الذي اقتبسناه أعلاه (ابريل ١٩٧٢)، كان السودان قد خبر فترتين من الديمقراطية التعددية وكانت قد مرت ثلاث سنوات من تجربته الثانية في الحكم العسكري. وكانت التوترات الوحيدة التي نلمحها في فترة اللااستقرار السياسي هذه هي الإنحدار المضطرد في كفاءة الدولة السودانية وتحلل مؤسساتها الماثل أبداً، والحرب الأهلية التي صاحبت السودان منذ إستقلاله في ١٩٥٦. ورغم أن إتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ أوقفت الحرب مؤقتاً، إلا أن إعادة تقسيم الجنوب على يد نميري وفرضه قوانين الشريعة في ١٩٨٣ اجهض إعادة البناء واقحم البلاد في تحلل مضطرد.

- سياق التحلل السوداني

عندما تمت تسوية الصراع، الذي دام لخمسة عشر عاماً بين مجموعتي البانتو والنيليين وحكومات الخرطوم التي تسيطر عليها النخبة النهرية السودانية الشمالية والذي قتل، ونزح بسببه، حوالي مليون شخص عبر المفاوضات في اديس ابابا في ١٩٧٢(٣)، ملأ الأمل السودانيين في تحقيق إعادة البناء والاستقرار والتنمية في إطار نظام سياسي سلمي ومستقر. ونظراً لحقيقة أن إتفاقية اديس أبابا كانت إحدى الحالات النادرة التي حلت فيها صراعات أفريقية داخلية بالمفاوضات السلمية، فقد كانت إنجازاً، ليس بالمعايير السودانية فحسب، بل رُوِّج لها كنموذج لحل النزاعات المشابهة في أفريقيا والعالم الثالث على وجه العموم. وكان الأمل الذي تجسد في هذا الانجاز هو أنه يمكن ان ينبه إلى نموذج يستطيع الأفارقة تبنيه كسبيل لحل الصراعات المشابهة في مختلف انحاء افريقيا مثل أريتريا/ اثيوبيا، تشاد، موزمبيق إلخ. وعلاوة على ذلك يمكن

وقف تبديد الطاقات والأموال فى الصراع وتوجيهها نحو مهام إعادة التنمية الإجتماعية والتغيير الإقتصادى فى مناخ سلمى ومستقر. وكان يمكن البدء جدياً فى بناء الأمة وفي تحول المجتمع-السودانى الذى طال إنتظاره. وقد عزز هذه الآمال طرح دستور دائم فى ١٩٧٣ للمرة الأولى فى تاريخ السودان بجانب المصالحة الوطنية فى ١٩٧٧، حيث أصبحت مجموعات المعارضة الشمالية جزءاً من العملية السياسية، ومد قانون ١٩٧٢ للحكم الذاتى للجنوب ليشمل انحاء السودان الأخرى (١٩٨٠). فالنوايا الدولية الطيبة، التى انعكست فى الترحيب بالمشاركة فى عملية إعادة البناء وتوفر الأموال الدولية والإقليمية (العربية غالباً) للمساعدة فى عملية التنمية السودانية، أعطت هذه الآمال ما يبررها.

لكن التطورات السياسية التى سببها تقويض نميرى، رئيس الجمهورية حينها، المستمر للدستور الدائم عوقت هذه الآمال. ونميرى هو نفس الشخص الذى تحقق تحت قيادته الدستور وإتفاقية أديس أبابا. وكان الرئيس، الذى ضاق ذرعاً بالعملية الدستورية، يتحول باضطراد نحو حكم الفرد الذى اعتمد على القرارات الجمهورية التى تتناقض وتقوض الدستور ومؤسسات الدولة القائمة عليه. وهكذا فقد قرر الرئيس فى ٥ يونيو ١٩٨٣ أن يعيد تقسيم الجنوب إلى ثلاثة اقاليم. وهذا يعنى إجهاض إتفاقية اديس ابابا وقانون الحكم الذاتى. وبينما لبت هذه الخطوة رغبة الرئيس فى إضعاف الجنوب وإرضاء بعض الفاعلين السياسيين الجنوبيين،(٤) جاء رفض الجنوب لهذه السياسة فى شكل تمرد مسلح. وقد أُعلن الجيش الشعبى لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان فى ٣١ يوليو ١٩٨٣ بهدف واضح هو تحرير كل السودان من الحكم القائم على النزوة الشخصية للنخبة الشمالية وإعادة تحديد علاقات السلطة فى السودان. وبعد تسع سنوات لايزال إقتصاد السودان ومستقبله رهيناً للحرب الدائرة حول السيطرة على البلاد.

وفى خطوة تفتقر للحساسية السياسية ولايبررها سوى انتهازية الرئيس السياسية،(٥) فرض نميرى قوانين الشريعة الإسلامية فى سبتمبر ١٩٨٣ مما أعطى بعداً دينياً للصراع المتفاقم أصلاً والذى لم تكن تعوزه أسباب الإستمرار. وكانت هناك، فى هذه اللحظة، معارضة شمالية للنظام متنامية سلفاً؛ فقذفت البلاد، مع وجود الحركة الجنوبية، إلى صراع سياسى متعدد الأبعاد.

وبينما وجدت العناصر العلمانية فى شمال البلاد بعض الأرضية للشراكة السياسية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، إنتفضت غالبية الناس فى الشمال، الذين يعانون ضغوط الأعباء اليومية لإقتصاد متدهور ومؤسسات دولة مفككة وإضطهادات من المركز، ضد النظام على أسس إكثر واقعية مرتبطة بشروط المعيشة أكثر من الصراع من أجل دولة علمانية أو دينية. وفى ابريل ١٩٨٥ أسقطت الهبة الجماهيرية المعروفة بالانتفاضة نظام نميرى، مما دفع النقاش حول التغيير السياسى فى السودان إلى بؤرة الضوء. وقد أقيمت فترة إنتقالية (أبريل ١٩٨٥ - أبريل ١٩٨٦) لعب فيها مجلس عسكرى إنتقالى الدور التشريعى ولعبت وزارة مدنية الدور التنفيذى للإشراف على انتقال البلاد إلى عهد ديمقراطى متعدد الأحزاب. وقد رفض الجيش الشعبى لتحرير السودان وذراعه السياسى الحركة الشعبية لتحرير السودان الإنضمام إلى الحكومة الانتقالية مجادلين بأن ما حدث ليس تغييراً بل إستمراراً لنظام نميرى المايوى. وقد نهضت هذه الحجة على حقيقة أن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى وزملاءه أعضاء المجلس هم فى الواقع جنرالات نميرى. وحيث أنهم لم يلغوا ما عرف بقوانين سبتمبر، أى قوانين الشريعة الإسلامية التى فرضها نميرى، فى ١٩٨٣، فقد أصبح ما حدث مشكوكاً فيه ما إذا كان ثورة غيرت نظاماً أم إنقلاب قصر استبدل رئيساً بآخر. وفى الواقع فقد رأى الجيش الشعبى فى تغيير الطاقم الذى استلم السلطة فى الفترة الإنتقالية ١٩٨٥ - ٨٦ خطوة أكثر مكراً تجاه تعزيز الموقف الإسلامى الذى كان الجيش الشعبى والعناصر الليبرالية فى الشمال تحاول مواجهته. فقد سيطرت عناصر الجبهة الاسلامية القومية علي الترتيبات الانتقالية، (٦) بدلاً من ان تجد المساندة المطالب الشعبية التي دفعت بالجماهير الي شوارع الخرطوم، والتي نالت بها طوال الانتفاضة التي اسقطت نظام نميري. وتتمثل هذه المطالب في الغاء قوانين الشريعة (قوانين سبتمبر) ومحاكمة عناصر الجبهة الاسلامية المسئولة عن وقع البلاد الي الفوضي. وكان الفريق سوار الدهب رئيس المجلس العسكرى الإنتقالى ود. الجزولى دفع الله رئيس الوزراء الإنتقالى وعمر عبد العاطى النائب العام من المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية. وهكذا فقد سيطرت الجبهة بشكل ما وجمعت بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية خلال الفترة الإنتقالية. وبينما غابت رؤية هذا الملمح عن العديد من اللاعبين السياسيين فى السودان،

لم يغب ذلك عن الجيش الشعبى ومن هنا جاء رفضه الانضمام إلى الترتيبات الإنتقالية وإصراره على أن الانتقاضة سرقتها نفس العناصر التى توجه نحوها الغضب الشعبى. وبالنسبة للجيش الشعبى فقد عكس هذا الوضع إستمرار مزاعم "إتخاذ الموقف الصحيح والمبرر أخلاقيا" التى إتصفت بها مواقف نخبة السلطة السودانية العربية/الإسلامية النهرية منذ الإستقلال فى ١٩٥٦. وليس من جديد فى هذا الموقف فقد نظرت هذه النخبة للسودان دوماً بوصفه إمتداداً للعالم العربى أو العالم الإسلامى وليس كياناً فى ذاته. وقد تعقد إنكار النخبة الشمالية السودانية لكون السودان هو كيان متفرد بموقف الجيش الشعبى عندما أفرط فى التأكيد على أفريقيته، أعنى أن الطرفين قد أساءا إدارة الصراع حول أصالة السودان. وهذا الإنكار متعدد الأطراف للسودان، الذى هو سودانى وليس ملحقاً للعروبة أو الإسلامية أو الأفريقية، هو فى جذر مشكلات "السودان" السياسية. وحيث أن الجيش الشعبى لتحريز السودان والمجلس العسكرى الإنتقالى قد رفضا أن يعترفا بمقترحات بعضيهما، فقد ظلت المدافع تزأر فى الجنوب لتساهم فى الإفقار المتبادل للجنوب والشمال، وتفاقم، فى غضون ذلك، تحلل السودان الإقتصادى والإجتماعى والسياسى.

اجريت الإنتخابات فى هذا الجو السياسى الكئيب فى الفترة بين ١ ـ ١٢ ابريل ١٩٨٦ حيث أحرز حزب الأمة ١٠٠ مقعد وأحرز الإتحادى الديمقراطى (الختمية) ٦٧ مقعداً وأحرزت الجبهة الإسلامية القومية ٥١ مقعداً.(٧) وقد مثلت أيضاً احزاب سياسية إقليمية مختلفة فى هذا البرلمان. ومن بين الدوائر الجنوبية البالغ عددها ٦٨ دائرة أمكن إجراء الإنتخابات فى ٣٧ دائرة فقط. ومما يجدر ملاحظته أن هذه الأحزاب الثلاثة الرئيسية هى أحزاب شمالية إسلامية يسيطر عليها العرب والتى تمثل الخصم الرئيسى فى الحرب الأهلية، أى الحركة الشعبية والجنوب. وبينما كانت قيادة حزب الأمة، حزب الأغلبية النسبية فى هذه الإنتخابات، معارضة لقوانين نميرى (الشريعة) مما قاد آنذاك إلى إعتقال رئيس الحزب الصادق المهدى، فهى لم تحُز لا الأغلبية المطلقة ولا الإرادة السياسية لتتعامل بحسم وعزم مع قضية السياسة السودانية الساخنة: مثل إلغاء قوانين سبتمبر. وكانت اللعبة البرلمانية فى الجمعية التأسيسة فى الفترة بين ١٩٨٦و١٩٨٩حينما أطاح بها الإنقلاب العسكرى، تقوم على الحفاظ على حكومة مؤتلفة أو اخرى شكل حزب الأمة طرفها الرئيسى وكان الطرفان المتغيران هما

الإتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية. وبما أن هذه التحالفات لم تكن سلسة أو مستقرة فقد تراجع الإهتمام بالقضايا الرئيسية في السياسة السودانية، أعنى مسألة الشريعة والحرب وإعادة الهيكلة الإقتصادية والتنمية الإجتماعية. لقد كان الفساد وسوء إدارة الاقتصاد وتحلل مؤسسات الدولة السريع والمتواصل هى الخصائص السائدة فى الديمقراطية الثالثة فى السودان. وقد علّقت الدولة أى حديث عن التغيير أو وجود الحرب فى الجنوب التى استمرت تكلف مليون دولار يومياً(٨) بدون الكلفة الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية فى الجنوب نفسه، وركزت فقط على مهمة البقاء.

أحيت الحكومة، لتعزيز جهودها الحربية فى الجنوب ومناطق التداخل، فكرة المليشيات القبلية التى شكلت لأول مرة على يد حكومة وطنية فى ١٩٦٥ باسم حراس الوطن.(٩) وبدأت الحكومة مستخدمة النزاعات الدائمة بين المجموعات الرعوية، فى تسليح قبائل العرب "الرُحَّل" (البدو) لحماية نفسها ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان. وقد وصل استخدام هذه الأسلحة في تأجيج الحروب الإثنية المحلية وفي سرقات الماشية إلى مستويات من البشاعة غير مسبوقة فى تاريخ الحروب الإثنية التقليدية. ومذبحة الضعين (١٩٨٧) التى سقط فيها مابين ٤٠٠ ـ ١٠٠٠ لاجئ من الدينكا بنيران البقارة العرب هى مثال لهذا. لقد كانت تلك اللحظة مثالاً لدولة غير كفؤ لم تقنع بالقمع المركزى كوسيلة لبقائها، بل رعت العنف اللامركزى بتقديم الأسلحة والدعم الأخلاقى لمجموعات إثنية مقربة ضد مجموعات أخرى أقل حظوة. وسيواجه دارفور مصيراً مشابهاً خلال هذه الفترة المظلمة من تاريخ السودان. وعلاوة على ذلك فقد قاد تحلل مؤسسات الدولة وتآكل آليات السيطرة ووسائل الضبط القانونية إلى فقدان النظام وسط قوات الأمن. وحيث أن قانون الأحكام العرفية قد أعلن طوال معظم هذه الفترة فقد وردت معلومات عن تجاوزات ضد المدنيين فى دارفور وفى الجنوب بوصفه مسرح حرب، وفى الخرطوم كذلك. لكن قوات الدولة إرتكبت هذه التجاوزات دون أن تجد عقاباً، فقد كانت قضايا المحاكم تعامل سياسياً. ففى إحدى الحالات فى دارفور فى ١٩٨٧، حيث أعدم الجيش ثلاثة مدنيين أبرياء بدون محاكمة، ضُرب القاضى الذى تولى التحقيق على يد حشد غاضب من العسكريين واستولوا على أوراقه بالقوة.(١٠) ولم يسمع أحد بشئ عن القضية بعد ذلك. واستجابة لذلك تكاثرت المجموعات التى تثأر لهذه التجاوزات فى ريف دارفور.

وقد أصبحت هذه الظاهرة توصف "بالنهب المسلح".

قادت الحرب فى الجنوب وإنعدام الاستقرار والأمن فى الغرب والجفاف الساحلى الذى بلغ ذروته فى مجاعات سادت العديد من الأنحاء خلال ١٩٨٣، إلى نزوح واسع للسكان من الريف إلى المناطق الحضرية. وقد تلقت الخرطوم نصيب الأسد من هؤلاء البدو والمزارعين التقليديين النازحين لأسباب إقتصادية بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة اللاجئة من الجنوب بسبب الحرب. وبينما كان محور الشرق /الغرب لانتقال السكان[11] كعمال أجراء. ..ولاً بأعتبارها هجرة معتادة طالماً كان هدفها مثلث الخرطوم / كوستى/ سنار المتطور نسبياً، نُظر للهجرة الأخيرة الواسعة للسكان الريفيين إلى المناطق الحضرية بجذر، ولذلك أسبابه. لانه كابوس بالنسبة لأى حكومة أن تتعامل مع مايقدر بستة ملايين يشكلون سكان العاصمة الآن والعشوائيات المتنامية حولها فى حين تعجز عن الحفاظ على البنية التحتية الحضرية الأساسية التى كانت تخدم ٣٥٠ ألف نسمة فقط[12] قبل الثمانينيات بسبب تكلفة الحرب والإفلاس الإقتصادى العام. وبينما كانت الممارسة الشائعة فى ظل نميرى هى المعالجة الفظة المسماة بـ "الكشة"، أى الإعتقال والترحيل، تصرفت الحكومات الإئتلافية فى ظل الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦ - ١٦٨٩) وكأنما المشكلة غير موجودة وأقنعوا انفسهم بما اصطلحوا على تسميته "باظهار قوة الحكومة"، فوضعوا الحواجز فى شوارع العاصمة بين الحين والآخر مستخدمين قوات الشرطة ذات المعدات المستوردة حديثاً. وكانت مشكلات إطعام أحياء النازحين الفقيرة محسوسة بالنسبة للمنظمات الدولية، أى المنظمات غير الحكومية. فاضطلعت المنظمات غير الحكومية الأجنبية فى الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٨٩ بالمسئولية التى تخلت عنها الحكومة الوطنية فبدأت فى تقديم المياه والخدمات الطبية والخدمات الأخرى بما فى ذلك أعمال الغوث الغذائى الضرورية. وهكذا فقد عاش فقراء السودان على الكرم الدولى ليس لسبب سوى أن حكومتهم الوطنية قد غابت عن مسئولياتها الأساسية فى السعى للأهداف "العليا" لوقف الحرب. لقد كانت الديمقراطية الثالثة تعيد تدوير تاريخ الديمقراطيتين الاوليين (١٩٥٦ - ١٩٥٨) و(١٩٦٤ - ١٩٦٩) اللتين حكم خلالهما الحزبان المسيطران، الأمة والإتحادى: المركزية الإثنية وقصر النظر السياسى والتعنت وهذه هى الصورة النموذجية للنخبة العربية الاسلامية النهرية.

لقد كانت الضحية الأولى لإعادة تدوير الماضى هى الديمقراطية الثالثة

نفسها. وهكذا فقد استولى إنقلاب عسكرى بقيادة العميد (الفريق لاحقاً) عمر حسن أحمد البشير على مقاليد السلطة فى السودان. ونظراً لعدم كفاءة الحكومة الحزبية، لم تكن المسألة بالنسبة للشعب السودانى هى مسألة وصول الجيش إلى السلطة بقدر ما هى مسألة اللون السياسى للجنرالات أو الضباط الذين يقفون وراء الانقلاب. وسرعان ما أدرك السودانيون أن هذا الجنرال هو من بنات أفكار الجبهة الإسلامية القومية وأن الحرب فى الجنوب ستستمر وبدرجة كبيرة من أحادية الذهن والحماسة الدينية وأن مسألة الشريعة ستظل مطروحة. وكخطوة نحو هذا قرر الفريق البشير وطغمته رفع وضع المليشيات القبلية إلى وضع وطنى شرعى عبر خلق ما سمى "بقوات الدفاع الشعبى" تحت قيادة ضباط جيش محترفين ومتشبعين بالمبادئ الحزبية وموثوق فيهم. وقد بثت قوانين الشريعة، التى هى محل صراع فى قوانين البلاد فى ١٩٩١ وقد "طهرت" مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش، ممن لايؤمنون بمبادئ الجبهة الإسلامية القومية أو من غير أعضاء "الجبهة" كما أصبحوا يعرفون ببساطة. ولإرضاء العالم، أصدر البشير عفواً شمل الحركة الشعبية لكنه أكد على حملته الدينية. وقد عبر منصور خالد عن عبثية هذا الوضع على النحو التالى:

«... إن المفارقة ليست فى حقيقة أن متمرداً يعطى نفسه الحق فى مسامحة متمرد آخر، وإنما أيضاً فى أن المتمرد الصغير (البشير) يسامح نظيره الأكبر (قرنق). لكن المتمرد الصغير، من الناحية الأخرى، من الشمال والإفتراض واضح؛ فالحكام الشماليون، أياً تكن طبيعة وأصل شرعيتهم، لهم الحق فى إملاء مصير كل الأمة» (Khalid, 1990: 437) وتحدد الجملة الأخيرة بدقة حول أى قضية يدور الصراع السودانى.

لقد فعل نظام الفريق البشير ما هو أكثر من رفع المليشيات القبلية والعفو عن الحركة الشعبية، لقد حل الأحزاب السياسية والنقابات تحت قوانين الطوارئ وحكم بالأوامر التى أصدرها مجلس القيادة الثورى لما سماه بـ"ثورة الإنقاذ الوطنى". وهذا يعنى أسلمة المجتمع والدولة معاً. إن الاسلام هو الايديولوجيا الوحيدة المشروعة وقد شرعت الحكومة الدينية العسكرية فى الخرطوم، لتؤكد تفوقه على الآراء الأخرى، فى ممارسة قمع غير مسبوق. وكان لتحرك قوات الأمن والقوات العسكرية المباشر - وهى التى تمارس الحكم عبر أدوات إدارية مفلسة تماماً تميزت بمؤسسات متهالكة ومتفككة من الحكومة المدنية - اليد

العليا كوسيلة لحكم البلاد. وكان الاف النازحين الذين يقطنون الأحياء الحضرية البائسة فى الخرطوم هم أول من عاني من التحركات المباشرة للجيش وقوات الأمن عندما طردوا وازيلت منازلهم قسراً. وفى الجنوب تزايد عدد وكثافة هدير البنادق مما خلق حالات نزوح ثانية للسكان واضاف ابعاداً محزنة للمأسى التى تراكمت عبر العقدين ونصف العقد من القتال والدمار المجاعة والمرض، والركود والتحلل. وفى الشمال كان حبس المعارضين والممارسات خارج القانون وانتهاك حقوق الانسان عموماً هى سمات النظام.

صنع الدولة وبناء الأمة في السودان، منظور الزمن الإثنوجغرافية والتنوع الإثني والتعدد الثقافي

يوجد فى المليون ميل مربع التى تشكل مساحة جمهورية السودان الحالية حوالى ٥٧٠ قبيلة (Gore, 1989: 269) ويستخدم فى قوس قزح القبلى هذا ٥٩٥ لغة(١٣) رغم أن اللغة العربية تشكل لغة مشتركة Lin- (Bell, 1989) gua francaوقد أعاد الباحثون تصنيف هذه القبائل فى ٥٦ أو ٥٧ فئة إثنية على أساس الخصائص اللغوية والثقافية والخصائص الإثنوجرافية الأخرى. وقد قلص تعداد ١٩٥٥ هذا التنوع باعادة تجميع المجموعات الإثنية السبع والخمسين فى ثمانى مجموعات رئيسية. وهى كالتالى: العرب ٣٩٪ النوبا ٥٪ ، النوبيون ٥٪، الجنوبيون الشرقيون ٥٪، والأجانب ٧٪. ومعايير تقليص هذا التنوع بالتصنيف وإعادة التصنيف ليست واضحة دائماً وإعتباطية غالباً. لكن ما هو كاف وله صلة بموضوعنا هنا هو حقيقة أن هذا التنوع اللغوى موجود داخل دولة واحدة تطمح، مثل دول عديدة غيرها، لأن تكون دولة قومية.

معظم هذه المجموعات القبلية لها مناطق محددة تقليديا وتحمل اسمهم، وهي - رغم التفاعل المتصل مع المجموعات الأخري - تعيد انتاج نفسها اجتماعيا في استقلال عنها. ولذلك، هناك تغييرات يحفزها التفاعل مع مجموعات أخري ضمن الأطر الاقليمية والقومية، وتلك التي تحدث بسبب الحراك السكاني بالهجرة الي أجزاء اخري في القطر.. وهناك ما يحدث نتيجة تأثير مؤسسات وسياسات الدولة، وينتج عن ذلك، درجة كبيرة من الاستمرارية الثقافية والمرونة الاجتماعية - الثقافية والتي تظل موجودة داخل كل مجموعة علي حده.. فقد تختفي بعض اللغات، كما حدث وسط البرتى والبرقيد فى دارفور، لكن التقاليد

الثقافية تبدى تباناً كبيراً عبر الزمن. وقد حلت اللغة العربية محل اللغات الأصلية للمجموعتين أعلاه، لكن التقاليد الثقافية وأشكال التنظيم الإجتماعى التى هى من فرادة البيرتى أو البرقيد تميز هاتين المجموعتين عن جيرانهما مثل عرب الزيادية "الأبالة" أو المسيرية أو مربى الماشية شبه المستقرين. وبينما تتشارك هذه المجموعات فى الأرض، فهى تعيد انتاج ثقافتها ولغتها بمعزل عن الأخرى وحتى اللغة العربية ليست شيئاً متجانساً. فهى تبدى تباينات كبيرة فى اللهجات من مجموعة إلى أخرى مثل "عربى" الفور و"عربى" جوبا والعربية السودانية الفصحي والعربية الكلاسيكية إلخ، بل هناك تباينات كبيرة فى اللهجات حتى فى إقليم واحد مثل دارفور.

ويظهر التنظيم الإجتماعى والسياسى تبايناً كبيراً من مجموعة إلى أخرى، مثل الإقتصادات الرعوية والزراعية التقليدية والمختلطة. لكن وبسبب نمو مراكز إقليمية للسلطة والنفوذ الذى تمارسه على المناطق النائية، فمن الممكن تمييز نظم إقليمية تخلط حدود المجموعات لتخلق نظماً إقليمية تقوم على التعايش المشترك.(١٤) وبينما تمتعت كل مجموعة، فى ظل هذه الترتيبات باستقلال سياسى تنظيمى داخلى كبير، ظهر مجتمع مشترك ظهرت فيه المجموعات المتباينة كشركاء. وفى حين قد تظهر درجة من التبعية والخضوع بين المجموعات الأقوى والأضعف فى مثل هذا المجتمع المشترك، تنزع التراتبات السياسية الداخلية إلى أن تجعل المجموعات تبدو كشركاء وليس كسائد ومسود. وتوفر شبكات التجارة الإقليمية والروابط التاريخية وتحالفات الزواج ونسبة الإعتماد الإقتصادى المتبادل عموماً، الأساس الإجتماعى – المؤسسى لمثل هذا الوجود.

إن غالبية سكان الأنحاء الشمالية والغربية والشرقية من السودان هم، من الناحية النوعية، مسلمون يشكلون ٧٠٪ من السكان. وفى الجزء الجنوبى من البلاد تنتمى غالبية أهل القبائل إلى معتقدات دينية أفريقية محلية، بينما تنتمى غالبية النخبة إلى مختلف الملل المسيحية.(١٥) وتنقسم حتى الغالبية المسلمة إلى طوائف وطرق إسلامية مختلفة. ومن بين أبرز من يربطون الممارسة الدينية بالسياسة الوطنية الأنصار والختمية (الطائفتان اللتان تمثلان العمود الفقرى لحزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى على التوالى) والجبهة الإسلامية القومية. وليس هناك أى إجماع سياسى وسط هذه المجموعات حول ما هو بالضبط محتوى الإسلام السياسى رغم أن ثلاثتها تنادى بنوع ما من الدولة الإسلامية.

ونجد البرهان على غياب الإجماع هذا فى حقيقة أنه بينما تسيطر الجبهة الإسلامية القومية على الدولة اليوم، يقود الأنصار والختمية المعارضة للوضع الراهن. والمجموعات الإسلامية الأخرى التى لاتبدى إهتماماً نشطاً بالسياسة الوطنية مثل القادرية والمكاشفية والتجانية وأنصار السنة وجمهرة من الطرق الدينية الأخرى الصغيرة. ونلاحظ أن كل من هذه المجموعات تسيطر على قدر كبير من الأتباع، بطريقتها الخاصة. وقد تأكد التنوع اكثر داخل الإسلام فى السودان بسبب غياب إجماع وسط هذه الروابط الدينية حول ما تقوم عليه دولة إسلامية. وعلاوة على ذلك هناك عداء علنى بين المجموعات الإسلامية الرئيسية الثلاث التى تربط ظاهرياً بين الممارسة الدينية وسياسة السلطة؛ أى بين الأنصار والختمية والجبهة الإسلامية. وفضلاً عن ذلك علينا أن نضع فى ذهننا أن هناك عدداً كبيراً من المسلمين لم تتأثر رؤيتهم للإسلام بأى من هذه المجموعات الدينية. وهكذا لايشكل الإسلام ولا المسيحية ولا الديانات الأفريقية كيانات متجانسة عابرة للمجموعات الإثنية أو القبلية أو اللغوية لتوفر أساساً ايديولوجيا ذى معنى لهوية قومية تقوم عليها أى من هذه المعتقدات الدينية، ما لم يفرض المرء واحداً من المواقف الايديولوجية المتعددة والمتنافسة أو إحدى هذه الجماعات الدينية المتباينة بالقوة. وبالمثل ليس فى مستطاع مجموعة إثنية واحدة أن تكون حكماً على هوية قومية مشتركة ما لم نجمعها فى مجموعات إثنية مثل الفئات الثمانى التى أشرنا لها أعلاه. وحتى فى هذه الحالة فمن المشكوك فيه ماإذا كان المرء قادراً على ان ينتقل من هوية قائمة على العنصر إلى هوية قومية تقبلها العناصر الأخرى، ذلك أن المجموعة الثقافية المسيطرة ستصادر وتخضع المجموعات الأخرى خلال هذه السيرورة.

يبدو أن السودان يمثل حالة كلاسيكية للمجتمع التعددى المنقسم بما سماه هارى إيكشتاين "الإنقسامات الانشقاقية" (ورد فى Lijphart, 1977:3) . وقد تكون هذه الانقسامات دينية، ايديولوجية، لغوية، إقليمية، ثقافية عنصرية وإثنية (قبلية). ولاتصبح كل هذه الإنقسامات بارزة في كل سياقات وأوضاع الوجود السياسي السوداني. وكثيرا ما يخضع بروزها أيضاً إلى مقتضيات مكانية وزمانية ومعينة. وعلى سبيل المثال قد لا تصبح اللغة العربية، كلغة تخاطب مشتركة، مشكلة فى الحياة الإجتماعية اليومية، لكنها تصبح إنقساماً بارزاً فى سياقات نظم التعليم الوطنية الرسمية او فى الأوضاع التى يهدف الي

فرضها على الجنوبيين بميل نحو التفوق العنصرى والإخضاع الناتج عن الربط بين اللغة وحاملها العرقي، أى الهوية العربية. إن "عربى جوبا" يستخدم يومياً ويستخدم شباب الجنوبيين النازحين إلى مدن شمال السودان بسبب الحرب، اللغة العربية بينهم، لكن هذا الانقسام اللغوى يصبح إشكالياً من الناحية السياسية والإجتماعية عندما تفرض الدولة اللغة العربية. وحتى نسبة الـ ٣٩٪ التى أشرنا لها أعلاه هى مضللة لأنها تعنى ضمناً تجانساً إجتماعياً - ثقافياً، إذ ينقسم العرب السودانيون إلى العديد من المجموعات الإثنية مع وجود تمايزات ثقافية وتنوعات واضحة فى اللهجات. وما هو عربى فى السودان متباين جداً فقد يجد العربى من سكان المنطقة النهرية معاناة فى التواصل مع العربى البقارى من غرب السودان. وبالمثل قد ينظر هذا العربى بازدراء إلى السودانى العربى البقارى "الغرباوى". وفى الواقع، فقد تضمن الإنقسام التاريخى الذى قاد إلى المواجهة بين الخليفة عبد الله والأشراف إنكاراً من الأشراف لجدارة الخليفة عبد الله المنتمى للتعايشة من "بقارة" غرب السودان. وبعيداً عن العروبة كسمة عنصر وليست إكتساباً ثقافياً لم تظهر آراء تختصر تعدد المجموعات العربية فى السودان إلى قاسم مشترك يسمى عرباً. لأن العروبة كمكتسب ثقافى هى شئ تتقاسمه العديد من المجموعات فى السودان والتى ليست هى عربية من ناحية العنصر.(١٦) ولكن عندما تُكتّل نخب الدولة مختلف المجموعات العربية، رغم تباينها ثقافياً، فى مجموعة واحدة بحيث تنتحل هذه الفئة دور الغالبية التي تحدد هوية سودانية جديرة بأن تفرض على الآخرين كطريقة أكثر مشروعية للحياة، هنا تري المجموعات غير العربية عنصرية ضمنية فى هذا الموقف وتواجهها بمختلف الوسائل؛ إن إنكار قيمة الآخرين هو سيطرة ضمنية.

بناء الدولة فى السودان، نظرة تاريخية

إن جمهورية السودان، ككيان سياسى يتمتع بوضع دولة قومية لها حدودها الدولية وعلمها الوطنى المعترف به بين رموز أخرى للدولة القومية، هى نتاج للإحتلال الإستعمارى والتحديدات الإستعمارية لأراضى الدولة. ومع ذلك فهناك تاريخ طويل من تشكل الدولة داخل حدود السودان الحالى. ونورد هنا قراءة عامة لهذا التاريخ.

سيطرت مملكة كوش(١٧) في الألفية الأولى قبل الميلاد على وسط وادي النيل واستمرت حتى عام ٣٢٠ بعد الميلاد عندما أسقطتها ممالك عيزانا وأكسوم: أثيوبيا الحالية. لكن كوش والممالك القديمة الأخرى لا تثير رغم طبيعتها المحلية، مشاعر القرابة ولا تمثل سلفاً سياسياً لمجمل المجموعات السودانية لأسباب كثيرة جداً. فقد كانت بعيدة جداً والإلمام بها ليس متاحاً سوى عبر الدراسات التاريخية التى لا تتوفر إلا من خلال نظام التعليم الرسمى، لذا لاتدركها إلا القلة المتعلمة وحتى وسط هذه الدوائر ينظر لها بوصفها شؤوناً نوبية وليست سودانية. لذا فقد أختزلت إلى شأن يخص مجموعة واحدة وسط فسيفساء المجموعات الإثنية التى تسود سودان اليوم. إن الآثار والثقافة المادية التى أنقذت وحفظت فى المتحف القومى فى الخرطوم تجذب فقط الزوار الأجانب والطبقات المتعلمة من السودانيين وعندما أثيرت "نبته"(١٨) بشكل رمزى فى الأعمال المسرحية كمجاز للوطنية السودانية، راقت قطاعاً معيناً من الطبقة المتعلمة السودانية؛ أى ذوى التوجه العلمانى. وبالنسبة لعموم أهل السودان فى الغرب والجنوب والوسط والشرق، تظل "نبته" مسرحية ذكية قدمت مرة فى المسرح القومى بأم درمان ككاريكاتير لنظام نميرى بواسطة قوى اليسار السودانى. فضاعت القيمة التاريخية المجازية ورمزية الوقت الراهن، التى أراد كاتب العمل تجسيدها فيه، على عموم السودانيين.(١٩)

وقد عوملت ممالك النوبة والمقرة وعلوة بشكل مماثل، لكن لأسباب أخرى خلاف بُعدها. فقد كانت ممالك مسيحية لا ترغب أى من المجموعات السودانية المعاصرة إدعاء القربى لها بسبب حقيقة أن كل المجموعات السودانية الشمالية هى الآن مجموعات مسلمة. ولا تزعم النخبة الجنوبية المسيحية أى قرابة لها بسبب حقيقة أن هذه الممالك كانت تقع فى المنطقة الجغرافية المعروفة اليوم بالسودان الشمالى. لكن معظم النخبة السودانية وعامة الناس تنظر إلى مملكة الفونج التى هزمت النوبة وعلوة كخط فاصل يشير الي بداية السودان الحديث. وهكذا يبشر بسقوط علوة (أكثر الممالك المسيحية الثلاثة توغلاً فى الجنوب) وبزوغ مملكة الفونج فى ١٥٠٤ كأول مملكة إسلامية شبه مركزية باعتبارها السلف السياسى للسودان الحديث. وعلى الرغم من أن مملكة الفونج كانت محلية وافريقية، بمعنى أنها نشأت من الداخل ولم تفرض من الخارج وأنها تظهر فى الممارسة خصائص معينة من خصائص الممالك السودانية التى

نشأت عبر حزام السافنا وأفريقيا الساحلية، فقد بحثت عن الإلهام الإيديولوجى فى التراث الكبير للإسلام. وقد كان بحثها عن التفوق الثقافى والعرقى، مثل مملكة الفور المجاورة فى الغرب (سلطنة الفور ١٦٥٠ - ١٩١٦)، من خلال محاولات الإنتماء إلى العروبة. وبحثت سلطنة الفور ومملكة الفونج، اللتان يعزى لهما بناء السودان الحديث، فى العملية الثقافية المزدوجة الاسلام /العروبة عن فرض ايديولوجيا "للعظمة"، خلافا للعديد من التقاليد الإسلامية الأفريقية مثل تقاليد غرب أفريقيا حيث توطن الإسلام. وكانت هاتان المملكتان تطورين موازيين لبعضيهما واحتفظت كل منهما باستقلالها عن الأخرى، أحيانا بالغزو العسكرى النشط. وكان المشترك بينهما هو ايديولوجيا الدولة المؤسلمة وإدعاء العائلتين الحاكمتين فى الدولتين للمنحدر العربى. إذ زعم عبد الله جماع وأسلافه الفونج أن منحدرهم عربى من بنى أمية، وعُرف سليمان مؤسس سلالة الكيرا الفور بسليمان العربى (صولنج).(٢٠) وهكذا أصبحت العروبة، بهذا المعنى، هى الفيصل فيما هو جيد نوعياً والتجسيد لما تم السعى له لاحقاً كقيمة مطلقة عززها الإسلام كمبدأ للشرعية. وفى نفس السياق فالعروبة تتضمن الإسلام والإسلام يتضمن العروبة. وهذا يفسر لماذا كان معظم "الأغراب العقلاء،،(٢١) الذين اسسوا الممالك والعشائر عرباً. ولتعزيز هذا التصور صاغت معظم المجموعات القبلية فيما يعرف بشمال السودان (بما فيه الغرب والشرق) شجرات نسب تربطهم بالمنحدر العربى، إما مباشرة من خلال القرابة أو بشكل غير مباشر من خلال الزواج والقرابة بفضل قابلية نظم القرابة الأبوى patrilineal descent systems عند العرب للتحول.

لقد انقطع التشكل الداخلى للدولة بالغزو التركى-المصرى للفونج فى ١٨٢١ ودارفور فى ١٨٧٣/١٨٧٤ (بالوكالة من خلال الزبير باشا رحمة، وهو تاجر رقيق جعلى). وقد الغى الحكم التركى-المصرى، كقوة استعمارية توسع المناطق الخاضعة له بالغزو العسكرى، الحدود بين الممالك المحلية وفرض حكماً مركزياً من الخرطوم. وهذه بالتأكيد هى الفترة من الحكم الاستعمارى التى خلقت الاساس للميول المركزية القوية التى ستكون سمة للدولة السودانية لقرن قادم. لقد جاءت الدولة المهدية (١٨٨٥-١٨٩٨) نتيجة لثورة محلية قادها رجل ذو رؤى دينية فى تحالف وثيق مع مجموعات غرب السودان القبلية. وبينما حدث أول احتكاك للمهدى مع النظام التركى-المصرى فى الجزيرة أبا بالنيل

الابيض فى ١٨٨٠، كان عليه أن يهاجر فى اتجاه الغرب الى قلب مواطن الجماعات السياسية ذات القاعدة القبلية للحصول على التأييد لقضيته التى لم تكن سوى تحرير السودان واستعادة العدالة بتنقية الدين الإسلامى. وقد وجد تأييداً كاسحاً، لكن ليس بسبب دعوته الدينية فقط.(٢٢) فقد كان الحكم التركى-المصرى واحداً من اكثر النظم قسوة ووحشية من ناحية القهر وجباية الضرائب. وهكذا فقد جعلت أسباب سياسية اكثر دنيوية الوضع ناضجاً للثورة. وكانت الرؤية الدينية الإسلامية للمهدى هى الصرخة التى حشدت كل الساخطين. ووفر الإسلام، عبر تعدد المجموعات الإثنية، الايديولوجيا للثورة. فانتهت خمس سنوات من التعبئة والمناوشات العسكرية بهزيمة حاسمة للحكم التركى-المصرى عندما قتل الجنرال غردون فى معركة الخرطوم فى ١٨٨٥. ومات المهدى أيضاً بعد وقت قصير واستلم تابعه الموثوق وخليفته الأول الخليفة عبد الله مقاليد الدولة المهدية. وبما أن الخليفة كان من غرب السودان، فقد بدأت المجموعات النيلية التى ينتمى المهدى لها - رغم صعوده باتباعه الإسلام كايديولوجيا شاملة أكثر من ايديولوجيا القرابة المسيطرة - تتآمر ضد الخليفة الذى لم يكن، فى هذا السياق، ينتمى بالقرابة لهم. وقد استقر الخليفة على سياسة المواجهة حيث طلب من المجموعات الإثنية الغربية أن تنتقل بالجملة إلى عاصمة المهدية، ام درمان. لم تكن الدولة السودانية فى هذه المرحلة شديدة المركزية فحسب من ناحية ايديولوجيا الدولة، بل وأبدت ميولاً واضحة لخلق مركز إثنى كأداة لتشكيل الدولة، نظراً إلى أن الهجرة الواسعة للمجموعات الإثنية من الأطراف بسبب التعبئة السياسية من قبل مركز الدولة المهدية كانت هى الكيفية التى تم بها ذلك.

ومع ذلك كانت الدولة المهدية فريدة، بمعنى أنها بدلاً من أن تقوى وتبنى الهياكل الداخلية للدولة الجديدة، سعت إلى التوسع النشط تدفعها ايديولوجيا اسلامية شاملة دفعتها إلى مواجهة إمبراطوريات قوية مما جلب لها الأذى.(٢٣) وفى النهاية فقد أسقطت الخلافات الداخلية(٢٤) والمواجهة الخارجية مع المصريين والبريطانيين الدولة المهدية فى ١٨٩٨.

ظل الحكم الثنائى الإنجليزى-المصرى فى السودان كقوة استعمارية حتى أول يناير ١٩٥٦. والحكم الإستعمارى الإنجليزى-المصرى هو الذى صنع دولة السودان الحالية أكثر من الفترات الطارئة السابقة التي حاولت صنع الدولة فى

السودان. فخلق البريطانيون من خلال سلسلة من إتفاقات الحدود وتحديد الأراضى الخاضعة لهم وبشكل رئيسى مع الفرنسيين بالإضافة إلى الفتح، الأراضى التى تغطى الكيان السياسى للسودان. لقد كان خلق السودان على يد البريطانيين، فعلاً قانونياً أكثر منه تطوراً طبيعياً لتكوين دولة تمتد تدريجياً لتغطى إقليماً معيناً لدولة قومية. وهو أساساً نتيجة للإستراتيجية البريطانية فى فرض نفوذ معاكس لمصر.(٢٥) إن الوحدة التي ميزت السودان في هذه الفترة هى وحدة فرضها البريطانيون أكثر منها وحدة جاءت على أساس إجماع الأمة.

- علاقات السلطة والإندماج السياسى فى مراحل التشكل:

بينما كانت الممالك القديمة التى سيطرت على أواسط وادى النيل وما تلتها من ممالك – ممالك النوبة والمقرة وعلوة المسيحية– مهمة كخلفية تاريخية لتشكيل السودان كدولة، فهى لا علاقة لها بفهم السياسة السودانية الراهنة لأسباب ألمحنا اليها أنفاً. ومما له أهمية خاصة فى هذا السعى إلى هذا الفهم هى الفترات الثلاث التى تلت صعود مملكة الفونج (١٥٠٤) وسلطنة الفور (حوالى ١٦٥٠). وهى الحكم الاستعمارى التركى– المصرى (١٨٢١–١٨٨٥) والدولة المهدية (١٨٨٥–١٨٩٨) وفرض الحكم الثنائى الانجليزى–المصرى (١٨٩٨–١٩٥٦). وتكمن أهمية هذه المراحل التكوينية فى حقيقة أنها أعطت الدولة السودانية الخصائص المحددة للموقع المسيطر الذى تمتعت به العملية الثقافية المزدوجة (الإسلام والعروبة) وهيمنة عناصر وسط السودان النهرية على هياكل السلطة فى السودان المعاصر.

- سلطنتا الفونج والفور

كانت سلطنتا الفونج والفور مملكتين سودانيتين محليتين شكلت فيهما مجموعتا الفونج والكيرا المركز الإثنى الذى قامت عليه هاتان الأولتان. لكن لا توجد اليوم قبيلتان بهذين الإسمين، اى الفونج والكيرا. ويفسر هذا حقيقة أنه فى وقت مبكر من تاريخ هاتين الدولتين بدأت العناصر التى تشكل مركزهما الإثنى تزعم أنها ذات منحدر عربى واضعة نفسها خارج وفوق المجموعات الإثنية والقبلية المحلية التى كانت تحكمها. فزعم الفونج، كما ألمحنا آنفاً، أنهم ينحدرون من عرب بنى أمية وادعى الكيرا جذوراً عربية هلالية. وضع إدعاء

لمنحدر العربى هاتين المجموعتين، اللتين شكلتا القلب الذى بنيت حول الدولتان، فى درجة أعلى من المجموعات المحلية غير العربية لكن المسلمة، وذلك بوضعها للفونج والكيرا فى مكان قريب من نبى الإسلام الذى تخضع له كل المجموعات الإثنية فى الأراضى الخاضعة لهما. وصل التحالف الوثيق بين الأسرتين الحاكمتين من الفونج والكيرا والتجار العرب المهاجرين والوعاظ الدينيين والمعلمين، إلى درجة أن نوعاً شائعاً من الشريعة الإسلامية أصبح هو قانون البلاط، عزز شرعية المجموعات الحاكمة. ولا يرجع هذا إلى قدرة العروبة والإسلام على تحويل المجتمع، وإنما بسبب الوضع الخاص جداً الذى يضفيه الإسلام والقرب من الرسول واللذين يحملهما ضمناً المنحدر العربى.

رفع زعم القرابة بالنبى النخبة الحاكمة فوق المجموعات الإثنية المتعددة التى كانت تعيش تحت سلطتهم، تاركين الاخيرين يتشاجرون فيما يتعلق بعلاقاتهم بحكامهم المتسامين. وقد قامت علاقات تبعية عديدة بين المجموعات الملكية وقيادات المجموعات الإثنية، وتعززت أحياناً بالتزاوج بين الحكام والمحكومين، كما يتضح عند سلاطين الفونج والفور. وكانت النظم السياسية التى ظهرت فى ظل الفونج والفور نظماً قد قامت على تحالفات فضفاضة لها مصالح مشتركة فى نظام إقليمى معين. ويطرحها سميث كالتالى:

«لم تكن بعض الإمبراطوريات العظيمة سوى تحالفات فضفاضة من ممالك متفوقة وأخرى خاضعة، لكل منها حاكمها الخاص ومؤسساتها المحلية، مرتبطة عادة فى شكل ما من العلاقات الخراجية مع عرش يجمعها كلها» (Smith, 1986:235).

فرض السلاطين، فى ظل سلطنتى الفور والفونج نظاماً إقليمياً داخل مناطق نفوذهم كرؤساء دولة، لكن فى تحالفات وثيقة مع رؤساء المجموعات الإثنية والإقليمية الذين عملوا كدافعي جزية لهم. وقد ضبط السلاطين الصراعات بواسطة التحكيم وأحياناً بالإحتواء العسكرى أيضاً من خلال النخب الدينية والقبلية، التى خصصوا لها حقوقاً فى الأرض وهدايا ودخلوا معها أحياناً فى علاقات نسب من خلال التزاوج. وكان جوهر ما ظهر كنظام فى ظل سلطنتى الفونج والفور هو نظام إتحادى. وكان لطبيعة الشرعية التى شكلت موقف النخبة الملكية طابعا دينياً وإلهياً، وهكذا فهى لم تبعد كثيراً عما كانه الحال فى ظل الحضارة السودانية Sudanic civilization. وكانت النظم السياسية التى

سادت هاتين السلطنتين، واللتين كانتا إتحاديتين، تشترك فى العديد من الملامح مع الحزام السودانى من الدول الأفريقية. وقد تميزت مجتمعات غرب أفريقيا المعاصرة أيضاً، أى ليبيريا وغانا وسيراليون ونيجيريا وموريتانيا والسنغال ومالى وغينيا وساحل العاج وبنين وبوركينا فاسو والنيجر بالنظم الإتحادية فى فترات ما قبل الإستعمار (Lewis, 1965).

لقد تميز المجتمع السياسى فى دافور وسنار بالإنقسامات الانشقاقية بسبب الإختلافات القبلية واللغوية والثقافية والإقتصادية والإقليمية. ومع ذلك، فقد وفر المجتمع المشترك الذى أتاحته وحدة الدين والسلطة الدنيوية فى الأسرة الملكية النقية التى ادعت القربى من الرسول بسبب المنحدر العربى والنسب مع المجموعات المحلية المستقلة من خلال استقطاب الزوجات (للأسر الملكية كأمهات لملوك المستقبل) مجتمعاً مشتركاً كان الحفاظ عليه واجباً تمليه القرابة وقبولاً بإرادة الله. لم يكن الفونج والفور سوداً فحسب، بل كانت لهم أيضاً لغاتهم الخاصة رغم حقيقة أن العربية كانت لغة البلاط وأن كل الوثائق دونت بهذه اللغة. ولم يكن ممكناً التوفيق بين المظهر الجسدى للمجموعات الملكية وإدعائها للمنحدر العربى بالمعنى العنصرى وبين حقيقتهم الفعلية ذلك أنهم كانوا سودانيين على نحو ساطع، أى سوداً وزنوجاً. لذلك جعلت العروبة كثقافة والاسلام كما كان يعاش حينها من الممكن للأسر المالكة أن تقدم مقياساً من المصداقية لمزاعم قرابتهم بالرسول. ولا يبدو ان الجوانب الايديولوجية الكامنة فى هذا الوضع ستدفع قومية الفور أو الفونج قدماً، بل أكدت دافعا قويا لربط السودان "بشئ ما" أكبر، أى العالم الإسلامى. كان هذا الدافع ولايزال اليوم جزءاً عضوياً من توجه النخبة. فقد نظر ملوك الفونج وسلاطين الفور وكذلك نخبة السلطة النهرية فى السودان اليوم دائماً لبلادهم كجزء من العالم العربى أو الإسلامى. وهكذا فقد ولدت القومية السودانية، من حيث هى، معوقة منذ البداية: إنها شأن شمالى لا يشمل الجنوبيين الذين رغبوا أن يبقى البريطانيون قليلاً ليضمنوا، على الأقل، وضعاً فيدرالياً للجنوب. وقد وضعت لاحقا على الرف وأعيد تدوير الحملة السابقة للنخبة لجعل السودان "ملحقاً بشئ ما إسلامى أو عربى". إن إعادة تدوير الماضى هو فى قلب أسباب التحلل السياسى للدولة السودانية. إذ لم تكن المواطنة أبداً جزءاً واضحاً من الهوية التى كان يُسعى لها. لكن الاسلام والعروبة كانا دائماً جزءاً من طموح مثالى

للنخبة النهرية.

لقد كان العربي "الأصلي" المهاجر الذى يبشر بالاسلام فى سلطنتى الفور والفونج رجلاً من العامة مهنته الأساسية هى التجارة. وما كانوا يبشر به لم يكن نظرية معقدة أو فلسفة تشريعية اسلامية عالية، بل بالأحرى ضرباً فلكلورياً من الاسلام. فقد تكيف هذا الاسلام مع التقاليد الاجتماعية- الثقافية التى كانت قائمة. «يلاحظ أن النمط المبكر للاسلام السوداني الذي قدمته تلك الممالك تميز بسمة تغييرية محدودة، علي العكس اثرت عليه الظروف التي إحتك بها.»ونجد الدليل على ذلك فى حقيقة أن ملوك الفونج وسلاطين الفور قد استوعبوا ممارسات أحسن ما تعرف به هو أنها غير إسلامية. وعلاوة على ذلك، تحمل حقيقة أن المجموعات الإثنية والقبلية داخل حدود هاتين السلطنتين المبكرتين قد كانت ضمناً مستقلة داخلياً فى شئونها السياسية حتى الشريعة الإسلامية التى مورست فى بلاطى الفونج والفور لم تكن تتطابق والحدود السياسية لهاتين السلطنتين المبكرتين، بمعنى توفير إطار قانونى تفويضى موحد.

أقام العربى التاجر/الواعظ ومختلف البيوتات الملكية التحالفات التى عززها انتقال إناث الأسر المالكة ممن بلغن سن الزواج إلى العرب مقابل التعليم الإسلامى. وكانت البيوت الملكية تسيطر على التجارة فى ظل هذه الممالك، وكانت خطوط القوافل تحت سلطة وحماية الملك مباشرة. وتكونت مواد التجارة من العبيد ومختلف المواد الخام المرتبطة بمنتجات الحيوانات والغابات. وتكونت الصادرات من المواد الخام والمصنعة. لكن أهم مواد التجارة كانت هى العبيد. ومعنى هذا أن يكون لكل سلطان ذخيرة من العبيد تتكون، بالضرورة، من غير المسلمين لأن المسلم لا يمكن إستعباده. لذلك فقد حدثت العداوات بين مناطق الجنوب والجنوب الغربى المغلقة من السودان الحالى وبين المناطق التى سيطر عليها هؤلاء السلاطين لأن العلاقة كانت علاقة تاجر عبيد/مغير من ناحية وعلاقة غزو مراوغ و"تجنب للأسر" من الناحية الأخرى. لذا، ليس مدهشاً إذا كان هناك القليل مما يدل على عمل تبشيرى إسلامى فى الحدود، لأن توسيع أراضى الاسلام كان يعنى تقليص مناطق الغارات على الرقيق. لذلك ظل المبشرون الإسلاميون قريبين من القصر الملكى ليسوا كمبشرين فحسب وإنما كأنسباء أيضاً وشركاء تجارة وحلفاء سياسيين عززوا شرعية السلطة الزمنية للملك بالتبرير الدينى من خلال صنع شجرات النسب المكتوبة التى توضح

القرب من رسول الإسلام بالمنحدر.

مع تطور وظائف الدولة عبر الزمن، مارست الدولة إعادة إنتاج نفسها، ظهرت طبقة متخصصة من القضاة الإسلاميين. فمنحهم الملك حقوقاً في الأرض وكانوا قادرين عبر الموارد التي سيطروا عليها أن يدعموا مؤسسات تعليمية متخصصة هذبت وأعادت إنتاج المعرفة التي أصبحت أساساً لطبقة خاصة من المعلمين الإسلاميين سميت بـ "الفقرا"(٢٩) في دارفور وسنار. وتطورت معظم هذه المؤسسات لاحقاً إلى روابط إسلامية، أي طرق صوفية؛ والتي سعت لتعزيز شرعيتها بينما إمتنعت عن السعي للسلطة الدنيوية. وهكذا إنفصلت السلطة السياسية المركزية ذات الطبيعة شبه الدينية عن المؤسسات الدينية المتخصصة والمحترفة. وظلت المجموعات القبلية، مرة أخرى، مستقلة عن مركز السلطة الزمنية الذي يمثله الملك وبلاطه والجمعيات أو الأخويات الدينية التي تشكلت أساساً من رجال الدين المهاجرين. وقد قام النظام السياسي في ظل هؤلاء السلاطين الأوائل على أربعة أعمدة:

أ- سلطة مركزية ممثلة في الملك والأسرة المالكة لكل سلطنة؛

ب- مجموعات قبلية وإثنية بقيت مستقلة عن بعضها البعض لكن في شكل إتحادي؛

ج- روابط وأخويات دينية (أسسها رجال الدين المهاجرون أساساً) ظلت مستقلة عن السلطة الزمنية المركزية لكن معتمدة عليها في تخصيص الحقوق الحصرية في موارد الأرض؛

د- القيم الثقافية التقليدية لهذه المجموعات الثلاث والتي ظلت رغم التفاعل مستقلة إحداها عن الأخرى.

لم تظل الحدود الثقافية فقط بين هذه المجتمعات الثلاث التي شكلت الدولة المتحدة مرنة، وإنما بقيت حدود الدولة في الأطراف مرنة أيضاً.(٣٠) لذلك مدت سلطنات الفونج والفور نطاقات سيطرتهم المادية عاكسين، من ناحية، عملية مد حدود الإسلام وحدود المجموعات القبلية التي تخرج من نطاق سيطرة إلى آخر وقدرة الدولة في المركز على فتح أقاليم جديدة. وقد تقلبت أراضي كردفان الحدودية(٣١) التي وفرت نوعاً من المنطقة الحاجزة بين سلاطين الفونج والفور بين أيدي هاتين السلطنتين عدة مرات. وما يجدر ذكره هو حقيقة أن هاتين السلطنتين كانتا مستقرتين ووفرتا الأساس لنظم متينة لحوالي ثلاثة قرون لا لسبب سوى حقيقة أنها كانت إتحادات فضفاضة رغم وجود مركز قوي مثله ملك كل مملكة.

- الحكم التركى المصرى (١٨٢١-١٨٨٥)

وفر خليط من خصائص الوجود الإتحادى طبيعة الإندماج السياسى فى ظل السلطنتين الذى عالجناه فيما تقدم، حيث تعاونت نخبٌ دينية وقبلية، حتى لو كان بدون رغبتها أحياناً، مع الملوك الذين أصبحت شرعيتهم ليست أمراً إشكالياً بالنسبة لهم بسبب شجرة النسب والدين، أى القرب والقرابة لرسول الإسلام. وفرض الحكم الإستعمارى التركى- المصرى وحدة الاقاليم الواقعة تحت سيطرته السياسية بالفتح وحافظوا عليها بجيش دائم. لقد تمت المحافظة على وحدة أقاليم المجتمع السودانى المتعددة عبر وسائل السيطرة الاستعمارية. وعُومل أى تمرد بقسوة وحسم وجُمعت الضرائب بلا رحمة.(٣٢) وفى الواقع يمكن تلخيص دوافع التوسع الإستعمارى للسيطرة المصرية جنوباً فى مطلبين رئيسيين: الرجال لجيش العبيد والثروات لخزائن الوالى التركى المصرى- محمد على باشا.

كانت إحدى النتائج السياسية للحكم التركى المصرى هى وضع السودان، بما فى ذلك معظم الأجزاء الجنوبية من البلاد، تحت سيطرة مركزية واحدة كانت نصبتها فى مدينة الخرطوم النهرية. وكان لنقل مركز السلطة إلى الخرطوم من دارفور وسنار فى الأطراف نتائج كبيرة على التنمية السياسية للسودان حيث كان هذا يعنى تقوية موقع السودان النهرى الأوسط على حساب الأطراف. وكذلك ضم الأجزاء الجنوبية من البلاد التى أصبحت إحتياطياً لغارات العبيد. وقد رسخ تجار العبيد السودانيون النهريون مثل الزبير باشا رحمة أنفسهم فى هذه الأجزاء من البلاد ومارسوا تجارتهم تحت مباركة السلطة المركزية التى توافقت أهدافها فى غزو السودان مع مصالح تجار العبيد هؤلاء.(٣٣) وقد وضع هذا النظام أيضاً الأساس لهيمنة المجموعات النهرية عندما استخدمت المجموعات السودانية الشمالية (اساساً الجعليين والشايقية والنوبيين) فى الجيش والبوليس والوظائف الإدارية الصغيرة.

- فترة المهدية (١٨٨٥-١٨٩٨)

لعل أهمية المهدى لمراحل تشكل الدولة السودانية لا تكمن فى دعوته لتأسيس دولة اسلامية وإنما فى قدرة القائد الكاريزمى على إستغلال ظروف السخط الذى رسّبه الحكم التركى- المصرى الإستعمارى وتوحيد السودانيين

الهامشيين لدحر مركز السلطة السياسية فى الخرطوم. وعلى الرغم من أن دعوة المهدي قد تأسست بوضوح على فكرة المهدى المنتظر والإسلام المعادى للمؤسسة وحثتها مفاهيم الجهاد المركزية، فقد تميز أتباع المهدى الذين واجهوا القوات التركية المصرية فى معركة التحرير بتنوع دوافعهم. إذ بينما كان دافع بعضهم، مثل الخليفة عبدالله وقسم من حوارىّ المهدى الذين خلفوه فى قيادة الدولة فى ١٨٨٥، هو رؤية المهدى للإسلام، كانت دوافع رجال قبائل البقارة من غرب السودان وتجار العبيد النهريين أقل قدسية وأكثر دنيوية.

كان القمع الشديد على يد الحكم التركي- المصرى الإستغلالى والشخصية الكاريزمية للمهدى هما ما وحدا رجال القبائل السودانية. وقد بدأت الصراعات التى لم تقم على الإسلام، وإنما على الاثنية، تتكاثر حالما مات المهدى واستلم الخليفة عبدالله السلطة. فقاد الخليفة شريف، ابن عم المهدى الراحل، تمرداً ضد الخليفة عبدالله الذى خلف المهدى ليس بسبب إختلاف الرؤية الدينية وإنما لأن مجموعة الخليفة شريف كانت هى أولاد البلد(٣٤) مقابل التعايشة العرب البقارة والذين هم فى أحسن الأحوال غرباء عن السودان النهرى. وقد تعامل الخليفة عبدالله مع هذا التمرد بقسوة، ولكى يقوى موقفه، دعى قبائل البقارة من غرب السوان للهجرة الجماعية للإنضمام إليه فى أم درمان عاصمة المهدى. وأجبر من لم يهاجر طوعاً على الهجرة بالقوة. ولم يمارس الخليفة حكماً فردياً فحسب، وإنما عين، أيضاً، أقاربه لقيادة قوات المهدية. ومن بين البقارة البارزين الذين قادوا قوات المهدية فى ظل الخليفة يونس ود الدكيم ومحمود ود احمد وعثمان جانو ويعقوب جراب الراى وشيخ الدين، والأخيران هما أخ وابن الخليفة على التوالى، والآخرون أبناء عمه.

إن سبب النزاع بين الخليفة عبد الله والخليفة شريف، فى الواقع، هو من هو ابن البلد الحقيقى، وبالتالى من يحق له الوصول إلى السلطة والسلطة السياسية فى البلاد. وهذا الجانب من السياسة السودانية أبعد من أن يكون قد حُل حتى اليوم. لقد اعتبر السودانيون النهريون دائماً، ولايزالون، السلطة السياسية حقاً خاصاً لهم بإعتبارهم اولاد البلد (أولاد العرب)، وإذا كان سيسمح لأى شخص من الأطراف بالدخول فى نادى السلطة والتقرير فى شئون السودان، فإن هذا الشخص أو المجموعة يجب أن يمر عبر غربال مؤسسة يقودها النهريون (٣٥) سواءاً كانت احزاباً او إنقلابات عسكرية. وقد اكدت فترة مابعد الإستقلال هذا

إلى حد بعيد.

سقطت دولة المهدية، التى اضعفتها المشاحنات القبلية والصراع السياسى الداخلى والمجاعات التى حدثت بسبب الهجرة الجماعية لرجال القبائل إلى العاصمة كجنود والمحاولات الدائمة لتوسع الدولة المهدية فى مصر واثيوبيا، سقطت بقوة الإستعمار الإنجليزى- المصرى فى ١٨٩٨. وعلى الرغم من أن دولة المهدية كانت علامة رئيسية فى التطور السياسى للسودان، إلا أن دافعها لم يكن هو روح الوطنية السودانية. إن المشروع الكبير للمهدى، إذا تحدثنا من وجهة نظر بعدية او راهنة، كان هو إحياء امبراطورية إسلامية وإفتراض أن أداة هذا الإحياء هى الجهاد ضد العالم الخارجى. وكان تحركها الأساسى أبعد من تشكيل إقليم سياسى يمكن ان يصبح السودان لحمايته ضد العالم الخارجى. وفى الواقع فقد كانت حركة هجومية هدفت إلى دفع وجهة نظر إسلامية معينة إلى مصر واثيوبيا وباقى العالم.

- فترة الإستعمار الإنجليزى- المصرى

بينما قضى موت الخليفة عبدالله على يد القوات الإنجليزية- المصرية فى سبتمبر ١٨٩٨ فى أم دبيكرات على مصير الدولة المهدية، استمرت المقاومة للحكم البريطانى فى العديد من أنحاء السودان حتى الثلاثينيات من هذا القرن. وأُنهيت سلطنة الفور التى اعاد تأسيسها على دينار بعد معركة كررى (١٨٩٩) بالقوة على يد القوات البريطانية فى ١٩١٦، فضُمت، بالتالى، رسمياً فى ١ يناير ١٩١٧. ومع ذلك على المرء أن يلاحظ انه لم يُتفق على رقاع معينة من الحدود الغربية(٣٦)، مع سيطرة الفرنسيين فى تشاد حتى وقت متأخر فى العقد الثالث عقب بروتوكول الحدود فى ١٩٢٤. ومما له دلالته هنا هو حقيقة ان جمهورية السودان الحالية بأميالها المليون هى من خلق الإستعمار وأن الوحدة والدمج التى استمرت طوال الفترة الإستعمارية (١٨٩٨-١٩٥٦) كانت بالفرض والاملاء حيث سار التحرك العسكرى لقمع نزعات التمرد يداً بيد مع الإتفاقات الدولية مع القوى الإستعمارية الأخرى لضمان إستبعاد او ضم مجموعات سكانية فى المنطقة المسماة قانوناً بالسودان. وحتى داخل هذه المناطق المحددة أُخضع بعضها لقانون المناطق المقفولة لسنة ١٩٢٢ لمنع التفاعل الحر بين المجموعات السكانية، مثل الجنوب وبعض مناطق جنوب دارفور.(٣٧) ولمثل هذه القوانين

نتائج كبيرة الضرر على تطور إتجاهات الإنتماء للبلد على اساس شامل لا تمييزى. وكانت هذه القوانين المقيدة، بالطبع، جزءاً من إستراتيجية بريطانية اوسع، أى فرّق تسُدْ.

كان جوهر سياسة "فرّق تسُدْ" الإستعمارية هو التلاعب بالإنقسامات الموجودة فى السودان شديد التعدد والمتباين إثنياً. ونتيجة لهذه القوانين أصبحت الأجزاء الجنوبية من السودان محميات بالأمر الواقع داخل نطاق السودان الإنجليزى- المصرى. وقُيد دخول العناصر من أجزاء البلاد الأخرى حسب قانون المناطق المقفولة. واتُبعت سياسة جنوبية منفصلة وكان الهدف الرئيسى هو اعطاء الفرصة لتطور مستقل عن تأثير ما يُسمى بالسودان الشمالى. وهكذا شُجعت الإرساليات المسيحية من مختلف الطوائف المسيحية ولم يسمح لها ليس بالإضطلاع بأنشطة البداية الدينية وحسب، وإنما اؤتمنت على التعليم. وفى الشمال أُدخل التعليم الرسمى وقد اضطلعت به الحكومة الإستعمارية، وأُدخلت أيضاً مشروعات زراعية كبيرة. وعندما حوفظ على السياسة الجنوبية(٣٨) لصالح الإندماج مع الأجزاء الشمالية من البلاد فى نهاية الأربعينيات، كانت هناك تفاوتات بنيوية واضحة سلفاً. ولم يكن نمو نخبتين متوازيتين فى البلاد اقل هذه التفاوتات التى كانت لها نتائج سياسية كبيرة على السودان المستقل وهما نخبة مسيحية فى الجنوب تلقت تعليمها عن طريق الإرساليات ونخبة نهرية فى الشمال تلقت تعليماً رسمياً. وكان على الأخيرة أن ترث الدولة الإستعمارية عند الإستقلال وهمّشت الأخرى عن الوصول إلى الدولة وكان عليها أن تلجأ إلى النضال المسلح. وقد إستمرت الحرب بين انظمة الخرطوم فى الشمال وحركة حرب العصابات الجنوبية لسبعة عشر عاماً.(٣٩)

عزز البريطانيون، بشكل غير مباشر، سياساتهم المقيّدة فيما يتعلق بالإنتقال الحر للسكان بين جزئى البلاد وذلك "بواسطة الحكم غير المباشر". فأُدخلت الإدارة الأهلية المكونة من النخب القبلية، وفي إتصال مباشر مع محافظى المناطق، كوسيلة للحكم غير المكلف وذى الحد الأدنى التى تُعنى بحفظ القانون والنظام. وخططوا ايضا لإدخال القادة الدينيين فى إطارهم الإدارى، فى الشمال على الأقل. وقد إتخذ هذا شكل الإرتقاء بالسيد على الميرغنى المعادى للمهدية،(٤٠) وتدريب العلماء لمواجهة الطرق الصوفية إلخ. ورُد الإعتبار للسيد عبدالرحمن المهدى فى ١٩١٥ وأنعم عليه لاحقا بلقب فارس. وكان لإدراج

القيادة الدينية فى الإدارة البريطانية أوجه أخرى: لمواجهة تأثير الوطنية المصرية بعد ١٩١٩ على المتعلمين السودانيين. ويمكننا أن نرى هذا فى إقترانه بدرجة التأييد الشعبى الذى تمتعت به هذه الطرق الدينية وسط جماهير الريف حيث سيطر السيد عبدالرحمن المهدى على الولاء الدينى للانصار فى غرب السودان بينما سيطر السيد على الميرغنى على ولاء شمال وشرق السودان من خلال الطريقة الختمية. وتمثلت الطائفية في هاتين الطريقتين الدينيتين المتعارضتين باعتبارهما مختلفتين عن الفقهاء ذوي التعليم الرسمي والمتمتعين بالرعاية الرسمية، اي العلماء، وسيكون لها تأثيراً كبيرا علي التطورات السياسية في سودان ما بعد الاستقلال هكذا فقد دانت هذه الطائفية الدينية بموقعها القوي في المشهد السياسي السوداني الي سياسات الحكم الاستعماري.

ولّدت السياسة التعليمية الإستعمارية الرسمية، التى هدفت إلى انتاج كتبة محليين لدعم النظام الإدارى الإستعمارى بتوفير القوة البشرية للشرائح الدنيا من التراتب الإدارى، طبقة من المتعلمين السودانيين التى أصبحت رأس رمح الحركة الوطنية المعادية للإستعمار. فهى التى ستؤسس لاحقاً مؤتمر الخريجين(٤١) الذى قاد تطور الحزبين التقليديين الكبيرين، وهما الأمة المتحالف مع طائفة الأنصار والوطنى الإتحادى (الإتحادى الديمقراطى لاحقاً) الذى تحالف مع طائفة الختمية. وبالإضافة لهذه القوى، طور التجار الحضريون، الذين قامت قاعدتهم على شبكات التجار الجلابة النهريين، قوة سياسية متمايزة فى ظل العهد الإستعمارى.

وقد قامت العلاقات البنيوية للسلطة، فى ظل الفترة الإستعمارية، على سلطة إستعمارية مركزية مركزها فى الخرطوم وفرت المركز الذى دارت حوله القوى السياسية السودانية للطوائف الدينية والعلماء ذوى التعليم الرسمى والتجار الحضريين والمجموعات القبلية والخريجين (منتج النظام التعليمى الإستعمارى). وكان كل من هذه القوى مستقلاً نوعاً ما عن القوى الأخرى، وأحياناً معادٍ لها. لكنها اعتمدت كلها على السلطة الإستعمارية المركزية كمصدر للطاقة للبقاء فى فلك السلطة. لذلك لم يتطور مفهوم "الوطنية السودانية" إلا بعد فوات الأوان وعندما ظهرت فى النهاية كانت مفهوماً سياسياً ونهرياً جداً وكان البرنامج الوحيد الذى حملته هو التخلص من المستعمر الذى كان غريباً

صراحة. إن هذا الملمح من الوطنية السودانى مهم لعدد من الأسباب أهمها حقيقة أنها تطورت فى علاقة وثيقة بالوطنية المصرية التى كانت ذات طبيعة "عروبية". وهكذا فقد جرى التفكير فى السودان دائماً ككينونة عربية شديدة الإرتباط بمصير القومية العربية. لذلك فقد آمنت معظم الطبقة المتعلمة فى السودان أثناء الحركة الوطنية بوحدة وادى النيل التى تعنى الوحدة مع المصريين وبالتالى القومية العربية. وقد هوجم هذا الميل من بعض القوى التقليدية التى قامت أساساً، وليس حصراً، على الطرق الدينية مثل الأنصار أو أتباع المهدى. وحتى حينها فقد رأت هذه المجموعات السودان كإمتداد للعالم الإسلامى وليس شيئاً وطنياً من طرازه الخاص. وقد عُبِّر عن كل هذه الآراء من خلال المصالح الفئوية سواء كانت طوائف دينية أو مجموعات إثنية أو أقاليم جغرافية أو مجموعة مصالح تستبق فى غضون ذلك خلق هوية وطنية تقوم على الولاء للأمة ككل لا لقطاع منها ذو قاعدة ضيقة. وقد ظل هذا الوضع المتشظى للوطنية السودانية يلون التطورات السياسية فى البلاد حتى اليوم.

الإستقلال: عدم الإستقرار والتحلل

الجدارة غير المتكافئة: سيطرة النهريين

الاكثر أهمية هو حقيقة أن القومية السودانية، سواء كانت متشظية أو قطاعية أو غيرها، قد عبرت، بالمعنى الصارم، عن وجهة النظر النهرية فقط بسبب التطور التاريخى الخاص الذى جعل النخب التقليدية والحديثة تسودها المجموعات الشمالية النهرية المستقرة التى تنتمى، عموماً، إلى المديريات الشمالية. وقد أُهمل الجنوب أو أُستخف به على أحسن الأحوال بسبب عمليات التطور المختلفة. وقد دخل الإسلام والعروبة هنا كايدلوجيات تعزز الموقع المهيمن للنخبة النهرية، وليس كخصائص ثقافية للشعب السودانى ككل. لقد عبر ماسُمى بالقومية السودانية عن وجهة النظر السودانية النهرية أكثر من وجهة نظر كل اسمه السودان لأنه لم يظهر وقتذاك. وقد عززت الثنائيات مثل أولاد البلد مقابل الجنوبى والغرباوى وأولاد البلد مقابل العبد أو النوباوى مصطلح "سودانى" الذى أصبح بشكل ما معادلاً لـ "النهرى". وقد شاعت مثل هذه التعابير الإزدرائية والمحملة بالقيمة فى الثقافة السياسية الشعبية، حتى فى أيامنا هذه، وقد عملت على تعزيز قيمة بعض المجموعات وإنكار القيمة

الإنسانية لمجموعات أخرى. وبينما انتهى الإسترقاق كممارسة منذ زمن طويل بإلغائه فإنه مايزال موجوداً فى أذهان الناس ومايزال يُستخدم لتحقير بعض المجموعات على أساس المنحدر الإثنى أو الإقليمى الجغرافى. لذلك ليست رمية طائشة عندما يكتب خالد «هناك سلسلة من الشتائم غير الصالحة للنشر فى الدوائر المغلقة فى شمال السودان توجه للسودانيين من غير ذوى الأصل العربى تعكس كلها تحاملاً شبه خفى» (Khalid, 1990:135) والدوائر التى يشير لها خالد هنا ليست سوى دوائر النخب النهرية الحاكمة التى كان خالد عضواً فيها يوماً ما. وقد استمدت الثقافة السياسية الشعبية التى ترى الجزء الشمالى من البلاد فقط بإعتباره مهماً وترى ثقافته بإعتبارها الوحيدة الصالحة مفاتيحها من مثل هذه التحيزات التى تحملها النخبة القائدة. وعلى سبيل المثال فقد وقف الصادق المهدى الذى وصفه خالد (١٩٩٠:٢١٨) بأنه «ليس فقط عضواً نموذجياً فى النخبة الشمالية بل هو نموذجها» وقف بوصفه رئيساً للوزراء على قبر ضابط شمالى شاب قُتل فى منطقة بور فى الجنوب فى ١٩٦٦ وبكى.(٤٣) وقد إستجاب الجيش لدموع رئيس الوزراء وذبح ٢٤ زعيماً دينكاوياً بدون أن يجد عقاباً(٤٤). وقد أخذ الجيش الإشارة الخفية التى أوحت بمن هو أكثر قيمة من الآخرين من هذا التصرف العاطفى من رئيس وزراء البلاد السودان.

لقد أختزل التعدد الاثنى السودانى، من منظور الثقافة النهرية السائدة التى أمسكت بالسلطة السياسية والإقتصادية فى البلاد، ثقافة المثلث المتطور الذى افترض تمثيل ما هو "سودانى"، إلى خمس مجموعات هوية رئيسية. وهى:

أ/ المجموعة المهيمنة تحت عنوان أولاد البلد، أو أولاد العرب (السودانيون الشماليون النهريون بمن فيهم النوبة)؛(٤٥)

ب/ الغرابة (أو الفلاتة أو التكارنة) وتشمل كل المجموعات المنحدرة من غرب السودان الذى تبدأ حدوده مما وراء النيل الأبيض؛

ج/ الهدندوة التى هى إختصار لكل المجموعات التى تنتمى إلى خليط البجا؛

د/ الجنوبيون وتشمل كل المجموعات الجنوبية بغض النظر ما إذا كانت نيلية أو نيلو-حامية أو سودانية؛

وهذا بالطبع، تبسيط فظيع، إن لم يكن إهانة من منظور المجموعات التى جُمعت معاً. لكنه يخدم أغراض المجموعات النهرية، لأن مثل هذا الإختزال، ولو

كان يقوم على إبطال نقيضه، قد خدم أغراض التراتب بمعنى الجدارة النسبية لمثل هذه الهويات الثنائية. وغني عن القول إن فئة أولاد البلد تأتي على قمة مثل هذا التراتب وتأتى فئة الجنوبيين فى قاعه. والفئات الثلاث الباقية، أى الغرابة والهدندوة والنوبا هى فئات وسطى تُدفع، أحياناً، إلى الشرائح الدنيا من التراتب الإثنى باستخدام معيار العروبة، وأحياناً أخرى، تجاه الشرائح العليا باستخدام معيار الإسلام.

وتُختزل هذه الهويات الثنائية، مرة أخرى، من ناحية القيمة، إلى هويتين رئيسيتين: هما العرب (مجسدة في أولاد البلد) وهوية غير العرب التى تُدفع أحيانا إلى حدها الأقصى: الزرق (السود) والعبيد. ولهذه التحيزات نتائج سياسية وإقتصادية كبيرة إذ تعتنقها نخبة السلطة أيضاً؛ ذلك أنها تحدد في العديد من الحالات ما الجيد للمرء وما يُفترض أن يجيده. وهكذا فهي تعكس بمعنى ما، النصيب الذى تناله هذه الهويات المنقسمة من ناحية النفوذ والرفاه الإقتصادى. وتولنا هذا يحلل أو يفسر التطورات التاريخية التى حققت الموقع المسيطر الذى يتمتع به مثلث الجزيرة المتطور. ومع ذلك على المرء، من الناحية المعاصرة، الا يغفل الدور الذى لعبته هذه التحيزات في ترسيخ وتعزيز هذا الموقع المسيطر. وللتهميش المستمر للأطراف أيضا علاقته بهذا. وقد إنعكس كل هذا في تنمية ما بعد الإستعمار.

التنمية اللامتوازنة: قومية "سودانية" أم نهرية

لقد تأكدت الطبيعة اللامتوازنة للقومية السودانية من خلال المبالغة في تمثيل وجهة نظر قسم واحد من البلاد وتيار ثقافي واحد من زاوية سيطرة النخبة النهرية، والتى تأكدت في طبيعتها السياسية الصارمة التى جعلت القومية السودانية تحالفا تكتيكياً بين بعض أقسام النخبة، لغرض التخلص من سلطة أجنبية فقط. (٤٦) فهي لم تشمل جوانب تغييرية إجتماعية يمكن تأسيس قومية سودانية حقيقية عليها. وفى وقت الحصول رسمياً على الإستقلال من داخل برلمان على طراز وستمنستر في أول يناير ١٩٥٦، كانت المسألة الرئيسية وهي العلاقة بين الجزئين الشمالى والجنوبى من البلاد قد تدهورت سلفا إلى المواجهة المسلحة التى انفجرت بتمرد الفرقة الجنوبية في توريت في أغسطس ١٩٥٥ ومن حينها، بينما تتغير الحكومات في الخرطوم والأنظمة الديمقراطية

والعسكرية يُسقط كل منها الآخر في تتالٍ سريع، استمرت الحروب الأهلية في الجنوب مستنزفة موارد البلاد وبنيتها التحتية ومؤسساتها. وقد إندلعت مر أخرى في ١٩٨٣ بعد فترة سلام قصيرة وقلقة، وهذه المرة مع إستخدام نظا الخرطوم لمجازات حرب الجهاد المقدسة مما قد يقود إلى وضع أكثر إستقطابا؛ أى المواقف الإسلامية ضد غير الإسلامية.

اختفت السلطة السياسية المركزية، التى ظلت خارج متناول العناصر السودانية في ظل الفترة الإستعمارية - ما عدا عملهم كمتعاونين صغار - والتى أبقت كل القوى السياسية فى فلكها، بمغادرة المستعمر. وهذا في حد ذاته ليس سببا للرثاء. على العكس، فقد كانت مدعاة للبهجة عندما ارتفع العلم السودانى ثلاثى الألوان في فضاء السودان مؤذنا بعهد من السيادة الوطنية. لكن إختفاء مركز السلطة السياسية المستقل الذى حفظ البلاد موحدة، وإن بالأمر والفرض، قاد إلى ظهور تنابذ مراكز طرد مشوهة. إذ أمسكت الطائفية السياسية، بالتحالف مع الحزبين الرئيسين (الأمة، الإتحادى) والتى اعتمدت على مباركة القادة الدينيين لهذه الطوائف، بأقسام مهمة من السلطة المركزية وبجانبها مؤسسات الحكومة المركزية. وقد امسك الأجزاء الأخرى من السلطة المركزية سلطة إقليمية - قبلية بالتحالف مع بعض أقسام هذه الأحزاب. عززت سودنة الإدارة الموقع المسيطر لمثلث التنمية النهرى؛ مما همش الجنوب والغرب والشرق والذين كانوا مهمشين أصلا بسبب استراتيجية إنتاج القطن الإستعمارية في المركز. وفي غضون ذلك كانت القوى التى ظهرت حديثاً كمجموعات ايديولوجية ونقابية؛ أى قوى اليسار الإشتراكى، هى الخاسرة من وضع السلطة هذا. ويجب فهم هذا فى ضوء حقيقة أن الديمقراطية الليبرالية على نمط وستمنستر بتأكيدها على غلبة الأغلبيات هى الطريقة التى تم تبنيها، رغم أن الأحزاب السياسية الطائفية كانت ماهرة فى تجنب المحاسبة التى تميز مثل هذه الديمقراطيات في بلدانها. (٤٧) فانتخب الناخبون "طوائفهم المختارة" (٤٨) للسلطة. ولم تقم هذه الإختيارات على مزايا برامج العمل التى طرحتها الأحزاب المعنية ولا على إجماع على ما ستكونه الأمة البازغة لتوها. بل قامت على الولاء الأعمى لقائد الطائفة الدينية الذى نصب نفسه موجها للحزب أو المرشح المعنى. لكن بالرغم من عداوتهما وإختلافاتهما، مثَّل الحزبان المسيطران، أى الأمة والإتحادى، اللذان بشرا بالإستقلال، وجهة النظر النهرية.

ووضعت وجهة النظر الجنوبية فى المؤخرة. وأُعتبرت الأجزاء الشرقية والغربيه من البلاد أجزاء تابعة لقادة الحزبين، كأمرمسلم به. فصوتوا، حين صوتوا، فقط للإمام، أى للقائد الدينى، وبالوكالة للأحزاب أو الشخصيات التى ساندها الإمام أو السيد أياً كانت هذه الشخصيات.

قادت التنمية السياسية اللامتكافئة إلى تشكيل حزبى غير متكافىء. فجند حزب الأمة أكثرية مؤيديه من غرب السودان بناءً على الولاء لتعاليم المهدى وقد قادت الحزب أسرة المهدى. وجند الحزب الوطنى الإتحادى مؤيديه من السودان الحضرى النهرى الأوسط والشرق وهى المناطق التى يسودها أتباع الطائفة الختمية. وبينما كانت الختمية طائفة دينية قادها آل الميرغنى، قاد تعبيرها السياسى الحزب الوطنى الإتحادى الأزهرى - الرجل الذى رفع علم إستقلال السودان. كان الحزبان، عبر إختلافاتهما الإسلامية الطائفية، تعبيرين سياسيين عن وجهة النظر السودانية الشمالية السائدة، وبتحديد أكثر، كان هذان الحزبان حتى وسط المناطق الجغرافية الأوسع المسماة شمال السودان تعبيرين سياسيين عن وجهة نظر قياداتهما النهرية الشمالية. وقد أبعد طابعهما الطائفى الدينى مشاركة غير المسلمين؛ فاستبعدت غالبية أهل الجنوب حسب المعيار الإسلامى. وقد أبعدت طبيعة قيادتها الوراثية وتركيبها غير الديمقراطى، حتى وسط جمهورها في الشمال، مشاركة السودانيين غير النهريين فى قيادتيهما كصانعى قرار. فهم اتباع فقط يُسعى وراء أصواتهم عبر التوجيهات الدينية التى يصدرها قادة هذه الأحزاب؛ وفى المناسبات فقط. ولم يكن مدهشاً عندما ظهرت أحزاب إقليمية فى الجنوب منذ وقت يعود إلى ١٩٥٣. لكن حتى وقتذاك، لم تأخذ النخبة الشمالية هذا بجدية، بل لجأوا إلى شراء أعضاء البرلمان ليحدثوا إنتقالاً للعضوية من حزب لآخر بين أعضاء الأحزاب الإقليمية الجنوبية فى البرلمان. وقد ساهم هذا فى خلق قالب نمطى للسياسى الجنوبى ليس على مستوى الثقافة السياسية الشعبية، بل أيضاً على مستوى النخبة الشمالية. ويصور هذا القالب السياسى الجنوبى كعضو برلمان معروض للبيع إلى الشمالى الذى يدفع أكثر. وللأسف فقد قاد هذا إلى وضع ساد سياسة السلطة السودانية التى يقودها النهريون: لايمكن "أخذ الساسة الجنوبيين بجدية وليست هناك مسائل مبدئية تُناقش معهم". وحتى نظام الجبهة الإسلامية الراهن يملك أكثر من حاجته من الساسة الجنوبيين الذين خالفوا مبادئهم المسيحية والسياسية الأخرى

وباعوها مقابل مواقع في الحكومة.

سنيطرت قوتان شماليتان على البرلمان الأول الذي أُنتخب في ١٩٥٣ ليعالج قضايا تقرير المصير، وهما الأمة والوطني الإتحادي وأحزاب الجنوب الإقليمية. وقد احرز الوطني الإتحادي ٤٦ مقعداً والأمة ٢٣ والجنوب ٢٢ مقعداً. وفي ديسمبر ١٩٥٥ وافق الزعيمان الدينيان والقوة التي تقف وراء الحزبين على تشكيل حكومة ائتلافية بعد الإستقلال، لكن كان ينبغي العمل على خلق الإجماع على الإستقلال داخل البرلمان، وكانت المسألة الأكثر أهمية في ذلك الوقت هي الفيدرالية للجنوب. لكنها أُقصيت بشكل ما، من قبل الساسة الشماليين وبتسهيل أكبر من الساسة الجنوبيين الذين قبلوا مواقع في الحكومة مقابل تأجيل مسألة الفيدرالية إلى مابعد الإستقلال. لكن وبعد إعلان الإستقلال من داخل البرلمان، سرعان ما أصبح مصطلح "فيدرالية" تابو، يعادل التخريب في اللغة السياسية للنخبة الشمالية التي كانت تؤكد "لإخوتها" الجنوبيين عشية الإستقلال أنهم يتعاطفون مع مسألة الفيدرالية. وقد عبر منصور خالد (١٩٩٥) عن هذه القضية ببلاغة وهو يستعيد بعض تكتيكات القمع التي صاحبتها: «كان ستانسلاوس بياساما احد الوزراء الجنوبيين الثلاثة الذين عُينوا في الحكومة والذي فُصل من الحكومة بعد أشهر قليلة بتهمة جذب اعضاء البرلمان الجنوبيين لينضموا له في تخريبه- و"التخريب" هو الاسم الحركي لدعوة بياساما للفيدرالية. وبهذا الشكل كان يتم تعهد الساسة الجنوبيين بالرعاية طالما كان دعمهم ضرورياً لإضفاء الشرعية على حركة الإستقلال وتسليم السلطة إلى أولاد البلد الجديرين بها. ولم يحز الجنوبيون على الشجاعة ولا القوة حينها ليردوا على هذا السخف، على نحو ما فعل الخليفة بالأمس مع أولاد البلد. ومايزالون!" (Khalid,1990:129).

لم يكن هذا هو العامل الوحيد الذي أدى إلى اللااستقرار السياسي. إذ كانت السياسة الجنوبية والمكائد السياسية متفشية بين النخب النهرية لكل حزب وعبر الأحزاب. فقد أُجبر الأزهري رئيس وزراء "الإستقلال" بعد ستة اشهر فقط من الإستقلال على الإستقالة عبر تغيير التحالفات الحزبية.(٤٩) وقد تكررت التحالفات دون الوصول إلى حكومة قادرة على خلق الإستقرار السياسي، ولم يكن الأمر مدهشاً أن يستولي الجيش السوداني على السلطة في إنقلاب أبيض في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨؛ لقد زُرعت بذور اللااستقرار السياسي

بناعلية، ليس خلافاً لباقى افريقيا حيث تتصارع الأنظمة المدنية والعسكرية بإستمرار على السلطة السياسية المركزية فى العاصمة. وقد أُسقط النظام العسكرى الذى أسقط النظام الديمقراطى الأول بإنتفاضة شعبية فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٤. وبينما كان السخط العام على حالة الجريات المدنية فى قلب أسباب ثورة أكتوبر ١٩٦٤الشعبية،(٥٠) كانت الحرب الأهلية المستمرة فى الجنوب هى القشة التى قصمت ظهر النظام العسكرى. ومع ذلك عاد نظام الأحزاب الذى أعقب الإطاحة بالنظام العسكري الى جموده السياسى التقليدى وأعاد تدوير ماضيه سيىء السمعة القائم على السياسة الحزبية وقصر النظر وملاحقة المصالح الطائفية الضيقة ليضر بالكل. لكن السبب الرئيسى للإطاحة بفترة الديمقراطية الثانية بإنقلاب عسكرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ هو أزمة الوحدة الوطنية. وقد إستحدث نظام مايو ١٩٦٩ نظام الحزب الواحد والذى كان إختلافاً حاداً عن الحكم العسكرى المباشر للجنرال عبود (١٩٥٨-١٩٦٤) وعن ديمقراطية الفترة الثانية التعددية على نمط وستمنستر (١٩٦٤-١٩٦٩).

ومهما تكن إخفاقات النظام العسكري الثانى، فقد حل المشكلة الأساسية التى هددت الوحدة الوطنية بالتفاوض فى ١٩٧٢. ويُعزى طول بقاء نظام نميرى فى السلطة (١٦سنة) رغم المقاومة المنظمة، إلى حد كبير، إلى حقيقة انه قد أنجز إتفاقية أديس أبابا. لكن نفس النظام ضعف فى ١٩٨٣ بإلغائه لإتفاقية أديس أبابا وإدخال قوانين سبتمبر. فأسقطت إنتفاضة شعبية نظام مايو فى ١٩٨٥. وبعد فترة إنتقالية قصيرة قامت فترة ديمقراطية تعددية ثالثة بدءاً من أبريل ١٩٨٦. وقد أعادت الأحزاب التقليدية التى سادت هذه الفترة، أى حزبا الأمة والاتحادى، تدوير الماضى مرة أخرى. وبحلول ١٩٨٨ كان مستوى التفكك فى البلاد مذهلاً بحيث كان واضحاً للمراقبين وللفاعلين السياسيين الرئيسيين أن أيام الديمقراطية فى السودان قد أصبحت محدودة. وكان الموضوع الدارج بين العامة هو أن الأمس أفضل من اليوم وأن الغد سيكون قطعاً أسوأ منه. وفى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ إستولى النظام الحالي على السلطة تسانده الجبهة الإسلامية القومية. وقد فشلت محاولات الوساطة الخارجية للسعى لحل سلمى للصراع المسلح، كما مثلتها الجهود النيجيرية التى تمت فى العاصمة النيجيرية أبوجا، حتى الآن فى التوصل إلى إتفاق السلام المرغوب بسبب إصرار النظام الحالى على مواصلة برنامجه للأسلمة كأسلوب للاندماج السياسى فى البلاد. طبيعى

ان الجنوب كان خارج هذا الاطار وعكس ذلك موقف الجيش الشعبى لتحرير السودان الذى نادى بدولة ديمقراطية علمانية.(٥١) ويظل شبح البلاد التى تقسمها الحرب حيث يبقى الجنوب تحت سيطرة الجيش الشعبى لتحرير السودان و«يستمر الإقتصاد الوطنى غارقاً فى مستنقع الديون ومشكلات الإنتاج التى ليس ثمة افق لتاجيلها سوى القليل بينما تستمر احتمالات الصراع»(Woodward,1990) كسيناريو مثبط للهمة، لكنه واقعى. ولا تغير حقيقة أن الجيش الشعبى يحارب الآن من أجل تقرير المصير للجنوب، اكثر مما يحارب من أجل حل وحدوى، هذا السيناريو بأى شكل، أساسى. إذ أن النظام المركزى ليس مستعداً حتى للتسليم بذلك. وبالأحرى، «فإن سيناريو كهذا ينبىء بالتأكيد بتحلل متواصل للدولة فى كل مجالات انشطتها وليس بعض تحول كارثى» (Woodward,1990:239). وهذا يرجّع صدى كشف نميرى (١٩٧٢) للموظف الإستعمارى السابق حول كيف ان السودان «كان يُدار بفاعلية وكفاءة على يد البريطانيين»، لكنه الآن يُدار "بعدم فاعلية" وعدم كفاءة على يد ابنائه!

تحلل ينتج تطوراً أم تحلل لا عودة منه؟

لاحظ مزروعى (١٩٨٦) وهو ينظر فى سياق تحلل الدولة القومية فى أفريقيا بنبوءة أن: الإسلام والتغريب كانا جزءاً من إستجابة أفريقيا لمقتضى النظر إلى الخارج إلى العالم الأوسع. لكن أسلاف افريقيا ينتظرون ليؤكدوا أن افريقيا تتذكر أيضاً النظر إلى الداخل، إلى ماضيها. فقبل أن تتطور البذرة لابد أن تتحلل أولاً. فشجرة المانجو تنمو من بذرة مانجو تحللت. ولعل أفريقيا جديدة تتطور من تحلل أفريقيا الراهنة- والأسلاف يشرفون على هذه العملية (Ali Mazrui,1986:21).

كان هذا أوان سيادة "التشاؤم الأفريقى"(٥٢) وكانت أى ملاحظات متفائلة مثل ما ذهب إليه مزروعى نادرة- حتى لو بدت حينها بلا أساس- وبالتالى، تنبؤية. كان الإطار هو السياق الذى سادته مجاعات الثمانينيات "القاتلة" والتدهور الإقتصادى والإضطراب الإجتماعى والتفكك السياسى وسيادة أنظمة بربرية وبشعة وتوتاليتارية. ولم تكن الحروب الأهلية متواترة فحسب، بل آخذة فى الانتشار.(٥٣) وكان الأداء الأفريقى من الناحية الإقتصادية هزيلا. وكانت

الدولة تتفكك وكذلك المجموعات المتماسكة إجتماعياً خلال عقد من فوضى الإضطراب الإجتماعي. وشاع سياسياً القمع المركزي وإنتهاك حقوق الإنسان.

ومع ذلك شهدت التسعينيات تصاعداً قوياً في الحركات الإجتماعية والسياسية ذات التوجه الديمقراطي. وبدأت الأنظمة الدكتاتورية تتساقط. فسقط منجستو في أثيوبيا ليعقبه سياد بري في الصومال وقبلهما نميري في السودان. وبدأت أنظمة الحزب الواحد تتمقرط بتبني التعددية الحزبية، وزامبيا وكينيا وتنزانيا حالات قليلة في شرق افريقيا- وبدأت غانا ونيجيريا في غرب أفريقيا في طريقها نحو النظم الديمقراطية متعددة الأحزاب. وفي ١٩٩٢ انجزت غانا التحول الكامل نحو الديمقراطية متعددة الأحزاب وعقدت تشاد مؤتمرها الدستوري الوطني الأول في تاريخها مابعد الإستعماري. وأصبحت زائير والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى واقعة تحت ضغط مواطنيها والمجتمع الدولي من أجل الديمقراطية. ومن الناحية الأخرى تفككت الصومال مما دعى لتدخل دولي. وقد يكون السودان في الطريق. ترى هل تنبت بذرة المانجو في تحللها؟ إنها تبدو كذلك بالمقارنة- بل هي مقارنة تعكس المزاج الدولي عقب سقوط الكتلة الشيوعية والمراحل التكوينية لنظام عالمي جديد؛ نظام خال من نتائج الحرب الباردة والمواجهات الثنائية بين القوتين العظميين. لذلك من الصعب الحكم بعبارات قاطعة إن التغيير في أفريقيا يكمن في النسق (صحوة الأسلاف) أم متوقف على إختفاء المواجهة الثنائية.

وبينما كانت مستويات التحلل في السودان عالية مع حلول ١٩٨٨، كانت التطورات التي حدثت في التسعينيات مخالفة ومتعارضة بحدة مع ما كان يحدث في أفريقيا، فقد إنتقل السودان في ١٩٨٩ من الديمقراطية متعددة الأحزاب إلى دكتاتورية عسكرية تزيت بثيوقراطية إسلامية. إن الثيوقراطية الدينية لا تستطيع وقف التحلل الذي كان، بكلمات وودورد:

"يتقدم لعدة سنوات كما يعترف معظم السودانيين، وقد جعلت الكوارث المتقطعة مثل الجفاف في ١٩٨٤-١٩٨٥ والسيول في ١٩٨٨ العالم الأوسع يدرك ذلك. وبسبب طبيعة هذا التحلل السياسي والإقتصادي والإجتماعي- فإن وقفه ليس مسئولية السودان فقط بل هي مسئولية المجتمع الدولي إذا أردنا له ان يتوقف." (Woodward,1990:239).

لقد فاقم النظام الجديد سرعة ومستويات التحلل بإستقطاب المجتمع إلى

قوى دينية وعلمانية وبمواصلة الحرب الأهلية. وقد أصبحت مسئولية المجتمع الدولى فى تخفيف معاناة السودانيين أكثر إلحاحاً الآن من أى وقت مضى فى لتاريخ المتعرج للمشكلة السودانية.

وبينما تبقى العوامل والمسئولية الدولية سياقاً مهماً لأى دولة فى عالم الإعتماد المتبادل الراهن حيث لا تستطيع أى دولة تفادى التأثيرات القادمة من خارج حدودها، فثمة مجالات واضحة حيث يجب أن تضطلع كل دولة بمسئولياتها بدرجة عالية من النقد الذاتى لترتب بيتها. فالإستعمار والإستعمار لجديد والإمبريالية ليست مسئولة وحدها عن التحلل الداخلى للدول الأفريقية عموماً أو الدولة السودانية على وجه الخصوص. ولا التبادل اللامتكافىء أو النظام الإقتصادى العالمى غير العادل. وفى الواقع فقد ضخمت تصورات العدو السياسى الخارجى، أكثر من أى شىء آخر، أوجه الضعف الداخلية وقد مورست درجة قليلة جداً من النقد الذاتى، هذا إذا كان قد مورس أصلاً. وإذا كان لتفاؤلنا فى بذرة المانجو التى تنشأ فى تحللها أن يتناغم سياسياً، يجب التصدى للقضايا الداخلية لإصلاح البنى الإجتماعية الموجودة بدرجة عالية من النقد الذاتى لتجارب الماضى. وهذا المجال من الفعل السياسى هو مسئولية سودانية جداً والذى يجب إنجازه بتسهيل من العالم الخارجى أو بدونه.

مجالات المسئولية السودانية

إدراك واقع التعددية السودانية

أحد العوامل الرئيسية التى تشكل الأساس للتحلل السياسى الراهن فى السودان هو أن النخب الموجودة فى السلطة لم تدرك حقائق التعددية الثقافية والتنوع الإثنى فى السودان. وقد حدث هذا بالرغم من التراث الفكرى الغنى الذى حدد (٥٤) بدقة هذا التنوع مؤخراً. وقد إستبعدت الحكومات دائماً الإنتماءات القبلية والإثنية بإعتبارها لا تتماشى وأيدلوجيات بناء الأمة السائدة التى تعود إلي الستينيات. وقد جُعل من العروبة والإسلام القوى الأيدلوجية المركزية المشكلة لعملية بناء الأمة بسبب التطورات التاريخية الخاصة التى وضعت النخبة النهرية على قمة السلطة السياسية المركزية وبسبب الإتجاهات التجانسية للظاهرة، لكن الخادعة، للعروبة والإسلام فيما يسمى بالجزء الشمالى من البلاد. وقد أبعدت الإنقسامات الإنشقاقية الأساسية، التى جعلت المجتمعات

السودانية متباينة مثل اللغة والدين والثقافة والعرق والتكوينات الإثنية، نوعاً ما أو وُضعت جانباً كلية من قبل النخبة. لكن وكما أوضحنا آنفاً فحتى التجانس المفترض فى الجزء الشمالى من البلاد والذى أُفترض أنه متجانس بالإسلام والعروبة كان ظاهرياً أكثر منه حقيقياً. فثقافات المجموعات النوبية فى الشمال (المحس والكنوز والدناقلة والحلفاويين) ومجموعات البجا (الهدندوة والبشاريين والأمرأر) مختلفة ثقافياً وإثنياً ولغوياً وإقليمياً بشكل واضح عن مايسمى بالثقافة السودانية النمطية بتركيزها الشديد على العروبة والإسلام. وكذلك تبدى المجموعات الإثنية الكبيرة فى غرب السودان مثل الفور والمساليت والزغاوة والميدوب والتنجور إختلافات ثقافية حقيقية لا يمكن إختزالها عما يُفترض أن تمثله الثقافات النهرية الوسطى. ومع ذلك فكل هذه المجموعات سودانية. إن "السودانوية" يجب أن توفر القاسم المشترك لبناء الأمة لا كون المرء مسلماً أو أفريقياً أو عربياً. لكن النخب السودانية تحاول بناء أمة تظل بشكل خطر فى منطقة التعامل مع الهوية الإثنية والقبلية والتى هى إحدى الجذور الرئيسية للفعل السياسى فى السودان. وهم يبعدونها بوصفها صنيعة إستعمارية! إن الهويات الإثنية والقبلية والتى هى حقيقية جداً بالنسبة لغالبية السكان فى المناطق الريفية لم تبعد بقسوة فحسب بإعتبارها مثيرة للفرقة، بل استدعت درجة كبيرة من عداء النخبة، مما يقود إلى تصرفات خشنة من الحكومات المتعاقبة. وعندما بدأت التجمعات القبلية وسط البجا والنوبة وأهل دارفور تظهر بسبب عدم كفاية الأحزاب الطائفية السائدة، صُنفت معظم هذه التجمعات بأنها عنصرية. ومع أن النخبة فى المركز قد أُجبرت فى النهاية على القبول بها كحركات سياسية، إلا أنها ماتزال تنظر بالشك إلى قادة هذه الحركات. وعلاوة على ذلك، تُصنف أى حركة سياسية جاءت من الأطراف باستقلال عن نخبة المركز، وبغض النظر عن أهدافها السياسية "النبيلة" المعلنة، بسرعة بوصفها حركة "قبلية" أو "عنصرية" ويُنظر لها بريبة شديدة. لقد أصبحت الوطنية تساوى عملياً الرؤى التى تحملها النخب النهرية. وتوضح الطريقة السلبية التى نُظر بها إلى فيليب عباس غبوش وحركته ذات القاعدة النوباوية وأحمد إبراهيم دريج وحركته الدارفورية هذه النقطة(٥٥) ورغم حقيقة أن هؤلاء القادة قد وصلوا البرلمان المركزى عبر إنتخابات تنافسية مفتوحة على أساس أهداف سياسية وطنية واضحة، أبرزها إصلاح التنمية الإقليمية غير المتكافئة، فقد نظرت لهم نخبة المركز بشك عميق

إن لم يكن بإزدراء صريح.

الجنوب قضية أخرى. إذ بينما تعترف معظم نخب السلطة المركزية ببعض السمات الخاصة للجنوب، أي كونه أكثر أفريقية من بقية السودان وذا نخبة مسيحية، غالباً وليس حصراً، إلخ، فقد اعتبرت نخبة المركز أي دعوات من الجنوبيين للإعتراف الكامل بهذه "الخصوصية" أمراً بغيضاً بالنسبة للوحدة الوطنية. وتنم حالة طرد بياساما من أول حكومة بعد الإستقلال بسبب محاولاته لتذكير "أخوته" الشماليين بوعدهم بالنظر فى قضية "الفيدرالية" عن هذا الإتجاه.

لقد نتجت الحروب الأهلية التى أقضّت مضجع السودان عن هذا التوجه من جانب نخبة السلطة المركزية، أى أولاد البلد. وهذا، بالطبع، هو نتيجة الإسطورة الأكثر شؤماً التى استمرت لزمن طويل وحافظت عليها نخبة السلطة الشمالية والعالم الخارجى: أن السودان مكون من جزئين مختلفين فقط هما الشمال والجنوب. لقد ساهم هذا الإنسجام الضمنى لجزئى البلاد فى عجز النخبتين الشمالية والجنوبية عن ادراك التعدد والتنوع الشديد للجزءين. وقد جاءت مفاهيم التجانس الضمنى هذا نتيجة برهان غير مباشر حيث أصبح القاسم المشترك للهوية الشمالية يكمن عندهم فى العروبة والإسلام والهوية الجنوبية فى الأفريقية والمسيحية. وكلا هذين الوضعين بعيد جداً عن الحقائق الإجتماعية، ولا يمكن الدفاع عنها. فالشمال والجنوب يضمان الإسلام والمسيحية وأديانا أخرى وكلاهما موطن لأكثر من مائة لغة وأكثر من مائتى مجموعة وثقافة إثنية. وعلى مستوى أكثر عمومية، يبدى قاطنو جزء من البلاد درجات متفاوتة من العروبة والأفريقية.

أمنت نخبة السلطة النهرية فى ملاحقتها لهذه الثنائية المشئومة والموضوعة فى المكان الخطأ بنموذج "بوتقة" للإندماج الوطنى "فى دور التكوين" فى السنوات عقب الإستقلال، واعتقدت هذه النخبة، منطلقة من إحصاءات تزعم أن ٧٠٪ من سكان البلاد مسلمون و٣٩٪ منهم عرباً، بل وتمنت أن تدخل الأقليات فى النهاية، رغم حجمها النسبى، بوتقة العروبة والإسلام لتذوب فى صورة النخبة. وقد أُفترض أن الأحزاب التقليدية ستكون روافع هذا التحول السياسى. لكن وكما رأينا، فقد أقصت الأسس الإسلامية والجغرافية الضيقة للأحزاب مشاركة العناصر غير المسلمة من الجنوب والنوبا. بل وتبدد وهم المجمعات الإثنية - الإقليمية، حتى في الشمال الذى أُفترض أنه مسلم، فى أسس وشروط

الطائفية الضيقة لهذه الأحزاب وبدأوا يطورون تشكيلاتهم السياسية الخاصة بهم. وقد تكونت عقب إيعاز من مؤتمر البجا الذى كونه البجا، وهم فى الغالب من أتباع الطائفة الختمية فى ١٢ اكتوبر ١٩٥٨، جبهة نهضة دارفور وإتحاد عام جبال النوبة عقب اكتوبر ١٩٦٤ فى مناطق غرب السودان التى كان أتباعها فى غالبيتهم من أتباع الأنصار المهدويين. إن نهوض الجهوية- الإثنية فى الشرق والغرب، وقبلها فى الجنوب، هى إشارة كافية، لو كانت هناك إرادة سياسية كافية وسط النخبة النهرية المسيطرة، إلى أن التنوع السودانى يحمل أكثر من مجرد العروبة والإسلام.

لقد حاول نظام نميرى (١٩٦٩-١٩٨٥) جاهداً أن يقلب الإتجاهات التى أعاد فيها التنوع السودانى تأكيد نفسه. وقد حظر النظام، بعد إلغاء الأحزاب السياسية، كل المنظمات الإقليمية والقبلية حيث نظر لها كأطروحة نقيضة للوحدة الوطنية. وكان الجنوب هو الإستثناء الوحيد حيث كُفل له وضعه الخاص عقب إتفاقية أديس أبابا. وقد اتخذ نميرى، ليسرع من عملية بناء الأمة والوحدة الوطنية، موقفاً تذويبياً. لكنه لم يترك البوتقة هذه المرة لتتشكل من عملية إسلامية/عربية فضفاضة. فقدم البوتقة فى شكل الإتحاد الإشتراكى السودانى بوصفه الحزب الوحيد المشروع وصيغة تحالف قوى الشعب العامل (القوات النظامية والمهنيين والحركات العمالية وجمعيات النساء والشباب والرعاة والمزارعين). ربما كانت هذه الفكرة مجدية نظرياً، لكنها هُزمت بأداء حزبها الواحد، من بين أسباب أخرى. ومع ذلك فالمهم هنا هو حقيقة أن العمل السياسى داخل الإتحاد الإشتراكى والتحالفات التى تشكلت كان يحمل تيارات إقليمية وإثنية خفية قوية. فقد أبى التنوع السودانى أن يخمد.(٥٦)

لقد عمل نظام نميرى، فى نهاية سنواته، ضد كل ماسعى له وأدخل قوانين الشريعة الإسلامية بينما كان يجهض إتفاقية أديس أبابا فى ذات الوقت. فقد أطلق إدخال قوانين الشريعة الإسلامية بفرضها من الرئاسة منهجاً جديداً فى السياسة السودانية. كما دفع إلى السطح تياراً سياسياً رئيسياً كان موجوداً دائماً لكن الأحزاب لم تسيسه فى ظل العهود الديمقراطية السابقة. وهو رفع المكون الإسلامى من عملية العروبة والإسلام المزدوجة إلى موقع الثقافة المركزية لتصبح أكثر شرعية من الثقافات الأخرى. وبينما قام الحزبان التقليديان الرئيسيان، الأمة والإتحادى الديمقراطى، على الإسلام رغم حقيقة

الطائفية وكانا يتحدثان دائماً عن دستور إسلامي للبلاد،(٥٧) إلا انهما لم يتمكنا ابداً من وضع دستور دائم للبلاد او دفع الإسلام إلى وضع سياسي مركزي. وقد كانت الجبهة الإسلامية القومية بالتواطؤ مع نميرى هى التى ادخلت قوانين الشريعة بوصفها مجموعة القوانين الوحيدة المشروعة في البلاد. ومن حينها تحرس الجبهة الإسلامية القومية "مافرضته" بحماسة دينية إنتهت إلى السطو على كل سلطة الحكومة فى السودان بقيامها بإنقلاب عسكرى فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

بُرر إفتراض وجود نواة ثقافية السودان تقوم على الإسلام، إحصائياً. يقول الإفتراض: حيث إن غالبية السكان مسلمون بغض النظر عن التنوع الذى يعبر عنه تمسكهم بمدارس و"طرق" دينية عدة، فالإسلام أقوى من أى إنقسامات إنشقاقية أخرى تميز التعدد الثقافى للمجتمع السودانى. إن بعض النوبا وبعض الجنوبيين وبعض الإنقسنا غير مسلمين، وربما يكونوا مسيحيين. لكن ولولا تآمر الإستعمار ضد الإسلام والذى أوقف إعتناقه الإسلام الطوعى بالقانون (قانون المناطق المقفولة لسنة ١٩٢٢ وإدخال الأنشطة التبشيرية المسيحية فى الجنوب)، لساد الإسلام الآن كل البلاد! ولأن الإسلام هو النواة المشروعة التى مثلت ديانة الغالبية العددية، يجب أن يشكل قانون البلاد. ولو ظهرت بعض المسائل السياسية العملية المقلقة، خاصة فى العالم الراهن لتصورات حقوق الإنسان، فيمكن كفالة وضع خاص للمناطق التى تسودها المسيحية بتطبيق نظام فيدرالى مُسيطر عليه من المركز. هكذا فكر نظام الجبهة الإسلامية الراهن عندما بث قوانين الشريعة الإسلامية فى دستور البلاد فى ١٩٩١. ومع ذلك، تبدو حقيقة أن المعارضة للنظام الراهن لاتأتى من المسيحيين فقط بل من المجموعات ذات القاعدة الإسلامية فى الشمال، أى الأنصار والختمية، لاتزعج الجبهة الإسلامية القومية. بل جادلت، على العكس من ذلك، بأنه طالما كان ماتحاول تطبيقه هو شريعة الله فهو ليس خاضعاً للصلاحية أو عدم الصلاحية بالإجماع أو الإختلاف السياسى. فكون المرء مواطناً سودانياً لا يعطيه حقاً آلياً فى الإعتراض على المشروع الذى تدفعه الجبهة الإسلامية. ولكى يحوز المرء الحقوق الكاملة كمواطن عليه أن يرى الأشياء كما تراها الجبهة الإسلامية القومية.(٥٨)

ولأننا قد نكون قادرين على التمييز، فإن هذه النقطة تختلف قليلاً عن نموذج

"البوتقة". إذ بينما يفترض كلاهما الوجود المسبق لقيمة معيارية يجب أن تتحرك تجاهها كل الثقافات الأخرى، فإن نموذج "البوتقة" لايستبعد ظهور ثقافة سودانية واحدة من هذا التفاعل.(٥٩) لكن نموذج الثقافة الإسلامية يفترض الإستيعاب فى ثقافة إسلامية مؤلفة بعناية والتى هى القيمة المطلقة والثقافة الصحيحة، التى يجب إذا كان ذلك ضرورياً، حمايتها ودفعها بتعبئة جماعة المؤمنين للجهاد.(٦٠) ويبدو أن هذا هو ما حدث عندما عُبئت القوات النظامية وقوات الدفاع الشعبى بإستخدام الرمزية الإسلامية لخوض الحرب فى الجنوب. فما كانت تدافع عنه هذه القوات ليس هو السودان- أو كيان سياسى ذى سيادة- وإنما العقيدة الإسلامية كما تُرى من منظور الجبهة الإسلامية القومية. لذلك لم تصور إستعادة توريت، مقر الجيش الشعبى لتحرير السودان، بلغة دولة تتعامل مع قوة سودانية متمردة، وإنما بلغة المجاهدين الإسلاميين، انها الضربة الأخيرة للشيطان. إن المواطنة لاتتطابق مع الحدود السياسية وإنما مع الحدود الثقافية.(٦١)

لا جدال أن فكرة "الثقافة - النواة" وقريبتها الإجتماعية "الإثنية - النواة" (٦٢) قد إحتلت مواقع مركزية فى الجسم النظرى لنظرية بناء الأمة. وقد كان الفيلسوف العربى ابن خلدون هو من استخدم مفهوم العصبية، أى النواة الإثنية أو التضامن القائم على الإثنية، كمكون ضرورى لبناء الدولة القومية. لكن وجود نواة إثنية جعل مؤخراً، إنعكاساً للتجارب الأوربية فى بناء الأمة، شرطاً لإدراك بناء الأمة. وقد قام هذا على إفتراض أن الدول القومية تعكس الإمتداد بين الإقليم الجغرافى والجماعة الإثنية المنسجمة، وبالتالى حدث التمييز بين صنع الدولة، والذى يدل على تحويل الاقليم إلى دولة وبين بناء الأمة الذى قد يدل على المفهوم الغربى "لخلق المجتمع القومى المشارك". وبالطبع تستطيع أممٌ قليلة جداً فى عالم اليوم، بما فى ذلك أمم الغرب، أن تتطابق مع معيار الإقليم والجماعة الإثنية المنسجمة. وهنا تتكشف إحدى نقاط الضعف الأساسية فى نظرية بناء الأمة. ويبدو أن مقاربة "الثقافة- النواة" لا تقلق نفسها بهذه الجوانب. فهى تمضى إلى خطوة أبعد وتفرض "تاريخاً مشتركاً" منتقى ومن صنعها على الجماعات التى تكوّن الدولة وتبدأ بناء أمة على صورتها. و لايزعجها الواقع على الأرض. وتفلت منها نوعاً ماحقيقة أن عدداً من الثقافات موجود فى نفس الإقليم الجغرافى، ليس من بينها واحدة اقل مشروعية من الأخرى. وهذا هو بالضبط

الحال فى سودان اليوم مثلما فى العديد من أنحاء أفريقيا ولهذا السبب بالذات تعود الدول إلى القمع المركزى لتخمد تعدد الثقافات وتعدد المجموعات الإثنية لمصلحة ثقافات مشتركة خُلقت بإصطناع وإنتقائية. واستجابة المجموعات الإثنية المقموعة المتعددة هى العنف اللامركزى ضد بعضها البعض وضد الدولة. والحروب الإثنية الأخيرة بين الفور والعرب فى الغرب والعرب والمجموعات الجنوبية على طول الحدود الفاصلة بين التداخل القبلى ليست سوى إنعكاسات لعملية العنف اللامركزى هذه.

لقد آن الأوان لتفاهم مع حقائق التنوع والتعدد الإثنى السودانى خاصة وأن الدلائل تكشف إنبعاثاً قوياً للسياسات الإثنية. ورغم حقيقة أن الهجرة الريفية – الحضرية والهجرة الريفية – الريفية وتوسع البنية التحتية للتعليم والنزوح الجماعى للسكان الناتج عن الجفاف والحروب، قد خلقت الفرص للتفاعلات الواسعة عبر الحدود الاثنية والثقافية.ولكن التمايزات الثقافية بارزة الهوية الإثنية أو القبلية كأساس للتحركات السياسية المشتركة ظلت قوية. وتعارض الإنكار المستمر من النخبة لفعالية هذه الهويات رغم بروزها أيضاً مع تلاعب النخبة بنفس الهويات لمصلحتها.(٦٢)

إن الخطوة الأولى نحو التوصل إلى تفاهم مع حقائق التنوع السودانى بالنسبة للنخبة هو الإعتراف بأنه على الرغم من أى دلالات إزدرائية قد تكون اكتسبتها الهوية القبلية والإثنية فهى تشكل قاعدة للفعل السياسى.. لذلك لايجب إقصاؤها بقسوة. ويجب إحترام تعبيرها فى الحياة السياسية. وهذا يعنى أيضاً عدم تحريم الهوية الإثنية قانوناً طالما كانت تسعى وراء أهداف سياسية سلمية. إن المقاربات الإحصائية للمجموعات الإثنية والثقافية بلغة الإقليات والاكثريات ليست غير صالحة من زاوية تصور ماهى الهوية الإثنية فحسب، وإنما تفتح أيضاً إحتمال هيمنة مجموعات إثنية متفوقة عددياً على المجموعات الأدنى عدداً. وهذا يقود إلى إستعمار داخلى كما تراه المجموعات المُهيمن عليها، وبالتالى إلى نزاعات مسلحة أو عدم إستقرار. ولو تساوت هويات المجموعات من ناحية صلاحية كل واحدة منها كهوية لمجموعة معينة، فإنه يمكن السعى لتعاون حاملى هذه الهويات المختلفة لمصلحة المجتمع المشترك. وهذا سيتضمن بعض الترتيبات الاتحادية حيث سيصبح التعاون السياسى بين الأقسام الإجتماعية والثقافية للحكم هو المعيار لا إفتراض الصراع بينها الذى

يسم المقاربات الراهنة. ويجب التعامل مع الإنقسامات الأخرى فى المجتمع، مثل الدين، بنفس الطريقة. ذلك لأنه يجب الا يكون للأعداد النسبية لأتباع مختلف الأديان إى دلالات سياسية من ناحية الوصول إلى هياكل النفوذ السياسى فى الدولة. وهذا سيتيح الفرصة لتطور أنواع أخرى من مجموعات المصالح التى يعبُر تكوينها هذه الإنقسامات الإنشقاقية الأساسية ولظهور تجمعات سياسية تقوم على قضايا وطنية أوسع. ولسوء الحظ فقد صاحبت الإنقساماتالإنشقاقية مثل الدين والإقليم والعرق والهوية الإثنية، فى التجربة السودانية، تكوين الأحزاب السياسية. وقد عززت هذه المصاحبة ورسخت المصالح الطائفية التى قادت إلى إخضاع المصالح الوطنية للمصالح الفئوية لسبع وثلاثين سنة من الإستقلال بدلاً من أن يقود إلى تطوير سياسة حزبية ذات قاعدة وطنية.

- السجال الدستورى وصيغة الدولة فى السودان

عانى السجال الدستورى الذى دار فى السودان عقب الإستقلال من سوء الإدراك لحقائق التعدد الثقافى السودانى المذكورة آنفاً وأسس سبلاً مريبة لفرض هوية مُتوهمة على الدولة قامت على العروبة والإسلام. وقد نهض السجال، منذ بدايته، على أساس خلخلة التعصب العنصرى والدينى الذى قدم هوية نهرية نخبوية تتطابق مع الدولة فى السودان. وقد قُيد هذا النقاش الدستورى ليظل داخل دوائر النخبة النهرية بسبب الطبيعة الحصرية لقاعدتها الأساسية. ومع ذلك فقد كان يصعب، حتى فى تلك الدائرة الضيقة من النخب، التوصل إلى إجماع حول ما تستلزمه الهوية الإسلامية للبلاد بالضبط. وقد ظل السودان، حتى إستلام نميرى للسلطة بإنقلاب عسكرى فى ١٩٦٩، يعمل بدون دستور دائم، رغم أنه لم يكن هناك شحٌ فى مسودات الدساتير التى قامت على عمل اللجان مابين ١٩٥٠-١٩٦٩ .(٦٤) وفى ١٩٧٣ فقط سُن دستور دائم بواسطة نميرى. وحتى حينها لم يكن الدستور الدائم من حصيلة نقاش دستورى عام. فقد كتبه المرحوم د.جعفر محمد على بخيت وختم عليه مجلس الشعب، الذى إنتقاه نميرى بعناية. ومن بعض النواحى فهذا الدستور مفروض لأن القوى السياسية السودانية الرئيسية قد أُستبعدت من النقاش حوله. وحتى ذلك الحين لم يحل القضية المتصلة بدور الدين فى السياسة بشكل كامل. وستعانى

التسوية التى تم التوصل إليها من التفسيرات المفتوحة لاحقاً. بل وسيعانى كل الدستور لاحقاً من فرض الرئيس لما سُمى بقوانين سبتمبر فى ١٩٨٣، عندما فُرضت قوانين الشريعة الإسلامية بأمر جمهورى.

-لكن من المهم أن ننظر بسرعة لما تقوله المادة ١٦ من الدستور فى هذه المسألة (٦٥): تنص الفقرة (أ) من المادة ١٦: «فى جمهورية السودان الديمقراطية الإسلام هو الدين ويقود الإسلام المجتمع لكونه دين غالبية أهله وتسعى الدولة للتعبير عن قيمه». وعلى العكس تنص الفقرة (ب): «المسيحية هى الدين فى جمهورية السودان الديمقراطية الذى يعتنقه عدد كبير من المواطنين الذين تقودهم المسيحية وتسعى الدولة للتعبير عن قيمها». وفى وجود هاتين الفقرتين فمن الصعب سبر غور غرض صانعى الدستور من القضايا التى غُلفت هنا بالغموض اللغوى. ولم تُوضح أهداف صانعى القانون بجلاء فى ثنايا الجملتين النوعيتين "غالبية أهله" و"عدد كبير من مواطنيه". فإذا كان الهدف هو دور متكافىء للإسلام والمسيحية، فقد سوى هذا الهدف مبكراً عندما أوكل للإسلام تقديم التوجيه للمجتمع. لكن الفعل التسووى الرئيسى صدر عن الرئيس نميرى عندما مضى بحسم لصالح إدخال قوانين الشريعة الإسلامية فى سبتمبر١٩٨٣. وقد أعاد هذا التصرف السجال الدستورى إلى مربع واحد، أو إلى حيث بدأ وانتهى دائماً إلى الهوية الإسلامية للسودان. لقد جرى السجال الدستورى طوال فترة الديمقراطية الثالثة عقب الإطاحة بنظام نميرى، (١٩٨٥-١٩٨٩) بلغة الهوية الإسلامية للسودان فى وجود الجبهة الإسلامية القومية حارسة لبوابات النقاش بحيث لا تدخل وجهات نظر غير مرغوب فيها. وبينما كان المهدويون، الذين قدموا الصادق المهدى كرئيس للوزراء لمعظم هذه الفترة، يعبرون عن وجهات نظر تختلف عن وجهات نظر الجبهة الإسلامية، كانوا مشلولين لمعظم هذه الفترة وعاجزين عن تغيير المسار الذى كان النقاش يأخذه. وكانت الجبهة الإسلامية قادرة، حتى الإطاحة بالديمقراطية الثالثة بإنقلاب عسكرى فى ٣٠ يونيو١٩٨٩، على ابتزاز الأحزاب الشمالية الكبيرة لتوافق على الأسس المنطقية التى قام عليها النقاش. وعندما شعروا بتغيير فى موقف المهدويين تجاه هذا النقاش (٦٦) نفذت الجبهة الإنقلاب مستخدمة عناصرها فى الجيش القومى.(٦٧) ومنذ ذلك الحين قفل النقاش بإدخال الشريعة فى قوانين البلاد فى ١٩٩١. ففُرض شكل من الفيدرالية مُسيطر عليه

مركزياً كصيغة للدولة عين فيه والى الولاية ووزراؤها من قبل السلطة السياسية المركزية بعد أن تفحصهم هيئات الجبهة المختلفة بعناية.(٦٨)

إن الوضع الراهن، هو بالطبع، حصيلة عملية مدبرة من التطور السياسى ساهمت فيها مختلف النخب السودانية النهرية. فهو ليس صنيعة للجبهة الإسلامية القومية فقط. إن الإفتراض، الذى يزكى نفسه بنفسه، القائل بأن السودان قد صُنع فى صورة الثقافة النهرية التى قامت على الإسلام والعروبة يقطع عبر كل القوى السياسية النهرية ذات القاعدة الحضرية. والإختلاف فى المواقف هو فقط إختلاف فى الدرجة التى تتابع بها هذه المواقف. فبينما تتابع الجبهة الإسلامية موقفها بحماس واحادية ذهن إلى درجة فرضه بالإنقلاب العسكرى، نجد الأمة والإتحادى الديمقراطى أقل ثباتاً وأكثر تقلباً، لكن يجسدان ، رغم ذلك، المبادىء الرئيسية للموقف الشمالى. إن ما إفتقرت له كل هذه المواقف هو رؤية أوسع، بل أكثر شمولية، لتعدد المجتمع السودانى الشديد الذى يجب أن تتعايش مكوناته على قدم المساواة وكذلك مواطنيه، رغم التباينات الثقافية والاثنية. إن القبول برؤية عريضة كهذه لواقع الثقافات والمجموعات المتعددة التى تشكل السودان يستلزم تخليص الذات من الايديولوجيات الضيقة ولو أُعتقد انها مقدسة. فالفرض بقوة السلطة المركزية لايخلق بأى حال نظاماً سياسياً مستقراً. وهو فقط سيعطل ويعقد، فى غضون ذلك، التفكك النهائى. وفى حالة السودان فالتحلل النهائى ليس فقط إلى دولتين واحدة فى الجنوب وأخرى فى الشمال، بل سيطلق الإضطراب الاقليمى فى كل أفريقيا جنوب الصحراء وسيكون السودان رأس رمحه. وهذا سيأتى من حقيقة أنه إذا إنفرطت مساحة واحدة من الحدود فستنفرط مساحات عديدة لأن هذه الحدود إصطناعية.

إن وضع حقائق الإنقسامات السودانية الفئوية فى الذهن يحمل ضمناً نقاشاً دستورياً مختلفاً جذرياً، سيعيد، بالتالى صيغة مختلفة للدولة مكان الشكل الموحد الذى كفل، بشكل ما، سيطرة وجهة النظر النهرية على السياسة السودانية. وسيتطور النقاش الدستورى فى الإتجاه الذى حاول وودورد الإشارة إليه فى هذا الكتاب: «لعل ضعف كل أشكال الحكم سيعزز حتى الآن تقدير ضرورة البحث عن إجماع على هيكل دستورى أكثر فعالية من الآن (سواء فى بلد واحد او إثنان)» (Woodward,1992). وسيحول السعى إلى الإجماع

كمنهج سياسى للتوصل إلى دستور فعّال واقع التعدد السودانى من كونه إستحقاقاً (كما يفترض الآن ما يستدعى بالضرورة إصلاح النظام السياسى بالسيطرة والقوة) إلى موجودات asset قد تقدم إسهاماً كبيراً فى خلق ديمقراطية مستقرة. وسيكون لهذا أيضاً نتائجه على الصيغة التى تأخذها الدولة. وحيث إن معظم الإنقسامات الفلقية فى السودان تتوافق مع الإنقسامات الإقليمية(٦٩) فقد يتم إستخدام الصيغة الفيدرالية. لكن الفيدرالية كمجرد اسم يُلصق لن توفر علاجاً كما كشف الشكل الراهن من الفيدرالية التى تطبقها الجبهة الإسلامية. إذ يجب أن تُحدد دستورياً وتُستخدم كجزء من مقاربة اتحادية.(Lijphart,1977). فالإسلام، كما قدمته الجبهة الإسلامية فى السودان، هو قوة تقسيمية شديدة، ليس لأنه يدعى موقفاً مهيمناً لا يسمح للعقائد الدينية الأخرى مثل المسيحية بلوغه فحسب، بل لأنه أُستخدم ليعزز القومية السودانية النهرية كما لاحظ الأفندى (El Affendi,1992:9). إن تحديد السودانى، كشمالى، أو بتحديد أكثر كنهرى، قد إرتبط بقوة بالعروبة بالمعنى العنصرى، وغنى عن البيان أن الإسلام قد أُستخدم لتعزيز التحيزات العنصرية التى أضمرها السودانيون الشماليون عميقاً فيما يتعلق بإفتراضات تفوق العرب. ومافعلته الجبهة الإسلامية بنجاح هو بلورة الهوية النهرية العربية/الإسلامية مقابل المحيط غير المسلم غير العربى والمحيط غير المسلم. وإذا كان للبلاد أن تظل موحدة فعلينا تصفية وضع التعصب الدينى والعنصرى الماثل وإقامة توازن بين أقصى عروبة "النهريين" وأقصى أفريقية "الجنوب". وإلا فالإحتمالات أكثر قتامة مما يأمل معظمنا، ليس فقط للسودان، بل لكل الإقليم.(٧٠)

- المحاباة والفساد وسوء الإدارة

فى قلب تحلل الدولة السودانية تقع المحاباة والفساد وسوء إدارة الموارد العامة. فالمحاباة هى ممارسة شائعة عموماً فى السودان حيث يعطى شاغلو المناصب العامة أقاربهم وأهل قبيلتهم فرص غير مشروعة وتفضيلية فى الموارد العامة سواء كانت فرص عمل أو تعاقدات عامة أو حصولاً على التسهيلات التعليمية. والمحاباة المعروفة شعبياً بالمحسوبية تتم من خلال "الواسطة" أو "الضهر" (الظهر، أى الأقارب المساندين– المترجم). وثمة قناعة

عامة أنه بدون "الواسطة" يصعب دخول الكليات الحربية أوكلية الشرطة، مثلا، وكلاهما مؤسستان ذات حيثية تضفيان نفوذاً كبيراً في المجتمع على خريجيهما ليس في الحياة اليومية فحسب، حيث يفتح الزى الرسمي العديد من الأبواب المغلقة، وإنما كمنافسين محتملين على السلطة عبر الإنقلابات القادمة. وكذلك فرص الحصول على التعاقدات العامة وفرص الإستخدام التي ترعاها الدولة. إن المحسوبية، هي بالطبع، نقيض الجدارة. وتذهب القناعة العامة إلى انه إذا لم يكن المرء من السودان النهرى الذى يجد تمثيلاً مفرطاً في بيروقراطية الدولة، فإن فرصته تتراجع بحدة بغض النظر عما حققه من جدارة أو اثبته من قدرة. ويعتقد السودانيون من الأجزاء الغربية والشرقية والجنوبية أن مجالات معينة من الإستخدام، أعني وظائف الضباط في الجيش والشرطة، ومصالح السياحة والفنادق والخدمة الدبلوماسية هي مجالات يحتكرها السودانيون النهريون حصراً.(٧١) وبينما كان يندر رؤية الجنوبي كدبلوماسي في وزارة الخارجية، فإن دخول أهل غرب السودان إلى هذا المجال كان حتى تاريخ قريب جداً مما يعكس التنامي التدريجي لقوة أهل غرب السودان في البيروقراطية والسياسة.

تُمارس المحاباة، رغم أنها غير مقبولة سياسياً، في المجتمع، كوفاء أخلاقي بواجبات القرابة التي تمتد لتشمل المجموعات القبلية والإثنية.(٧٢) لذا تُلوى القوانين ويتم التغاضي عن الضوابط ليتم الوفاء بما يعتبره شاغلو المناصب العامة واجباً اخلاقياً. وقد كان هذا سهلاً جداً في النسق السوداني الذى يفتقر للشفافية والخضوع للمحاسبة والقائم على التبعية والحماية، لذلك يمارسها الموظف الفرد والتنظيمات السياسية مثل الأحزاب. وتأثيرها الرئيسي ليس هو القبول الإنتقائي للمرشحين المحتملين للفرص العامة مستخدمين معايير القرابة والإثنية فحسب، بل هي تميل أيضاً إلى حماية الفساد وسوء الإدارة. وفي الواقع، فبمعزل عن حالات المحاكمة السياسية القليلة (٧٣) في لحظات تغيير الأنظمة بهدف إضفاء بعض المصداقية على شعارات محاربة المحسوبية والفساد يندر، إن كان موجوداً، تقديم أى شخص للمحاسبة على تصرفات محاباة أو فساد أو سوء إدارة. وحتى في هذه الحالات النادرة غلبت الإعتبارات السياسية في مسارات التحالفات السياسية السودانية المتحولة أبداً على المحاسبة القانونية. وهذا ينطبق أيضاً على شبكات الجلابة التجارية التي تتمتع

بحماية كبيرة من أقاربهم في الإدارة والسياسة. ونتيجة لذلك فقد شاعت، وتشيع، مشاعر قوية معادية للجلابة في غرب وجنوب وشرق السودان.(٧٤) وقد قادت هذه المشاعر إلى حركات إقليمية في دارفور وكردفان وشرق السودان كان وقودها شعور قاطني هذه الاقاليم بأنهم قد أُستبعدوا من الوصول إلى سلطة الدولة التي يسودها السودانيون النهريون. ويحمي موقعهم المسيطر ويؤيده التعيين الإنتقائي في هيئات الدولة بإستخدام المحسوبية التي تقوم على شبكات الجلابة التجارية والإدارية.

بدلاً من التعامل مع هذه الحركات وفقاً لما حاولت التعبير عنه أبعد من اللغة الاثنية الظاهرة التي ميزتها، كان رد فعل النخبة النهرية قوياً ضدها وصنفوها "عنصرية"، مستبعدين بذلك المسائل السياسية التي طرحتها هذه الحركات ويتصف رد الفعل هذا بقصر نظر هو من سمات النخبة النهرية. وكانت الخطوة الثانية هي إستخدام الإجراءات القمعية مثل الحبس والفصل من العمل، وفي حالات متطرفة، التصفية الجسدية،(٧٥) كطرق للتعامل معها. وقد عملت معظم هذه الحركات، وهذا أمر مفهوم، تحت الأرض مما صادر أي فرصة للحوار بينها وبين النخبة النهرية. وكانت الحركات الجنوبية حركات متطرفة لردود فعل الأطراف المستبعدة من الوصول إلى سلطة الدولة أو هياكل الوصول لها. وبينما إختفت في دارفور تدريجياً حركات مثل "سوني" و"اللهيب الأحمر" اللتين ظهرتا في الستينيات، بقيت الأفكار التي تعبر عنها حتى اليوم. فالواقع أن التفاوتات الإقليمية في التنمية والفرصة اللامتكافئة في الحصول على سلطة الدولة موجودة وسواء كان ما حاولت هذه الحركات التعبير عنه بلغة الجلابة صحيحاً أم لا فليست هذه نقطتنا. فما نعنيه هو أن عدم ثقة متبادل قد تعزز خلال عملية التفاعل الطويلة بين سكان أطراف السودان وبين الجلابة (السودانيون النهريون) حيث شعر الطرف الأول أنه بلا نفوذ كلية للتأثير على الدولة لمصلحته. وهكذا، بينما كانت ردود أفعالهم جزءاً طبيعياً من عملية فقدان النفوذ هذه، فقد استدعوا أيضاً ردود أفعال من جانب المجموعات المسيطرة التي كانت تخشى أن تفقد موقعها المسيطر. فاستخدم السودانيون النهريون الإسلام كايديولوجيا لتعزيز موقعهم المسيطر طامحين ليس في تكتيل جمهورهم الخاص من السودان النهري المعّرب، بل وايضاً السودانيين المسلمين غير العرب في دارفور وشرق السودان. وأستخدم الجنوب الذي تقهقر إلى داخل أفريقيته

المناسبة، كأيديولوجيا أملاً ليس فقط فى تكتيل جمهوره الجنوبى، بل أيضاً وضع يده على مناطق غير العرب المسلمين فى غرب وشرق السودان. وتستخدم المسيحية، التى ليست هى ديانة جنوبية شاملة وإنما ديانة النخبة، عندما تكون مفيدة فقط. إن هذين الموقفين الأيديولجيين اقتصروا على أهلهما حصراً ومخيفان لبعضيهما ويحملان ضمناً سيادة واحد على الآخر. ولعل فى هذا يكمن عجز السودانيين عن بلوغ حل فى هذا السياق. لذا فمن الطبيعى أن أى حل لايعطى موقفاً مسيطراً لواحد أو لآخر ولا يستبعد، فى ذات الوقت، أحدهما أو الآخر كلية سيحمل ضمناً تمثيلاً لنسبة كل واحد بفيتو متبادل لكليهما. وإلا فلن يمكن تجنب العيش المنفصل. ذلك لأنه إذا كانت إعادة إنتاج الدولة السودانية فى شكلها الراهن من السيطرة النهرية قد قامت على المحاباة، فسيتعذر الدفاع عنها كلية الآن، خاصة وأن بعض المجموعات قد حملت السلاح لإصلاح هذا الوضع بالذات.

مجالات المسئولية الدولية

إذا عولجت المسائل السياسية الداخلية الرئيسية التى تتعلق بواقع التنوع السودانى، بدرجة من النقد الذاتى وتحكيم الضمير، فهناك إحتمال قوى أنها قد تقود إلى نقاش دستورى صحى. لا أعنى بالنقاش الدستورى فنيات "الدستور" فحسب، وإنما العملية الأكثر عمومية فى إعادة تشكيل سودان مقبول سياسياً يوجه ولاءات مواطنيه نحوه كموضع للولاء القومى فوق كل الإنقسامات الفئوية التى تتجسد فى وضعه ككيان متعدد ثقافياً. وحينها فقط ستُوجه الطاقات نحو خلق "سودان" يتجاوز الولاء للإنقسامات الفئوية سواء دينية كانت أو إثنية أو إقليمية. وستكون لإعادة تشكيله الأسبقية على محاولات تكتيفه ايديولوجياً أو خلق عباءة ايديولوجية له. وبهذا ستختفى المحاباة كآلية لإعادة إنتاج النخبة المسيطرة وستدشن التكيفات الهيكلية الداخلية. هل لى أن أزعم أن كل هذه السيرورات ستُحل سلماً، ذلك أن بلوغ السلم الذى قد يكون محفزاً لكل هذه السيرورات قد يتطلب عنفاً من نوع ما لإنزال الهزيمة بطليعة مؤيدى وضع الحرب الحالى فى البلاد. وهذا لأنه طالما ظلت الجبهة الإسلامية القومية ممسكة بالسلطة، فستستمر الحرب كحرب جهاد مقدسة. وعلاوة على ذلك سيستمر الموقف الايديولوجى للجبهة يُقدم بإعتباره الثقافة الوحيدة الصحيحة

والمشروعة ليصادر في غضون ذلك أي تحرك نحو قبول التنوع الإثني السوداني والتعدد الثقافي المصاحب له.

إن الضغط الدولي وحده لن يحقق السلام رغم أنه قد يدفع بالإطراف المتحاربة إلى مائدة الإجتماع كما قد يوحي مؤتمر أبوجا.(٧٦) إذ يجب أن تتوافر شروط داخلية في البيئة السياسية تحث على مفاوضات السلام كما كان الحال في ١٩٧٢. ومع ذلك فبلوغ السلام هو درجة أسهل من الحفاظ عليه كما يشير إرتداد ١٩٨٣. إن للمجتمع الدولي دورا حيويا ومركزيا يلعبه في الحفاظ على السلام عندما يتحقق. ذلك أن قضية السلام برمتها لا يمكن فصلها عن واقع التحلل وضرورة إعادة البناء الكاملة لكل البلاد إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً. وسيكون الأساس الإقتصادي القادر على توصيل "السلع العامة" مسانداً وحاثاً على وجود بيئة من الإستقرار الإجتماعي- السياسي. وعلى العكس، مهما يكن نبل المثالات التي تُخلق خلال عملية السلام، فإن الإقتصاد الضعيف سيقوضها. ومما تقدم يتضح مجالان للمسئولية الدولية: إعادة البناء والتنمية من ناحية، ومسألة الديون من الناحية الأخرى.

إعادة البناء والتنمية

شُرع، خلال السنوات الإحدى عشر التي استمرت فيها إتفاقية اديس أبابا (١٩٧٢- ١٩٨٣)، في مجهودات كبيرة لإعادة البناء والتنمية في الجنوب بواسطة حكومة السودان والوكالات الدولية بما فيها المنظمات غير الحكومية الأجنبية. ورغم أن هذه الجهود لم يُنسق بينها بشكل جيد بسبب غياب التخطيط المتماسك (كما يشير جونسون في هذا الكتاب) وأنها عانت من غياب الأفراد المؤهلين (كما يشير تفيدت في هذا الكتاب أيضاً)، فقد كانت رغم ذلك ظاهرة كإنجازات لها نتائجها التنموية، حتى لو إتسمت بالتوزيع الإقليمي غير العادل (Johnson, 1992; Tvedt, 1992). لكن بدء العداوات في ١٩٨٣ وإستمرار الحرب حتى اللحظة لم يصادر المنطق الذي حملته فترة إعادة البناء هذه فحسب، بل قاد إلى مستويات غير مسبوقة من الخراب. ولا يمكن مقارنة ماحدث خلال الفترة الأولى من الحرب في الجنوب (١٩٥٥-١٩٧٢) بالخراب الذي حدث خلال الحرب الراهنة لعدة أسباب، فقد كانت الحرب خلال فترتها الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢) حرباً مباشرة وأمراً بسيطاً، فيه طرفان: قوات الحكومة

السودانية مقابل قوات الأنانيا ١ المتمردة. بينما الحرب الحالية معقدة وفيها أطراف متعددة. إذ بينما تشكل القوات الحكومية وقوات الجيش الشعبى لتحرير السودان الأطراف المتواجهة الرئيسية، هناك عدد من المتصارعين الآخرين الذين قد يكونون اقل حجماً ومدى، لكنهم ليسوا اقل تخريباً فى هذه الحرب خاصة فيما يتعلق بحياة الجماعات فى لجنوب. وقد بدأت الحكومة فى وقت مبكر من الحرب الحالية تساند المليشيات القبلية من قبائل المورلى والتبوسا والمنداري الجنوبية (قبائل الإستوائية) لتهاجم السكان المدنيين من قبائل الدينكا فى محافظتى جونقلى والبحيرات. وعلى خلاف الحرب الأولى فقد أُستهدف السكان المدنيون خصوصاً ودُفعوا إلى هذه الحرب المتصاعدة. كذلك جندت الحكومة قوات الأنانيا ٢ "كقوات صديقة" لتحارب الجيش الشعبى فى وحول مناطق النوير فى محافظات أعالى النيل. وبالإضافة إلى ذلك جندت الحكومة قبائل البقارة (ذات الأصل العربى) ودعمتها ونظمتها فيما أصبح يُعرف "بقوات المراحيل" بهدف ظاهر هو حماية خطوط هجرة عرب البقارة "الرحل" جنوباً. لكنها، فى الواقع، أغارت على دينكا إقليم بحر الغزال من أجل الماشية، دافعين تدماً تقليد "سرقة الماشية" المتبادل وأخذ الرهائن؛ ولكن كان هذه العرة بدعم وتغاضى وإشتراك الحكومة المركزية التى يُفترض أن تكون "حافظة السلام" و"حافظة القانون" وسط المجموعات الإثنية المتباينة فى البلاد.

لقد كانت النتيجة السلبية المباشرة لوجود كل هذه القوات المتعادية والمتحاربة على الجماعات المدنية الريفية والزراعية- الرعوية خطيرة. فجُرد الرعاة من ممتلكاتهم نتيجة للغارات الكثيفة على الماشية وبدأت الأمراض تنتشر وسط الناس والحيوانات نتيجة لإنهيار مختلف الخدمات. وقاد إختلال الأمن والمجاعات وتجاوزات القوات النظامية وغير النظامية شبه العسكرية إلى نزوح ورحيل جماعى، أولاً بتفريغ الريف فى المدن العسكرية للإقليم الجنوبى ثم إرسال موجة واسعة من الهجرة تجاه المدن النهرية، خاصة إلى العاصمة الخرطوم. وتبع إنهيار الخدمات إنهيار شبكات التجارة فى الجنوب.

وعلى خلاف الحرب الأولى أيضاً، أصبحت الحرب الحالية حرباً أُخضعت فيها المدن الصغيرة ومراكز النواحى للتدمير الشديد والمتكرر مما يقود إلى توقف كامل للخدمات التعليمية والصحية والخدمات الأخرى. وتقلبت مدن عديدة

خلال هذه الحرب بين أيدى القوات الحكومية وقوات الجيش الشعبى عدة مرات. وعانت هذه المدن والمراكز من التخريب مرتين على الأقل: مرة خلال الصراع للسيطرة عليها من طرف لآخر والثانية خلال إنسحاب أى من القوتين منها. وقد أورد جونسون (١٩٧٢)، من بين آخرين، أن القوات الحكومية إعتادت بشكل منتظم تدمير «أى شئ يُعتبر ذو قيمة إستراتيجية عندما يهجرون مدينة ما». وفجرت حتى المعدات الطبية وأنابيب المياه، إذا كان لا يمكن حملها، وهذا ما يحدث غالباً. والمفارقة فى هذا الوضع هى حقيقة أن فاتورة هذا التخريب المتعمد ستتحملها مستقبلاً نفس الخزانة. ويبدو أن حقيقة أن السلام قد يأت يوماً وأن هذه المعدات ستكون ضرورية لم تخطر فى أذهان القادة العسكريين.

وقد إستمرت هذه الممارسات عبر ثلاثة أنظمة لم تدع الصلة ببعضها البعض، وقد بدأ كل هذا فى ظل نظام نميرى الذى أطاحت به إنتفاضة شعبية فى ١٩٨٥ بل وإستمرت عبر الفترة الإنتقالية ١٩٨٥-١٩٨٦، ليبعثها نظام التعددية الحزبية فى الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦-١٩٨٩. ورفع نظام الجبهة الحالى عدم الإكتراث الشائع بمستقبل البلاد إلى مستوى الواجب الأدبى والدينى بإدخاله طرفاً آخر فى الحرب: أى إيديولوجيا الجهاد الإسلامى والمليشيا ذات الدوافع الدينية المُسماة قوات الدفاع الشعبى أو المجاهدين.

بل تختلف الحرب الحالية عن الأولى ليس فقط فى التعقيد الذى يعكسه تعدد أطرافها، فمدى إنتشارها الجغرافى يضعها أيضاً فى مستويات أبعد من قدرة الحرب الأولى على التدمير. إذ بينما إقتصرت حرب الأنانيا ١ التى إستمرت لسبعة عشر عاماً فى غابات الجنوب، إنتقلت هذه الحرب من "ميادين القتال" التقليدية للجنوب، لتشمل جبال النوبة فى الأجزاء الجنوبية من كردفان فى غرب السودان ومنطقة جنوب النيل الأزرق لتؤثر على مجموعات قبلية كبيرة، ليست جنوبية بالتعريف الإقليمى الشائع وتجبرها على الخروج. لقد شملت قدرة هذه الحرب التدميرية معظم السودان. وفى الأجزاء الأخرى من البلاد حيث لايدمر الرصاص والمتفجرات المبانى، ساواها التحلل الإقتصادى العام وغياب المعدات الطبية بالجنوب المدمر. لذا فلو تحقق السلام فإن مهام إعادة البناء والتعمير الباهظة، ليس للجنوب فحسب، بل لكامل البلاد ستقزّم تجربة إعادة البناء الأولى.

ونظراً لطبيعة التحلل الذى هو كلى (أى سياسى وإقتصادى وإجتماعى)، فإن مسئولية المجتمع الدولى يجب أن تمضى إلى أبعد من جهود الغوث المتقطع

لمساعدة البلاد لتقف على قدميها. وهذا ببساطة لأن السودان بالشكل الذى يسير به اليوم لايملك وسائل خلق الشروط التى تحث على الحفاظ على السلام حتى لو تم بلوغه. فالسلام يحتاج مؤهلات إقتصادية.

- مسألة الديون

تراكمت على الشعب السودانى طوال سنوات سوء الإدارة الإقتصادية والحكومات الفاسدة وخوصصة الدولة، ديون دولية تبلغ الآن ١٥.٥ بليون دولار أمريكى، وليس من أسباب سوى حقيقة أنه لم تكن للشعب كلمة فيما فعلت الحكومة. (الأندبندنت، ٢٣ مارس ١٩٩٣). ومع التراجع فى التحويلات التى بلغت ٤٠٠ مليون دولار فى ١٩٩٠ وتراكم الفائدة على الديون التى لم تُؤدَ خدمتها فإن رقم الدين سيكون قد إرتفع اليوم أكثر، خاصة لو أضفنا الإقتراض الداخلى المتواصل بغرض إستمرار الحرب فى الجنوب التى تكلف يومياً ٢ مليون دولار. وإذا كان للسودان أن يقف على قدميه وأن يكون قادراً على إعادة بناء إقتصاده ومجتمعه، فستكون مسئولية واجبة على المجتمع الدولى شطب هذا الدين. أما كيف يفعل ذلك.. فتلك قضية أخرى.

- السودان الجديد

كانت مؤسسات الدولة الرسمية تتآكل باضطراد فيما بين فترات التجربة الديمقراطية الثلاث (١٩٥٦-١٩٥٨، ١٩٦٥-١٩٦٩، ١٩٨٦-١٩٨٩) وفترات الحكم العسكرى (١٩٥٨-١٩٦٤، ١٩٦٩-١٩٨٥، ١٩٨٩- الآن)، وأصبح يتجه إلى انفراط وشيك يتغذى على جو عدم الإستقرار السياسى والحرب فى الجنوب (١٩٥٥- ١٩٧٢، ١٩٨٣- الآن) والكوارث الطبيعية التى زادت تعقيداً بالسياسات قصيرة النظر لنخبة سلطته المركزية. ويمكن تفسير كونه لم ينفرط بعاملين قاوما هذا الإحتمال: فمن ناحية كان هناك العامل الخارجى المرتبط بالسياسة الأفريقية والدولية معاً. فالدولة الأفريقية، بما فى ذلك دولة مابعد الإستقلال فى السودان، هى تعبير قانونى عن النظام الدولى الذى يمنع تكوّن الدول الجديدة بإستخدام القوة. لذا يجب الحفاظ على اسطورة الدولة القانونية بكل الوسائل. ومن الناحية الأخرى، كانت العديد من الدول الأفريقية تعانى من نفس ضروب الصراعات التى كانت تحدث فى السودان، مثل بيافرا فى نيجيريا وأريتريا

كجزء من الامبراطورية الاثيوبية إلخ. وبينما كان الأفارقة متعاطفين مع "إخوتهم الأفارقة" فى الجنوب، فلن يفيد أى دولة افريقية لو تفكك السودان. لذا فقد مارسوا الضغط لحمل إخوتهم الأفارقة ليحلوا المشكلة داخل سودان موحد.
وداخلياً ظلت الأطراف السودانية، رغم إستمرار الحرب بين حكومات الخرطوم وحكومات الجنوب، مستقرة وظلت النظم الإجتماعية - السياسية التقليدية ومؤسساتها سليمة. وبمعنى ما فقد كان هناك نظامان وجدا جنباً إلى جنب. وبينما إرتبطا ببعضيهما فى مجالات معينة، ظلت الدولة الرسمية تمثل حقاً قاصراً على النخبة المركزية وظلت الأحداث السياسية الوطنية الرئيسية، مثل تغيير الأنظمة، أحداثاً مركزية لم تُستشر فيها الأطراف. ففى ظل مختلف الفترات الديمقراطية حكمت النخبة المركزية بالتفويض، طالما ان أصوات الأطراف قد حُصل عليها أثناء الإنتخابات لاستكمال الشكلية، وخلال الإنقلابات العسكرية أُمرت الأقاليم بالإمتثال. وفى الحالتين أُخذوا كأمر مسلم به طالما أن الخرطوم تحت السيطرة.
واعتمدت الأطراف من ناحيتها على مؤسساتها التقليدية، حيث لعبت الإدارة الأهلية دوراً رئيسياً فى حل النزاعات وادارت حياتها السياسية اليومية بإستقلال عن المركز. لكن اليوم لا يتحلل المركز وحده، فقد قاد وجود السلاح والمقاتلين بالتضافر مع الكوارث الطبيعية واللاإستقرار السياسى إلى إنهيار فى هذه المؤسسات التقليدية.(٧٧) وبإختصار فالمحيط يتحلل أيضاً. ويتجلى هذا فى حقيقة أن العنف اللامركزى، كما ينعكس فى النهب المسلح والصراعات الإثنية التى تُستخدم فيها الأسلحة الحديثة، اصبح شائعاً. وتمارس الدولة المركزية من جانبها قمعاً مركزياً كوسيلة للبقاء. والسؤال الذى يفرض نفسه هنا هو: ما إذا كان سودان جديد سيخرج من تحلل القديم؟
بالرغم من وجهة النظر المتشائمة التى يعبر عنها العديدون ويهاجمها القليلون، وبغض النظر عن الواقع الماثل للوضع الراهن (أى التعصب الدينى المثير للشقاق والحرب المتفاقمة وإنهيار القانون والنظام فى الأطراف، وإفلاس الدولة إقتصادياً والإضطراب الإجتماعى وتحلل مؤسسات الدولة وبنيتها التحتية)، يبدو أن هناك إجماعاً عاماً وسط السودانيين على أن السودان يجب أن يبقى بلداً واحداً ولو فى شكل فيدرالى او كونفيدرالى. وينعكس هذا فى حقيقة أن كل النزاع قد عُبر عنه فى شكل رفض للهيمنة بواسطة نخبة الوسط

النهرية وليس في شكل مسألة معقولية البقاء جزءاً من بلد يسمى "السودان".
وحتى الموقف الأخير الذى إتخذه الجيش الشعبى لتحرير السودان بالدعوة لتقرير المصير(٧٨) للجنوب يجب الا يُضخم كدعوة لتفكيك السودان. بل يجب أن يُفهم كحركة تكتيكية في وجه عناد حكومة الخرطوم الحالية وموقفها المتعنت تجاه المضى قدماً ببرنامج الأسلمة. وتؤيد هذا التأكيد مقولتان من الدلائل المتكاملة ونحن نضع في ذهننا الموقف الأصلى للجيش الشعبى في أن سوداناً جديداً يجب أن يولد من إعادة تحديد كاملة لعلاقات السلطة التي لا هى مقدسة ولا عادلة. ويشترك في هذا الموقف معظم الأطراف والمجموعات الدينية المعتدلة من نخبة الوسط النهرية الذين يؤكدون موقفهم بمعارضتهم اليومية للنظام الإسلامى المتطرف في الخرطوم. وبالنسبة للدليل المتكامل فإن الجيش الشعبى يخوض لتسع سنوات حرباً تقودها رؤية "لحل توحيدى" وجند خلال هذه الفترة المجموعات المؤيدة له التى هى "شمالية" بالتعريف وإن كانت مُهمشة. وبين قوته المقاتلة معظم إقليم جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة والمجموعات من دارفور والسودان الأوسط. ولو أخذت فكرة تقرير المصير للجنوب كأكثر من خطوة تاكتيكية، لهجرت هذه المجموعات الجيش الشعبى وبدأت مجموعاتها الخاصة بها والتى ستحارب، منطقياً، من أجل تقرير المصير الخاص بها. هذا لم يحدث ولن يحدث أبداً على الأرجح رغم وجود إحتمال نظرى له. لكن الأكثر رجحاناً هو حقيقة أن هجرات السكان الجماعية داخل البلاد التى ظلت مستمرة منذ الإستقلال في شكل هجرة عمل وهجرات بسبب العقد الأخير من إنفراط الأمن بسبب الحرب في الجنوب والجفاف والمجاعة في بقية البلاد، كان لها تأثير سريع في إطلاق سلسلة من النزعات التوحيدية الواسعة على مستوى الهوية "السودانية" الأمر الذى يصحب نقضه بالتكوين الرسمى للولايات الجديدة فى مساحة المليون ميل مربع؛ المساحة التى يحتلها السودان. إنه جيل كامل قد يكون من الصعب نزع الطبقة الثالثة من هويته منه، أى "السودانوية" (رغم حقيقة إنه يمكنهم تتبع هوياتهم الإقليمية والقبلية والإثنية لأى أهداف عملية). وعلاوة على ذلك سيواجه الشمال والجنوب في آن، تباينهما الداخلى لو أزيح هذا التجانس المُتوهم بظهور "جنوب" يُرفع إلى سودان "جديد" مستقل. وسيكون للانقسام طبيعة مدمرة خطيرة على السودان الحالى إلى حد أنه، على الرغم من أن التنبؤ صعب إن لم يكن شاذا كلية، ستبقى دارفور فقط ككيان سياسى قابل

للإستمرار. لكن يجب أن نتذكر، أكثر من ذلك، حقيقة بسيطة أن النظام الحالى قد ظهر للوجود فجأة ومن تحرك سريع لقسم من الجيش للقيام بإنقلاب عسكرى. وقد يختفى فجأة ويصبح، على الأرجح، لا شيء بالنظر للتجربة السودانية الحديثة.

المهم فى هذه الصورة هو حقيقة أن "بذرة المانجو" السودانية ستنبت، على الأرجح، سوداناً جديداً من تحللها، لو نظرنا للأمر تاريخياً. ويؤيد هذا بقوة الدليل الظرفى. ومع ذلك لن يقدم خلق دولتين؛ واحدة فى الجنوب والأخرى فى الشمال، ولو كان ممكناً شكلياً، طريقاً أقصر لتحسين حالة التحلل الراهنة. فهذا سيفاقم، على العكس من ذلك، تحلل الاثنتين حتى قبل أن تُتاح لهما فرصة مناسبة للتقدم. إنها بإيجاز، اللابداية. وعبر العثور على وحدات سياسية قابلة للإستمرار ينشأ بينها مستوى من الإجماع السياسى أو يتم الوصول له، وهى مسألة إجراءات، فقط يمكن البدء فى التفاوض على عقد إجتماعى قد يكرس فى النهاية سوداناً جديداً. وقد تقوم مثل هذه الوحدات على معايير مختلفة تقدمها وتحددها الإنقسامات الانشقاقية المتعددة التى تسود المجتمع المتعدد ثقافياً والمتباين إثنياً الذى يمثله السودان الحالى. وحينها فقط ستكون الأرض معبدة للتفاوض بين ممثلى هذه الفئات البارزة داخل هذا التعدد. وكمسألة اجراءات، والتى هى شديدة الأهمية فى هذا الوضع (فى الحقيقة هى شرط ضرورى لأى نجاح) يجب أن يُعمل هذا ويجب أن تُشاع فى كل العملية. والديمقراطية هنا لا تتطابق بالضرورة مع النمط الغربى الذى عوقه عناد نخبة المركز النهرية ثلاث مرات خلال الحياة السياسية العديدة للسودان المستقل. وقد يكون البديل الإتحادى أكثر ملاءمة للسودان خاصة والمجتمعات التعددية عامة. وأنا أؤمن، مثل ليجهارت:

«هناك، للمفارقة، عنصر من الأمل فى حقيقة أن التطور السياسى للعديد من البلدان المستقلة حديثاً كان فى الواقع تحللاً سياسياً وتدرجاً إلى الديكتاتورية. وهذا يعنى أن هناك اليوم إعجاب شائع بالمُثل والممارسات الديمقراطية الغربية. ولأن النموذج "الغربى" هو فى الغالب مرادف للنموذج البريطانى، فقد أصبح الوقت ناضجاً لأخذ المثال الإتحادى البديل فى الإعتبار» (Lighart, 1977:175).

وقد عرف (Lighart, 1977) المثال الإتحادى" من زاوية الإنقسامات

الإنشقاقية التى تنطبق على المجتمع التعددى بشكل نموذجى والتعاون السياسى بين النخب الفئوية فى آن»، فإن مسألة الوحدة السياسية التى تحمل إجماع فئة بارزة سواء كانت مجموعة دينية أو قبلية أو مجموعة إثنية أو حزباً وطنياً؛ تصبح مسألة إجرائية مهمة. وستُحل الإسئلة التى قد تبرزمن ممثلى النخب بعملية ديمقراطية تخرج من العمليات المجتمعية المتعددة لتعريف العضوية والأهلية السياسية وستكون الفيدرالية أو الكونفيدرالية أو أى ترتيبات مستقلة أخرى جزءاً طبيعياً من هذه العملية الديمقراطية. ويجب أن تقود العملية بكاملها، بالضرورة إلى نبذ الوضع الراهن الذى لايمكن تبريره حيث أُغتصبت الدولة السودانية عنوة بواسطة ايديولجيا تتطلع إلى دولة كان يمكن أن تقوم فى أى مكان، لكن السودان كان الضحية السيئة الحظ.

خــــاتمة:

على الرغم من الحالة التراجيدية للشئون التى تميز المشهد السودانى فى العقد الأخير وحالة التحلل المتقدمة التى تغلغلت فى كل مناحى الحياة - إجتماعية وسياسية وإقتصادية - فهناك لمحة من الأمل تختلج يمكن تمييزها: إنها "بذرة المانجو" تنبت فى تحللها. وهى تشير بوضوح إلى أن تفكيك السودان إلى بلدين لا يقدم أى طريق أقصر إلى إنهاء التحلل الراهن. ومثل هذا التفكك سيقود فى النهاية إلى عمل سريع سيحدث دماراً إلى ما هو أبعد من المليون ميل مربع.

وقد تقدم المقاربة التى تؤسس نفسها على "بلد واحد" لكن ولايات عديدة(٧٩) التى تقودها ممارسة ديمقراطية قادرة على إستيعاب الواقع المتعدد للمجتمع السودانى البديل الوحيد المجدى لحالة التحلل الراهنة والحماية ضد إحتمال عدم الإستقرار المدمِّر مستقبلاً. والنقطة المهمة التى نطرحها هى أنه لو كان للسودان أن يُقسَّم إلى بلدين فليس ثمة ضمانات ألا ينتهى هذا إلى لا شىء سوى العديد من البلدان.

الهوامش

(١) يؤثر السودان ويتأثر بالأحداث السياسية فى البلدان التى تشاركه الحدود وهي تسع دول أفريقية (مصر وليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى و زائير ويوغندا وكينيا واثيوبيا واريتريا).

(٢) أعطت التطورات التاريخية النخبة المنحدرة من السودان الوسطى النهرى، وضعا مهيمناً، لذلك حظيت "العروبية" ممثلة في هذه النخبة بمكانة ايديولوجية مسيطرة في تكوين نخبة الدولة. أما "الأفريقانية"، رغم قبولها كبعد في الهوية السودانية، فقد قللت تلك النخبة من أهميتها.

(٣) تعانى الإحصاءات عموماً وبالذات تلك المتعلقة بالخراب الذى أحدثه الحرب من مشكلات المصداقية. لكن هذا الرقم أُشير له كثيراً، انظر على سبيل المثالSmock and. Bentsi-Enchill(eds)1975 :

(٤) انقسمت القيادة الجنوبية عند هذه اللحظة بين من ارادو اعادة تقسيم الجنوب ويقودهم، من بين آخرين، جوزيف لاقو (قائد الأنانيا حتى مفاوضات السلام فى اديس أبابا ١٩٧٢) ومن وقفوا معادين لإعادة التقسيم. ولتوضيح هذا الاستقطاب أنظر بادال (فى هذا الكتاب) لكن تحرك نميرى لم يحله هذا الإنقسام وبما انه كان يتجه نحو فرض الشريعة، فإن الجنوب الموحد كان سيكون عقبة أمامه. وسيوسع فى ذات الوقت من دائرة الولاء له فى الشمال.

(٥) ناقش منصور خالد (١٩٨٥: ٢٥٤ ـ ٢٥٩) الدوافع السياسية وراء تحرك نميرى نحو الشريعة بالتفصيل.

(٦) وفى الواقع فقد رأى نميرى فى الجبهة الإسلامية المعارضة الوحيدة المحتملة (والاكثر فاعلية بالتأكيد) لنظامه بعد المصالحة الوطنية فى ١٩٧٧، ولكى يدفع الرياح بعيداً عن أشرعتها عين نميرى د. حسن الترابى مستشاراً له ثم طبق قوانين الشريعة (١٩٨٣). لذلك كان الأخوان المسلمون فى وضع يسمح لهم باستلام السلطة عندما أطيح بنميرى فى ١٩٨٥. لكن ولأن الراى العام قد إعتبرهم من بين من تعاونوا مع النظام البائد فقد قنعوا بالسيطرة على ترتيبات المرحلة الإنتقالية.

(٧) كانت الجبهة الاسلامية هى الحزب الأفضل تنظيماً عند عقد هذه الانتخابات. وقد انعكس ذلك فى النمو الكبير فى عدد المقاعد التى كان باستطاعتها إقتناصها مقارنة بانتخابات ١٩٦٦ عندما كسبت ثلاثة مقاعد فقط. وفى ١٩٨٦ أثبتت أنها القوة الثالثة الرئيسية فى السودان وامتلكت افضل جهاز تنظيمى فكسبت ٥١ مقعداً بما فيها ٢٨ من دوائر الخريجين.

(٨) يمكن إدراك ضخامة هذا الرقم وما يبتلعه من إقتصاد البلاد من حقيقة ان الدولار الامريكى كان يساوى ١٠٠ ج س، بينما يبلغ الدين الخارجى اليوم حوالى ١٥ بليون دولار. وقد قدر البشير رئيس الحكم العسكرى الذى تسانده الجبهة الاسلامية تكلفة الحرب منذ

١٩٨٦ بما يربو على الست بلايين دولار وسبع ملايين رأس من الماشية وتدمير ٨٠٪ من الخدمات الصحية والعلاجية ,Horn of Africa Bulletin (HAB) Vol.4, No.2) (1992: 2 وفى الواقع اشارت Africa Confidential (٣١ يوليو ١٩٩٢) إلى رقم اكبر وهو ضعف الرقم أعلاه: ٢ مليون دولار فى اليوم والذى اشارت له أيضاً تقديرات البنك الدولى صندوق النقد الدولى Sudan Ulpdate, SU 9 September 1992, Vol) ..3:25).

(٩) يعود إستخدام المجموعات القبلية فى خوض حروب الحكومة (بالوكالة) إلى ما قبل الحكومات السودانية المستقلة ايام الإستعمار. فقد قدمت حكومة السودان الإنجليزية المصرية الأسلحة والذخيرة للكبابيش بقيادة الشيخ على التوم وللرزيقات بقيادة مادبو (كردفان ودارفور على التوالى) لإزعاج ومحاربة قوات السطان على دينار سلطان دارفور(إنظر Theobald 956).

(١٠) حدثت هذه الواقعة فى دارفور عندما كان السودان يُحكم بواسطة حكومة مُنتخبة خلال الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩). والجيش السودانى، مثل معظم الجيوش الأفريقية، شديد الحساسية تجاه النتائج السياسية لتصرفاته ويستطيع فى معظم الأحيان ان يتحرك، وهو يتحرك بالفعل، دون عقاب.

(١١) انظر تقرير منظمة العمل الدولية (١٩٧٦). ولم تجعل قيام المشروعات القومية الرئيسية فى هذا المثلث هذه المناطق أهدافا لهجرة العمال فحسب، بل حولت هذه المشروعات المحيط والأطراف إلى إحتياطى عمل رخيص وأضفت على الإقتصاد السودانى طابعه "الثنائى".

(١٢) على الرغم من انه يجب التعامل مع الإحصاءات بحذر؛ فإن هذا النمو الدرامى للعاصمة إلى عشرين ضعفاً فى عقدين يعكس الحقائق على أرض الواقع. وقد كان رد فعل الحكومات المتعاقبة هو إرجاع المهاجرين بالقوة إلى مناطقهم بدلاً من التصدى لجذور المشكلة، أى الفقر الريفى وخراب الإقتصاد التقليدى. وقد كان لهذه السياسات التى عُرفت شعبياً بـ"الكشة" تأثير محدود إذ ظلت جذور المشكلة موجودة. فالمهاجرون يعودون بأول وسيلة مواصلات متاحة.

(١٣) اورد هذا الرقم عبد المجيد عابدين فى كتابه " تاريخ الثقافة العربية فى السودان" ١٩٦٧. لكن بيل (Bell,1984) اورد ١٠٠ لغة ونيف. لكن محمد عمر بشير اشار إلى ٥٩٠ مجموعة قبلية و٢٥٠ لغة إضافة إلى العربية كلغة شائعة فى السودان. وسواء كان هذا الرقم او ذاك اكثر دقة فهو قريب من نقطتنا، ذلك إنه حتى لو استقرينا على الأرقام الأقل، فسنحصل على ٥٧٠ مجموعة قبلية و١٠٠ لغة وهى اكثر من كافية لإقامة ثقافات سودانية متعددة.

(١٤) يُعرِّف م .ج سميث (M.G.Smith,1969) الإتحاد أو المتحد بإعتباره إرتباطاً "لجماعات تشكلت بمعزل عن الأخرى كأطراف متساوية ومستقلة فى مجتمع مشترك". وردت

مى ليجبهارت (Lijphart,1977:167-168)، ولإلقاء المزيد من الضوء على إلنظم الإتحادية والديمقراطيات راجع هذا الكتاب.

(١٥) معظم الجنوبيين المتعلمين هم مسيحيون يحملون اسماء اوروبية او إنجيلية نتيجة الأنشطة التبشيرية المسيحية التعليمية اثناء وبعد الفترة الإستعمارية. لكن معظم افراد قبائلهم يدينون بأديان محلية اهلية مختلفة. وبعد إتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ كانت هناك حركة راسخة تجاه اصالة جنوبية إنعكست فى حقيقة أن بعض المتعلمين الجنوبيين الشباب تخلوا عن أسمائهم الأوروبية لأسماء جنوبية محلية. لكن المرء يتذكر أيضاً فى هذا الصدد أن الإسلام يحتل مساحة كبيرة من حقل الدين فى الجنوب؛ فعلى سبيل المثال، منطقة دينكا أبيالانق فى الرنك هى منطقة يسودها مسلمون ينتمون للطريقة الأنصارية.

(١٦) حتى الجيش الشعبى لتحرير السودان قبل العروبة والإسلام كجزء لايتجزأ من واقع السودان "إن هذا الجانب من واقعنا لا يمكن تغييره" (SPLA/SPLM : Dep. of Information, February 1989).

فى: Abdel Ghaffar M.Ahmed & Gunnar M.Sorbo (eds.), 1989:83-90 ما يعارضه العديد من السودانيين هى المزاعم الشوفينية التى طرحتها نخبة السلطة حول محتوى العروبة السودانية التى تتجاوز الثقافة إلى العنصر أو العرق.

(١٧) أحدث الإكتشافات الأثرية فى السودان التي قام بها فريق سويسرى يقوده البروفيسور شارلز بونيه من جامعة جنيف الذى يرجع هذه المملكة الى عام ٥٠٠٠ ق.م مما يجعلها اقدم حضارة سوداء معروفة (The Independent, 23August1992)

(١٨) عُرض عمل مسرحى تحت عنوان "نبتة حبيبتي" خلال الجزء الأخير من السبعينيات فى المسرح القومى بأم درمان. وقد كان عملاً ساخراً ينتقد النظام حينها (نظام نميرى). ورغم الحضور الكثيف لم تتعرض المسرحية للرقابة من النظام الذى لم يكن معروفاً بتسامحه أو لينه تجاه المخالفين له. وقد قيل لى أن الأمن ضايق المؤلف.

(١٩) ولأن التاريخ البعيد للسودان مُتاح فقط من خلال الفصول الدراسية، فإن هذا المجاز التاريخى لن يصل سوى إلى القلة المتعلمة.

(٢٠) سولونجا Solonga كلمة فوراوية تُطلق على العرب وتعنى اللون الفاتح. وللمزيد عن سلطنات الفور انظر (R.S.O'Fahy,1980).

(٢١) ظاهرة "الغريب الحكيم" شائعة جداً وسط قبائل دارفور حيث يزعم الكل تقريباً أن سلفهم كان رجلاً متعلماً من أصل عربى إستقبله الحاكم الأصلى للمجموعات وزوجه إبنته؛ أى عرب من خلال نظام السلالة الأبوى لكن افارقة "أو ذوى إنتماء محلى" من خلال الزواج.

(٢٢) وُصف الحكم التركى- المصرى بأنه أكثر عهود الحكم الإستعمارى التى هيمنت على السودان (١٨٢١-١٨٨٥) قسوة وعنتاً. فقد ثارت قبائل الجعليين بقيادة الملك نمر فى السنوات الأولى لهذا الحكم رداً لإهانة إسماعيل باشا إبن والى مصر محمد على باشا واحرقوه مع قواته. فخرج صهره الدفتردار، الذى كان فى كردفان وقتها فور سماعه للخبر

ليثأر له فمر بالنيل الأبيض مجتاحاً قبائل الحسانية وقبائل أخرى. وقد كانت أعداد المخالفين له على أسس دنيوية، كبيرة عندما بدأ المهدى يدعو للثورة فى عام ١٨٨؛ وبالصدفة من الجزيرة أبا فى النيل الأبيض.

(٢٣) اتبعت دولة المهدية سياسة توسع نشط فتورطت، وفكرة الجهاد ماتزال حية بعد أن هزمت دولة الإستعمار التركى-المصرى فى ١٨٨٥، فى حروب على عدة جبهات. وكانت الإمبراطورية الأثيوبية فى الشرق إحدى هذه الجبهات. وقد دعا الخليفة عبدالله (خليفة المهدى) من خلال الرسائل ملكة إنجلترا وخديوى مصر إلى الخضوع للدعوة المهدية. وقد حرك الخليفة، ليتبع الكلام بالفعل، جيشاً قاده الأمير المهدوى عبدالرحمن النجومى، الذى أُعترض عند توشكى فى صعيد مصر وهُزم . ومن حينها فصاعداً اخذ المصريون والبريطانيون المبادرة حتى انهت معركة كررى، اخيراً، مصير الدولة المهدية فى السودان.

(٢٤) خلقت سياسة الخليفة فى الهجرة الإجبارية إلى أم درمان الكثير من الخلاف فى العديد من الأنحاء التى تسيطر عليها المهدية. مما قاد إلى أن تقوم قوات المهدية بتحركات تأديبية عمقت الشقاق الداخلى. لكن الهجرة الإجبارية قادت، أكثر من ذلك، إلى حالات عجز خطيرة فى إنتاج الحبوب بلغت ذروتها فى مجاعة ١٨٩٠ التى حصدت الكثير من الأرواح. وتُعرف هذه المجاعة بمجاعة سنة ستة (بالتقويم الهجرى).

(٢٥) اشكر تيرجى تفيدت بوجه خاص للفته نظرى لهذه النقطة وهو يقوم بنقد مفصل لنسخة أولى من هذه الورقة.

(٢٦) لا توجد مجموعة قبلية معروفة تزعم هذا الإنتماء سوى بعض الناس فى قولى وكيلى ويوك فى جنوب النيل الأزرق الذين يزعمون انهم ينحدرون من الفونج.

(٢٧) يكتب مدثر عبدالرحيم (Abd Al-Rahim,1985: 230-231) مشيراً إلى الحزام السودانى "وهكذا فقد إستخدم عرب القرون الوسطى تعبير بلاد السودان ليعنوا به ارض السود عموماً والاقاليم التى تطابق اليوم "مجموعة الدول الأفريقية السودانية" اليوم. وهذا يعادل، بالطبع، الشريط الممتد عبر أفريقيا السافنا من القرن فى الشرق إلى مصب نهر السنغال فى الغرب.

(٢٨) انظر R.S.O'Fahy,1980.

(٢٩) الفقرا جمع فقير أو فكى وتعنى الشخص الذى يحفظ كل القرآن والقادر على وضعه فى الإستخدامات العملية. ومن أبرز هذه الإستخدامات القدرة على تدريسه للطلاب فى الخلوة (المدرسة القرآنية).

(٣٠) ظلت المنطقة الفاصلة بين سلطنة دارفور وسلطنة وداى مفتوحة وظلت قبائل كاملة أو جزء من المجموعة تنقُل ولاءها بين المملكتين بدون أن يقود هذا إلى مواجهات كبيرة. ويشير أوفاهى (O'Fahy,1985:8) إلى وجود "سلسلة من الدويلات دانت بالولاء مرة لهذه واخرى لتلك" بين دارفور وسلطنة وداى.

(٣١) كان يحكم كردفان، فى ذلك الوقت، المسبعات الذين لم يكونوا فوراً ولا فونجاً رغم

أنهم يشتركون فى بعض القرابات مع الفور. وتوجد فى دارفور اليوم مجموعة صغيرة تحمل هذا الإسم القبلى.

(٣٢) أشرنا انفاً إلى تمرد الملك نمر مك قبائل الجعليين ومذابح الحسانية فى النيل الأبيض على يد الدفتردار. وفى الواقع كان على الملك نمر ومجموعته أن يهربوا من القتل على يد الدفتردار إلى اثيوبيا حيث أنشأت قرية باسم المتمة على الحدود، ماتزال موجودة.

(٣٣) قبل أن تسوء العلاقات بين الزبير باشا والحكام الأتراك -المصريون كان الزبير باشا تاجر الرقيق هو الذى أدخل دارفور تحت الحكم التركى - المصرى فى ١٨٧٤. وينعكس تبلد إحساس النخبة النهرية تجاه كيف تشعر بعض المجموعات حيال الذكريات التاريخية للغارات من اجل الرقيق فى حقيقة أن أحد شوارع الخرطوم يحمل اسم الزبير باشا كبطل وطنى.

(٣٤) "أولاد البلد" تعبير عربى يعنى ابناء البلد الشرعيين. وقد أُستخدم تاريخياً ليشير إلى السودانى ذى المنحدر العربى من وادى النيل. ويشيع حتى اليوم عدا حقيقة أن تعبيراً أخر قد أُضيف له ليحمل دلالة اكثر دقة: ود العرب أو أولاد العرب. وفى سياق المهدية، وضعت الخلفية التعايشية للخليفة، رغم أنه قائد الدولة المهدية والخليفة الشرعى للمهدى، هذا الرجل خارج الحدود الدلالية لأولاد العرب. وكان الخليفة شريف ابن عم المهدى الراحل مهدوى نهرى وود بلد بالتعريف. لذا فهذا التعبير يحدد، بمعنى ما، الحدود الإثنية بين السودانى النهرى وبين الباقين. واليوم يقول الناس "إنه ود بلد وليس غرباوى أو دينكاوى"، أى أنه ينتمى إلى نادى ابناء البلد الحقيقيين وليس من الدينكا أو غرب السودان. لقد أخذت مسألة تفوق اولاد البلد، أى السودانيين النهريين، كمسألة بديهية (انظر ايضاً Mansour Kalid,1990).

(٣٥) كان أولاد البلد دائماً فى موقع السيطرة سواء أقامت الأنظمة السودانية الأحزاب أو العسكريون. ويتم إختيار سودانيى الشرق أو الغرب أو الجنوب، كقاعدة عامة، بغرض إضفاء بعض التوازن فى "التمثيل القومى". وحتى من يتم تعيينهم ينتقيهم القادة النهريون لتكون شرعيتهم نابعة من فعل الإنتقاء على "صادقو" أو "ميرغنيو" أو "نميريو" أو بشيرو" السودان النهرى.

(٣٦) للتفاصيل انظر:(Theobald,1965). لكن هذه ظاهرة عامة، مثلاً لم تتم تهدئة الذوير قبل ١٩٢٩ وظلت الحدود مع أثيوبيا وكينيا وأوغندا غير محددة مثلما كان الحال مع تشاد وأفريقيا الوسطى وزائير.

(٣٧) الأسباب وراء تقييد الدخول إلى جنوب دارفو ليست واضحة كلية رغم أن بعض الناس يعتقد أن الميجور جاى مور الذى كان محافظاً لشمال دارفور حتى ١٩٤٨ كانت له اجندة "تنصير"، وهو إفتراض لم تؤيده أى وثيقة.

(٣٨) لم يتراجع الحكم الثنائى عن سياسته الجنوبية حتى ١٩٤٧ عندما مارست حركة الخريجين، التى أصبحت العمود الفقرى للحركة الوطنية، ضغطاً كبيراً.

(٣٩) بدأت حرب الجنوب فى أغسطس ١٩٥٥ قبل أربعة أشهر من إعلان الإستقلال رسمياً. وإستمرت طوال نظامين من التعددية الحزبية (١٩٥٦-١٩٥٨ و١٩٦٤-١٩٦٩) ونظام عسكرى (١٩٥٨-١٩٦٤). وقد أصدر نظام نميرى بعد أسبوعين من تسلمه السلطة فى إنقلاب عسكرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩، إعلاناً أصبح يُعرف بـ"إعلان يونيو" بهدف التحرك نحو حل سلمى. وفى ١٩٧٢ وفرت اديس ابابا مكاناً للمفاوضات التى قادت إلى الحل السياسى للمشكلة. ومن هنا فقد حملت الإتفاقية اسم "إتفاقية اديس ابابا".

(٤٠) لجأ السيد على الميرغنى زعيم الطريقة الختمية إلى مصر خلال فترة الحرب المهدية وعاد فقط مع الجيش الإنجليزى - المصرى الغازى ليبنى طريقته الدينية: الختمية.

(٤١) نُظر لمؤتمر الخريجين، الذي تأسس تحت قيادة الرئيس الراحل إسماعيل الأزهرى فى ١٩٣٨، بوصفه منظمة غير طائفية. وقد كتب أحمد خير: "يجب أن يكون الرأى المستنير مستقلاً عن التقاليد الحشينة، يجب أن يحرر نفسه من عبادة الفرد" (ورد فى:Khalid,1990:79). ومع ذلك لم تضع الطائفة الدينية وقتاً فى إحتواء معظم الخريجين فى صفوفها. وهكذا أصبح معظم الخريجين إما أعضاء فى الحركة الإتحادية ينحازون لطائفة الختمية أو معادين لها ومنحازين لطائفة الأنصار.

(٤٢) قدمت السلطة الإستعمارية المركزية مركزاً مشابهاً للنظام الشمسى حيث كل التجمعات السياسية الأخرى اتماراً له (انظرGaafar M.A.Bakheit,1968).

(٤٣) لتفاصيل الحادثة انظر(Mansour Kahlid,1990:218). لكن الصادق المهدى كان ذا شخصية مختلفة كلية عندما جاء إلى الفاشر فى ١٩٨٧ إستجابة للضغط الشعبى ليحضر قضية قتل ستة مواطنين كبار على يد دورية للشرطة فى تصرف مخل بالنظام تميز بالقسوة الشديدة من الشرطة وعدم الإحترام للحياة الإنسانية. لكن هؤلاء (غرابة) وليسوا سودانيين (اولاد بلد) كما كان ذلك الضابط الشاب الذى سقط فى ١٩٦٦.

(٤٤) وحتى اليوم مايزال الجيش يجمد الشكوك بحصانتفى الجنوب وجبال النوبة وفى دارفور. ولأن هذه المناطق أُعلنت "كمناطق عمليات"، فإن الجيش لا يأبه لما ينتهجه من طرق فى حفظ النظام.

(٤٥) بينما يفترض أن يتماس اولاد العرب مع العرب، فهو يضم أيضاً المحس والدناقلة والكنوز إلخ. وهى مجموعات تنتمى إلى مزيج من القبائل النوبية غير العربية (انظرSharif Harir,1981 "Old-Times"and "New Comers", Bergen,Occassional Paper in Social Anthropology,No.29)

(٤٦) تشترك الحركة الوطنية السودانية فى الكثير مع الحركة الوطنية فى العالم الثالث التى كان هدفها النهائى هو الخلاص من السلطة الأجنبية. ولحظة بلوغ هذا الهدف، لا تطرح برامج للتحول الإجتماعى. للمقارنة انظر (Basil Davidson,1992 and S.Avineri,1976). ويقارن افنيرى القومية العربية التى كانت، مثل الأفريقية، سياسية جداً والقومية الاسرائيلية تغييرية. (٤٧) لقد اثبتت الأحزاب الطائفية، فى الواقع، أن

الديمقراطية التى ارادوها كانت هى عملية التصويت الرسمية حيث يدلى الناخبون فقط بأصواتهم. والمحاسبة ليست جزءاً من هذه العملية، إذ أخذوها بوصفها حكماً تفويضياً طالما تم الإختيار الأول. وقد إختار الناخبون، بدورهم، بين المرشحين ليس على أساس برامج الأحزاب وإنما على الإنتماء الطائفى للمرشحين. ومن ثم فقد كان الإختيار دائماً بين أسرة المهدى والميرغنى، وهو ما أعطى سياسة السلطة السودانية سمتها الماثلة أبداً التى تقوم على الأشخاص لا القضايا.

(٤٨) مثلما لاحظ جاب ـ ييل واربيرج (1992:188) "فى واقع السودان يولد المرء فى طائفة تماماً مثلما يولد وسط أسرة أو قبيلة". وهذه السياسة الواقعية لم تقم على القضايا، إذ قامت على قناعات قبيلية. وقد صوتت دارفور دائماً لحزب الأمة (الأنصار) وصوت الشرق والشمال للإتحادى الديمقراطى (الختمية) فى نمط من التخصص الإقليمى فى التبعية السياسية ظل ماثلاً دوماً. وقد إعتاد حزب الإمة، مثلاً، إرسال اناس مثل زيادة أرباب وعبدالله خليل إلى مناطق دارفور التى لم يروها من قبل أبداً، مسلحين بالتوجيهات من الإمام ليكسبوا الإنتخابات. وقد صوت الناس المحليون لشخص لم يعرفوه بسبب مساندة الإمام له.

(٤٩) كان التقاتل والمؤامرات السياسية متفشية حتى قبل إعلان الإستقلال رسمياً فى ١ يناير ١٩٥٦. وقد قاد ظهور حزب الشعب الديمقراطى الذى قادته مجموعة منشقة من حزب الأزهرى "الوطنى الإتحادى" بمساندة السيد على الميرغنى إلى سحب بساط الأغلبية من تحت اقدام الأزهرى.

(٥٠) كان شجاراً على قانونية التجمع السياسى، بين إتحاد طلاب جامعة الخرطوم والشرطة عندما كان الإتحاد يناقش قضية الجنوب وقد قاد هذا إلى أحداث مؤسفة بلغت ذروتها فى الإطاحة بنظام الفريق عبود العسكرى فى أكتوبر ١٩٦٤.

(٥١) كان الجيش الشعبى حتى وقت قريب فى محادثات أبوجا يونيو- يوليو١٩٩٢ يعيد تأكيد موقفه فى أن السودان ينبغى أن يكون دولة علمانية ديمقراطية إذا كان يريد أن يستوعب الجنوب.

(٥٢) لعرض ممتاز "لسياق التشاؤم الأفريقى" انظر:
"Amundsen,Inge,1992,Afropessimisim: A response from below?" وهى ورقة قُدمت إلى مؤتمر NFU حول نظرية التنمية، معهد شنارلز ميشيلسين، بيرجن، ٢١-٢٣ مايو ,١٩٩٢

(٥٣) ليبريا وتشاد وأثيوبيا وموزمبيق واوغندا والسودان والصومال وأنجولا بعض أسوأ الحالات.

(٥٤) انظر Yusuf Fadl Hassan (ed.),(1985) Sayyid H. Hurrei and El Fatih A. Abdel Salam (eds.) (1989) and Al Agab A. Al Tereifi (ed.) (1988) and (1989).

وانظر ايضا F. Deng and I.P. Gifford (eds.) (1987) and D, Wai 1973 and 1981:

(٥٥) انظر (Abdel Ghaffar M.Ahmed and M.Sorbo, (eds.), 1989 خاصة مساهمة احمد إبراهيم دريج (٣٩-٤٤). وقد قال رئيس جامعة من أصل نهرى لدريج "نحب الغرباوى البسيط، لكننا لا نستطيع أن نهضم المثقفين منهم" (إتصال شخصى بدريج). واحتفظ بالاسم لأننى انتمى إلى ثقافة تحترم الموتى وتتذكر فقط "حسناتهم".

(٥٦) انظر Sharif Harir 1986.

(٥٧) أشارت كل مسودات الدساتير التى جاءت بين ١٩٥٦ و١٩٦٩ إلى الإسلام كمصدر للتشريع.

(٥٨) طرحت الجبهة الإسلامية فى وثيقة بعنوان "ميثاق السودان: الوحدة الوطنية والتنوع" اصدرته فى يناير ١٩٨٧، موقفاً ملتبساً إذ بينما تقبل أن السودانيين "متباينون بتعدد إنتماءاتهم الدينية والثقافية" مضت إلى منح المسلمين حق السيطرة/السيادة/الهيمنة. تقول "للمسلمين إذن حق مشروع، بفضل إختيارهم الدينى ووزنهم الديمقراطى والعدالة الطبيعية فى ممارسة قيم وأحكام دينهم إلى آخر مدى- فى الشئون الشخصية والعائلية والإجتماعية والسياسية". ولكن يظل التعبير الكامل لغير المسلمين فى السودان عن دينهم فى "الشأن الخاص أو العائلى او الإجتماعى". انظر: A. Gaffaar M.A. and G.M.Sorbo (eds.)op.cit (pp.133-14

(٥٩) انظر S.H. Hurricz and E.A.Abdel Salam (eds.) 1989 (خاصة الصفحات ١-٢٨ و٢٩-٦٨).

(٦٠) أوردت نشرة القرن الأفريقى (المجلد الرابع، العدد الثانى ، مارس- أبريل ١٩٩٢) على لسان العقيد ياسين عبدالقادر نائب قائد قوات الدفاع الشعبى - مليشيا شبه عسكرية شكلها نظام الفريق البشير بعد إنقلاب ١٩٨٩- التالى "... تشمل سياسة الحكومة السودانية عسكرة كل الشعب السودانى ليدافع عن العقيدة الإسلامية وأرض الوطن والممتلكات". وقد تعززت هذه السياسة بإعلان الجهاد ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان.

(٦١) ولأن الجهاد مفهوم إسلامى للدفاع عن العقيدة الإسلامية فهو، بالضرورة، يجب أن يكون مُوجهاً ضد غير المسلمين وهذا يعنى الجنوب ومنطقة النوبة غير المسلمتين فقط. وإذا كانت عسكرة كل الشعب السودانى للدفاع عن العقيدة الإسلامية لتضم المسلمين فقط فهى تستبعد، بالضرورة غير المسلمين من إسم "كل الشعب السودانى". وبالإستنتاج المنسجم كلية مع ما استخدمه النظام من منطق، فإن غير المسلمين ليسوا مواطنين.

(٦٢) فكرة"ethnic core"او "core ethnic"شائعة جداً فى الأدبيات النظرية لبناءالأمة حيث " تُعزى الصعوبة الرئيسية فى بناء الأمة" فى افريقيا إلى غياب "core ethnic" . ونقطة الضعف الأساسية لوجهة النظر هذه هي حقيقة أنها تتغاضى وتستهين بنتائج التدخل الإستعمارى. انظر على سبيل المثال:

Anthony D.Smith(186), in J.Hall(ed.), (1986:228-260).

(٦٣) تحتفظ النخبة، فى الممارسة الفعلية، بجمهور إثنى قوى، بينما تنكر، على مستوى الكلام، بل وتهاجم الإرتباطات الإثنية. وفى الواقع، فهذه ممارسة واسعة الإنتشار فى افريقيا تقطع عبر الأنظمة ونخب السلطة، وقد انتجت مرة واخرى مايُعرف " النموذج الموبوتي Mo-butist Paradigm" (Basil Davidson,1992) حيث تتخصخص ما يسمى "بالدولة القومية" (Ali Mazrui,1986) لمصلحة العائلة الممتدة او القبيلة أو المجموعة الإثنية. وفى اللحظة الراهنة يرى المرء فى السودان مجموعة ثابته للسلطة تقوم على قاعدة جعلية/بديرية التى هى جزء من "نادى العجائز" النهرى القديم. وفى هذه المرة أستخدم الإسلام فقط كأيدلوجيا تظلل التحالف.

(٦٤) حصل السودان على إستقلاله بتبنى وثيقة صاغها قاضى المحكمة العليا ستانلى - بيكر فى ١٩٥١ والتى جاءت نتاجاً لجهد فاشل بذلته ما تُسمى بلجنة التعديل الدستورى التى شكلها الحاكم العام البريطانى حينها. ومنذ ذلك الحين فشلت ثلاث محاولات لصياغة دستور دائم فى قضيتى فيدرالية الجنوب ودور الإسلام. وفقط فى ١٩٧٣ كان نميرى قادراً على فرض دستور دائم، فقط ليخرقه فى ١٩٨٣ وليُلغى نهائياً فى ١٩٨٥.

(٦٥) أنظر: منصور خالد، سابق.

(٦٦) كان إمتناع الجبهة الإسلامية عن التوقيع على "ميثاق الدفاع عن الديمقراطية" إشارة كافية لنوايا التنظيم الحقيقية، لو كان هناك ساسة جادون. وهذا بالتزاوج مع حقيقة انه لم يكن سراً كبيراً ان الجبهة كانت تحتفظ بخلايا فى الجيش كان سيكون تحذيراً كافياً لولا العجز التام لساسة احزاب العهد الديمقراطى الثالث (١٩٨٦-١٩٨٩). وعلى اية حال فالمهم هو حقيقة أن إنقلاب الجبهة العسكرى جاء فى لحظة حاسمة جداً عندما كانت الاحزاب، رغم عدم كفاءتها التامة، تتجه نحو حل مشاكل الشريعة والجنوب. وقد اشارت بعض المصادر إلى أن الجمعة ٣٠ يونيو بالذات والتى حدث فيها إنقلاب الجبهة قد حُدد للقيام بتنازلات كبيرة فى موضوعى الشريعة والحرب فى الجنوب. وبدلاً عن ذلك فُرض قانون الطوارىء واستمر السودان يذبل فى ظلها.

(٦٧) كان الجيش قومياً اسماً حيث إنتمى سلك ضباطه، بإستثناء قلة، إلى فريق/حزب واحد خلية ايديلوجية أو ماشابه ذلك.

(٦٨) هناك أدلة قوية تشير إلى أن كل المرشحين، سواء لشغل مواقع سياسية أو للتعيين فى بيروقراطية الدولة، يُفحصون الآن من خلال مكتب معلومات الجبهة. لذا تفحص حفنة من قادة الجبهة المرشحين الذين تعود أصولهم إلى اقاليم هؤلاء القادة.

(٦٩) معظم المجموعات الإثنية السودانية هى مجموعات إقليمية. فالقبائل لها، رغم تداخلها اليوم بسبب الحراك السكانى، مواطنها التى تحمل اسماءها.

(٧٠) يجاور السودان تسع دول افريقية: مصر وليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وزائير وأوغندا وكينيا واثيوبيا واريتريا مشتركاً فى مجموعات إثنية ساخطة عبر مناطق التداخل

الحدودى. ولو اصبح السودان "سودانين" فليس ثمة ضمان الا يصبح "سودانات عدة".

(٧١) يحتكر سلك الضباط فى الجيش والشرطة معاً تقليدياً مجموعات الجعليين والشايقية والدناقلة النهرية رغم ان الصورة تتغير. والسياحة والفنادق هى مجالات مقصورة على مجموعات الحلفاويين والدناقلة. وبينما قدم الجنوب سفيره الوحيد فى الخدمة الدبلوماسية، غالباً بسبب النشاط العنيف لمختلف الحركات الجنوبية المسلحة (١٩٥٥-١٩٧٢)، فقد قدم الغرب، خاصة دارفور، سكرتيرين ثوالث فى الثمانينيات.

(٧٢) هناك ضغوط إجتماعية قوية جداً فى المجتمع السودانى، قام بها القليل من شاغلى المناصب العليا بنجاح حتى الآن، لترقية الأقارب والأصدقاء بتفضيلهم على غير الاقارب بغض النظر عن كونهم أكفاء ومواطنين متساوين. وبينما هذا الضغط محسوس بشكل عام، فإن التمثيل المفرط للعناصر النهرية فى المناصب العليا يجعل محسوبيتهم واضحة.

(٧٣) اتهم نميرى (١٩٦٩-١٩٨٥) فى ايام ثوريته أثنين على الأقل من الوزراء المنتمين للنظام السابق بالفساد الذى لم يثبت عليهم. وفى عهد ما بعد نميرى (١٩٨٥-١٩٨٩) اتهم شركاء نميرى "بالقيام بإنقلاب". وفى الفترة عقب الإنقلاب الأخير (٣٠ يونيو١٩٨٩) احتلت المحكمتان الثوريتان رقم (١) و(٢) قلب المسرح. لكن الإنجازات الوحيدة كانت (لتبرز هدف العدالة) هى شنق تاجر عملة والإعدام العاجل لثمانى وعشرين ضابطاً أُتهموا بمحاولة إنقلاب فاشلة.

(٧٤) يعنى تعبير "جلابة" ممارس "التجارة طويلة المسافات". لكن ولأن أفراد هذه الطبقة جاءوا من السودان النهرى خاصة من الجعليين والشايقية والمسلمية والمحس والدناقلة إلخ، أصبح التعبير يعنى الشخص من هذه المجموعات حتى لو لم يكن يمارس التجارة. على الأقل فى دارفور. وفى الجنوب يُعرفون باسم ماندكورو وفى الشرق بالبلاريت. وبينما كان مؤتمر البجا وجبهة نهضة دارفور وإتحاد عام جبال النوبة تجمعات سياسية إقليمية، لم تبذل نخبة السلطة النهرية أى جهد لتفصلها عن العنصرية، ولتستبعدها بالتالى. وقد قامت الصيغ الأكثر كفاحية من هذه التجمعات فى دارفور فى بداية الستينيات عندما ظهرت الحركات السرية مثل سونى واللهيب الأحمر. ولاحقاً فى الثمانينيات ظهرت مجموعة الهدوت وسط هدندوة البحر الأحمر.

(٧٥) حدثت حالات فصل جماعية من الجيش فى ١٩٦٥ إستهدفت العناصر التى تنتمى لدارفور إستجابة لظهور سونى. وقد مورست التصفية الجسدية بشكل روتينى من قبل الجيش فى الجنوب خلال الحرب الأهلية الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢) والآن فى الجنوب ودارفور وجبال النوبة (١٩٩٠/١٩٩١/١٩٩٢).

(٧٦) تشهد محاولات الرئيس جيمى كارتر (١٩٨٩) فى نيروبى (كينيا) والرئيس بابانجيدا (١٩٩٢) فى ابوجا (نيجيريا) على صحة هذا التأكيد.

(٧٧) حل نظام نميرى (١٩٦٩-١٩٨٥) الإدارة الأهلية بقرار جمهورى فى ١٩٧١ وحاول جاهداً ملء الفراغ الذى خلقه قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٧١. وقد تمتع الزعماء

والقادة السابقون طوال هذه السنين بسلطة أمر واقع رغم حرمانهم الشرعية بقرار رئاسي. لكن التحلل في هذا المجال كان إنعكاساً للتحلل الإجتماعي العام الذي أصبح ظاهراً جداً خلال الجزء الأخير من الثمانينيات عندما بُعثت الإدارة الأهلية مرة أخرى. هاجمت العصابات المسلحة بالكلاشنكوفات وصفت زعيمين أهليين على الأقل- الأمر الذي ما كان ليخطر على بال في السبعينيات. كانت مؤسسة الإدارة الأهلية ليست عاجزة عن السيطرة على ناسها فحسب، بل كانوا فوق هذا، في خوف دائم من الهجوم عليهم وتصفيتهم من قبل شباب القبيلة خلال النزاعات القبلية المختلفة، خاصة في دارفور.

(٧٨) تقرير المصير للجنوب فكرة قديمة تعود إلى الوقت الذي تراجعت فيه الإدارة الإستعمارية البريطانية عن سياستها الجنوبية في ١٩٤٧. وكانت الفيدرالية وتقرير المصير على جدول الأعمال طوال الفترة عقب الإستقلال في ١٩٥٦. ومع ذلك لم يناد الجيش الشعبي بتقرير المصير حتى حدث إنقسام الناصر في ١٩٩١. وقد قاد تبلد النظام إزاء الطبيعة التعددية للمجتمع السوداني الذي تأكد أثناء محادثات أبوجا (يوليو١٩٩٢) إلى بعث الدعوة إلى تقرير المصير.

(٧٩) سيكون للفكرة المعاكسة "لبلدان عدة" في الأرض التي تحتلها جمهورية السودان نتائج خطيرة على النظامين الدولي والإقليمي وهناك مصالح إقليمية ودولية عديدة وقوية جداً ستقاومه. فإقليمياً قد لا ترغب مصر، بين دول أخرى، في أن ترى دولاً عديدة تنشأ في وادي النيل: شريان حياتها. لكن داخلياً هناك أيضاً "روحاً سودانية" قوية تود أن تشهد الحفاظ على بلد موحد، لكن بلا إستعمار داخلي، إن كان هناك، رغم كل الدلائل التي تشير إلى عكس ذلك.

السودان: نحو إستراتيجية إقتصادية بديلة*

كارل فولموث

الأزمة السودانية:

يعانى السودان من ازمة إقتصادية وإجتماعية وسياسية وبيئية عميقة تتجلى فى الإنتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والنزوح الضخم للسكان والفقر والمجاعة المتناميين.

لقد تفاقمت الأزمة الإقتصادية فى أواخر السبعينات عندما تخلى القطر عن الخطة السداسية وقام بالتفاوض مع صندوق النقد الدولى حول برنامج للتثبيت. ومع ذلك فقد برزت الأزمة منذ وقت مبكر حيث إرتبطت بطريق التنمية الذى تم إختياره منذ الإستقلال.

ومنذ نهاية السبعينيات وفيما بعد، يلاحظ المرء إنخفاضاً فى الإنتاج وإستخدام الطاقة الصناعية وتدهور النمو والإنتاجية الكلية وتذبذب عال جداً للإنتاج الزراعى وإنخفاض المقدرة على الإدخار وتدهور معدات الإستثمار. كما يلاحظ المرء زيادة فى عدم التوازن الإقليمى فى البلد، وأما توزيع الدخل والثروة فقد اصبحا أسوأ خاصة فى المناطق الريفية، كما يُلاحظ التدهور السريع للأجور الحقيقية وتضخم القطاع غير الرسمى فى المناطق الحضرية، والتدهور الحاد فى المدفوعات والإنتاجية فى القطاع العام والخدمة المدنية، وإضعاف المقدرة الكلية للحكومة فى إدارة الأزمة الإقتصادية.

كما يلاحظ المرء تدهور المقدرة التنافسية الدولية حتى فى مجال صادرات المحاصيل التقليدية (مثل القطن والسمسم والصمغ العربى والفول السودانى)، وتخفيض حجم العون من جانب المانحين، وحتى العون السلعى أصبح لايتدفق بمستويات كافية. ويمكن ذكر العديد من الأرقام/الإحصاءات عن الإتجاهات الإقتصادية والإجتماعية السلبية ولكن الموضوع الرئيسى هو أن كل هذه الإتجاهات تقوى بعضها البعض، مما يتسبب فى خلق سوق ومعدل نمو إنتاجية

---

* ترجمة مبارك علي

متذبذبين، وانخفاض فى معدلات الإدخار والإستثمار وتدهور فى الأداء على مستوى السوق العالمى وإختلال متزايد فيما يتعلق بتوزيع الدخل والثروة وعدم توازن متزايد بين الأقاليم.

إن حصيلة أداء النظام الجديد (فى السلطة منذ يونيو ١٩٨٩) فقيرة إلى اقصى حد (انظر الجدول ١). حيث لاتعطى الأرقام أى مؤشر للتغيير نحو الأحسن.

الجدول (١) التدهور الإقتصادى للسودان*:

ملخص التوقعات	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(١)	١٩٩٢(٢)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٤ر٧	-٦	-١٢	-٥
تضخم اسعار المستهلك٪	٦٤	٨٠	١٥٠	١٧٥
الصادرات فوب (مليون دولار)	٥٤٥	٥٥٥	٤٢٥	٥٠٠
الواردات فوب (مليون دولار)	١٠٥١	١٢١٦	١٣٢٥	١٤٥٠
ميزان الحساب الجارى (مليون دولار)	-١٥٢	-٣٦٠	-٥٠٠	-٤٧٥
جملة المديونية الخارجية (بليون دولار)	١٣	١٣,٢	١٣,٤	١٣,٦

تعنى معدلات النمو السالبة عبر السنوات تناقص الإنتاج المتاح لمقابلة إحتياجات الإعاشة لسكان متزايدين. كما أن التضخم يتفاقم مما يزيد من فاقة أفقر قطاعات السكان. فى حين مازال العجز التجارى يتزايد وأصبحت الواردات ثلاث أضعاف حجم قيمة الصادرات. ويعزى تفاقم عجز الحساب الجارى، بما فى ذلك الخدمات والتحويلات، إلى عدم رغبة السودانيين العاملين بالخارج فى تحويل مدخراتهم التى كسبوها فى الدول الأجنبية، وأيضاً بسبب التخفيض المتأخر جداً لقيمة صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية وعدم تناسقه والقيود المفروضة على الواردات وسياسات إدارة الديون. أما السياسات الزراعية للنظام الجديد فهي عالية التسييس حيث تركزت أولاً على الزراعة المروية، ثم الزراعة الآلية ثانياً (مع تفضيل زراعة القمح فى المناطق المروية على حساب القطن). كما أن هذه السياسات الزراعية منحازة ضد

(١) تقديرات - (٢) توقعات

* المصدر:
Sudan Studies 1992 :6

القطاع الزراعى التقليدى وصغار المزارعين. إن فقدان أسواق الصادر التقليدية والإعتماد العالى على الواردات فيما يتعلق بالعديد من السلع الإستثمارية والإستهلاكية بالإضافة إلى السلع الوسيطة، والتردد المتزايد للمانحين فى الإلتزام بتقديم عون سلعى قد وصل أوجه متمثلاً فى العجز المتزايد لميزان المدفوعات الذى لايمكن إحتماله.

إن الأرقام السابقة تعطى مجرد إنطباع عن التوتر والمناخ الذى يحيط بالإقتصاد السودانى الآن. كما تعطى السيناريوهات الإقتصادية البديلة صوراً أكثر قتامة عن الوضع (Sudan Studies,1992: 4-6). فخلال عوام ٧٦-١٩٨٩ شهد الإقتصاد السودانى إنخفاضاً فى الدخل (الناتج المحلى الإجمالى) الفردى بنسبة ١٨٪ كما شهدت الصادرات معدل نمو سالب فى حدود ٣٠,٠٪ سنوياً. وقد سجلت معدلات سالبة للدخل والصادرات خلال الثمانينات (أنظر البنك الدولى، ١٩٨٧ و١٩٩٠). وإنخفض النصيب العالمى للسودان من صادرات السلع التجارية بنسبة ٤٩٪ خلال هذه الفترة وهذا يكشف عن التدهور الضخم فى التنافسية العالمية للسودان. لذلك فالمرء يلاحظ تسارع الميول السالبة منذ السبعينات وتفاقمها خلال الثمانينيات وأوائل التسعينات.

لقد كانت التكلفة البشرية لهذه الأزمة عالية جداً، فوفقاً لتقديرات البنك الدولى فإنه فى بعض مناطق شمال السودان يعيش حوالى ٥٠٪ من السكان فى ظل ظروف إنعدام الأمن الغذائى المزمن أو المؤقت أو يتهددهم إنعدام الأمن الغذائى (World Bank,1990:). إن تدهور فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية وخدمات المياه ونظم الصرف الصحى وإنخفاض نوعيتها بالإضافة إلى تدهور البنية التحتية المادية الكلية منذ السبعينيات قد تم توثيقها جيداً(ILO,1987; World Bank,1988).

يقابل هذه الأزمة الإقتصادية المتفاقمة ازمة سياسية بدأت فى ١٩٨٣ عندما تخلى الرئيس نميرى عن إتفاقية اديس ابابا. فمنذ ذلك الوقت أعاقت التكلفة السنوية البالغة مليون دولار لمقابلة التكاليف المباشرة للحرب فى الجنوب، أى محاولة لتوحيد جهود الإصلاح والتثبيت (الإقتصادى) فى البلد. ويجب إضافة الفرص الإقتصادية الضائعة للتنقيب وإنتاج البترول وأيضاً لقناة جونقلى إلى التكاليف المباشرة للحرب. إن الدمار الإقليمى الواسع وإنتشار المليشيات القبلية وتزايد الصراعات بين المسلمين العرب وغير العرب، وبين الشمال والجنوب وفيما بين القبائل الجنوبية وبين قبائل غرب السودان

والإستخدام السئ غير المسبوق للإثنية لأغراض سياسية والنطاق الواسع للنزوح عبر البلد، كلها قد مزقت النسيج الإجتماعى وحطمت الأساس الذى تقوم عليه حقوق الإنسان فى القطر.

لقد أدى النزوح واسع النطاق للسكان (حوالى ٤ إلى ٦ مليون نسمة) إلى إزدحام أطراف المناطق الحضرية للخرطوم والمدن الأخرى؛ وفى ذات الوقت زادت الضغوط من اجل العودة الإجبارية للمناطق الأصلية (تأثر بها حوالى المليون نسمة). وتشير سياسة العودة الإجبارية، فى ظل مناخ سياسى وغذائى غير آمن، إلى نقل المشاكل إلى مناطق التوطين الجديدة. وللسياسات التى تؤدى إلى النزوح وإعادة التوطين الإجبارى، أثرها على المناطق الراسلة والمستقبلة لهؤلاء السكان. وقد تأثرت بذلك البيئة ونوعية الموارد الطبيعية. وكشفت من الدمار البيئى عوامل من شاكلة دمار البنية التحتية الأساسية والسيطرة الحكومية على الأنشطة الإقتصادية وجمع الضرائب ونظم الدعم والبقاء الأساسى.

إن الأزمة البيئية فى السودان ليست منفصلة عن هذه الأزمات الإقتصادية والسياسية حيث على السكان أن يتكيفوا مع هذه الظروف القاسية من أجل البقاء فى ظل فترات الحرب والدمار والجفاف والكساد الإقتصادى. كما أن الأزمة البيئية ناجمة عن الدمار السياسى والنزوح الواسع النطاق. فقد بدأت موجة جديدة من الهجرة من الريف إلى الريف ومن الريف إلى المناطق الحضرية فى الثمانينيات وأدت إلى ضغط سكانى جديد فى مختلف المناطق بحيث تدهورت أكثر القاعدة الإدارية والبنية التحتية الضعيفتين أصلاً. ويشير فقدان السيطرة الحكومية على الوضع البيئى وقاعدة الموارد الطبيعية أنه حتى الخطوط العامة للسياسة البيئية الأولية التى وضعت منذ إستقلال السودان قد فقدت قيمتها الحقيقية للحماية البيئية للأنشطة القطاعية مثل الزراعة وتربية الحيوانات والغابات والنقل والصناعة. ويضع تدهور البيئة مشكلة حقيقية حيث لاتوجد فى الواقع اية مقدرة لإدارة الكوارث فى السودان كما أوضحت ذلك التجارب خلال فيضانات ١٩٨٨(إنظر Parker,1991 حول إنعدام إدارة الأزمات خلال الفيضانات).

لقد تغير الوضع البيئى بشكل درامى فى الثمانينيات بسبب توسع نطاق التحضر فى القطر الذى من المفترض أن تتكيف معه بطرق جذرية نظم إستخدام الموارد (انظر Abu Sin,1991). لقد ترك ترافق الكوارث الطبيعية والحرب الأهلية والركود الإقتصادى وتكدس السكان الحضرى أثره على الوضع

البيئى؛ فمن الضرورى السيطرة على آثار الدمار واسع النطاق على البيئة على أساس إستراتيجية جديدة طويلة المدى موجهة للإدارة. وللأسف، لا يبدو فى الأفق أن هناك مقاربة سياسة من هذه الشاكلة أو لديها الفرصة للتطور فى الظروف الحالية.

كما اثرت سياسات التكيف الهيكلى المتبعة منذ السبعينيات فى الوضع البيئى فى السودان. لقد حذر نقاد سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بإستمرار، ضد الآثار السالبة لبرامج التكيف النمطية على البيئة، خاصة فيما يتعلق بأثر السياسات الزراعية الجديدة وإنعدام سياسات تخفيف الفقر المرافقة لها
(Wohlmuth & Hansohm, 1984; Wohlmuth & Hansohm,1987; Hansohm, 1989; Prendergast, 1989). لقد أشير بالتحديد إلى أن برامج البنك الدولى لإعادة التأهيل الزراعى الخاص بالسودان الذى ركز بشكل رئيسى على الزراعة المروية قد كان سبباً إضافياً للتدهور البيئى (Prendergast:44-46). إن ذلك يتعلق بشكل رئيسى بالإدارة البيئية الفقيرة جداً لهذه البرامج وأيضاً بإنعدام الأهداف البيئية الواضحة فى برامج التكيف الهيكلى (انظر Wohlmuth, 1992). إن النواقص فى الجيل الأول لبرامج التكيف الهيكلى قد اسهمت فى خلق مشاكل فى أقطار ذات وضع مواتٍ اكثر فيما يتعلق بالعوامل الإقتصادية والسياسية والخارجية.

لقد أثر نزوح السكان واسع النطاق والركود الإقتصادى على الشبكات الإجتماعية فى المناطق الريفية وادى إلى تدمير التوازن البيئى الموجود. وفيما يتعلق بشرق السودان يمكن إيضاح أن التكيفات البيئية المستقرة والناجحة بين المجتمعات الزراعية والرعوية قد تغيرت بشكل درامى بسبب الوضع الإقتصادى والإجتماعى المتفاقم (Sorbo, 1991). ويمكن القول أن السياسات الحكومية الأخيرة (منذ ١٩٨٩) قد اسهمت فى تدهور الوضع من خلال تدخلات حكومية معينة لصالح مجموعات المصالح التجارية (خاصة متوسطى وكبار مزارعى الزراعة الآلية). وبالتالى فقد تحطمت نظم التكيف البيئى الناجحة فى السابق. إن التدخلات الحكومية على كافة المستويات، فيما يتعلق بتخصيصات الأراضى والإعتمادات المالية والتحكم فى الأسعار، هامة جداً عند تصميم سياسات جديدة تهدف للحفاظ على التوازن البيئى أو لإستعادته (Sorbo,1991). باعتبار ان سياسات حقوق الأراضى وتخصيصاتها هى هامة بشكل خاص لدعم هذه الحجة؛ ويمكن للمرء ملاحظة أن النظام الجديد إستخدم هذه الأدوات

سياسياً من أجل بقاء النظام وفى تجاهل تام للتوازن الإجتماعى والبيئى. وتُعد سياسة التوسع الإضافى فى المساحات المزروعة الواقعة تحت الزراعة الآلية وتخصيص الإعتمادات المالية لمتوسطى وكبار المزارعين هى عناصر من ضمن هذه السياسة. ومع ذلك فإن تدهور الأراضى وعدم التوازن البيئى ليست ميولاً لا يمكن تفاديها كما أوضح ذلك (Sorbo,1991) والعديد من المراقبين.

إن أزمة السودان هى ايضاً ازمة إجتماعية وازمة علاقات إنتاج إجتماعية. ويمكن للمرء أن يلاحظ تزايداً مستمراً فى الهجرة الريفية - الحضرية برغم إنخفاض المداخيل الحقيقية فى المناطق الحضرية خلال العقدين الماضيين. إن التكاليف الإجتماعية المتنامية للنزوح وإعادة التوطين واسعة النطاق، وتفاقم سوء وضع توزيع الدخل والثروة خاصة فى المناطق الريفية وتزايد الوعى بأن حدود طاقة القطاع غير الرسمى فى إستيعاب الأيدى العاملة المتزايدة قد وصلت إلى حدودها النهائية قد فاقمت من أزمة التوظيف فى البلد. تشير كل هذه الميول إلى مستويات عليا من البطالة المفتوحة فى المدن ومستويات متزايدة من الفقر وإنعدام الأمن الغذائى فى المناطق الريفية وتدهور حاد فى الخدمات الإجتماعية والبنية التحتية المادية أو حتى إنهيارها فى الحقيقة، بذلك تؤثر أكثر على افقر الفقراء فى المجتمع. ويضع إنهيار البنية التحتية المادية الأساسية (النقل وإمدادات الطاقة والمياه والإسكان والمواصلات السلكية واللاسلكية) عبئاً إضافياً على السكان فى صراعهم من أجل البقاء، كما أنها تؤدى إلى تآكل الطاقة والجدوى المستقبلية لمخزون رأس المال السودانى (انظر فيما يتعلق بالنقل دراسة أعدها Bush,1991 وحول الطاقة Wohl-muth,1993).

إن مخزون رأس المال السودانى المادى وغير المادى يتدهور بسرعة هائلة، ويؤثر فى الجدوى والإنتاجية الكلية لرأس المال وإنتاجيته والمعدلات المنخفضة والمتدهورة للإستثمار وإنخفاض الإنفاق للفرد على التعليم والصحة. كما أنه لا الإستثمار العام ولا الخاص يتدفق بمعدلات مستقرة فى حدودها الدنيا من أجل إيقاف عملية الدمار الحاصلة.

إن تضافر هذه الأزمات الإقتصادية والسياسية والبيئية والإجتماعية مسئول عن مدى الركود والكساد وتدهور قاعدة الموارد. وعلى أى برنامج إقتصادى تنموى بديل أن يبدأ من تفسير الأسباب الحقيقية للأزمة الإقتصادية السودانية.

تفسير الأزمة الإقتصادية السودانية:

الأسباب الحقيقية لأزمة السودان الإقتصادية:

ما هى أسباب التدهور الإقتصادى للسودان منذ السبعينيات؟ إن إحدى وجهات النظر، التى تتمسك بها بشكل رئيسى دوائر البنك الدولى/ صندوق النقد الدولى، تنظر إلى الأزمة الإقتصادية من وجهة نظر تشوهات الحوافز الإقتصادية الممنوحة للأنشطة الإقتصادية، وتربط الأزمة الإقتصادية بالتدخلات الخاطئة من جانب الحكومة. وتُعتبر السياسات الإقتصادية الضعيفة فى السودان هى السبب الرئيسى إلى جانب الكوارث الطبيعية والحرب الأهلية (World Bank, 1990). بالتأكيد أن هناك بعض الصحة فى هذا النوع من الحجج. إلا إن موضوع الحرب يرتبط بشكل كبير بالسياسات الإقتصادية الضعيفة، حيث مزق الإنفاق خارج الميزانية عبر السنوات نظام تخطيط الميزانية والسياسات النقدية للبنك المركزى. كما عانى الإقتصاد الكلى من هذه المصروفات غير المضبوطة من خلال قنوات التحويل المعينة للتمويل بالعجز والتضخم وإبعاد القطاع الخاص عن تخصيصات إعتمادات التمويل. كما أن هناك قناة تحويل أخرى ولكنها تتعلق بالتمويل بالعجز والتضخم وهى اثر القيمة الدولية للعملة (معدل صرف الجنيه السودانى مقابل العملات الدولية). فقد وقع السودان فى حالة مستمرة من تقييم صرف الجنية بأعلى من قيمته مقابل العملات الأخرى مهما كانت الخطوات التى تتخذها الحكومة فيما يتعلق بخطوات تخفيض قيمة العملة الوطنية. فقد تدهورت التنافسية الدولية بسبب عدم إتباع السياسات التكميلية لدعم تخفيضات العملة ولتعويض قطاع الصادر عن القيمة العالية لصرف الجنيه السودانى مقابل العملات الأخرى. وحتى الكوارث الطبيعية فى السودان (الجفاف خلال الفترة ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ والفيضانات عام ١٩٨٨) يجوز ربطها بفشل السياسات حيث لم تكن هناك سياسة توقعية (تنبؤية) لمكافحة الكوارث الطبيعية. فلم تستعد سياسات الحكومة لحالات الطوارئ؛ وفشلت فى معالجة الأزمات من خلال أدوات كافية لتأمين إمدادات الغذاء ومنع إنهيار البنية الأساسية والخدمات العامة.

تربط وجهة نظر البنك/صندوق النقد الدوليين حجم أزمة السودان الإقتصادية بالسياسات الإقتصادية غير المناسبة عبر فترة طويلة من الزمن ولإستمرارية فشل هذه السياسات (World Bank,1990). رغم ذلك، لم يُقدم تفسيراً كافياً للسؤال لماذا استمرار فشل السياسات؟ لم يكن عميقاً فى

محتواه التحليلى. ووفقاً لصندوق النقد والبنك الدوليين فإن حكومة السودان لم تكن واثقة من القطاع الخاص مما نجم عن ذلك وضع كم هائل من اللوائح القانونية حول الإقتصاد وكل قطاعاته. إن جانباً أخر يتعلق بهذه القضية هو الإنحياز الحضرى لسياسات الحكومة التى حمت سكان الحضر من آليات الأسعار من خلال دعم سلع الإستهلاك وتقديم الخدمات العامة بأقل من تكلفتها بكثير وكذلك منحهم إمتيازات أخرى. ويمكن إعتبار ذلك عنصر آخر فى سياسة الحكومة التى لا تثق فى القطاع الخاص والسوق. إن هذه الإعتقادات قد أدت إلى التأكيد المشدد على أنشطة القطاع العام وشركاته. ولهذا فإن عدم تحفيز قطاع الأعمال الخاص كان نتيجة للحوافز الممنوحة للقطاع العام وشركاته. ومن وجهة النظر هذه فإن "تاريخ السودان الإقتصادى يمثل نموذجاً للسياسات الحكومية المشوهة ..". (World Bank, 1990: iii)

وبشكل أكثر تحديداً لقد نجم عن هذه السياسات مأزق: حيث أن ضوابط السعر التى طبقتها الحكومة كانت فعالة على مستوى المنتجين فقط (بسبب العدد الضئيل للشركات العاملة هنا) وغير فعالة على مستوى تجار الجملة/ تجار التجزئة (بسبب العدد الضخم من التجار والمستهلكين المنضوين هنا). ولا يمكن على الإطلاق حل مأزق ضوابط السعر وبالتالى أرهقت كاهل المنتجين قبل الآخرين وكانت نتيجتها عدم تحفيز تراكمى بالنسبة لهم.

إن هذه السياسات المعادية للقطاع الخاص وإقتصاديات السوق والمشروعات الصغيرة قد أعاقت تدفق الإستثمارات الجديدة. حيث إن النظام الكلى للضوابط من خلال التصاديق والتحكم فى الأسعار وتخصيصات الموارد الإئتمانية وإجراءات الضرائب هو المسئول عن الأثر السلبى على الإستثمارات الجديدة ونظام الإنتاج ككل. كما تأثرت سلباً أيضاً الصادرات بواسطة هذا النوع من السياسة مثل الضوابط المشتطة والأسعار غير المناسبة الممنوحة للمصدرين وسياسات سعر الصرف غير المناسبة وحتى حظر التصدير قد قلص من حوافز الصادرات (World Bank, 1990:iv). وأن الدور الحاسم لأسعار الصرف كمؤشر للأسعار وكأداة لحفز التنمية والتغيير الهيكلى لم تعترف به أبداً أى من الحكومات السودانية.

ويرتبط بهذه الضوابط المشتطة وسياسات التحكم فى الأسعار السمة غير التنموية لنظام الضرائب وهيكل النفقات مؤدياً إلى توسيع الفجوة المالية، حيث أدت الفجوة المالية إلى فتح الإئتمانات للحكومة المركزية والمؤسسات العامة على حساب قطاع الأعمال الخاص وشركاته والأقاليم والمحافظات (حيث إن

هذه الوحدات غير مستقلة مالياً عن الحكومة المركزية). إن النتيجة العكسية لذلك هى مشاركة القطاع العام فى تخصيصات ٨٠٪ وأكثر من الإئتمانات بحيث لم يترك للقطاع الخاص اكثر من ١٠٪ (World Bank, 1990:iv).

ووفقاً لوجهة النظر هذه فإن دائرة من السياسات غير الملائمة قد أدت إلى ركود طويل الأمد للإقتصاد السودانى. وفى هذه الحالة فإن لدى الحكومات خيارين للإستجابة: اولاً من خلال تقديم ضوابط إضافية وقيود على صرف العملات الصعبة بحيث يُقيد القطاع الخاص بشدة اكثر من ذى قبل، أو ثانياً من خلال تحرير كل النظام الإقتصادى تماماً. ولكن لم تتخذ أية حكومة سودانية اى قرار واضح فى الحقيقة بين هذين الخيارين وإنما تراوح موقفها بينهما. وهذا يصح أيضاً على النظام الحالي. إن إنعدام إتساق السياسات قد اثر على تطور القطاع الخاص وذلك بسبب إنعدام القرارات الواضحة وغير الغامضة. ويكشف الجدول رقم (١) عن مدى عدم التوازن بعد فترة من القيود القاسية منذ يونيو ١٩٨٩ وفيما بعد فى فترة إعلان سياسة التحرير الإقتصادى منذ ١٩٩٢/٩١.

ومنذ عام ١٩٧٧ فقد تفاوض صندوق النقد الدولى والبنك الدولى حول مختلف إتفاقيات التمويل مع حكومة السودان التي شملت الإقتصاد الكلى وبعض القطاعات الإقتصادية خاصة الزراعة والصناعة. إن مختلف وصفات السياسة من جانب صندرق النقد الدولى (انظر IMF,1986) والبنك الدولى (1986,1987 a,b,c, 1988, 1990) قد وضعت الأسس لإصلاحات السياسة المتصور تنفيذها من جانب الحكومة السودانية، فالسياسات الموصى بها التى تشمل عدم التحكم فى الأسعار وإزالة الضوابط المفرطة وإعادة النظر فى هيكل الضرائب وإصلاح القطاع الحكومى قد تم التاكيد عليها طول الوقت من جانب المنظمات الدولية. رغم ذلك، يكشف التقييم النقدى لهذه السياسات انه لا التخطيط ولا التنفيذ مناسبان وناجحان (انظر Wohlmuth & Hansohm, 1987, Awad, 1988 & Abdel Gadir Ali 1985; Prendergast, 1989; Hansohm, 1989). وقد اكد بعض النقاد على التصميم أو التخطيط غير المناسب لنموذج صندوق النقد الدولى/البنك الدولى، وآخرون اكدوا على مشاكل التنفيذ أو موضوع المدى الزمنى الكافى لسياسات الإصلاح المزمع تنفيذها. وقد ناقش كل النقاد ان اجندة ومشروطية صندوق النقد والبنك الدوليين غير كافية لأقطار مثل السودان، إذ ان تطبيق الإصلاحات متوقع خلال فترة قصيرة جداً، وأن موضوعات الخلل الهيكلى والمصالح الخاصة لم يتم التطرق إليها، كما أن الجوانب الإجتماعية للتكيف الهيكلى لم تؤخذ فى الإعتبار

بالمرة أو أُخذت فى وقت متأخر جداً (كما تكشف ذلك حقيقة أن إعداد برنامج لتخفيف حدة التكاليف الإجتماعية للتكيف الهيكلى قد إستغرق ما لايقل عن عشرة أعوام منذ أول برنامج للتكيف الهيكلى أُعد للسودان (انظر World .(Bank, 1988

غير أن البدائل المطروحة بواسطة النقاد لم تكن على الإطلاق نهائية ومقنعة وعملية (انظر الجزء الرابع من هذا الفصل). إن هذا العامل يفسر أيضاً لماذا ظل السودان أسير حالة من المشروطية المتزايدة التعقيد وغير الملائمة التى طبقت من قبل المنظمات الدولية عبر السنوات دون أن يكون لها أثر ذو دلالة على الإقتصاد الكلى والوضع القطاعى. إن عدم ملاءمة سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وعدم وجود بديل متسق من جانب الحكومة السودانية و/أو الجماعات الإجتماعية والسياسية فى السودان، هى عوامل هامة لتفسير التدهور الإقتصادى السريع وسماته وكذلك حجم الأزمة الإقتصادية.

إن تفسيراً بديلاً للأزمة الإقتصادية قد قدمه عدد من الكتاب الذين تناولوا الأزمة من وجهة النظر التاريخية والبنيوية (الهيكلية) (Wohlmuth & Han-sohm, 1984-1987, Hansohm, 1989; Prendergast ١٩٨٩; Wohlmuth, 1989, 1991,and also ILO, 1986 a,1987.)

وليس من وجهة نظر إدارة الإقتصاد ونظرية تصحيح الأسعار. لقد أشار هؤلاء الكتاب عموماً إلى أسباب تدهور أداء القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) بالمقارنة مع أوضاع القطاعات الأخرى (التجارة والخدمات والخدمة العامة) عند تفسيرهم للوضع الخطير للإقتصاد الكلى. يلخص الجدول (٢) [الذى بُنى على أساس أعمال Wohlmuth 1989 &1991] لمختلف الفترات من تطور الإقتصاد السودانى المعوقات الهيكلية والموضوعات الرئيسية لسياسات التكيف الهيكلى على المستوى القطاعى. ويبرز من خلال هذا التحقيب (تقسيم إلى فترات زمنية) والتحليل المرتبط به عن القيود الهيكلية تفسير آخر للأزمة الإقتصادية السودانية. ومن الواضح أن الحكومات ومجموعات المصالح الخاصة فى السودان هما المسئولان عن إختلال التوازن بين القطاعات الفرعية فى الزراعة والصناعة وإنعدام التكامل والترابط بين القطاعات، وإختلال التوازن بين الصناعات العامة والخاصة، والصغيرة والكبيرة، وتضخم الخدمة العامة والمعوقات الهيكلية الأخرى والتى تراكمت كلها منذ إستقلال السودان (انظر ILO,1987).

والأكثر أهمية أنه لم يتم التخطيط لتطور متزامن للقطاعين الإنتاجيين

الزراعة والصناعة مما أدى إلى نتائج عكسية حيث نجد نقص المواد الخام فى الصناعة فى بلد قائم على الزراعة، ونجد إنعدام نمو الأسواق برغم الإمكانية الهائلة للأسواق فى المناطق الريفية والحضرية، ونجد إنعدام الروابط بين الزراعة والصناعة برغم روابط الطلب الكامنة الأمامية والخلفية والنهائية فى بلد مثل السودان ونجد الإعتماد المفرط لكلا القطاعين على الصادرات والواردات من السوق العالمى برغم الإنتاج وإمكانية التصنيع المحليين الضخمين. إن الدلالة الهامة لهذا النوع من التخطيط أن الإمكانية الكامنة لنمو وإنتاجية كلا القطاعين وما يطرحانه من فرص توظيف لم يتم إستغلالها وأن وضع ميزان المدفوعات إستمر فى التدهور. وكذلك فإن حجة "إستمرارية فشل السياسات" يجب إستبدالها بحجة "إستمرارية الخلل الهيكلى".

إن نتائج هذا النوع من التنمية هو إزدياد الفقر فى المناطق الريفية، وتفاقم البطالة فى المناطق الحضرية، وإمكانيات توظيف محدودة فى الصناعة وحتى فى النشاطات غير الرسمية، وأيضاً فى المناطق الريفية فيما يتعلق بالأنشطة غير الزراعية، وإنخفاض فى الطاقة المستخدمة فى الصناعة، وتدهور القاعدة الإنتاجية للصناعات الصغيرة فى الريف والحضر، وإنعدام الإستثمارات المحلية والإجنبية، وعدم تطور صناعات لإنتاج المدخلات والسلع الوسيطة والاكثر تدميراً إنخفاض الإمكانية الإنتاجية للقطاع الزراعى المطرى التقليدى مما ألقى بظلاله على الأمن الغذائى للسودان وإمكانياته التصديرية (انظر Wohlmuth,1991). لقد حدث كل ذلك تحت مظلة تضخم القطاع العام والخدمة المدنية وتمويل آلية ضخمة للتخطيط القومى ومساعدة الإدارة.

إن الخلل الهيكلى والتنمية غير المترابطة خلال كل فترات التنمية الإقتصادية فى السودان هى عناصر هامة لتفسير عمق الأزمة وعلى أساس هذا التفسير يمكن إيجاد طرق الخروج من هذه الأزمة. بيد أن النتيجة الأكثر خطورة لعدم تطور السوق وإنعدام الإستقرار السياسى والإقتصادى هو إنخفاض معدلات الإستثمار منذ السبعينات بالتوازى مع هيكل الإستثمار فى داخل القطاعات الفرعية وفيما بينها (انظر Wohlmuth 89,1991; Wohlmuth & Hansohm, 1984; 1987). فلم يحدث إستثمار فى كلا القطاعين بمستوى كاف أو هيكل تام. ولم يتم التعويض أبداً عن إنخفاض الإستثمار الخاص بواسطة إستثمارات عامة أكثر. كما أن التغيرات العاصفة غير الموثوق فيها والمدهشة للسياسات الإقتصادية الكلية فعلت فعلها فى إعاقة الإنشطة الإستثمارية عبر السنوات. فالإنخفاض الحاد والمستوى المنخفض للإستثمار

خاصة منذ عام ١٩٨٢ (انظر World Bank, 1990:8) يعنى تدهوراً دراميا وحاداً فى مخزون راس المال والذى سيتسبب - لو لم يتم تصحيحه بسرعة- فى إضعاف اكثر للتنافسية الدولية للسودان. فقانون الإستثمار الجديد لعام ١٩٩٠ (والذى سيحل محل قانون الإستثمار لعام ١٩٨٠) لن يستطيع التعويض عن إنعدام السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية الموثوق بها.

فهناك غياب للسياسات القطاعية التكاملية منذ الإستقلال. ولا تشمل السياسات القطاعية التكاملية سياسات الحوافز فحسب (مثلاً الأسعار وأسعار صرف العملات والجمارك والرسوم) وإنما أيضاً إصلاحات مؤسسية (للخدمات الإرشادية ووكالات الإستثمار وتنمية الصادرات والمؤسسات التمويلية)، وسياسات حول الإختراعات (إصلاح مركز البحث والتطوير والنقل المحسّن للتكنولوجيات في مجال الزراعة والصناعة) وسياسات إمدادات المدخلات (فيما يخص المواد الخام والوقود والمهارات والعملات الصعبة والسلع الوسيطة وقطع الغيار) وسياسات حول المعلومات والتنسيق (من خلال التعاون الأفضل بين الفاعلين العامين والخاصين وبين المؤسسات الإدارية والتجارية على المستويات الأفقية والرأسية) والسياسات المتعلقة بالبنية التحتية (الخاصة بالبنية التحتية المادية والإجتماعية). إن البرامج المتكاملة فى السودان محدودة فى بعض البرامج التنموية الريفية المتكاملة والتى لايمكن الإستمرار فيها بسبب إنعدام الدعم الوطنى والتخطيط القطاعى المتزامن فى السودان (انظر ILO,1987; Wohlmuth, 1991).

لذلك يمكن القول إن سياسات التكيف والتثبيت الهيكلى المتبعة منذ ١٩٧٨/٧٧ لم تعالج المشاكل الرئيسية للقطاعات الإنتاجية لا داخل القطاعات نفسها ولا بين القطاعات. إن الرسالة الواضحة هى إن الذى أدى إلى الكارثة الإقتصادية الحالية هو اكثر من مجرد إنعدام ثقة الحكومة فى القطاع الخاص يجب. وعلى أى طريق تنمية بديل أن يواجه المعوقات الهيكلية العميقة الجذور فى السودان وبالأخص يجب أن توضح حقيقة أن طريق التنمية المختار منذ الإستقلال تقبل درجة عالية من كثافة راس المال والواردات فى مشروعاته وبرامجه.

الجدول (٢) السودان: تدهور القطاعات الانتاجية الاقتصادية

في القطاع الزراعي:-	في القطاع الصناعي:
١. مرحلة ما قبل الاستقلال تطوير انتاج بعض المحاصيل النقدية ومع تنمية زراعية محدودة (السياسة الزراعية الاستعمارية).	١. مرحلة ما قبل الاستقلال: تدمير صناعات النسيج المعتمدة على النول وانشاء صناعات لمعالجة المنتجات الاولية للتصدير (صناعات تتفق واحتياجات المستعمر).
٢. فترة ٥٦-١٩٦٩: الاستمرار في السياسة الزراعية الاستعمارية وتجاهل الزراعة المطرية التقليدية. والي جانب ذلك تم تطوير الزراعة الآلية وادخال التعامل بالنقود في اقتصاديات الرعي، والتأكيد على الزراعة المروية الضخمة والتوسع غير المضبوط في الزراعة الآلية.	٢. فترة ما بعد الاستقلال: الاستمرار غير مباشر من قبل السلطات العامة في مجال الصناعة عبر قانون الاستثمار لعام ١٩٥٦ والبدء في تنفيذ التصنيع الحديث. كذلك اصبحت الدولة نشطة في مجال المشروعات الكبرى في قطاعي الزراعة والبنيات الاساسية اما القطاع الخاص فقد اصبح نشطاً في مجال الصناعات الخفيفة. وقد اصبح التركيز الاقليمي للصناعات حقيقة ملحوظة كما تم تجاهل الصناعات الصغيرة. ٣. الفترة ٦٠-١٩٦٩: تدخل مباشر للسلطات العامة في الصناعة خاصة في الصناعات الزراعية وبالتوازي مع ذلك الدعم الحكومي للاستثمارات الصناعية الخاصة. كذلك اصبحت الدولة نشطة في الصناعات الضخمة وصناعات المواد الخام اما القطاع الخاص فقد نشط اكثر في مجال انتاج السلع غير الضرورية. ليس هنالك اي رغبة في ترويج الصناعات الصغيرة.
٣. فترة ٦٩-١٩٧٨/٧٧: الاستمرار في الانحياز الاستعماري ضد الزراعة المطرية التقليدية وكذلك التوسع غير المخطط في الزراعة الآلية. تدهورت الانتاجية بسبب تأميم مشروعات الطلمبات. ثم خلال الفترة تم وضع استراتيجية احلال الواردات عبر التوسع الزراعي الافقي والترويج للصناعات الزراعية(استراتيجية سلة غذاء العالم العربي). خلال هذه الفترة قدمت منظمة العمل الدولية توصيات بالتطوير المتماثل للقطاعات الزراعية الحديثة والتقليدية واصبحت جزء من الخطة السداسية ولكن لم يتم ابداً اتباع تلك التوصيات، كما ان الخطة السداسية قد تم التخلي عنها بعد عام من وضعها.	٤ فترة ٦٩-١٩٧٢: تم تاميم ومصادرة الصناعات الخاصة في عام ١٩٧٠ ولكن بعد فترة وجيزة (١٩٧١)تم تبني سياسة اخرى مناقضة لذلك برغم عدم نجاحها بسبب عدم وجود رغبة محلية او دولية في الاستثمار في السودان. حتى تلك اللحظة لم توجد سياسة تركيز على الصناعات الصغيرة. ٥ فترة ٧٢-٧٧-١٩٧٨/٧٧: بدات تدفق استثمارات ضخمة في الصناعات الزراعية مثل السكر والنسيج واللحوم وغيرها بواسطة القطاع العام. كذلك تم منح السودان دعماً عربياً تحت مسمى "السودان سلة غذاء العالم العربي". لقد ادت العوامل الداخلية والخارجية ١٩٧٨/٧٧ الي التوقف المفاجيء لمحاولة التوسع الضارة للتكيف الهيكلي. لم توجد خلال الفترة سياسة حول الصناعات الصغيرة.
٤. الفترة ١٩٧٨/٧٧ وحتي الآن: التاثير السلبي لسياسات التثبيت علي برنامج توسيع الصناعات الزراعية كذلك تم توجيه برامج الاصلاح الزراعي وتنمية الصادر بشكل اساسي الي مشروعات الزراعة المروية. كما تم تجاهل الزراعة المطرية التقليديةلم تتم ممارسة اي ضوابط علي الزراعة الآلية. وفي ذات الفترة تم وضع استراتيجية مفصلة لتنمية الزراعة المطرية، ولكن تم رفضها علي المستوي السياسي كذلك انعدمت الرغبة السياسية وانعدمت العملات الصعبة والتمويل الداخلي. ادت اثار دورات الجفاف والحرب الاهلية الي تجديد الرغبة في الزراعة المروية الآمنة. ومنذ وصول ثورة الانقاذ الوطني رفعت شعارات مثل الامن الغذائي والاعتماد علي الذات "ناكل مما نزرع". انعدام اية استراتيجية متكاملة ومتسقة من اجل وضع الثورة الزراعية المرغوب فيها موضع التنفيذ. كذلك عدم وجود سياسة متسقة لترويج الصادرات.	٦. الفترة ١٩٧٨/٧٧ وحتي الآن: تدهور الصناعات العامة بسبب انعدام المدخلات والاسواق والادارات الكفئة. كذلك استمرار انعدام الرغبة مع مستوى السياسات في الصناعات الصغيرة في القطاع غير الرسمي ("التقليدي والحديث). كانت نتائج استراتيجية اعادة تاهيل القطاع الصناعي في صناعة السكر والنسيج، مخيبة للآمال، واصبح الاكتفاء الذاتي المنتظر منذ مدة طويلة في مجال مثل السكر بعيد المنال. منذ وصول حكومة الانقاذ بدات في سياسات خرصصة فوضوية، كما وضعت قانون الاستثمار لعام ١٩٩٠ ولم يتم دعمه بسياسات اخرى. كذلك لم يتم وضع سياسات متسقة لترويج الصادرات فيما يتعلق بمنتجات التصنيع.

- الآثار على جنوب السودان:

لقد كان للخلل الهيكلى فى شمال السودان أثاره الخطيرة على التنمية فى جنوب السودان (انظر ; Bwolo, 1991 Yongo-Bure, 1989). ما الذى حدث لإقتصاد جنوب السودان خلال الفترات الحاسمة من تطوره؟ لكى ندرك الوضع الحالى علينا التمييز بين أربع مراحل في تطوره هى:

١- فترة ما قبل الإستقلال وحتى عام ١٩٥٦: خلال فترة ما قبل الإستقلال وحتى عام ١٩٥٦ كانت هناك رغبة محدودة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية لجنوب السودان. إن بدايات تلك الرغبة تبدأ مع الخطة العشرية للتنمية التى قُدمت فى عام ١٩٣٨ . كما شُجع مشروع برنامج تطوير منطقة الزاندى فى ١٩٤٣ وادخل هذا المشروع فى عام ١٩٤٥ ضمن مجموعة من المشروعات والبرامج شملت لجنة المشروعات الزراعية بالإستوائية، وقد شجعت هذه المشاريع بعض المنتجين على زراعة القطن وبعض المحاصيل النقدية والغذائية الأخرى، وأدت ايضاً إلى تطوير بعض مصائد الأسماك. رغم ذلك فإن أثر هذه البرامج الأولى المرتبطة بتنمية القطاعات الإنتاجية قد كان محدوداً.

وعلى الصعيد السياسى فإن مؤتمر جوبا لعام ١٩٤٧ يعد حدثاً هاماً جداً حيث توصل إلى إتفاق بشأن مستقبل الفيدرالية فى السودان (برغم أن المواجهة المفتوحة منذ ١٩٥٥ والتخلى الرسمى عن نتائج المؤتمر فى ١٩٥٨ قد تسببت فى إشعال الحرب الأهلية).

وتُعد الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ حاسمة من وجهة النظر الإقتصادية. ففى دراسة نُشرت عام ١٩٥٥بعنوان "الموارد الطبيعية وإمكانيات التنمية فى المديريات الجنوبية للسودان" أوضحت تلك الدراسة الدور الذى يمكن أن يقوم به الجنوب فى إمداد الشمال بمختلف أنواع السلع (مثل السكر والبن والشاى واللحوم والأسماك)، وبالتالى أعطت الدراسة جنوب السودان دوراً فى إحلال الواردات الواردة للشمال من اقطار أخرى. إلا أن الصراع السياسى منذ عام ١٩٥٥ فيما يتعلق بالإلتزام بالفيدرالية فى ظل السودان المستقل قد ألقى بظلاله أكثر فأكثر على الحوافز والبواعث الإيجابية لإستغلال الفرص وإمكانيات التنمية الإقتصادية فى جنوب السودان.

٢- الفترة ٥٦-١٩٧٢: فترة ما بعد الإستقلال وحتى إتفاقية أديس أبابا قد شهدت بعض الرغبة المحدودة من جانب شمال السودان فى تطوير الزراعة فى جنوب السودان. رغم ذلك فإن المشروعات التى تم تحديدها للجنوب فى دراسة

عام ١٩٥٥ لم تُنفذ قط. ومع إزدياد العداوات بعد ١٩٦٣ شهدت هذه الفترة إيقافاً تاماً لكل الجهود التنموية.

لقد أحدث إنقلاب مايو ١٩٦٩نقطة تحول فى مسار العلاقات بين الشمال والجنوب مؤدياً إلى عقد إتفاقية اديس ابابا فى ١٩٧٢ التى منحت الجنوب الحكم الذاتى الإقليمى. ومنذ ذلك التاريخ، إستخدمت بعض الآليات الإقتصادية لإدخال جنوب السودان ضمن عملية التنمية والتخطيط فى السودان.

ففى ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٢ تم وضع ميزانية خاصة سنوية للتنمية فى الجنوب. كما أُنشئ فى ١٩٧٠ مجلس تنسيق إقليمى ومجلس تخطيط إقليمى وذلك بهدف إدماج خطة تنمية الجنوب فى الخطة الخمسية للسودان (٧٠/ 1971 - ٧٤-١٩٧٥). رغم ذلك فقد فات الأوان من وجهة النظر التنفيذية لإضافة الإجزاء الخاصة بوثيقة خطة الجنوب ضمن الخطة الكلية للسودان، إلا أن بعض المشروعات قد تمت إضافتها خلال الفترة مارس-مايو ١٩٧٠ فى وثيقة الخطة الكلية (فى شكل مشروعات ذات أولوية ومشروعات إعادة توطين وبعض المشاريع التنموية). إن فكرة دمج خطة للجنوب فى الخطة القومية قد تم التخلى عنها آنذاك وفُضل عليها خطط سنوية خاصة للتنمية على أساس من المرونة (Yongo- Bure, 1989:11).

٣- الفترة ١٩٧٢ إلى يونيو ١٩٨٣: وهى الفترة التى كانت فيها إتفاقية اديس ابابا سارية المفعول حيث شهدت هذه الفترة أولاً وقبل كل شئ برامج عودة طوعية للاجئين وإعادة توطين وإعادة تأهيل لجنوب السودان. لقد كانت الأهداف التنموية لإعادة بناء جنوب السودان وتنميته، تقديم الدعم لإنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية والتنمية الريفية المتكاملة وتنمية الموارد البشرية. وقد شهدت الفترة منذ ١٩٧٣/٧٢ ميزانيات تنموية سنوية خاصة، ولكن أصبح من البديهى أن هناك تخفيضاً مستمراً للإنفاق الحقيقى بالمقارنة مع الإنفاق المجدول (من ٤٠٪ فى ١٩٧٣/٧٢ إلى ٢٠٪ فى السنة الخامسة للخطة الخمسية فى ١٩٧٧/٧٦). إن هذا الميل لتدهور نسبة النفقات الحقيقية بالمقارنة بالنفقات المجدولة (انظر Yongo-Bure, 1989:13) ادت فوراً إلى نقاشات حول القيود على إستيعاب تمويلات المشروعات والتنمية فى جنوب السودان. وقد تم ذكر العديد من هذه القيود فى هذا السياق: مشاكل التمويل ونقص المهارات وندرة المواد ومشاكل قطع الغيار والوقود ومشاكل النقل والمواصلات: ولكن يبدو أن العوائق الرئيسية هى التمويل والنقد الأجنبى.

إن غموض وجزافية تخصيص والتزامات التمويل من قبل الحكومة

المركزية تجاه الجنوب، والدرجة العالية من عدم ثبات حصول الجنوب على جزء من مساعدات السودان الخارجية وكذلك التقلب والشك حول مستوى الضرائب الإقليمية قد أدت لتفاقم المشاكل فيما يتعلق بتوافر التمويل فى الوقت المناسب للمشروعات والبرامج وخفضت من إمكانية التخطيط المفصل على أساس الإيرادات المتوقعة. ولقد بينت المصادر الثلاثة لتمويل الجنوب (التحويلات المباشرة من الحكومة المركزية، ونصيب السودان من المساعدات الخارجية، والضرائب الإقليمية) بعض الجزافية وعدم التيقن والتقلب. أعاقت هذه العوامل أولاً وقبل كل شئ تنفيذ مشاريع التنمية وكذلك التخطيط طويل المدى لجنوب السودان. ولكن العوامل الأخرى أيضاً مهمة: إنعدام المسؤلية العامة تجاه الأموال والنمو المتضخم للقطاع العام فى الجنوب وإنعدام تنسيق المشروعات والتمويل وأخيراً إنعدام أى تكامل للمشروعات والبرامج فى اطار التخطيط طويل الأمد. إن النقطة الأخيرة هامة عند نقاش موضوعات حول لماذا لم يكن من الممكن تجاوز قيود التنمية فى الجنوب.

وأخيراً فى يوليو ١٩٧٧ تم دمج خطة التنمية الإقليمية للجنوب فى الخطة السداسية للفترة ١٩٧٨/٧٧- ١٩٨٣/٨٢ . رغم ذلك، فإن هذا الإدماج لم يوضع موضع التنفيذ لأن الخطة لم يُستمر فيها فى عام ١٩٧٩/٧٨ وتم إستبدالها بواسطة خطة إستثمارية عامة لمدة ثلاثة أعوام (البرامج الثلاثية) حتى عام ١٩٨٥/٨٤، وبعد ذلك من ميزانيات إنفاق على التنمية لمدة عام وبرامج تنمية لمدة ثلاثة أو أربعة أعوام. إن كل هذه التجارب التخطيطية كانت مقصورة، إلى هذا الحد أو ذاك، على ميزانيات الحكومة المركزية ولم تشمل الميزانيات الإقليمية أو للمحافظات وقد تم التخلى عن التخطيط طويل الأمد وكذلك إدخال الجنوب والمناطق الأخرى فى ميزانيات التنمية المركزية.

٤- فترة الخطة السداسية: يمكن ملاحظة أن الإستثمارات الحقيقية فى الجنوب بالنسبة للإستثمارات المتوقعة وصلت إلى ٢٥٪ فقط (وحوالى ٤٥٪ فقط إذا أخذنا فى الإعتبار الأرقام الدنيا المنقحة للبرامج الثلاثية الأخيرة، بعد التخلى عن الخطة السداسية، كأساس). إن قضايا عدم دمج الجنوب فى التخطيط الكلى فى السودان وتقليص القاعدة التمويلية لجنوب السودان قد تفاقمت بسبب تحويل الأموال العامة الإضافى الذى حدث كنتيجة للنمو المتزايد للنفقات من أجل الإدارة الحكومية. لقد أثرت كل هذه العوامل فى تنفيذ مشروعات التنمية الضخمة التى لم تكتمل أبداً (إن هذا يصدق بالتحديد على مشروعات صناعة السكر). رغم ذلك من المهم ذكر أن أهم المشروعات التى

حددت لجنوب السودان أصلاً قبل الإستقلال قد تم التخلى عنها قبل التنفيذ أو بعده بسبب إبطال إتفاقية اديس ابابا فى عام ١٩٨٣.

لقدأوقفت الحرب الأهلية الدائرة كل التنمية الزراعية والصناعية فى الجنوب، وتسببت فى فقدان حوالى ٣ بليون دولار متمثلة فى إيرادات إستكشاف البترول وإيقاف بناء قناة جونقلى بعد أن تم تنفيذ ٥٠٪ منها وبعد إستثمار ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار حتى فبراير* ١٩٨٣. رغم ذلك، إن الأكثر تمزيقاً للإقتصاد السودانى فى مجمله هو التكلفة اليومية للحزب والتى قُدرت بحوالى مليون جنيه إسترلينى (انظر Bwolo,1990:40).

وفى هذه الفترة فإن الأزمة المالية المتنامية والركود الإقتصادى وفشل سياسات التكيف الهيكلى وإنعدام أى تخطيط طويل الأمد بالنسبة للسودان قد جعل أى نظام لتمويل تنمية الجنوب عبر التحويلات المباشرة و/أو تحويل جزء من المساعدات الخارجية (فى غضون ذلك أصبحت الضرائب الإقليمية كمصدر من مصادر التمويل غير مناسبة) مختل وظيفياً، بالتالى فإن مشروعات التنمية الجارى تنفيذها قد إنهارت أيضاً.

من الواضح أن الإختلال الهيكلى فى السودان قد عززه الصراع بين الشمال والجنوب، والإخفاقات فى التفاوض للتوصل إلى تسوية لهذا الصراع وايضاً بسبب عدم دمج الإمكانيات الإقتصادية الكامنة للجنوب، من خلال التخطيط وتخصيصات الميزانية، فى الإقتصاد الوطنى السودانى. ولذلك كانت الأزمات السياسية والإقتصادية فى الشمال والجنوب تعززان بعضهما البعض. فالإمكانية الهائلة لتطور القطاعات الإنتاجية فى الجنوب لم تُحدد وتُستخدم بشكل كامل، وإنما بإستمرار تم تجاهلها وتدميرها. وبذلك فلم يوضع أبداً أى أساس إقتصادى للوحدة السياسية للسودان. فلم يتم أبداً وضع آلية عاملة لتمويل جنوب معتمد ذاتياً على نفسه منذ عام ١٩٧٢، برغم أن هناك من وقت لآخر مشروعات مُقترحة لحل الموضوعات المالية من خلال تخصيص الإيرادات والأعباء. وهى صيغة المشاركة التى ستُطبق بين الحكومة المركزية والأقاليم وبين الأقاليم والمديريات (انظر بشكل خاص Due, 1984). ولقد تم إقتراح عناصر إستراتيجية جديدة لجنوب السودان من أجل وضع لبنات الأساس للوحدة الإقتصادية والسياسية لكل السودان مؤخراً فقط (انظر Yongo-Bure, 1989,1990,1991) وقد كانت من ضمن المبادئ الموجهة لهذه الإستراتيجية هى إقتراح سياسات إقتصادية جديدة وإستقلال مالى وتطوير صناعات صغيرة قائمة على الزراعة.

إجمالاً، فإننا نجد أن تفسير الأزمة الإقتصادية السودانية على أساس الحجة القائلة بأن الأزمة سببها فشل السياسات المستمر، وأن عدم تسوية الصراع بين الشمال والجنوب وعدم دمج الإقتصاد الجنوبي ضمن التخطيط وإعداد الميزانية منذ الإستقلال هي عوامل إضافية تقوى من التدهور الكلي. ولقد تأثر بشكل خطير تطوير القطاعات الإنتاجية في الشمال والجنوب بواسطة ترافق هذه العوامل السلبية؛ وقد كان هذا هو الحال خلال كل فترات التطور التي حددت لشمال وجنوب السودان.

السياسات الإقتصادية للنظام الجديد وأثرها على القطاعات الإنتاجية:-

المبادئ الإقتصادية والسياسية للنظام الجديد:

لقد جادل النظام الجديد في السودان منذ إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، لصالح فلسفة إقتصادية مختلفة جذرياً. (ووفقاً للتصريح الذى أصدره النظام الجديد في المؤتمر القومي للإنقاذ الإقتصادى،١٩٨٩)، فإن الفلسفة الإقتصادية الجديدة يجب أن تؤسس على أساس القيم الثقافية للبلد ويجب أن تركز على الأبعاد البيئية والمادية والروحية وعلى طموحات وتطلعات المواطنين السودانيين. وكأهداف إقتصادية – إجتماعية فقد ذُكرت الموضوعات التالية:

أولاً: الحفاظ على الكرامة الفردية والوطنية؛ ثانياً: تحقيق تنمية متكاملة إقليمياً؛ ثالثاً تطوير الموارد المادية والروحية؛ رابعاً الحفاظ على البيئة؛ خامساً التوزيع العادل للثروة؛ وسادساً المعالجة المناسبة لتدهور الإنتاج والبنية الأساسية في البلد(بيان المؤتمر ١٩٨٩).

لقد جادل مؤيدو النظام الجديد بشكل متكرر أن السبب الرئيسي لتدهور السودان السياسي والإقتصادى وعدم إستقراره هو غياب فلسفة سياسية وإقتصادية وإجتماعية أصيلة. وأن هذه الفلسفة الإقتصادية الجديدة يجب أن توجه كل البرامج والسياسات الإقتصادية كما أوضحها المؤتمر القومي للإنقاذ الإقتصادى في عام ١٩٨٩ (انظر الأمم المتحدة ١٩٩٠ :٢٢-٢٧).

كما تم أيضاً ذكر الموجهات الإقتصادية التالية: التنظيم لتعبئة القطاعات المنتجة للإقتصاد؛ التركيز على الإنتاج والإستثمار؛ تحسين دور القطاع المصرفي والنظام المالي؛ وتبني التخطيط على كافة المستويات آخذين في الإعتبار مبدأ الإعتماد على النفس. كذلك دعا المؤتمر القومي للإنقاذ الإقتصادى لتنفيذ سياسة إقتصادية متكاملة، وإصلاحات إدارية شاملة

وإصلاح المؤسسات العامة؛ وتأكيد أكثر على الضرائب المباشرة ومحاربة التهرب الضريبي؛ وإتخاذ إجراءات لتعزيز وتقوية الوضع المالي وتحقيق إستقرار نقدي ولسعر صرف الجنيه (انظر الأمم المتحدة ١٩٩٠: ٢٣). أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد ذُكرت الموضوعات التالية: إيجاد سبل لمحاربة أنشطة التهريب وتنظيم تجارة الحدود وتنويع الصادرات. كذلك أيضاً تمت دراسة السياسة الإئتمانية على أنها موضوع هام وتم تصور تعبئة أفضل للمدخرات وتوجيهها للقطاعات المنتجة. كما تم تقديم توصيات بشأن سياسات الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي وأيضاً سياسات البنية الأساسية المرتبطة بها؛ وهي يجب أن تقوم على أساس سياسة زراعية متوازنة أكثر وتخصيص أفضل للإستثمارات العامة. ويجب أن يستفيد صغار المزارعين من هذه السياسة في المقام الأول. ومن مجالات الإهتمامات الأخرى التي ذُكرت: الإصلاحات الإدارية والمحاسبية العامة وزيادة أداء القطاع العام. إجمالاً لم يُترك أي مجال هام من مجالات إصلاح السياسة الإقتصادية خارج نطاق هذه الأجندة.

ويجب أن توجه كل إجراءات السياسة المذكورة أعلاه عشرة مبادئ:

١- إن الهدف الأساسي هو الإعتماد على النفس والإكتفاء الذاتي والإعتماد على الذات والإستقلال الحقيقي والتحرر التام من الهيمنة الغربية إقتصادياً وسياسياً وثقافياً. ويُعتبر الإعتماد على الذات إستراتيجية ينبغي تطبيقها على المستوى الوطني والقطاعي والإقليمي خاصة فيما يتعلق بالإستقلال المالي الإقليمي والإكتفاء الذاتي الإقليمي من الغذاء.

٢- يرتبط بهذا المبدأ مبدأ آخر هو الإستقلالية في إتخاذ القرار في كل الشئون الدولية وعلى المستوى الإقليمي افريقياً، مما يعني ضمناً سلوكاً ونهجاً محدداً تجاه المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن ذلك يشير ضمناً إلى الرفض التام لكل المشروطية كما تطبقها المنظمات المانحة.

٣- ويشير مبدأ آخر إلى إقتصاد مبني على أساس نظام جديد من الديمقراطية والفيدرالية والمشاركة الشعبية ويضم "الجماهير" و "القوى" والمصالح القطاعية (مثلاً وُضعت النقابات ومنظمات أصحاب العمل في مجموعة واحدة وذلك بهدف توصيل أنشطة مجموعات المصالح لتصب في المصالح الوطنية).

٤- ويشير عنصر هام من عناصر المبدأ الإقتصادي إلى الإقتصاد الكلي وإستقرار سعر صرف العملات واضعين في الإعتبار الضبط الحازم للتداول النقدي (يفرضه إصلاح العملة) وتغيرات سعر الصرف والتخصيصات

الإنتمانية.

٥- إن الحاسم فى كل ذلك هو التكامل القطاعى بين الزراعة والصناعة، ومع كون الزراعة هى العمود الفقرى للإقتصاد. ويرتبط شعار "نأكل مما نزرع" بكل المجالات الإنتاجية وينطبق على كل المناطق. إن هذا الشعار يحمل فى طياته دعوة إلى "ثورة زراعية" وإلى دعم الصناعات القائمة على الزراعة خاصة الصناعات الصغيرة والريفية. وإلى حد ما قد بعث من جديد فكرة السودان كسلة غذاء للمنطقة والعالم العربى.

٦- يشير المبدأ السادس إلى تعبئة وإستخدام الموارد خاصة المدخرات المحلية وإنتاج السلع لمقابلة الطلب المحلى. إن كل ذلك يشير ضمنياً إلى ثورة فى البلد فى المجالات التعليمية والقوى العاملة وتنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى ثورة ثقافية عريضة القاعدة (مبنية علي التعريب والأسلمة والقيم الشعبية السودانية). ويجب بالتالى أن يكيف التعليم العالى لمقابلة الإحتياجات والموارد والمزايا المحلية.

٧- كذلك يتم الترويج إلى عقد ضمان إجتماعى جديد مبنى على أساس أموال الضمان الإجتماعى الإسلامي والحكومى والضبط الحازم للمنظمات غير الحكومية والقاعدية الأجنبية التى لديها أنشطة فى المجالات الإجتماعية والإنسانية. ويجب أن يتيح العقد الإجتماعى الجديد توزيعاً عادلاً للسلع طالما هناك ندرة فيها وليحل تدريجياً الدعم المرتبط بالإنتاج محل الدعم المرتبط بالإغاثة، خاصة بالنسبة للنازحين واللاجئين.

٨- ويشير مبدأ آخر إلى الإستخدام الرشيد والحصيف للأموال العامة وإستعادة الخضوع للمحاسبية العامة على كافة الأصعدة الإدارية والمؤسسات العامة. وهذا يتضمن إصلاحاً شاملاً فى مجال الإدارة وفى الخدمة المدنية.

٩- مؤخراً (منذ ١٩٩٠/١٩٩١) أصبح مبدأ التحرير وفك الضوابط والخوصصة ذا أهمية وحل تدريجياً محل المبادئ التى كان يُتمسك بها فى مجالات السياسة الحاسمة.

١٠- كذلك أشير إلى إعادة تأهيل جنوب السودان كمبدأ آخر (ولكن من البديهى أن مفهوم إعادة البناء مبنية على أساس نظام جديد للقيم الإسلامية والعربية).

إن هذه المبادئ العشرة فى جملتها ستتضمن تحويلاً كلياً للمجتمع والإقتصاد إذا تم تطبيقها، وقُصد منها توجيه كل برامج الإصلاح. رغم ذلك، لم يكن هناك تعريف وتفسير واضح وغير مبهم لأى من هذه المبادئ، بحيث أن

صناع السياسة لهم مطلق الحرية للتقرير بشأنها وتكييفها وفقاً للتكتيكات السياسية. ومن الواضح منذ إعلان هذه المبادئ أن معانيها ستظل غامضة، كما تشوبها التناقضات والتوازنات فيما بينها، خاصة الآن حيث التناقض بين مبدأ الإعتماد على الذات ومبادئ التحرير الإقتصادى وإطلاق قوى السوق والخصخصة.

ومع ذلك فإن الأكثر أهمية هو التناقضات بين المبادئ والسياسات الحقيقية للنظام. والجدول رقم (٣) يعطى إنطباعاً بما تعنيه ضمناً هذه المبادئ التوجيهية للنظام الجديد بالنسبة للسياسات الإقتصادية الكلية وسياسات تطوير القطاعات والعلاقات الإقتصادية الدولية وتنظيم الدولة التنموية فى السودان.

ولا تعطى نظرة للتطورات الإقتصادية الكلية الراهنة اى إنطباع أن اى من هذه المبادئ العشرة قد أُخذ بجدية فى السياسة اليومية، وذلك إذا نظرنا إلى تزايد الإعتماد على الواردات وإنعدام السيطرة النقدية وإنعدام إستقرار أسعار صرف العملات وغياب التكامل بين القطاعات. ولا يبدو أن مبادئ مثل الإعتماد على الذات وتعبئة الموارد المحلية والإستخدام الرشيد للأموال والمبادئ الأخرى، أن لها اى معنى حقيقى فيما يتعلق بالسياسات العملية المُتبعة. ويصبح من الضرورى إذن النظر أولاً إلى السياسات المحددة التى إتبعها النظام الجديد فى كل قطاع على حدة من مجالات السياسات الإقتصادية الكلية. إن ذلك سيساعد فى تقييم السياسات فيما يتعلق بسمات أزمة السودان الإقتصادية.

السياسة والإقتصاد الحقيقيان للنظام الجديد:

فى الزراعة:

يدَّعى النظام الجديد انه سيحيى الزراعة، أولاً قطاع الزراعة التقليدية المطرية ويسعى لتحسين ظروف الإنتاج لصغار المزارعين وخاصة نظام التمويل الزراعى بحيث يمكن مساعدتهم بصورة مباشرة أكثر. وفى الواقع لم تنتهج سياسة الحكومة الجديدة هذا السبيل بالمرة. فقد خُصصت الأراضى يلإنتاج القمح على حساب القطن فى الزراعة المروية ولإنتاج الذرة فى الزراعة الآلية، اى أن هناك إنحياز واضح للمزارعين المتوسطين بدلاً عن صغارهم؛ ونفس الشئ يصدق فيما يتعلق بتخصيصا ت التمويل أيضاً. فلم يتم إستهداف الزراعة التقليدية المطرية ولا صغار المزارعين بواسطة إجراءات السياسة

القطاعية.

الجدول رقم (٣) وجهات نظر النظام الجديد حول التطور الإقتصادى للسودان

١- تحفيز القطاعات الإنتاجية:

١-١. إعادة توجيه السياسات الإقتصادية تجاه تعبئة القطاعات الإنتاجية (سياسات إئتمانية ومالية جديدة).

١-٢. الثورة الزراعية؛ إحلال الواردات للمحاصيل الإستراتيجية مثل القمح؛ برنامج لصغار المزارعين؛ ترويج لمبدأ التمويل الزراعى على أساس المبادئ الإسلامية.

١-٣. برامج للأمن الغذائى مبنية على أساس مبادئ الإعتماد على الذات والإكتفاء الذاتى (مخزون إستراتيجي من الحبوب).

١-٤. تعبئة الموارد فى الأقاليم (الإعتماد على الذات فى الأقاليم).

١-٥. إحياء الصناعات كبيرة الحجم؛ تطوير الصناعات الصغيرة؛ تنفيذ قانون الإستثمار الجديد لعام ١٩٩٠.

١-٦. الثورة التعليمية والثقافية لدعم التنمية المنتجة (ثورة التعليم العالى؛ الأسلمة والتعريب).

١-٧. تطوير تكنولوجيات مناسبة وضبط إستيراد التكنولوجيا.

٢. تثبيت الإقتصاد الكلى وإصلاحات السوق:

٢-١. تعزيز وتقوية الوضع المالى من خلال التوجه الإنتاجي؛ الخضوع للمحاسبة العامة والإستخدام الحصيف والرشيد فيما يتعلق بالأموال العامة؛ فرض ضرائب مباشرة عالية وتفادى التهرب الضريبى.

٢-٢. إستقرار التداول النقدى وإجراء إصلاحات نقدية (للعملة).

٢-٣. توجيه التخصصات الإئتمانية تجاه الوحدات المنتجة؛ وإعادة توجيه النظام التمويلى على أساس مبادئ التمويل الإسلامى.

٢-٤. الخصخصة وإطلاق قوى السوق وتحرير الإقتصاد لخلق ظروف سوق مواتية و تنافسية.

٢-٥. إعادة توجيه أموال التأمينات الإجتماعية العامة والإسلامية من الإغاثة إلى دعم الإنتاج.

٢-٦. الإستقلال المالى الإقليمى والإعتماد على الذات مالياً.
٢-٧. خلق إطار قانونى مناسب لتثبيت الإقتصاد الكلى.

٣. الأسس الجديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية:

٣-١. سياسات تجارية جديدة لدعم القطاعات الإنتاجية؛ تنظيم وضبط تجارة الحدود.
٣-٢. ثنائية جديدة فى علاقات التجارة والمدفوعات.
٣-٣. تثبيت سعر الصرف؛ جذب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج.
٣-٤. تحفيز التجارة بين بلدان الجنوب فيما بينها وكذلك تحفيز التعاون والتكامل على أسس ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف.
٣-٥. رفض أى مشروطية من قبل المانحين متعددى الأطراف أو على أسس ثنائية.
٣-٦. الضبط والسيطرة على المنظمات غير الحكومية الأجنبية.
٣-٧. تنويع الصادرات وترشيد الواردات.

٤. إحياء الدولة التنموية:

٤-١. وضع أسس جديدة للتطور الديمقراطى.
٤-٢. وضع صيغ جديدة للفيدرالية.
٤-٣. المشاركة المضبوطة لمجموعات المصالح القطاعية فى العملية السياسية خاصة منظمات رجال الأعمال والنقابات.
٤-٤. الضبط الحازم للمنظمات الأساسية (المنظمات الجماهيرية) والمصالح الأجنبية.
٤-٥. وضع أسس فلسفة سياسية وإقتصادية جديدة.
٤-٦. إصلاح الإدارة والتخطيط القومى.
٤-٧. إعادة تأسيس التخطيط طويل الأمد.

United Nations 1990, Sudanow, Sudan Demogratic Gazette, Sudan Update فى أعداد مختلفة، ومصادر أخرى.

لقد تم الإعلان عن إستراتيجية الإكتفاء الذاتى من القمح (انظر فى هذا الشأن أعداد مختلفة لسوداناو منذ ١٩٨٩-١٩٩٠) على حساب القطن وتم تنفيذها بدون أى إعتبار للتكلفة والإعتبارات البيئية. ويُعتبر القمح بواسطة النظام

الجديد محصول إستراتيجي بالنسبة لسكان الحضر ولذلك فإن كل القضايا المتعلقة بالإنتاج والتوزيع قد أوكلت معالجتها إلى اللجنة القومية للقمح. وبرغم أن من مهام هذه اللجنة وضع سياسة متكاملة، غير أنها لم تراع لا الإستراتيجية ولا التكتيك أيضاً. كما أن اللجنة العليا للحصاد الخاصة تفتقر إلى الإستراتيجية الواضحة والمنسجمة فى موضوعات الإكتفاء الذاتى من الغذاءوالأمن الغذائى. إن طريقة الحكومة فى التعامل مع هذه الموضوعات تشبه أسلوب حملات العمل، بهدف تعبئة وسائل المواصلات والموارد الأخرى النادرة من أجل الحصاد وكذلك العمال. أما الآليات الإقتصادية للإنتاج والتسويق والتوزيع فهى غير مهمة، برغم الإشارات المتكررة دائماً للأسواق التى تم تحريرها ولا تخضع لضوابط. كما أن الخدمات الضرورية المرتبطة بالإنتاج الزراعى (مثل توفير البذور والنقل وخدمات الإرشاد والأبحاث) فهي مازالت غير كافية وغير موثوق بها بالمرة. ولذلك نجد أن المستثمرين مترددون فى الإستثمار فى هذه المجالات حيث أن الخدمات العامة غير كافية.

ويبدو أن هناك تناقضا أساسيا بين الدعم المعلن للزراعة التقليدية وصغار المزارعين من خلال الإستراتيجية المُعبر عنها بتطوير إنتاج الحبوب المحلية والمحاصيل الأخرى من جهة والممارسة العملية.بإتباع سياسة إحلال واردات منحازة للمناطق الحضرية فيمايتعلق بإستراتيجية إنتاج محاصيل مثل الأرز والقمح والعدس والذرة الشامى من جهة أخرى. وكما هو الحال فى كل سياسات إحلال الواردات النموذجية الكلاسيكية، فإن التكاليف والميزة المُقارنة تسقط من الحساب ولا يُهتم بها.

كما أنه من غير الملاحظ أن لدى النظام الجديد سياسة منسجمة فيما يتعلق بالإنتاج وتقديم الخدمات وترويج الإستثمار وصيانة الموارد الطبيعية ونظم التخزين والأبحاث وخدمات الإرشاد. أيضاً لم تختلف السياسة الإئتمانية، خصوصاً سياسة البنك الزراعى السودانى، عن سياسة السنوات السابقة فى إنحيازها ضد صغار المزارعين. ولكن حتى السياسة المعلنة عن أولوية القمح ليست حاسمة ونهائية إذ لم تتوفر حوافز أسعار كافية بالنسبة للمنتجين، وذلك أولاً وقبل كل شئ بسبب أسعار الشراء المتدنية. كذلك فإن التكلفة العالية للإنتاج تجعل من إنتاج القمح خياراً إنتاجياً غير مغر. يمكن فى النهاية القول أن سياسة إحلال الواردات بالنسبة للقمح حركت دوافعها أكثر مصالح النظام الجديد لضمان إستقرار قاعدته السياسية من خلال مراعاة مصالح الصفوة الحضرية؛ ولايبدو أن إعتبارات العدالة والإعتماد على النفس قد أخذت فى

الإعتبار بل لاتعنى شيئاً.

ويبدو أن ما يُسمى ببرنامج صغار المزارعين الحكومى موجه بوضوح تجاه المزارعين المتوسطين إذا ما لاحظنا مدى حجم إستيراد وبيع الآليات ونمط تخصيص الإئتمانات. فالبرنامج مرتبط أكثر بالزراعة الالية وليس بالزراعة التقليدية المطرية. وحتى الآن ليس من الواضح هل لمبادئ البنوك الإسلامية أية آثار مفيدة على صغار المزارعين فيما يتعلق بالإئتمان الزراعى وتمويل البذور والخدمات. إن هناك العديد من المبادرات والتجارب فى السودان لبناء مؤسسات للقطاع الزراعى مؤسسة على مبادئ التمويل الإسلامى، ولكن ليس هناك دليل واضح حول مدى، واثرها حتى الآن. ومازال حصول صغار المزارعين على الإئتمانات يشكل مشكلة رئيسية (انظر سوداناو ٨٩/١٩٩٠، أعداد متفرقة).

بيد أن السياسات المُتبعة من قبل النظام الجديد حتى الآن لا تعطى إنطباعاً بأن المقصود بإستراتيجية تنمية الزراعة المطرية فى السودان (انظر Wohlmuth,1991) والخطط والتوصيات الأخرى لتطوير الزراعة التقليدية المطرية قد أُخذت فعلاً بجدية. وتشير الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر ومن بعض مناطق الريف إلى مناطق أخرى، خلال السنوات الأخيرة، برغم تلاشى فجوة الدخل (المتوسط)، إلى حقيقة أن سياسة النظام تجاه القطاع الزراعى ظلت منحازة ضد الزراعة التقليدية وغير فعالة تجاهها. ولقد تم تصور دور جديد للبنك الزراعى السودانى من خلال التركيز على الإنتاجية العالية والإكتفاء الذاتى من الغذاء وترويج الصادرات، ولكن مازال إنحيازه ضد صغار المزارعين فى القطاع الزراعى التقليدى المطرى، سائداً.

وقد أصبح الوضع أكثر خطورة فى بعض المناطق، خاصة فى كردفان ودارفور. فلا يتوقع المرء منهم مقابلة الإحتياجات المعيشية من إنتاج المحاصيل فى الزراعة المطرية برغم المحصول الكبير فى ١٩٩٢/٩١ مقارنة بالسنة السابقة. فالمخزون من الحبوب غير كاف برغم أن المخزون الإستراتيجى من الحبوب يشكل جزءاً متكاملاً من السياسة الزراعية الجديدة. ويبدو أن سياسات التحرير والخوصصة وإطلاق قوى السوق تصطدم الآن مع مبدأ الإحتفاظ بإحتياطى إستراتيجى من الحبوب. ومن الجانب الآخر، وبرغم تزايد نقص الحبوب، تُعقد صفقات تبادل الحبوب بالبترول مع ليبيا بإنتظام. ومع ذلك تظل سياسات التحرير وإطلاق قوى السوق والخوصصة المعلنة، إلى حد كبير، رمزية حتى الآن. ولايبدو أن المؤسسات الزراعية العامة قد تأثرت بها

حتى الآن.

كما أن هناك بعض الجهود المبذولة لتحسين وضع قطاع الثروة الحيوانية من خلال إدخال مؤسسات جديدة - بنك الإنتاج الحيواني والشركة السودانية للثروة الحيوانية. رغم ذلك، يمكن القول أن بتائج السياسات التى تهدف إلى إستغلال إمكانيات هذا القطاع من اجل توليد عملات صعبة وتقديم الحاجات الأساسية وخلق توازن فى التنمية الزراعية، غير ملحوظة.

كذلك تُعتبر تنمية قطاع الغابات أحد الأنشطة الهامة وتم لذلك إنشاء الشركة القومية للغابات فى ظل قانون الغابات لعام ١٩٨٩ . وذلك يتناول فى ذات الوقت الموضوعات المتعلقة بالضبط البيئى وإمدادات الوقود المعتمد على الأخشاب وتلبية الطلب الزراعى والصناعى. ولكن مرة أخرى إلى جانب إدخال هذه الأنشطة فى بناء المؤسسات إلا أن النذر اليسير قد نُفذ فيما يتعلق بالإستثمار والسيطرة العامة؛ ويظل إنعدام التمويل أحد القيود الحاسمة فى هذا الشأن. كما أن التغطية الإقليمية لبرنامج الغابات مازالت محدودة جداً. حيث أن البرنامج السودانى للحفاظ على الغابات يهدف إلى تكامل كل المؤسسات والخدمات فى هذا القطاع الفرعى، ولكن لم يجر أى تنسيق بين وزارات المالية والتخطيط من جانب والزراعة من الجانب الآخر، كما لم يُنسق مع الإدارة القومية للطاقة أيضاً.

إجمالاً، إن هناك بعض الأنشطة الخاصة ببناء المؤسسات تجرى فى البلد ولكن لم ينبثق عن ذلك برنامج منسجم ولم تتم إستثمارات بمستويات كافية فى مختلف القطاعات الفرعية.

الصناعة:-

تتمركز سياسة النظام الجديد تجاه الصناعة أولاً على سياسات الخوصصة وثانياً على تنفيذ قانون الإستثمار الجديد لعام ١٩٩٠.

الخوصصة فى السودان شديدة الفوضى وغير مُخططة إذ لاتوجد إجراءات او موجهات واضحة محددة لهذه العملية. فقد بنيت سياسة الخوصصة على إجراءات لهذا الغرض ولكن لم تبن على أساس أهداف مثل الكفاءة والعدالة وخلق فرص عمل وتوليد عملات صعبة. بديهياً إن سياسات الخوصصة لم توجهها المبادئ المعلنة بواسطة النظام الجديد(مثل الإعتماد على الذات وتعبئة الموارد المحلية وإستقلالية القرار أو الإستخدام الحريص للأموال العامة). كما

لم تُبن سياسة الخوصصة على إستراتيجية منسجمة ومتناسقة لتعبئة العملات الصعبة والعمالة والتوظيف والمدخرات والإستثمارات. وحتى معيار الكفاءة لم تتم تلبيته حيث لايوجد ضمان داخل العملية بأن الخوصصة سوف تعزز الكفاءة فى هذه الشركات. وحيث حللنا ذلك فى مكان آخر، فإن إنعدام الكفاءة فى الصناعات السودانية العامة والخاصة لها دائماً أسباب متشابهة (انظر Wohlmuth,1989).

يمكن إذن أن يصبح قانون الإستثمار الجديد لعام ١٩٩٠ فعالاً فقط فى حالة وضع سياسات منسجمة فى مجالات التجارة والإستثمار الأجنبى والضرائب والمنافسة والعمل المصرفى والتمويلى وتخصيصات الأراضى والبنية الأساسية، وإذا ما توفرت بيئة إقتصادية كلية تدعمه قائمة على أساس سياسات تثبيت فعالة وإطار قانونى مناسب. رغم ذلك، لا يمنح قانون الإستثمار الجديد أية تشجيعات للمشروعات الصغيرة وغير الرسمية فهى مستبعدة من المنافع والضمانات والإمتيازات كما هى الحالة مع قانون الإستثمار لعام ١٩٨٠. إن برنامج الصناعات الصغيرة المُقترح بواسطة الحكومة لم يتم تفصيله حتى الآن ولكن تم نقاشه فقط، بحيث أن عددية صغيرة من الشركات المخوصصة من قبل هى المستفيدة من قانون الإستثمار الجديد.

إن المستوى المتدنى جداً للإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعى يمكن ان تُعالج على أساس سياسات تكيف هيكلى شاملة وجديرة بالثقة. (راجع Rodrick, 1990, Wolhmuth,1992)

إن قانون الإستثمار الجديد هو حجر الأساس فى إستراتيجية النظام لإعادة التأهيل والإنقاذ الإقتصادى، بيد أن الإستثمارات تعتمد على الأسواق والسياسات الجديرة بالثقة والأوضاع السياسية المستقرة وآلية تمويلية كافية. ولكن كل هذه الشروط غير متوافرة فى حالة السودان. رغم ذلك، فإن أحد إختراعات قانون الإستثمار الجديد هو إمكانية أن تضمن أيضاً إستثمارات تتصور إعادة التأهيل والتحديث وتوسيع المشروعات القائمة.

ومن اكبر نقاط ضعف قانون الإستثمار ١٩٩٠ أن إنطباقه محدود بمعنى أنه ينطبق على بعض الشركات الكبيرة فقط ولا ينطبق على العددية الأكبر من الشركات والمشروعات الصغرى. إن ذلك يشير ضمناً إلى انه ليس لدى القانون أى اثر على أكثر أقسام الصناعة أهمية حيث أن المشروعات الصناعية الصغيرة تنتج أكثر من ٥٠٪ من القيمة الصناعية المضافة فى السودان (انظر ILO,1987, Wolhmuth,1989 & Hansohm). واحد نقاط الضعف

الأساسية الأخرى للقانون الجديد هو حقيقة ذكر الكثير من الأهداف التنموية من أجل التأهل لنيل المنافع والإعفاءات والضمانات والإمتيازات: الإنتشار الإقليمى، الإكتفاء الذاتى من الغذاء، تشجيع الصادرات، التنمية الريفية المتكاملة، التوزيع العادل للدخل، خلق فرص عمل وإحلال الواردات من السلع الأساسية. أما الموضوع الثالث المتعلق بضعف القانون، هو وجود مادة حماية فى القانون الجديد وذلك لحماية الإنتاج المحلى من السلع من المنافسة الأجنبية؛ وهذا يعنى ضمناً أن هناك حدوداً لسياسة البيئة المفتوحة والتحررية والتنافسية المعلنة. وليست هناك إشارة أياً كانت إلى حماية مؤقتة فقط أو حماية للصناعة الوليدة. وعلينا أيضاً أن نضيف هنا ضعفاً رابعاً وهو أن القانون لم يُبرمج ضمن إطار سياسة صناعية تشمل موضوعات التجارة والتنافس والضرائب والتمويل.

وقد عُهد للمؤسسة العامة للإستثمار، المُنشأة حديثاً، بمسئولية خلق بيئة أكثر مؤاتاة للمستثمرين من خلال تشجيع الإستثمارات بشكل أكثر مباشرة تحت مظلة قانون الإستثمار ١٩٩٠. والآن هذه المؤسسة تعمل إلى جانب مؤسسات أخرى لها نفس الأهداف مثلاً مؤسسة التنمية السودانية والبنك الصناعى السودانى وقد عُهد للمؤسسات الجديدة بمهمة إحياء النشاط الإستثمارى فى البلد بدون تحليل الأسباب التى جعلت المؤسسات القائمة من قبل تفشل فى مهامها مثل مؤسسة التنمية السودانية والبنك الصناعى السودانى. يمكن أيضاً ملاحظة أن سياسات التحرير وإطلاق قوى السوق والخصخصة المعلنة لم تؤخذ بجدية من قبل تلك المؤسسات والبنوك فى القطاع الصناعى، وبواسطة اللجان والمجالس الحكومية الجديدة (اللجنة الوزارية والمجلس الوزارى للإستثمار). إن كل هذه المؤسسات واللجان تتدخل بثقلها فى أنشطة تنظيم وضبط الأسعار وتقنين الإئتمانات وضبط العملات الصعبة وتخصيصات المواد الخام والوقود والأراضى. وفى هذا الشأن تظل الصورة الكلية عبارة عن ضبط زائد عن الحد وجزافية فى القرارات وعدم أمان وتأخر فى العملية الإدارية تؤثر على المستثمر المحتمل الذى يعتمد على إستخراج العديد من التصاديق من أجل بدء نشاطه.

ومن ضمن المجالات التى ظلت بكراً تماماً ولم تمسسها هذه السياسات؛ المجال الذى يحتاج إلى دعم ضرورى فى مجال الصناعات الصغيرة غير الرسمية والتقليدية والحديثة والأنشطة خارج نطاق المزارع فى المناطق الريفية. فهؤلاء لم تتم تغطيتهم بواسطة قانون الإستثمار ولا بواسطة برامج الصناعات

الصغيرة المفصل ولا بالسياسات الصناعية المناسبة. إن المؤسسات الإقليمية لتحديد وإختيار وترويج الإستثمار والقنوات المشابهة على مستوى المحافظات، ضرورية، ولكنها ليست في الموضع الملائم.

كما أن هناك نشاطاً يجرى فيما يتعلق بتطوير التعاونيات والأنشطة الإنتاجية القائمة على عمل العائلة، كذلك هناك بعض التأكيد على منظمات المساعدة الذاتية، ولكن لا المشاكل التنظيمية أو التمويلية أو الإمدادية قد تم حلها. ويكشف الدليل الأخير إلى أى مدى أن اللوبى المعادى للصناعات الصغيرة مازال عميق الجذور فى السودان (انظر خاصة Hansohm,1992).

أما الإستثمارات الأجنبية والإستثمارات العربية الثنائية فهى أيضاً مُستهدفة من قبل الحكومة ولكن سعر صرف العملة السودانية غير الحقيقى، برغم إجراء عدد من التخفيضات، وكذلك إنعدام بيئة سياسية مساعدة، تجعل هذه الإستثمارات غير مربحة، حتى بالنسبة للسودانيين العاملين بالخارج، فإن الإستثمار فى السودان غير مجز (بالرغم من منحهم بعض الحوافز الخاصة من وقت لآخر). ومن اكثر المشاكل صعوبة هى حقيقة أن التحويلات الفعلية من السودانيين العاملين بالخارج قد إنخفضت بحدة مما أدى لعدم إستغلال الإمكانية الضخمة لإيرادات العملة الصعبة (هناك تقديرات تشير إلى أن العاملين بالخارج يحتفظون بما يقارب ال ٤٠ بليون دولار) من أجل التنمية فى السودان. وقد فشلت كل المحاولات لتعبئة هذه الأموال (محاولات إعتمدت على القوة بالإضافة إلى محاولات أكثر ليبرالية).. كما أن فشل المفاوضات مع صندوق النقد الدولى بسبب عدم المقدرة على دفع المتأخرات ومقابلة الإلتزامات المترتبة على إتفاقيات إعادة الجدولة اعاقت الإستثمارات الأجنبية أيضاً (برغم بعض الإجراءات الرمزية من جانب الحكومة للعمل طبقاً لسياسات صندوق النقد الدولى).

هناك دائماً حديث عن الإستثمارات العربية الجديدة فى الإقتصاد السودانى ولكن فى اللحظة الحاضرة يبدو أن برنامج التكامل الليبى - السودانى هو الوحيد النشط، ومع ذلك فهذه الإتفاقية هى مجرد إتفاقية تجارة ثنائية لا أكثر.

ويشمل الوعد اللفظى بالإكتفاء الذاتى أيضاً قطاعات مثل النسيج والسكر والأحذية والصابون والكيماويات ومنتجات الأدوية. رغم ذلك مازال وضع صناعة النسيج يشكل كارثة بطاقة مُستغلة لاتتعدى ال ١٥٪ وليس لشعار الإعتماد على الذات أى معنى فيما يتعلق بهذا القطاع أو القطاعات الأخرى، وذلك لأنه فى ظل

غياب الإستثمارات الجديدة، لا يمكن دمج الخيارات التكنولوجية البديلة (ذات المحتوى الرأسمالي والإستيرادي الأدنى) في مخزون رأس المال. ويظل قطاع النسيج السوداني، حتى بعد تدفق بعض الأموال لإعادة تأهيله، مثالاً نموذجياً للتنمية الصناعية غير المتوازنة حيث أن الإنتاج لم يُبرمج زمنياً مع إمدادات المواد الخام من الزراعة ومع مواقع الأسواق لتسويق المنتج النهائي. ومازال القطاع يعمل في إطار هياكل لحوافز غير ملائمة(الأسعار والضرائب ونسب الحماية) ومتأثر بإنعدام السياسات المتكاملة في مجالات التجارة والإنتاج والتنافس والضرائب والإستثمار. إن هناك أحاديث عن أسواق مستقبلية للتصدير في المنطقة الأفريقية (كما في منطقة أقطار التجارة التفضيلية) وعن المساعدات الدولية في مجال خوصصة صناعة النسيج، ولكن ليس هناك دليل حقيقي حول اي تقدم في هذا القطاع. فمازال السودان يتوقع شيئاً ما من منطقة التجارة التفضيلية ومن إتفاقيات التجارة الثنائية. وفي الحقيقة، كانت تجارب التجارة الثنائية، في تاريخ ما بعد الإستقلال، إيجابية بالنسبة للسودان (انظر (Hansohm & Wohlmuth,1989.

والوضع بالنسبة لصناعة السكر ليس أحسن حالاً، إذ حتى مشروع سكر كنانة الحديث والضخم له مشاكله بسبب إنعدام العملة الصعبة لصيانة مخزون رأس المال الموجود وبسبب تزايد المشاكل في الحصول على مدخلات كافية بما في ذلك المواد الخام (قصب السكر). أما أداء التوظيف فقد كان منخفضاً بسبب آثار الإنتشار الإقليمي والأثر على توليد الإيرادات الحكومية. كما أن سعر السكر المدفوع من قبل الحكومة منخفض جداً للحفاظ على معايير الإنتاجية. لقد أصبحت إمدادات قصب السكر أحد الإختناقات الرئيسية وتسبب في ذلك عوامل تتعلق بندرة الأراضي والمشاكل البيئية ومشاكل إمدادات مدخلات إنتاج القصب وأيضاً نقص الأيدي العاملة. لقد أدى شح الأراضي إلى إستنزاف الموارد الطبيعية وإلى إنخفاض إنتاجية الفدان؛ وأدى إنعدام الأسمدة إلى دورة زراعية غير مثلى لنمو القصب.

برغم أن السودان قد دفع بإستثمارات ضخمة في صناعة السكر منذ السبعينيات إلا انه مازال يكافح من أجل الإكتفاء الذاتي في هذه السلعة الإستراتيجية. وحتى عام ١٩٩٠ كانت الواردات الضخمة من السكر ضرورية؛ ولا يبدو ان الوضع اليوم مختلف عن الأمس. رغم ذلك، ظل التمسك بالأيديولوجية الرسمية القائلة بجعل السودان مزوداً لسلعتين أو ثلاث من السلع الإستراتيجية للمنطقة العربية والسوق العالمي (الحبوب والسكر ومستقبلاً

البترول) مستمر فيها. ولا يبدو أن إمكانيات تحقق وجهة النظر هذه اليوم أحسن مما كانت فى السبعينات عندما أستهدف السودان أن يتحول إلى "سلة غذاء" العالم العربى (حول هذه الفترة انظر Wohlmuth,1983 وOesterdiek-hoff).

وحتى الصناعات الغذائية والجلدية والصابون لديها مشاكل ضخمة اليوم، خاصة مايتعلق بإمدادات المواد الخام. فقد أصبحت الإستراتيجية المعلنة "نأكل مما نزرع" و"نلبس مما نصنع" و"نستخدم مما ننتج" أكثر فأكثر مجرد شعار لاعلاقة له بالواقع. إن هذه الصناعات هى نماذج إضافية لتلك القطاعات التى مازالت تخضع لمستوى عال من الضبط والسيطرة، وتقنين المدخلات والإنتاج والحماية من الواردات والسيطرة الإدارية من قبل مجموعة متعددة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية إلى جانب وزارة الصناعة. فهذه الصناعات تعتمد، فيما يخص إمدادات المواد الخام والمدخلات، بشكل خطير على صفقات المقايضة. فالليبرالية الجديدة فى العلاقات التجارية هى نتاج مأزق الديون السودانية وموقف ميزان مدفوعاته غير المجدى؛ فالسودان واقع فى شراك هذا المأزق لأنه لاضبط قوى السوق ولا تحرير الإقتصاد يبدو أنها تبين مخرجاً لشح العملات الصعبة.

كما أن هناك ميلا آخر ملحوظا اليوم هو الإعلان عن مشروعات ضخمة فى مجال البنية الأساسية والتعدين والطاقة برغم الفجوة فى المدخرات والعملات الصعبة. وهذا يشبه إلى حد كبير السلوك التخطيطى السابق فى السودان: البدء فى تنفيذ مشروعات جديدة ضخمة بدلاً عن صيانة الموجود من خلال سياسات إستثمارية وتحفيزية ملائمة.

الروابط بين القطاعات الإنتاجية والتفاعل الريفى - الحضرى:-

يعتمد تحفيز القطاعات الإنتاجية على آليات ملائمة لتطوير الروابط الزراعية - الصناعية والريفية - الحضرية، وعلى سياسات لخلق البنية الأساسية المادية والإجتماعية المطلوبة لتعزيز هذه الروابط. إن من اكثر إخفاقات التنمية السودانية خطورة منذ الإستقلال هو تجاهل إرساء الأسس لمثل هذه الروابط بين الزراعة والصناعة وإهمال خلق تفاعل ديناميكى بين الريف والحضر يمكن أن يقود إلى التوازن الإقليمى فى مستويات التنمية. إن إمكانية الروابط الخلفية والأمامية والطلب النهائى للتنمية الزراعية فى أفريقيا والسودان هى هامة ولكنها

لم تُستغل بعد (انظر Adelman & Vogel,1992). لقد كان لهذا الفشل في السياسة مضاعفاته الحادة، فقد ظل تصنيع المواد الخام الزراعية المحلية وإستخدام المدخلات الصناعية المحلية والسلع الوسيطة فى الإنتاج الزراعى ضئيلة جداً (انظر Wohlmuth1989,1991). إذ لم يتم إستغلال إمكانيات السوق الناتجة عن التنمية الريفية من أجل التنمية الصناعية أو من أجل تحفيز الأنشطة الريفية خارج المزرعة.

إن التفاعل الإقتصادى بين الأقاليم إنحصر إلى حد كبير على هجرة الأيدى العاملة فى أشكالها المختلفة. إن ذلك ناتج عن الإهمال المنتظم للزراعة التقليدية لعدة عقود (انظر Wohlmuth,1991)، ولطريق التنمية الصناعية الذى إنحصر فى تلبية إحتياجات المستهلكين الحضريين إلى حد كبير تقريباً (Wohlmuth,1989). لقد ادت نتائج هذا الركود فى تطور السوق الريفى الي بروز فجوات فى الإستثمارات وخلق الوظائف وميل متزايد للهجرة إلى المدن برغم تدنى فوارق الدخل المتوسط بين الريف والحضر (كما لوحظت خلال عقد الثمانينيات). علاوة على العددية الضخمة للسكان النازحين بسبب الحرب الأهلية والجفاف والفيضانات (حوالى ٤ إلى ٦ مليون نسمة)، فإن عدد المهاجرين من نوع الهجرة الدائمة شهد إرتفاعاً حاداً خلال عقد الثمانينات. لقد كان تزايد الفقر وتزايد سوء توزيع الدخل فى المناطق الريفية هى عوامل دفع تفسر هذا النوع الجديد من الهجرة (انظر حول هذه الظاهرة الأفريقية Jamal,1992).

ومن البديهى أن إفقار السكان فى السودان قد بدأ منذ فترة طويلة قبل دورات الجفاف والحرب الأهلية. فهناك دليل على أن أفقر ٤٠٪ من السكان يكسبون حوالى ١٦٪ من الدخل الكلى فى عام ١٩٦٨/٦٧ وحوالى ١٢٪ فقط فى عام ١٩٧٩/٧٨ (World Bank,1990:10) . وحيث ان على أفقر الفقراء فى السودان تحمل عبء الإنخفاض العالى جداً لدخلهم الحقيقى خلال الفترة ٧٦-١٩٨٩ مقارنة بالسكان متوسطى الدخل الذين إنخفض وضع دخلهم النسبى بحوالى ١٨٪، فمن المعقول أن نفترض حدوث إنخفاض إضافى فى الدخل الحقيقى لأفقر السكان بحوالى ٤٠ إلى ٥٠٪ منذ عام ١٩٧٩/٧٨. وفى هذا السياق فمن المهم أن نأخذ فى الإعتبار التدهور الدرامى للنفقات الإجتماعية للفرد فى السودان. فقد إنخفضت نفقات الحكومة على الصحة فى الثمانينيات بحوالى ٦٠٪ بالقيمة الأسمية ولكن بأكثر من ذلك بالقيمة الحقيقية (World Bank, 1990:10). ويعانى مايُقدر بحوالى ٩ مليون نسمة فى

شمال السودان من حالة جوع مزمن أو عدم أمن غذائي، أو من عدم أمن غذائي مؤقت أو مهددون بإحتمالات السقوط في حالة إنعدام أمن غذائي مؤقت (World Bank,1990:10).

إذن من الضروري جداً التفريق بحذر بين أسباب النزوح والهجرة وأشكالهما، وأن نأخذ بعين الإعتبار أشكال الهجرة المختلفة (وفقاً للدوافع والفترة والمناطق المتأثرة بها). بالتالي لا يجب خلط مشكلة النازحين بمشاكل الفقر وإنعدام الأمن الغذائي ذات الصفة الدائمة أكثر حيث أنها ناجمة عن سياسات إقتصادية وإجتماعية وقطاعية وإقليمية غير سليمة. فالهجرة أولاً وقبل كل شيء لها علاقة بالتدهور الحاد في المداخيل الحقيقية لأفقر قطاعات السكان في المناطق الريفية السودانية، وأن هذا التدهور الحاد فقط هو الذي يجعل من الممكن فهم سبب هجرة السكان إلى الخرطوم والمدن الأخرى حيث أن تدهور الدخل الحقيقي يتسارع بحدة منذ عقد السبعينات (حول الفقر الحضري في الخرطوم انظر World Bank, 1988). وبرغم حدوث بعض الهجرة العائدة (سواء طوعية أو إجبارية)، إلا أن الحقيقة التي لا جدال حولها هي إستمرارية الهجرة الصافية الضخمة إلى المدن.

كيف تفاعل النظام الجديد مع كل هذه التطورات؟ فبدلاً عن بناء أسس جديدة للقطاعات الإقتصادية والإقتصاد ككل من إجل معالجة هذه القضايا، فإن النظام قدم الدعم لبعض مبادرات الإغاثة والمساعدة الذاتية فقط. فقد تم الإعلان عن نظام رفاه إجتماعي إسلامي (مبنى على أساس مبادئ التمويل الإسلامي). وقُدم الدعم لبعض مؤسسات المساعدة الذاتية والإغاثة، إلا أن تغطيتها وأثرها ضئيل جداً. كما جادل النظام أيضاً من أجل سياسة سكانية قومية ومن أجل الهجرة العائدة وسياسة إعادة توطين بحيث توازن بشكل أُفضل توزيع السكان في كل المناطق. رغم ذلك، فإن الأسباب الرئيسية للتوزيع السيئ للسكان لم يُشرع في دراستها في هذه السياسات.

إن هناك بعض النقاشات المستمرة حول إستراتيجية إنتاج جديدة (مبنية على المشروعات الصغيرة) وسياسة حماية بيئية جديدة (للتغلب بشكل أفضل مستقبلاً علي آثار الكوارث الطبيعية ودورات الجفاف)، ولكن لم ينبثق برنامج منسجم حتى الآن. لقد تم تصور حلول لهذه المشاكل في سياق الهيكل الفيدرالي السوداني الجديد، خاصة من خلال الإشارة إلى ضرورة وجود برامج إقليمية للإكتفاء الذاتي من الغذاء ومبادرات محلية للإغاثة والإنتاج.

تشير الموجة الجديدة من الهجرة إلى المدن ضمناً إلى التزايد الحاد في

البطالة السافرة إذ أن القطاع غير الرسمي قد وصل من قبل إلى حدوده في إستيعاب الأيدي العاملة (في حين أن التوظيف في القطاع الحديث في حالة إنكماش). ويمكن حل مأزق إمكانيات التوظيف الحضري غير المواتية فقط في إطار إستراتيجية جديدة موجهة للقطاعات الإنتاجية (ترويج الصناعات الصغيرة والخدمات والصادرات)، ولكن النظام الجديد لم يعط حتى الآن توجهات بمثل هذه السياسة. فالنظام الجديد يجادل أكثر من أجل وضع سياسة سكانية جديدة. رغم ذلك، فإن السياسة السكانية الجديدة لها مغزى فقط كسياسة تكميلية بسبب ملايين المهاجرين وحوالي ٤-٦ مليون نازح في البلد. لذلك فإن أية سياسة سكانية يجب أن ترتبط بزيادة الإنتاج.

مبدئياً يفضل النظام الجديد إستراتيجية إستبدال إجراءات الإغاثة بإجراءات موجهة للإنتاج، ولكن توجه السياسة هذا يجب تخطيطه بحذر من أجل تفادي أي دمار للسكان وللطبيعة في المناطق التي يُعاد إسكان النازحين والمهاجرين فيها. إن سياسة إعادة الإسكان يمكن أن يكون لها مغزى فقط في سياق خطط وسياسات قطاعية وإقليمية طويلة المدى. ومن المشكوك فيه إذا ماكانت اللجنة الحكومية للإغاثة وإعادة التعمير مؤهلة لتنفيذ هذه الإستراتيجية طويلة المدى لإعادة توزيع السكان والموجهة للإنتاج. كذلك يعتري الضعف لجنة النازحين، العاملة منذ عام ١٩٨٨، كمؤسسة يمكن أن تتخذ مثل هذا البرنامج طويل المدى لإعادة الإسكان، خاصة وإن الوسائل المالية لترويج مشروعات التوظيف المنتج ومشروعات إعادة الإسكان نادرة، وإن مكونات العون الأجنبي لمثل هذه البرامج ضئيلة. وحتى الآن فإن المشروعات التجريبية للإندماج وبرامج إعادة الإسكان الصغيرة الحجم هي الجاري تنفيذها.

إن حكومات السودان المتعاقبة لم تميز في سياساتها بين الأسباب والأشكال المتعددة لحركة السكان في داخل البلد، لا فيما يخص الهجرة (المؤقتة والدائمة والعائدة والموسمية وغير الموسمية والهجرة الريفية-الريفية والريفية -الحضرية)، ولا فيما يخص النازحين واللاجئين. إن مثل هذا التمييز ضروري من أجل تطوير إستراتيجية طويلة المدى ومتمحورة حول الإنتاج تكيف وفقاً للموارد المحلية وتكون مجدية بيئياً.

إن تنسيق السياسات في هذا الشأن ضروري حيث تتداخل أسباب النزوح والهجرة، وتتراكم آثارها المختلفة. ووفقاً لأحد المصادر فإن ٦٣٪ من النازحين هم في هذا الوضع بسبب عدم الإستقرار السياسي وإن ٢٣٪ آخرين بسبب إنعدام الأمن الغذائي. كما أن إنعدام الأمن الغذائي والفقر هما أيضاً من أسباب

النوع الجديد للهجرة الريفية- الحضرية. ولم يحدث قط تنسيق بين المناطق المرسلة للأيدى العاملة والمناطق المستقبلة لها، مما خلق ضغوطاً إضافية على إمدادات الحاجات الأساسية، وأثرت على حرية الحصول على خدمات البنية الأساسية والأرض والإئتمان ونوعية الموارد الطبيعية. ففى ظل إقتصاد ظل عبر سنوات طويلة يقنن السلع الأساسية، فإن هذا الوضع يعطل ليس فقط الإنتاج والبيئة وإنما أيضاً توزيع السلع الأساسية النادرة.

كما أن التنسيق أيضاً ضرورى فيما يتعلق بالمانحين الدوليين. فاللجنة الحكومية للإغاثة وإعادة التأهيل توجه المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية أيضاً على أساس قانون الأنشطة الأجنبية التطوعية، ويشير هذا التوجه مبدئياً إلى خلق مشروعات للعمالة المنتجة وبرامج إعادة التأهيل فى المناطق الأصلية، ومشروعات إستقرار دائم وتقديم السلع الأساسية للنازحين. رغم ذلك، فالعمل فى الواقع يميل لتحقيق المصالح السياسية للنظام الجديد من اجل تعزيز قاعدة سلطته من خلال تفادى أى تحركات سكانية غير مسيطر عليها، كما يمنعه الوضع المالى للبلد أيضاً. وبالتالى فإن الدعم الدولى لمثل هذه البرامج محدود.

تتطلب أية إستراتيجيات شاملة أن تكون البرامج الموجهة نحو للقطاعات المنتجة وتنمية المناطق منسقة ومتكاملة، وأن الإستثمارات العامة الموجهة نهذه البرامج قادمة، وأن مبادرات المساعدة الذاتية وبرامج التعاونيات والصناعات الصغيرة قد تم تنسيقها بشكل أفضل ويتم دعمها بإستمرار، وأن برامج توليد الدخل والمرافق العامة قد شُرع فيها على نطاق واسع وأن نظم الإنذار المبكر جيدة التجهيز ستساعد فى تقييم الوضع الغذائى والمائى فى المناطق النائية. كما يجب أن تكمل هذه الإجراءات برامج وسياسات تخفيف حدة الفقر لحماية النفقات الإجتماعية من أى تدهور إضافى. يجب أن يتناول التخطيط القومى موضوعات توزيع السكان وإعادة توزيعهم، والهجرة والنزوح الضخم ونمو السكان الحضرى، والتغير السريع فى سوق العمل.

ونأمل أن يضع الإحصاء السكانى لعام ١٩٩٠ بعض الأسس الإحصائية لمثل هذه السياسة الجديدة. فقد عالج بيان السياسة السكانية لعام ١٩٩٠ بعض الموضوعات فحسب وهى: ضرورة إصلاح السياسات على مستوى القرية، على الأخص الشروع فى الخدمات الإجتماعية والأساسية، وتحفيز البرامج المرتبطة بالنمو بالإضافة إلى مبادرات النساء من أجل تعزيز وضعهن فى الإنتاج وفى المنزل. رغم ذلك، لم يتمخض عن بيان السياسة السكانية أية سياسات وبرامج ملموسة.

إن المشكلة تكمن فى انه لا الحكومة ولا التجمع الوطنى الديمقراطى (باعتباره حركة معارضة) لديهما برامج متسقة وتفصيلية لمواجهة هذه المشاكل. ففكرة التجمع الوطنى الديمقراطى ترتكز على إحياء الإقتصاد الريفى ولكن يظل برنامجه الإقتصادى يشوبه الغموض (انظر Sudan Democratic Gazette, Feb.& March 1992) فليس هنالك نقاش حول مالذى يجب عمله؟ ومتى وكيف وبواسطة من ومن أجل من؟.

- السودان: نحو إستراتيجيات إقتصادية بديلة:-

مداخل لصياغة ووضع إستراتيجيات إقتصادية بديلة

لقد قُدمت العديد من الإقتراحات والمشاريع لإصلاح السياسات الإقتصادية فى السودان. رغم ذلك، لم ينبثق عن هذه الأفكار والمشاريع مفهوم، ولم تُتخذ خطوات من جانب الحكومات المتعاقبة (يشير Mustafa,1985 إلى بعض أسباب عدم إتخاذ خطوات فى هذا الشأن).

ترتبط هذه المقترحات بأربعة مجالات هى:

١- تحفيز القطاعات الإقتصادية المنتجة.

٢- تثبيت الإقتصاد الكلى وإصلاحات السوق.

٣- أسس جديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية.

٤- إحياء الدولة التنموية.

١- المجال الأول: لقد قُدمت مقترحات لوضع الأسس لسياسات زراعية وصناعية جديدة وللربط الفعال بين القطاعين. لقد أكد تقرير منظمة العمل الدولية (ILO,1976) على إستراتيجية للتطور المتوازى للزراعة الحديثة والتقليدية فى حين اكد التقرير الثانى لمنظمة العمل الدولية (1987)ايضاً على سياسة صناعية جديدة وإستراتيجية تربط بين القطاعين الزراعى والصناعى بشكل أكثر إننتاجية. كما جادل الكرسنى (1983)مسانداً إستراتيجية لتجاوز التخلف فى "الأجزاء قبل الراسمالية" فى الزراعة. وتشير المساهمات فى دراسة حررها عوض (١٩٨٣) إلى المعوقات المؤسسية للتحديث فى الزراعة وكيفية تخطيها. وقدم التوم (١٩٨٦) إستراتيجية طويلة المدى للقطاع الزراعى.

لقد أكد فولموث (١٩٩١) على ضرورة وضع نموذج تنموى جديد للسودان من خلال الإشارة إلى إستراتيجية تصنيع قائمة على التنمية الزراعية (كما اقترحت تحت مسمى التصنيع الذى يقوده الطلب الزراعى

بواسطة- Adelman & Vogel, 1992 & Hansohm & Wohlmuth 1987,1990. كذلك درس هانسوم (١٩٩٢) عناصر إستراتيجية متنوعة لتنمية الصناعة الصغيرة فيما يتعلق بالتكيف الهيكلى والتنمية. وقد أكد يونجو - بورى Yongo - Bure(1989-1991) دور تنمية الصناعات الصغيرة بالنسبة لجنوب السودان فيما يرتبط بسياسات زراعية جديدة. وقد أكد مجموعة من الإقتصاديين السودانيين على "مدخل للإقتصاد الحقيقى للتثبيت بالنسبة للسودان بدلاً عن إتباع سياسات صندوق النقد الدولى (ILO,1988a,Abdel Gadir Ali,1985).

لقد ناقشت وصفات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للسودان ضمنياً، ومنذ ١٩٧٨/٧٧، إجراء تغيير هيكل الحوافز وإتباع سياسات تثبيت فعالة وإصلاح القطاع العام. كما قدم البنك الدولى برامج لإصلاح القطاع الصناعى (World Bank,1987c) بالإضافة إلى برنامج لترويج الصادرات.

رغم ذلك، لم تعلن الحكومات السودانية المتعاقبة بوضوح، فى وثائقها حول التخطيط التنموى وميزانية التنمية، أى توجه ستسلكه أو أ ى راى أو إستشارة مقبولة لديها.

المجال الثانى: لقد كانت إصلاحات السياسة الإقتصادية الكلية وإصلاح السوق من الموضوعات المركزية فى كل المذكرات الإقتصادية للبنك الدولى المتعلقة بالسودان (World Bank, 1987a,1987v,1990)كذلك لقد طورت مجموعة من الإقتصاديين السودانيين، من وزارة المالية والتخطيط الإقتصادى، برنامجاً لإعادة السياسات الإقتصادية الكلية الموثوق بها المبنية على أساس إستراتيجية مالية تقودها الإيرادات وسياسة جديدة لتخصيصات الإئتمان للقطاعات الإنتاجية.(Attaelmannan Taha et al., 1990). كما قدم فلموث وهانسوم (١٩٨٧،١٩٨٤) والبنك الدولى (١٩٨٧) خطط عمل لسياسات التكيف الهيكلى تشمل تسلسلاً وتوقيتاً لأكثر المجالات أهمية للعمل. فى حين طور البنك الدولى برنامج عمله على أساس أجندته المحددة (إزالة الإنحياز للقطاع العام، تخفيض فجوة الدخل بين الريف والحضر وتصحيح نظام الأسعار والتخصيصات المشوهة)، وتشير مقترحات فلموث وهانسوم إلى العوامل التاريخية والهيكلية وإلى المعوقات بالإضافة إلى المصالح الخاصة التى لها أثرها على التنمية فى السودان.

وقد قدم مجموعة من الإقتصاديين السودانيين وجهات نظر بديلة (انظر Abdel Gadir Ali,1985' ILO 1986a) لسياسات سعر الصرف

والسياسات المالية والمصرفية والنقدية مجادلين من أجل ضبط جازم للنظام المصرفى ونظام ضريبى اكثر فعالية. إن الحاسم فى حزمة السياسة الإقتصادية الكلية البديلة التى قدموها هى السيطرة على سوق تبادل العملات الأجنبية حيث أن السودان يُعتبر ضعيف هيكلياً لتنفيذ سياسات إقتصادية ليبرالية. وقد اقترح عوض (١٩٨٦) مدخلاً توسعياً أكثر لسياسات التكيف الهيكلى (مقاومة إنكماش الإقتصاد السودانى)، ذلك ان الطاقة الإنتاجية للبلاد، إلى حد كبير، غير مُستغلة.

المجال الثالث: ترتبط مختلف المقترحات بموضوعات إصلاح سعر الصرف وتحفيز قطاع الصادر. حيث يميل المؤلفون إلى إنتقاد درجة وشكل التحرر، فإن إنفتاح الإقتصاد السودانى على السوق العالمى قد أثار سؤالاً: أليس الإقتصاد السودانى ضعيفاً جداً ومفككاً جداً حتى يتبع سياسات الإنفتاح هذه (Abdel Gadir Ali; 1985; ILO; 1986a)علاوة على موضوعات تتعلق بالمدى الذى يمكن على أساسه إعتبار التكاليف المقارنة واسعار السوق العالمية موجهاً لسياسات التجارة وأسعار الصرف والتمويل.

ومازال النقاش حول درجة الإنفتاح المطلوبة والضرورية والعملية للإقتصاد السودانى وكذلك حول توقيت وتسلسل هذه العملية جارياً. وإن أغلب المقترحات المحددة من اجل الإصلاح قدمها البنك الدولى من خلال تأكيده مستويات متجانسة ودنيا من الحماية وإلغاء عوائق/مثبطات الزراعة من خلال سياسة متوازنة لحماية التجارة ومن خلال إلغاء القيود الكمية بحيث تجعل نظام الأسعار(وخصوصاً التكيف مع أسعار السوق العالمية) أكثر فعالية.

فيما يتعلق بترويج الصادرات فقد قُدمت مقترحات قليلة جداً (برغم أن الحكومة قد أعلنت فى أوائل الثمانينيات "برنامج عمل الصادر" بناءً على نصيحة من البنك الدولى). فلم تُنسق على الإطلاق سياسات لتحسين نظام تسويق الصادرات وسياسات من أجل تسعير مقبول للصادرات. رغم ذلك، فقد قُدمت برامج متنوعة تؤكد دور السودان كمصدر للسلع الزراعية للمنطقة العربية (انظر Oesterdiekhofft & Wohlmuth, 1983)، وتعزيز ترتيبات التجارة والمدفوعات الثنائية (انظر Hansohm &Wohlmuth, 1989).

رغم ذلك، لم تشرع الحكومات السودانية فى إجراء إصلاحات متسقة فى هذا المجال من مجالات السياسات.

المجال الرابع: لقد قُدمت العديد من المقترحات لوضع الأسس لعقد إجتماعى جديد بين الشركاء الإجتماعيين (انظر Mustafa et al.,

1988,ILO, 1987, Chapter 7.4)، لوضع الأسس لتمويل هيكل فيدرالى جديد للسودان (انظرDue, 1986)، ولإحياء التخطيط طويل المدى (Wohl-muth & Hansohm 1984,1987). ووفقاً لأجودا (Aguda (1973 إن المشكلة الكبرى فى التنمية السودانية منذ الإستقلال قد كانت عدم حسم الحكومات فيما يتعلق بدور الدولة فى الإقتصاد. فلم يحسم بوضوح هل سيكون هناك حدود لدور الدولة فى الإقتصاد ام لا. لقد أثر ذلك سلباً على تطور القطاع الخاص منذ الإستقلال. وقد جادل كرسنى واخرون (١٩٨٦) إن تدخلاً اكثر قوة وعمقاً من جانب الدولة سيكون ضرورياً لتخطى معوقات التخلف.

وبرغم أن النظام الجديد قد طرح بعض الأفكار حول المشاركة الشعبية والديمقراطية الجديدة والفيدرالية الجديدة وإحياءالتخطيط القومى طويل المدى، إلا أن البرامج المقدمة حتى الآن غير منسجمة ولايمكن تنفيذها. ويمكن قول نفس الشئ عن الفكرة البرامجية التى قدمها التجمع الوطنى الديمقراطى؛ وتظل التداعيات بالنسبة للتمويل والتنفيذ مبهمة.

يجب على الإستراتيجيات البديلة للسودان ان تدمج بين البرامج والخطط لهذه المجالات الأربع فى ذات الوقت من أجل ان يكون هناك إرتباط بالواقع. كما يجب ان تتكامل وترتبط المجالات ذات الأولوية مع موجهات الإصلاح (انظر الملخص فى الجدول (٤)، بحيث تضع اساساً لإستراتيجية منسجمة ومتسقة وإن مثل هذه الإستراتيجية للسودان يجب أن تدعم اثناء عملية التنفيذ على اساس الإلتزام السياسى لفترة طويلة من الزمن. ومن الضرورى أن نوضح العلاقة المتداخلة بين هذه المجالات الأربع من خلال الإشارة إلى الأهداف والقيود وإجراءات السياسة.

الجدول(٤) المجالات ذات الأولوية وموجهات الإستراتيجيات الإقتصادية البديلة

١. تحفيز القطاعات الإقتصادية المنتجة:

١-١. إن التوازن القطاعى الفرعى بين القطاعات الفرعية للزراعة المروية والمطرية الآلية والتقليدية مهم، حيث أن تكاليف ومنافع القطاعات الفرعية بالنسبة للإقتصاد/ المجتمع ككل قد تغيرت بشكل جذرى منذ الإستقلال.

١-٢. إن خلق توازن قطاعى فرعى بين الصناعات الكبيرة/الصغيرة، الخاصة/العامة، الحديثة/التقليدية، التقليدية الصغيرة/الحديثة الصغيرة والرسمية/غير الرسمية مهم حيث أن التركيز على الصناعات العامة الضخمة قد اصبح بشكل متزايد غير ملائم فيما يتعلق بالأهداف التنموية ذات الصلة.

١-٣. إن إستغلال الروابط بين الإقتصاديات الريفية والحضرية وبين الزراعة والصناعة حاسم، خصوصاً بسبب تزايد الترابط بين أسواق العمل الريفية والحضرية والإمكانية الإقتصادية الضخمة لإستغلال هذه الروابط.

١-٤. إن تطوير البنية الإجتماعية والمادية ونظم حماية البيئة هى مهام عاجلة حيث أن تدهور البنية الأساسية والموارد البيئية يهدد بالخطر بقاء وإنتاجية كل الفاعلين فى القطاعات الإقتصادية المنتجة.

٢. تثبيت الإقتصاد الكلى وإصلاحات السوق:

٢-١. إصلاح النظام المالى والإدارى مهمان لأن هيكل الإيرادات والنفقات العامة غير ملائم وإن طرق تمويل العجز تعطل العملية الإقتصادية.

٢-٢. إن تنفيذ سياسات نقدية وإئتمانية فعالة مهم لأنه من غير الممكن ضبط السيولة أو التخصيص الفعال للإئتمانات المطلوبة فى القطاعات المنتجة، فى ظل النظام الممارس حالياً.

٢-٣. إن المطلوب أيضاً توازن أكثر بين القطاعين العام والخاص خصوصاً ما يتعلق بالإستثمارات الخاصة والعامة؛ فكلا إستثمارات القطاع العام والخاص ليست بالحد الأدنى الذى يمنع تآكل مخزون رأس المال السودانى.

٢-٤. إن المطلوب توازن أكثر بين النفقات الإنتاجية والإجتماعية علاوة على تخفيض النفقات غير المنتجة؛ كما أن المطلوب تعبئة الموارد وتمويل دولى إضافى حيث أن التكيفات الهيكلية المستمرة تتطلب بالضرورة إستثمارات منتجة ولكن أيضاً برامج إجتماعية لتخفيف تكاليف التكيف والتغير الهيكلى.

٣. أسس جديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية:

٣-١. المطلوب سياسات جديدة لترويج وتنويع الصادرات، وترشيد الواردات حيث أن التنافسية الدولية للصادرات التقليدية مازالت فى إنحدار وقد أصبح شراء الواردات الآن أكثر صعوبة عن أى وقت مضى فى تاريخ السودان.

٣-٢. إن سياسات مستدامة وحاسمة لصرف للعملات مستمرة حاسمة لإحياء الإقتصاد السودانى الذى يتطلب دعماً بواسطة سياسات مالية ونقدية وإئتمانية ومن جانب العرض موثوق بها لتعزيز المقدرة الإنتاجية.

٣-٣. وضع سياسات تكامل وتعاون جديدة على أساس تقييم طويل الأمد للميزات المقارنة لصادرات السودان؛ فالسياسة الثنائية لا يمكن أن تكون بديلاً لسياسة تجارة دولية قائمة على الانفتاح.

٤-٣- هناك ضرورة لوضع مداخل جديدة تجاه مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) حيث أن التكاليف طويلة الأجل لقطع العلاقات مع هذه المؤسسات ربما تكون عالية جداً؛ فالحصول على الائتمان الدولى ضرورى للنهوض بالتجارة والاستثمارات الجديدة.

٤.احياء الدولة التنموية:

٤-١- إن التوجه نحو المشاركة الشعبية الفعالة هام لأن انعدام المشاركة على كافة المستويات (افقياً وأيضاً رأسياً) قد ادت إلى تدهور سريع فى الدوافع والتعبئة والخضوع للمحاسبة والمعلومات والوعى والمسئولية.

٤-٢- يتطلب الاتجاه نحو هيكل فيدرالى جديد للسودان ليس فقط اقامة نظام لاقتسام حقيقى للسلطة؛ وانما المهم أيضاً توزيع الموارد المالية والالتزامات والديون القومية على الصعيدين الأفقى والرأسى؛ كذلك تصبح عملية الضبط والخضوع للمحاسبة على كافة المستويات عناصر هامة من أجل حكم ناجح فى مثل هذا النظام.

٤-٣- ويمكن أن تدعم سياسات التكيف الهيكلى الأكثر عدلاً بواسطة نظام معزز لإدارة الأيدى العاملة وعقد اجتماعى؛ ويمكن تخفيف الآثار الاجتماعية لسياسات التحرير الاقتصادى فقط إذا ما أخذت النقابات ومنظمات أصحاب العمل وإدارة الأيدى العاملة مهام جديدة تتطور من الأسواق المحررة وغير المقيدة.

٤-٤- إن احياء التخطيط طويل الأمد هام حيث أن القرارات المفردة قد حجبت التخطيط وبرمجة الميزانية الجديان؛ وهذا أدى إلى مطالب غير واقعية من قبل جماعات المصالح، وإلى الفساد وقصر النظر فى المجال السياسى.

الآثار المترتبة على تطبيق حزمة موسعة للسياسات الاقتصادية البديلة

تحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة

لقد روج السودان منذ الاستقلال القطاعات الاقتصادية الانتاجية على أساس التخطيط طويل الأمد (الخطة العشرية، الخطة الخمسية، الخطة السداسية التى تم التخلى عنها)، ووضع التاكيد على الزراعة المروية والآلية فقط. ونتيجة لذلك برز اختلال فى التوازن بين القطاعات الفرعية الثلاث فى الزراعة (المروية والالية والتقليدية). ولقد أصبح التجاهل الخطير للقطاع

الزراعى الفرعى التقليدى مثار تركيز لكل من تقرير منظمة العمل الدولية فى السبعينيات (ILO, 1976) وايضا لاستراتيجية التنمية الزراعية المطرية خلال الثمانينيات انظر (Wohlmuth, 1991) رغم ذلك، لم تأخذ حكومات السودان المتعاقبة بجدية أى من هذه الإستراتيجيات من أجل النهوض بالقطاع الزراعى التقليدى (خصوصاً القطاع الحيوانى) فهو الخاسر فى سياسة التنمية منذ الإستقلال، إذ كانت فرصه ضئيلة فى الحصول على الإئتمان والخدمات الأساسية والإستثمار العام والحماية الحكومية والعملات الصعبة والإعانات. أما تقرير منظمة العمل الدولية المقدم لحكومة السودان (ILO,1987)فقد شدد وقتذاك على ضرورة قلب السياسة مرة أخرى محاججاً أن الزراعة المروية ماعادت مورد صافى هام للعملة الصعبة للبلد مقارنة بالزراعة المطرية. رغم ذلك، لم يكن لهذا التقرير أى أثر حقيقى على صعيد السياسات. إن إختلال توازن يرتبط بذلك هو بين إقتصاديات الزراعة وتربية الحيوان والذى إكتسب زخماً عبر السنوات مما كان له تداعياته على الموارد البيئية فى السودان.

إن مصدراً أخر من مصادر إختلال التوازن هو تجاهل الصناعات الصغيرة الريفية والحضرية والصناعات التقليدية (القائمة على تكنولوجيات بسيطة) مقارنة بالصناعات الضخمة العامة والخاصة المتمتعة بالحماية والدعم المرتفعين حيث تم تشييدها بعد الإستقلال من خلال تدخل عام (حكومى) متزايد بإستمرار (انظر الجدول ٢).

لقد أفادت جميع اليات السياسة، كما توضح ذلك قوانين الإستثمار المتعاقبة، البعض القليل من المشروعات الكبيرة وكثيفة رأس المال المملوكة للقطاع العام والخاص والأجنبى. وجميع السياسات الإقتصادية ذات العلاقة منحازة ضمناً ضد الصناعات الصغيرة التى لها رغم ذلك ميزات بارزة(مثلاً فى مجال التكامل بين القطاعات وخلق فرص العمل وتوفير رأس المال والعملات الصعبة وإمدادات السلع للأسواق المحلية بأسعار معقولة). وحتى قانون الإستثمار الجديد لعام ١٩٩٠ لم يحدث أى تغيير أساسى لهذا الوضع. إذن فالمطلوب سياسة جديدة موجهة للصناعات الصغيرة يمكن أن تكمل سياسة زراعية جديدة تدعم قيام تنمية متوازنة أكثر بين القطاعات الزراعية الفرعية.

إن الروابط غير الكافية بين الزراعة والصناعة لم يسببها تجاهل الزراعة التقليدية والصناعات الصغيرة فحسب وإنما أيضاً بواسطة مدى الحماية التجارية غير المناسبة الممنوحة للصناعة مقارنة بالزراعة وبالتالى التمييز ضد الزراعة. إن إدعاء الحكومة الجديدة بإنتهاج سياسة تقوم على دعم الزراعة يجب

أن تسندها إصلاحات سياسية على هذا الاساس. إن ذلك يتطلب توازناً أكثر بين القطاعات الفرعية وبرنامج تثبيت موثوق به وبرنامج إستثمارات عامة موجهة للزراعة وبرنامج لتنمية الصناعة الصغيرة وتوجه جديد لسياسات التجارة الخارجية وأسعار الصرف وبرنامج أصيل لدعم صغار الزراعيين والصناعيين.

وفى الوقت الحاضر لا يوجد برنامج لصغار المزارعين ولا برنامج لدعم الصناعيين الريفيين. إن سياسات موثوق بها لتنمية الريف تعنى ضمناً القيام بعمل فى المجالات الزراعية المتعلقة بالمؤسسات والمدخلات والبنية الأساسية والأسعار والحوافز الأخرى والأبحاث والإرشاد؛ إن جميع مكونات السياسة هذه ذات طبيعة طويلة الأمد ومعقدة أكثر مما تتصور الحكومات السابقة والحالية. حتى الآن لم تحقق مشروعات التنمية الريفية المتكاملة فى السودان أى من وعودها. رغم ذلك، يمكن تنفيذ برامج إعادة الإسكان للسكان النازحين، كما مُخطط لها الآن، على أساس برامج تنمية ريفية متكاملة فقط.

والأكثر أهمية لتطور القطاع المنتج أن تكون خطط تطوير البنية الأساسية مصممة فوراً بقدر الإمكان من أجل إنشاء البنية الأساسية الإجتماعية والمادية أيضاً؛ وأن يتضمن ذلك خطة لحماية البيئة أيضاً. إن تطوير القطاع المنتج ممكن فقط إذا ما أوقف تدمير البنية الأساسية وإذا ما حدثت إستثمارات جديدة. ويمكن فقط إيقاف التدهور الخطير للبنية الأساسية المادية (خصوصاً المواصلات والإتصالات وتنمية المياه) والبيئة الأساسية الإجتماعية (خصوصاً التعليم والصحة) بواسطة إلتزام الحكومة بخطط طويلة المدى لتطوير البنية الأساسية. رغم ذلك فالسودان تعوزه الخطة لتطوير التعليم وخطة لقطاع الصحة ولاتوجد خطط أو برامج لإعادة بناء بنيته الأساسية المادية. فليس هناك تنسيق مع تخطيط الموازنة من أجل ضمان توفير مستويات دنيا من النفقات التنموية والنفقات الإجتماعية لهذه الأغراض. فالمطلوب وضع ميزانية أساسية لصياغة برامج حد أدنى فوراً بقدر الإمكان. رغم ذلك، لايترك الإنعدام التام لضبط نفقات الحكومة (بسبب الإعتماد المتزايد على التمويل خارج الميزانية وحجم إستخدام التمويل بالعجز) مجالاً لمثل هذه الميزانيات الأساسية والإلتزامات فى حدها الأدنى من أجل تطوير البنية الأساسية.

إذن فالمطلوب بإلحاح خطة قومية للبنية الأساسية لإيقاف تآكل مخزون رأس المال. إن مثل هذه السياسة تتسق مع إستراتيجيات التمويل الجديدة القائمة على إستعادة التكلفة وفرض ضرائب على أسس من العدالة على أكثر شرائح المجتمع ثراءاً ولكنها لا تتسق مع ممارسات التمويل بالعجز الحالية.

نحو سياسات لتثبيت الإقتصاد الكلى واصلاحات السوق:-

إن المحورى فى سياسات التثبيت فى السودان هو إجراء إصلاح مالى جذرى. فلا هيكل الإيرادات ولا هيكل النفقات أو هيكل تمويل العجز المالى ثابتة (انظر Attaelmannan Taha et al.1990). فهيكل النفقات (يتكون بشكل رئيسى من التحويلات المباشرة إلى الأقاليم والمرتبات والنفقات المتعلقة بالأمن) يترك مجالاً ضئيلاً للنفقات المتعلقة بتطوير القطاع الإنتاجى. ويشكل الإستخدام السئ للأموال وإنعدام الخضوع للمحاسبة فيما يخص النفقات، المتزايدة على الدوام، خارج نطاق الميزانية عناصر تلك السياسات التى تؤدى إلى فقدان تام لضبط الإقتصاد الكلى. كما أن هيكل الواردات أيضاً غير ثابت [قائم بشكل رئيسى على الضرائب غير المباشرة ونصيب منخفض ومساهمة متدهورة للضرائب المباشرة وإنعدام خطير للإيرادات غير الضريبية]، لذلك يجب إنتهاج سياسة قائمة على توليد الإيرادات مبنية على النهوض بالقطاعات الإنتاجية(Attaelmannan Taha etal.1990). يجب أن تعتمد إستراتيجية التعزيز المالى على الضرائب المباشرة وضرائب العقارات والأراضى أكثر. إن هيكل تمويل العجوزات (معتمدة على إئتمانات البنك المركزى للتمويل بالعجز وعلى تمويل المكون المحلى للعون السلعى) يدمر النظم التمويلية والنقدية. ولن يكون لأى إصلاح للعملة الوطنية (قام به مؤخراً النظام الجديد) أى آثار دائمة مالم تكن الحكومة نفسها مستعدة لضبط عجزها المالى وإعادة هيكلة الإيرادات والنفقات.

ومن البديهى أن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل شروط، حيث يتم قبول حد ادني من الإستقلالية لبنك السودان فى علاقته بالحكومة. لقد أصبح بنك السودان أداة أكثر فأكثر لتمويل النفقات خارج نطاق الميزانية ولتمويل العجوزات المالية المتزايدة دوماً. وفى هذه الحالة لا يمكن أن تكون السياسات المالية أو النقدية أو الإئتمانية فعالة؛ ففى هذه الحالة لن تأتى المدخرات والإستثمارات، كما أن تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لن تضيف للمدخرات المحلية. يمكن تحفيز المدخرات بواسطة سياسة تثبيت متسقة وسياسة للتعميق والتوسع التمويلى تضم أيضاً البنوك والمؤسسات الإسلامية فى البلد (حيث انها تعمل حتى الآن دون رقابة لهذا الحد أو ذاك). فتوسيع تغطية مؤسسات التمويل لجميع الأقاليم وإعادة توجيه نحو إقراض أكثر إنتاجية وطويل المدى هئ خطوات ضرورية. إن تخصيصات الإئتمان على أسس إدارية وفقاً لقواعد وإجراءات بنك السودان كانت حتى الآن غير فعالة وغير تنموية. فلم

يخصص الإئتمان للمشروعات طويلة المدى والإنتاجية وإنما خُصص لأغراض قصيرة الأجل وللمضارية. وحتى الحكومة نفسها لا تتبع سياسة بنك السودان في تخصيص الإئتمانات. إن وضع سياسة جديدة وأكثر مرونة لتخصيص الإئتمانات هى مكمل هام لسياسة التعزيز المالي (انظر Attaelmanann .(Taha etal. 1990,Wohlmuth & Hansohm 1987

إن الآثار المالية المترتبة على إنشاء هيكل فيدرالي جديد في السودان مازالت بحاجة إلى تفصيل. فحتى اليوم لم توضع المبادئ ومعادلة إقتسام الإيرادات العامة بين الإتحاد والولايات (الأقاليم) والمحافظات. إن معادلة إقتسام الإيرادات وضمانات القروض والإئتمان والإلتزام بحد أدنى من الإيرادات والنفقات على كافة مستويات الإتحاد ووضع إجراءات الرقابة المناسبة هي هامة جداً من أجل إحياء الفيدرالية فى السودان. أما فكرة قيام نظام إقليمى معتمد على الذات فهى حتى الآن مجرد شعار؛ كما يجب الأخذ فى الإعتبار الآثار المالية المترتبة على الضرائب والرسوم الجديدة بالنسبة للأقاليم والمحافظات (علاوة على الآثار التدميرية الناجمة عن الضرائب الإقليمية والمحلية مثلاً على البيئة).

إن إختلال التوازن بين تطور القطاعين العام والخاص يجب معالجته سريعاً. وقد وضع النظام الحالى سياسة الخوصصة ضمن أجندته، إلا أن الخوصصة، فى معناها الإقتصادى السليم، تتطلب تنسيقاً مع سياسات أخرى مثل سياسة المنافسة وسياسة إطلاق الحرية لقوى السوق وسياسة لصرف العملات الأجنبية وسياسة للصناعة والتجارة وسياسة لترويج أسواق رأس المال. بغير ذلك سوف تبرز نوع من الخوصصة العفوية وحتى الفوضوية، مؤدية إلى مكاسب ضخمة لبعض رجال الأعمال وبدون آثار مفيدة على النظام الإنتاجي. وأن مثل هذا النوع من الخوصصة يمكن أن يعيق أكثر الصناعات المتبقية ضمن القطاع العام. وحتى الآن لم تُتبع مثل سياسة خوصصة مدروسة فى السودان.

كذلك تشير سياسة الخوصصة ضمناً أن قيمة أسهم الشركة يجب أن تقيم من قبل مؤسسات سوق المال والمؤسسات التمويلية. رغم ذلك، لا يمكن أن تتطور مؤسسات التمويل ومؤسسات سوق المال فى ظل وضع من السياسات الإقتصادية الكلية غير الثابتة وتدخلات إقتصادية جزافية غير متسقة من جانب الحكومة. فالخوصصة يصبح لها معنى فقط فى ظل وضع يكون متاحاً فيه الحصول على العملات الأجنبية والإئتمانات والمدخلات بحيث أن ملكية القطاع

الخاص تؤدى فوراً إلى إستثمارات جديدة. غير أن جميع هذه الشروط غير متوافرة في سودان اليوم.

أيضاً لا يمكن أن تصبح الخوصصة بديلاً للتعزيز المالى كما يبدو الحال اليوم فى السودان، وذلك بمناسبة توليد إيرادات غير ضريبية من خلال بيع الشركات وأسهم الشركات الكبيرة. إذن فالخوصصة ذات مغزى ومقيّدة فقط فى سياق إصلاحات مالية مستمرة. وفى حالة السودان، يجب إذن أن يكون جعل شركات القطاع العام رابحة وتعزيزها هو الأولوية، ويغنى جعل الشركات رابحة تجاريا هو أولاً إستعادة كل إستقلالها الوظيفى، بحيث يمكن ترسيخ إتخاذ القرار المسئول والخضوع للمحاسبة العامة. إن من الهام وضع قواعد وإجراءات واضحة لتوجيه الشركات العامة، كما أن الإستثمارات الجديدة فى الشركات الباقية ضمن القطاع العام هامة أيضاً. رغم ذلك، ينبغى ايضاً تحسين إجراءات إختيار و تقييم إستثمارات القطاع العام.

إن أحد المجالات الهامة من مجالات السياسة التى يجب أن ترافق إصلاحات السوق والإقتصاد الكلى هو تخفيف حدة التكاليف الإجتماعية لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى. فالخصخصة تشير ضمناً إلى تخفيض العمالة، كما أن التحرير الإقتصادى وإطلاق قوى السوق لهما آثارهما الإجتماعية بسبب تعديلات الأسعار، كما أن تعزيز الميزانية له تداعياته الإجتماعية لأنه من الضرورى تخفيض عجز الميزانية. إن ذلك قد يعنى ضمناً تخفيضاً إضافياً للدعم والنفقات الإجتماعية وإستخدام إجراءات إسترجاع التكاليف. ويمكن تخفيف آثار التوظيف جزئياً من خلال صندوق العمالة والتدريب ومن خلال صناديق التدريب والتوجيه المهنى، كما أن الآثار الأخرى يمكن تحقيقها بواسطة صناديق التنمية الإجتماعية. ويمكن تخفيف آثار الأسعار من خلال الدعم الإنتقائى والمستهدف، كما يمكن الآثار على النفقات الإجتماعية من خلال برامج نفقات أساسية والتى يجب ربطها بإستراتيجيات شاملة لتخفيف حدة الفقر. إن كل هذه السياسات والإستراتيجيات تتطلب أن تنسقها وتنفذها صناديق التنمية الإجتماعية وصناديق الرفاه الإجتماعى بواسطة مؤسسات رفاه إجتماعى فعالة. ولقد تم نقاش مثل هذه البرامج بالنسبة للسودان منذ أواخر الثمانينات (انظر World Bank, 1988)، ولكن لم يُتخذ أى إجراء بعد ذلك. إن برامج تخفيف آثار التكيف الهيكلى يمكن ويجب أن تُدمج فى سياسات الأمن الغذائى (مثلاً ضمن المخزونات الإستراتيجية)، برامج العون السلعى، برامج التوظيف العامة والمحددة والإجراءات الأخرى التى لها اثر على الفقر والرفاه الإجتماعى.

- نحو أسس جديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية:

إن أسساً جديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية السودانية هامة جداً لأن النمو يعتمد على النجاحات فى هذا المجال. فالعديد من الموضوعات الحاسمة فى هذا المجال لم تتم معالجتها بفعالية من قبل الحكومات السودانية المتعاقبة. إن وضع سياسة تجارية جديدة ينبغى ان يحسن التنافسية الدولية للصادرات وتمكين البلد من إنتاج سلع وخدمات كفوءة بديلة للسلع والخدمات المستوردة.

يُعد فقدان التنافسية الدولية لمحاصيل الصادر التقليدية وعدم المقدرة على إنتاج بدائل فعالة للواردات من ضمن العوامل التى تخلق توترات فى سوق صرف العملات الأجنبية ويحد من حصول القطاعات الإنتاجية على العملات الأجنبية ويؤخر التنمية بسبب إنعدام المدخلات المستوردة. إن جانباً هاماً آخر هو عدم الإستغلال للإمكانيات التصديرية الضخمة للزراعة (التى احتسبها مؤلفى نحو إستراتيجية من أجل تنمية الزراعة المطرية)؛ رغم ذلك، فإن عدم إستغلال الإمكانية التصديرية فى مجالات مثل الحرف والتصنيع والسياحة هى ايضاً موضوع هام يجب مناقشته فى سياق سياسات مناسبة من أجل تحسين مقدرات الإنتاج التصديرى.

لم يطور السودان سياسة لتطوير الصادرات أبداً (تتكون مثل هذه السياسة من سياسات تسويق وتسعير وتمويل وعلى فتح الأسواق وتطوير المنتج بالنسبة لصادرات)، ولم ينجح أبداً فى تنفيذ إستراتيجية لإدارة عرض الصادرات (من خلال توفير بنية اساسية مناسبة وإمدادات مدخلات وإطار تنظيمى سليم). وأكثر من ذلك يجب أن يُضاف إلى قائمة القصور، الفشل فى إستخدام سياسات صرف العملة الأجنبية بنشاط كأداة تنموية. يجب أن يتضمن ترويج الصادرات إستراتيجية شاملة طويلة المدى، تشمل أيضاً دعم للتسويق الدولى، دعم إنتقائى لإنتاج الصادرات ومنح بعض الحوافز الخاصة للشركات التى لها سجل جيد فى مجال التصدير. وبالعكس من ذلك، فقد درج السودان بإنتظام على فرض ضرائب على قطاع الصادر مباشرة (من خلال ضرائب ورسوم الصادر) وبشكل غير مباشر (من خلال حماية الواردات التى تؤثر على منتجى السلع التصديرية).

كذلك لم يتّبع السودان أبداً سياسة منسجمة لادارة عرض الصادرات. إن فترات حظر الصادرات واهمال محاصيل الصادرات التقليدية وتدهور البنية الأساسية (الرى والخدمات البيطرية وتسهيلات النقل ونظم الصحة وخدمات الأبحاث والخدمات الارشادية)، والآليات والسياسات غير المناسبة لتسعير

الصادرات، والتوزيع والتسويق، وحول أسعار صرف العملات الأجنبية وضرائب الصادرات قد دمرت فعلياً المقدرة التصديرية للبلد. لقد منع التغيير المستمر للضرائب، ومعادلة الجمارك والتسعير، والافتقار الكلى لمؤسسات قطاع الصادر أو ضغطها (خصوصاً فى مجالات ضبط الجودة والمعايير الصحية)، والقصور الواسع النطاق فى البئية الأساسية والادارية، قد منعت استغلال الموارد الوفيرة من أجل التصدير.

إن تجاهل دور سياسات صرف العملات للأغراض التنموية هى أكثر خطورة فى نتائجها. فقد شهد السودان العديد من تخفيضات سعر صرف الجنيه السودانى مقابل العملات الأخرى منذ ١٩٧٨، ولكن لم يرافق أى من هذه التخفيضات فى الحقيقة أى سياسات منسجمة فى مجالات السياسة النقدية والمالية وجانب العرض من أجل استقرار سعر الصرف عند الوصول إلى "سعر التوازن". لقد تجاهلت المعارك بين الاقتصاديين السودانيين دائماً الموضوع الرئيسى الا وهو أن سعر صرف حقيقى ومستقر للجنيه السودانى (يعكس معدل التضخم المحلى بالنسبة لمعدلات التضخم للشركاء التجاريين) يمكن أن يكون أساساً سليماً لقرارات المنتجين والمصدرين وملاك رأس المال والسودانيين العاملين بالخارج. إن العناصر الأساسية لأى علاقات اقتصادية دولية مجزية (ترويج الصادرات، وإدارة عرض الصادرات وتثبيت سعر صرف حقيقى للعملات) لم تؤخذ بعين الاعتبار أبداً (انظر بالنسبة لموضوعات تسويق الصادرات (Oesterdiekhoff, 1991

يتجه السودان الآن نحو مرحلة جديدة من اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية. إن ذلك ناجم عن تدهور ميزان المدفوعات ووضع المديونية. لقد أدت الندرة الفائقة (مثلاً فى الوقود والطعام والمنتجات الدوائية) إلى نوع من الترتيبات الجديدة (القديمة). يجب فى هذا المقام إجراء دراسة دقيقة عن تجارب الاتفاقيات الثنائية السابقة. إن المعاملات الثنائية ستكون مفيدة فقط مؤقتاً وتجاه قطاع واحد؛ فهى لن تغنى عن سياسة تجارة ومدفوعات سليمة قائمة على أسس متعددة الأطراف. إن المعاملات التجارية الثنائية تعنى ضمناً أسعاراً منخفضة بالنسبة للسلع المصدرة، وعدم استغلال المقدرات المحلية وعدم الوعى بالتكاليف والأسعار وتسييس وتدمير العلاقات التجارية الرابحة (القائمة على الحوافز الاقتصادية).

سوف تكون بعض الاتفاقيات الثنائية الجديدة فى مجالات التجارة والمدفوعات والتكامل والتعامل (مثل تلك الموقعة مع ليبيا والاقطار العربية

الاخرى والأقطار الآسيوية الاسلامية والهند والصين) هى اتفاقيات محدودة فى نطاقها. فهذه الاتفاقيات تؤدى إلى تجارة ومدفوعات ثنائية ولكن نادراً ما تمتد لتشمل انشاء مشروعات مشتركة وإلى تعاون انتاجى وإلى أنشطة الإستثمار الخاص؛ إذن فالامكانية الكامنة لتوسيعها محدودة. يجب استخدام هذه الاتفاقيات بشكل رئيسى من أجل اجراءات قصيرة الأجل للحصول على سلع ومدخلات نادرة من أجل اعادة تأهيل قطاعات هامة وصناعات استراتيجية (مثل صناعات السكر والنسيج) وفى حالة الندرة الشديدة للسلع الأساسية (الوقود والأدوية والطعام). وحتى فى هذه الحالات فإن هذه الصفقات يجب ترتيبها بشكل ديناميكى وتنموى (فيما يتعلق بالاسعار والمقدار والشركاء).

على المدى الطويل، لن تكون هذه المداخل بديلاً عن تقييم واقعى لخيارات التجارة الدولية القائمة على الميزة النسبية كما احتسبت للسودان منذ عام ١٩٨٠ (حول المنهجية انظر Nashashibi., 1980.) لقد اجريت حسابات التكاليف المقارنة كأساس لبرامج عمل صادرات السودان منذ أوائل الثمانينيات. رغم ذلك فإن الآثار المترتبة على ذلك فيما يتعلق بسياسات ترويج الصادرات لم تؤخذ أبداً بجدية.

إذن تشير السياسات الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن الدولة تدخل نفسها بطريقة رشيدة أكثر فى مجال ترويج الصادرات وسياسات سعر صرف وسياسات تجارة، وصناعة وسياسات للاستثمار العام والخاص وأن بيئة اقتصادية كلية مستقرة وموثوق بها قد اقيمت. إن ذلك يتطلب أيضاً اقامة علاقات عمل جديدة مع صندوق النقد الدولى حيث بدون ذلك فإن الحصول على ائتمانات دولية جديدة تصبح صعبة ومكلفة جداً. ولا يمكن أن تكون الاجراءات التكتيكية والأفعال الرمزية (تخفيض قيمة العملة وتحركات التحرير، واطلاق قوى السوق والخصخصة، او حتى اصلاحات العملة) كما يمارسها النظام الحالى، بديلاً لاطار سياسة سليم. إن الوضع الحقيقى (انظر الجدول ١) خطير جداً بحيث أن الاجراءات التكتيكية والرمزية لا يمكن ابداً أن تقنع المجتمع الدولى أن هناك تغيير سياسة حقيقى مقصود فى السودان.

ومن وقت لآخر تعطى فكرة تطوير السودان ليصبح سلة غذاء العالم العربى انتباهاً محدوداً. غير ان تجارب السبعينيات (انظر Oesterdiekhoff & Wohlmuth, 1983 Wohlmuth & Hanohm,1984) والتطورات فى العالم العربى بعد حرب الخليج لم تعط أى دعم لانتهاج هذه الأفكار: فما زال السودان مستورد للغذاء ولم يحقق أبداً أهداف الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل

الغذائية الهامة (مثلاً السكر).

- **احياء الدولة التنموية:**

... لقد جرب النظام الحالى بعض الأنواع والأشكال الجديدة للمشاركة الشعبية. ووفقاً لأهداف النظام، يجب اقامة المشاركة الشعبية على اساس المؤتمرات الشعبية على المستويات المحلية والمحافظات والولايات (الاقليمى) والقومي (الاتحادى). رغم ذلك يجب ان تكمل المؤتمرات الشعبية بواسطة منظمات تعبر عن مصالح قطاعية؛ ويجب أن تشكل اللجان القطاعية للاقتصاد وأخرى عسكرية/دفاع ولجنة ثالثة للشئون القانونية.

سوف يكون لهذا النظام- إذا ما عمل- آثار بعيدة المدى حيث مثلاً ستتكون لجنة للاقتصاد من كل المنظمات التى تعالج موضوعات العمال (النقابات ومنظمات أصحاب العمل)، وستكون هذه المنظمات مرتبطة مع بعضها البعض فى لجنة واحدة وذلك لتسوية المصالح القطاعية فى هذا الشأن؛ وهذا يعنى أن تضارب وصراع المصالح لا يمكن التعبير عنه بحرية وأن موضوعات مثل المفاوضات حول الأجور وظروف العمل والعمالة لا يمكن أن تحدث بطريقة حرة. وهذا قد يؤدى إلى عدم تعبئة هيكلية على مستوى المؤسسات والاجراءات؛ التى قد تعوق ايضاً التكيف الهيكلى حيث أن سياسات التكيف الهيكلي تعنى ضمناً بطبيعتها فى حد ذاتها نظاماً حراً للمفاوضات بين الشركاء الاجتماعيين فى سوق العمل. وسيكون للدولة دور أكثر من مجرد التيسير والتوسط فى هذا النظام لتنظيم علاقات العمل؛ وهذا قد يعقد أيضاً تكيفات الاسعار والاجور. إن تقوية النقابات وكذلك منظمات أصحاب العمل ضرورى من أجل سياسات فعالة للتكيف الهيكلى والتنمية.

إذن، إن الأكثر اهمية أن ندعم الحكومة لتفعيل سوق العمل وأن تصمم سياسات عمالة مناسبة من خلال إدارة عمالة فعالة (وللسودان تاريخ يتسم بالكفاءة فى مجال إدارة العمالة يمكن أن يبنى عليها). وينبغى على أى إدارة فعالة للعمالة أن تعالج تداعيات سياسات التكيف الهيكلى، خصوصاً آثار التحرير والخوصصة والتثبيت واطلاق قوى السوق وأن تعالج القضايا المرتبطة بالمستوى المتزايد للبطالة الحضرية وتدنى الأجر الحقيقى وتزايد الفقر. إذن فإن احياء الدولة التنموية له آثار على مهام وتنظيم النقابات ومنظمات أصحاب العمل وإدارة العمل الوطنى المعززة.

لقد تم اقتراح عقد اجتماعى جديد فى الثمانينات بواسطة وزارة العمل فى

السودان (انظر Mustafa et al., 1988) وايضاً بواسطة منظمة العمل الدولية (انظر: ILO, 1987). إن الهيكل الثلاثى المقترح كأساس للعقد الاجتماعى (الحكومة والنقابات وأصحاب العمل) ربما يثبت أنه أداة هامة لوضع أسس لتعزيز الديمقراطية واحياء الدولة التنموية. ورغم ذلك يجب أن يتضمن هذا العقد الاجتماعى جميع الموضوعات ومجالات السياسة التى هى الآن محورية لأنشطة إدارة العمل والشركاء الآخرين- ونذكر خصوصاً دعم عمال ومنظمى القطاع غير الرسمى، وعمال الزراعة الريفيين وصغار التجار ومجموعات الفقراء القدامى والجدد وكل الأشخاص العاطلين عطالة مفتوحة فى المناطق الحضرية. ينبغى تأسيس تطور القطاع المنتج على نمط جديد من التعاون بين هؤلاء الشركاء الثلاثة. إن هذا الموقف الجديد يمكن أن يدعم التغيير الهيكلى ويخفف من حدة الصراع الناشئ خصوصاً فى سياق الركود والازمة الاقتصادية والتكيف الهيكلى.

وعلى أساس العقد الاجتماعى يمكن بسهولة أكثر تصحيح تلك القرارات غير المناسبة المتخذة من جانب الحكومة ويمكن أن تكون السياسات ذات قاعدة أوسع. ويمكن جعل قوانين الاستثمار أكثر ارتباطاً باحتياجات المستثمرين من خلال دمج تجارب مختلف الشركاء. كذلك يمكن جعل سياسات التوظيف والسياسات الاجتماعية الجديدة مصممة بشكل أفضل، اضافة إلى وضع استراتيجيات تدريب مهنى وتوجيهى لسوق العمل بشكل انسب. ويمكن أن تساعد المنظمات الاقتصادية القوية وذات القاعدة العريضة، مثل النقابات ومنظمات أصحاب العمل، فى الوصول إلى منظمى وعمال القطاع غير الرسمى. كذلك يمكن دعم مشروعات التوظيف العام ومبادرات التوظيف الخاص بفاعلية بواسطة الشركاء الاجتماعيين، خصوصاً البرامج الموجهة من اجل النساء وأفقر الفقراء فى المجتمع (انظرخصوصاً:ILO,1986 & Mustafa et al.,1988, 1989).

ثانياً، يشير احياء الدولة التنموية ضمناً إلى بناء أسس قوية لتمويل الهيكل الاتحادى. ففشل اللامركزية والاقليمية والمحاولات الباكرة لبناء هيكل اتحادى فى السودان لها علاقة بحقيقة أن القواعد الواضحة لاقتسام الايرادات والالتزام بالنفقات وقواعد تراكم المديونية ووضع الميزانية على المستوى الاتحادى والاقليم وعلى مستوى المحافظات لم يتم تصميمها بشكل سليم. وما زال الوضع كما كان من قبل.

ولا توجد حتى الآن التزامات واضحة حول التحويلات المالية المباشرة

وانصبة الضرائب التى تخصص للأقاليم (الولايات) والمحافظات والقواعد والاجراءات الأخرى. ينبغى أن تؤسس التحويلات المالية المباشرة على أساس مبادئ مثل التساوي فى مستويات الدخل وعلى أساس أهداف كمية (مثلاً أهداف استثمار وتوظيف، مؤشرات لتنمية الموارد الاقليمية وقاعدة سكانية اقليمية). كذلك من المهم اتخاذ اجراءات الضبط والخضوع للمحاسبة فى مثل هذا النظام المالى الاتحادى وحتى الآن لا توجد مثل هذه الاجرءات. إن لذلك أثاره على السلام فى السودان حيث أن الاستقلالية المالية والتمويل الاقليمي لم تطبق قط. لقد أدت العلاقات المالية العفوية والانحرافات إلضخمة بين الالتزامات والمدفوعات إلى العديد من المشاكل وليس فقط بالنسبة للاقليم الجنوبى. ولكن المشروعات المحددة للنظم المالية الاتحادية الكافية نادرة (انظر حول بعض وجهات النظر Ahmed and Sorbo, 1989) ولم يطور النظام الحالى أى قواعد واجراءات حازمة للفيدرالية الجديدة المعلنة. فقد تم اثارة الحجة بأن الاعتماد الاقليمى على الذات سوف يؤدى إلى حل هذه الاشكاليات.

يعتبر احياء التخطيط طويل الأمد عنصراً هاماً ثالثا لاحياء الدولة التنموية (لقد تم التأكيد عليها من قبل فى مؤتمر أركويت ١٩٨٨). وبعد التخلى عن التخطيط طويل الأمد فى ١٩٧٨، شهد السودان تجربة الخطط القائمة على فترة ثلاث أو أربع سنوات أو ميزانيات تنمية سنوية؛ ولقد افتقدت هذه الخطط البعد طويل الأمد. من البديهى أن هذه الممارسة ناجمة عن هزات خارجية وداخلية أثرت على الاقتصاد، ولكن كانت نتائجها فقدان الرؤية وبعد النظر ووضع سياسات وبرامج متناقضة وغير مستقرة.

كذلك فإن احياء التخطيط طويل الأمد هام لأن خطط العمل البيئية وخطط البنية الاساسية وخطط التنمية الاقتصادية والجيل الجديد من برامج التكيف الهيكلى وبرامج الاستثمار العام وبرامج تخفيف حدة الفقر والتنمية الريفية تحتاج إلى دعم بواسطة تخطيط طويل الأمد على أساس أهداف تنموية وتخصيصات استثمار وضوابط مناسبة متسقة متفق عليها. وإن معظم هذه الخطط لها مدى زمنى أكثر من عشرة أعوام. إن ذلك يشير ضمناً إلى أن التخطيط طويل الأمد يجب ربطه بميزانيات النفقات التنموية والخطط القطاعية. ولقد تم احلال برامج العمل المصدرة اكثر فأكثر محل التخطيط وهي برامج تضع بعض الاهداف واجراءات السياسة فحسب (مثلا البرنامج النابع من المؤتمر القومى للانقاذ الاقتصادى فى ١٩٨٩).

الإطار الدستورى للسلام والإستقرار *

بيتروودورد

على المرء ان يشير إلى نموذج جمهورية فايمر* لتذكير طلاب العلوم السياسية بأن الدساتير وحدها لا تحل إلا القليل من المشاكل. حيث لم يكن السودان يعانى من نقص فى النقاشات ولا التجارب الدستورية: إن ما كان ينقصه الحكومة الدستورية المستقرة. ولا أود هنا أن أطيل فى نقد النواقص الدستورية الماضية التى ذكرتها من قبل، رغم ذلك فإن الإشارة إليها مفيدة ليس فقط للسودان وإنما فى ظل الأجواء المحمومة التي تحتضن الديمقراطية الليبرالية في افريقيا (والعالم) (Wood, 1987). إن هناك العديد من الأسباب التى تجعل المرء حذراً فى هذا الخصوص: حيث أن الديمقراطية الليبرالية جذابة ونمط حكومة مرغوب فيه، خاصة عندما يظهر فشل العديد من البدائل بشكل بارز واضح ولكنها ليست بلسم كل داء. وسوف تكون معظم المشاكل الأساسية للديمقراطية فى إفريقيا، على الأقل، اكثر وضوحاً فى التسعينات عما كانت عليه فى أيام الإستقلال المحمومة (Decalo, 1992). وفى السودان فإن القضايا واضحة بشكل خاص حيث ان هناك ثلاثة عهود من الديمقراطية الليبرالية فى ظل دستور علي نمط وستمنستر الذى تم الاندفاع فيه بحثاً عن اى ملاذ أفضل عند الإستقلال فى عام ١٩٥٦ .

ولقد أشرت مؤسسياً إلى ضعفين بارزين لتلك الفترات الثلاث. أولاً ان التوازن الحزبى الذى أفرزته الإنتخابات المتعاقبة يمنع وصول وفوز حزب واحد له مقدرة غير مشكوك فيها للحكم «دائماً يقال إنها أحد محاسن نموذج وستمنستر». لقد أفرزت الإنتخابات دائماً حكومات إئتلافية برهنت على ضعفها وعدم استقرارها، وفى ذات الوقت، انحصرت المقدرة على خلق مشاركة سياسية عبر الأحزاب التى لها نصيب من نظام الحكم فى شمال السودان، وليس هذا كل شئ، وإنما كانت نتيجة ذلك أن شعر الجنوب بشكل خاص، وكذلك المناطق الطرفية الأخري، بأنها غريبة عن العملية السياسية. كما أن هناك ثلاث نظم عسكرية لها أيضاً مشاكلها،

---

* ترجمة مبارك علي عثمان

(١) الزبائنية Clientalism مصطلح يستخدم لوصف العلاقة بين النظم السياسية والاتباع والقائمة علي خلق موالين لها. (المترجم).

فكلها لجأت إلى الزبائنية(١) المرنة، وشمل ذلك الإعتماد على الحركات الإيديولوجية الرئيسية - مرة الحزب الشيوعى السودانى ومؤخراً الأخوان المسلمون تحت ستار الجبهة الإسلامية القومية - ولكن كانت مقدرات هذه الحركات ذات القاعدة الضيقة، على التأثير فى الثورات المختلفة التى تعلنها مشكوكا فيها «برغم أن كليهما قد أدلى بنصيبه الخاص فى الجدل الدستوري» (Woodward, 1990).

وهكذا فإن الحاجة إلى فكر دستورى جديد فيما يتعلق بالسودان لم يكن محل شك منذ الاستقلال، كما أن هناك إقرارا بأن الديمقراطية ليست كافية، ولكنها تحتاج إلى تعريف إضافى حتى تكون مستقرة وفعالة.

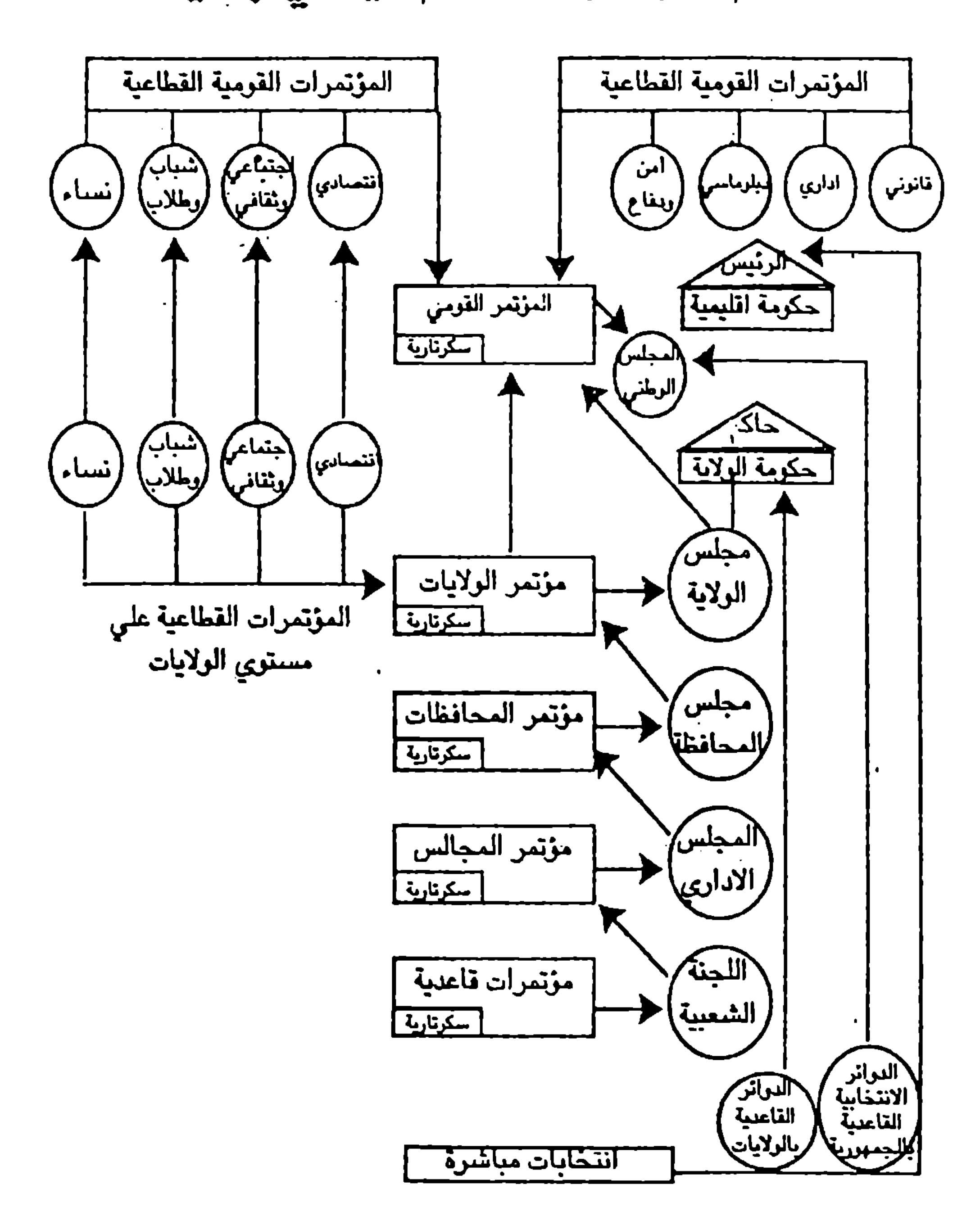
لقد أدركت بعض الدول الأفريقية هذه الحاجة، وبشكل ملحوظ جنوب أفريقيا فى نضالها من أجل إصلاح دستورى جديد، ولكن أينما كان فإن الإصلاح يتطلب ليس فقط حقلاً يتجاوز مجرد الديمقراطية، وإنما أيضاً طريقاً نحو الهدف الدستوري. وبالنسبة لمعظم إفريقيا «بما فيها جنوب إفريقيا» فإن ذلك يعني، فى أوائل التسعينيات، نوعاً من أنواع المؤتمر الوطني. وإن ذلك بالمقابل يثير التساؤلات السابقة من الذى يجب أن يشارك فى المؤتمر وبأى شروط؟ وفى معظم إفريقيا فإن هذا يعنى بالضرورة الممسكين بالسلطة، الذين تتعرض شرعيتهم «وهم فى الغالب غير ديمقراطيين» للهجوم، ومعهم نقادهم فى الجماعات المنظمة المتعددة، والأحزاب المحرومة من السلطة لسنوات طويلة.

ويبدو بوضوح أن الوضع فى السودان أشد تعقيداً. فالسلطة الحالية حاولت القيام بعملين: الأول هو مؤتمر الحوار الوطنى فى عام ١٩٨٩ والثانى مؤتمر الإستراتيجية الشاملة فى عام ١٩٩١ . غير أن المدعوين لكليهما جاءوا من السلطة الحاكمة، فى حين أن المجموعات السياسية الأخرى إما أنه لم يتم دعوتها أو أنها رفضت الحضور والمشاركة. وفى الوقت الحالى يبدو أن هناك بعض التردد من قبل النظام الحاكم ومعارضيه فى الدخول فى أى نوع من أنواع المناقشات الصريحة الجارية فى المناطق الأخرى من إفريقيا.

فكلا الجانبان حدد موقفه واستخدمه للهجوم على الطرف الآخر. فقد تطور النظام فى الخرطوم من المؤتمرات المذكورة أعلاه باعتباره نظاماً سياسياً قائماً على ما يطلق عليه نظام المؤتمرات [أنظر الشكل ١] . لقد جمع نظام المؤتمرات بين المجتمعات المحلية والمجموعات الوظيفية (الشباب والطلاب... إلخ)

الشكل رقم (١)

نظام المؤتمرات : نظام سياسي جديد



المصدر Sudanow, February.a

والكيانات الجغرافية فى إطار نظام يدعى انه سوف يشهد مشاركة نشطة على المستوى القاعدى وتصاعد للسلطة والقوة إلى أعلي. (إن النظام يقوم فوق النظام الفيدرالى الذى أدخل من قبل، لكن برغم أن النظام الجديد يشير إلى المؤتمرات الولائية، إلا انه من المدهش ليس هناك مرجعية خاصة إلى هذا المستوىٰ الذى يتوقعه فرد من النظام الفيدرالي). وسيكون هذا النظام جزئياً حيث يقال إن نظم التعددية الحزبية ونظام الحزب الواحد السابقة قد فشلت بشكل ملحوظ فى تنمية البلد. وسوف تسمح المؤتمرات القاعدية بالتعبير الحقيقى عن تطلعات السكان والتى لا تتطلب أى تشذيب إضافى حيث ان هذه التطلعات سوف تتدفق إلى أعلى عبر هرمية نظام المؤتمرات.

يتردد الفرد فى إنتقاد ما لم يجرب عملياً بشكل كامل، ولكن يشير الوعى المقارن الأساسى الى أن هناك مشاكل ترتبط بهذا الترتيب الجديد. إن الشبيه الأكثر وضوحاً لهذا النظام هو النظام الليبى (الذى اخذ منه التصور الجزئى على الأقل لنظام المؤتمرات). وينظر إلى التجربة الليبية على أنها ديناميكية على مستوى المنظمات القاعدية حيث أن المجالس المحلية تستطيع، إلى حد كبير، المناورة من أجل افضلية نسبية (مثل ما حدث فى السودان فى ظل حكم الاتحاد الاشتراكى السودانى خلال فترة نظام نميري). (Bearman, 1986). وفى نفس الوقت يجعل تعدد الفروع والمستويات فى نظام المؤتمرات من الصعب تصور تدفق اخر للتعبيرات العديدة والمختلفة فى القاعدة لتصب فى شكل نوع من أنواع السياسة فى ظل غياب آلية تجميع لذلك. وبرغم الانفتاح الواضح لنظام المؤتمرات إلا أن هناك قضية تجعل النقاد يجادلون أنه من المرجح أن يؤدى نظام المؤتمرات إلى إستمرارية ومن الممكن تطور سلطة الجبهة الإسلامية القومية.

ومن الجانب الآخر هناك تجمع واسع للمعارضة يدعو نفسه التجمع الوطنى الديمقراطى قد عقد إجتماعاً فى لندن بهدف التوصل إلى بديل (التجمع الوطنى الديمقراطي، ١٩٩٢). إن الطرح المركزى للتجمع هو انعدام شرعية نظام الجبهة الإسلامية، وأن تورطه -نظام الجبهة- فى إنتهاكات حقوق الإنسان يجعل إشتراكه فى ديمقراطية حزبية تعددية فى المستقبل غير وارد على الإطلاق. ورغم ذلك فإن البيان الختامى غير محدد فيما يتعلق بالموضوعات الدستورية الآخري، حيث أنه اهتم بتوضيح المبادئ المتفق عليها والخاصة بالحكومة

الإنتقالية التى من المتوقع أن تستمر لمدة خمسة أعوام، والتى سوف تعقد بعد ستة أشهر مؤتمراً قومياً دستورياً. وإلى أن يتم تنفيذ هذا الدستور فإن الحكومة الإنتقالية ستحكم عبر «مجلس سيادى ومجلس تشريعى قومي ومجلس للوزراء.» (وسيترك موضوع الشريعة ليبت فيه فى المؤتمر القومى الدستوري، حيث أن قوانين الشريعة سارية المفعول فى ظل النظام الحالى منذ عام ١٩٩١).

وفى ظل وجود هذه الجماعات والمواقف المتنافسة، وكذلك عدم استعدادها الواضح أثناء كتابة هذه السطور بالدخول فى حوار فإنه من الصعب التنبؤ على وجه الدقة بمن سيشترك فى النقاشات الدستورية الواسعة فى السودان وبأية شروط؟! إن أكثر الأمثلة بروزاً فى هذا المجال هو الصراع فى داخل الجيش الشعبى لتحرير السودان حيث تتصارع الأجنحة المختلفة حول قضايا يبدو أنها تشمل إختلافات أساسية حول الأهداف السياسية بالإضافة إلى خلافات شخصية وتوتر إثنى مزعوم. وعلى مستوى أقل فإن عديداً من الجماعات والسياسيين المنضوين تحت لواء المعارضة قد نشروا آراءهم التى تعبر عن تنوع واسع فى الرأى قبل إجتماع التجمع الوطنى الديمقراطى فى يناير ١٩٩٢(١). فمع هذا النظام الحاكم الآن أو بدونه (إستعداد مختلف الأشخاص أو المجموعات للحوار معه أو رفض هذا الحوار غير واضح) ستكون هناك قضايا كثيرة للإتفاق حول من سيمثل من فى المؤتمر القومى الدستوري؛ ومع تباين الآراء المعبر عنها من قبل (حيث أن الأحزاب التقليدية لم تستقر بشكل كاف في النظام الديمقراطى السابق والذى أدير لصالح بعض الأحزاب).

ولم يكن سجل السودان الماضى حول صناعة السلام وصناعة الدستور (وهما مصطلحان مترابطان ولكنهما غير متطابقين) جيداً بأية حال. فقد نظر إلى إتفاقية اديس ابابا لعام ١٩٧٢، التى انهت الحرب الأهلية الأولى فى الجنوب، على انها الإستثناء على اية قاعدة. وبرغم كل الشكاوى عن محتواها (بشكل ملحوظ إنتقادات الجيش الشعبى لتحرير السودان) إلا أنها، أى إتفاقية اديس ابابا، كانت إنجازاً (ليس على الصعيد السودانى وإنما على صعيد العالم الثالث) بإعتبارها تسوية لنزاع عبر التفاوض. ويبدو أن الذى سهل ذلك هو تبلور السلطة فى قطبين رئيسيين، هما النظام فى الخرطوم وقيادة أنانيا المتحدة نسبياً فى الجنوب. كما أن المفاوضات فصلت أيضاً تسوية الحرب عن النقاش الدستورى التام (تم الإتفاق على الحكم الذاتى الاقليمى للجنوب فى اديس ابابا،

فى حين تم تقديم الدستور الدائم بعد عام من ذلك - وكليهما قد تم نسفه بعد ذلك). وفى مناسبات أخرى كان السودان أقل حظاً فى النجاح. ففى مجال جهود صنع السلام، يعتبر مؤتمر المائدة المستديرة، الذى انعقد عام ١٩٦٥، منظوراً إليه وفقاً للظرف الراهن عملاً ساذجاً، إذ انه وضع الكثير من الآراء والمصالح المتناقضة فى وعاء واحد (رغم ان مجموعة العمل التى جاءت بعد ذلك قد عبدت الطريق لإتفاقية أديس ابابا)..أما فى الحرب الأهلية الثانية منذ ١٩٨٣ وحتى الآن، فإن هناك قائمة بالمحاولات (بما فيها محاولة بيرجن ١٩٨٩) ولكنها لم تترك أثراً: يمكنك قيادة الفرس إلى النهر لكن من الصعب جعله يشرب (Ahmed and Sorbo, 1989). وبالمثل تعثرت المحادثات الدستورية المتقطعة، منذ الإستقلال وحتى الآن. إذ ان التغييرات الرئيسية حدثت نتيجة إملاءات النظم الحاكمة وليس نتيجة للتفاوض والإجماع، كما هو الحال فى حالة الدستور الدائم لعام ١٩٧٣، وإعلان الحكومة الإقليمية فى عام ١٩٨٠ والشريعة فى عام ١٩٨٣ وإنشاء حكومة فيدرالية فى عام١٩٩٠. إن عدم وجود إجماع حول مثل هذه التطورات يجعل القبول محدوداً وتغيير النظام الحاكم يرافقه فوراً إعاقة فتح النقاش الدستوري.

فى الوقت الراهن تبدو موضوعات صنع السلام والقضايا الدستورية مترابطة بشكل معقد، ويثبت ذلك طرح موضوع الدولة الإسلامية - ونتيجة لذلك تبدو العمليات أكثر صعوبة. ويشكل الإستقطاب الناجم عن ذلك أحد العوامل التى تجعل بقاء الدولة ذاتها مهدداً بالخطر خاصة مع طرح العديد من الفاعلين السياسيين لخيار الإنفصال أكثر من ذى قبل.

فى أثناء كتابة هذه السطور (مارس ١٩٩٢) فإن كلا الفصيلين كان أمامهما الباب مفتوح قليلاً، بحيث يمكن النظر في مسألة تقرير المصير مستقبلاً، برغم ان جناح توريت قد عارض من قبل اى حديث عن الإنفصال، فى حين فضلته مجموعة الناصر المنشقة فى اغسطس ١٩٩١، بالإضافة إلى تعقد القضية، فإن الأحداث فى أوروبا الشرقية والقرن الإفريقى تشير إلى أن المجتمع الدولى أكثر إستجابة لمستقبل الدول الناشئة حديثاً. وسوف يكون للسياق الدولى أثره مهما كانت التسوية التى يتم التوصل إليها فيما يتعلق بالسودان المتحد أو المجزأ؛ بالمثل سيكون أثر أى عدد محدود من المشاركين فى صناعة السلم أو في المناقشات الدستورية وطموح أرقى من المنافع الحزبية أو الايديولوجية أو

المناطقية (وهو طموح لا يستبعد بالضرورة الإنفصال).

وفى ظل إشكاليات عملية صنع السلام والدستور، يبدو انه ضرب من التفاؤل المفرط البدء بالحديث عن موضوعات فى دستور متفق عليه مستقبلاً. وبالتأكيد سيكون من غير المناسب ومضيعة للوقت بالنسبة لشخص غريب أن يقترح دستوراً جاهزاً، ربما اكثر شئ يمكن او يجب عمله هو التفكير فى بدائل لمحتويات دستور سبق للسودان أن جربها حتى الآن. لقد أوضحتُ إعتراضات على الممارسة الديمقراطية السودانية السابقة، فى حين أن الدستور الدائم لعام ١٩٧٣ قد شدد على نظام رئاسى تنفيذى والذى تحلل إلى نظام «حكم شخصي». كما هو الحال فى إفريقيا عادة (Jackson & Rosberg 1982).

إن الموضوع الخلافي الآخر (ربما حرفياً) هو مسألة الدولة الإسلامية. وقد تكون هذه المسألة هى الصخرة التى يتحطم عليها أى امل حول النقاش الدستوري، مما يؤدى إلى تقسيم الدولة. وإذا كان لابد من إقامة هذه الدولة، فمن المستحسن ان تقام اولاً وذلك من اجل عقد نقاشين دستوريين منفصلين بعد ذلك، واحد للشمال واخر للجنوب تحت أى مسمى يريدونه. أما إذا كان هناك إجماع على بقاء السودان موحداً بحيث ينال الأولوية العليا على موضوع الدولة الإسلامية او العلمانية (حيث إن الاختلافات الدستورية ربما تكون أقل اهمية بكثير فى الواقع عن المبادئ الأيديولوجية)، وربما تأتى الشريعة لاحقاً وذلك من اجل خلق مجال للإتفاق حول دستور قومي جديد لا يرغب المشاركون فى فقدانه بسبب الخلاف حول موضوع الشريعة.

إذا كان من الممكن الإتفاق مبكراً على مبدأ دولة واحدة أو دولتين، فقد يصبح من الممكن بعد ذلك التقدم نحو بحث موضوع الحكومة أو الحكومتين الإنتقاليتين. وإذا أمكن حسم موضوع الوحدة أو التقسيم فحسب أثناء تقدم المفاوضات (فى الواقع وجود حق إعتراض متبادل بين الطرفين أثناء المفاوضات)، فإنه يصبح من الصعب بناء جسور ثقة تنطلق منها عملية التفاوض. ورغم ذلك، وسواء كانت دولة واحدة أو دولتين، فإن هناك العديد من الموضوعات التى يمكن إثارتها عن مستقبل الحكومة الإنتقالية (أو الحكومات الإنتقالية). إن الجوهرى فى مثل هذه الحكومة، أى الإنتقالية، هو أنها غير منتخبة، ذلك أن الانتخابات الفورية قد تدمر عملية الحركة الكلية تجاه مستقبل

دائم وذلك بالارتداد للنظام الفاشل السابق مرة أخري. ومع كون الحكومة الإنتقالية غير منتخبة إلا انها يجب ان تكون حكومة إنتقالية تمثيلية اى حكومة تلتمس إجماعاً عريضاً واسعاً وبواسطته تدخل فى نقاش دستورى مقارنة بالدستور الذى أملاه نظام نميرى العسكرى او النظام العسكرى الحالي. لقد كان للسودان تجربة مع الحكومات الانتقالية من قبل فى عام ٦٤ - ١٩٦٥ و ٨٥ - ١٩٨٦ ويمكنه الإستناد على هذه التجارب فى إقامة حكومة إنتقالية جديدة للقيام بمهمة الإشراف على عملية وضع وتنفيذ الدستور. (إن التجربة الحالية فى جنوب إفريقيا تدل على الأهمية الكامنة فى حكومة إنتقالية عريضة القاعدة باعتبارها خطوة تجاه وضع دستور جديد).

إن التقدم تجاه محتوى الدستور (وبإفتراض أن موضوع الشريعة لم يتم الإتفاق حوله او تم تأجيله، كما ذكر أعلاه)، سيكون بالتالى الموضوع الرئيسى وقتذاك هو موضوع الفيدرالية مرة أخري. أعتقد أن هذا الموضوع سيكون مطروحاً فى الدولة أو الدولتين فى المستقبل. لقد كانت الفيدرالية مطروحة للنقاش فى السودان منذ الإستقلال، وذلك لأسباب تتعلق بعدم التجانس والمساحة الواسعة. وسيكون هناك بوضوح موضوع الخارطة الفيدرالية، وفى هذه الحالة فإن الكثير هنا يعتمد على مدى إمكانية إجراء حوار ونقاش على أسس إدارية وليس فقط على اساس المنافع السياسية لتقسيم الدولة، ولأغراض إلى حد كبير تتعلق بالتمثيل الإثنى - الإقليمى والإستحواذ الصفوى على الموارد من المركز، وهما دافعان يجب أن يعاملا بحذر شديد إن لم يكن بشك (Suberu, 1991).

يمكن أن يصبح التقسيم الإثنى - الإقليمى تقسيماً مستمراً يؤدى فى النهاية إلى مستنقع التنافس الإثنى - السياسي. وفى ذات الوقت يجب تفادى التبعية المالية للمركز حيث انها تمكن من إستمرارية الزبونية الفيدرالية. وحيث أن أغلب اقاليم السودان فقيرة جداً، فى حين أن المركز يتمتع بميزات غير متناسبة، الشئ الذي يتطلب نظام التحويل المباشر والمستمر للموارد من الحكومة المركزية إلى الأقاليم. والفيدرالية ليست بعد كل ذلك، بلسم كل داء أكثر من الديمقراطية: ففى مناسبات عديدة لم تقلل بفعالية من السلطة السياسية للمركز؛ فهى قد تفتح مجالات جديدة للنقاش والجدل بين الولايات الإتحادية والمركز؛ كما يمكن أن تكون الفيدرالية شكل حكومة أكثر تكلفة وأقل فعالية وبالتالى

تصبح عائقاً أكثر من كونها محفزاً للتنمية الإقتصادية. ربما أكون بطرحي للموضوع الأساسى بالنسبة للسودان قد طرقت باباً مفتوحاً أصلاً، ولكن النقطة التى أبحث لتأكيدها أن تفاصيل الفيدرالية ضرورية مثلما هو الموضوع الأساسى لو انها ستصبح نطاقاً فعالاً. كما يبدو ذا قيمة دراسة النموذج النيجيرى الذى وضع مستوي ثالث من الحكومة - الحكومة المحلية - فى الدستور وذلك بهدف منح ضمان أكبر لمشاركة المنظمات الشعبية القاعدية.

إن نقاش الفيدرالية يقود إلى بعض الأفكار حول الكونفيدرالية، وهى رابطة فضفاضة بين وحدتين أو أكثر، تبدوان أكثر تمايزاً عن الولايات التى تقع ضمن نطاق الدولة الفيدرالية. وقد تكون الكونفيدرالية بديلاً للإنفصال التام للشمال عن الجنوب فى السودان؛ ولكنها ليست بالضرورة بديلاً للفيدرالية بين الشمال والجنوب.

كما قد تكون الفيدرالية و/ أو الكونفيدرالية ذات صلة بموضوع آخر قديم وصعب، بالتحديد التنافس الحزبي التعددى الذى ينظر إليه عادة باعتباره أحد الحريات الأساسية فى الديمقراطية الليبرالية. وفى السودان فقد برهن هذا الموضوع على أنه حاسم بطرق أشرت إليها فى بداية هذه الورقة، وإذا تم الرجوع إليها فى ظل نموذج وستمنستر فإنها من المحتمل أن تكون خاطئة. فما هى البدائل إذن؟ ربما إتباع نوع من أنواع دولة الحزب الواحد كما فعل نميرى عبر الإتحاد الاشتراكى السوداني، ويجوز تفسير تحركات النظام الحالى على انها محاولات للعودة لنفس الصيغة. برغم أن السودان لم يذهب فى الواقع فى هذا الطريق بعيداً (لم يكن الاتحاد الاشتراكى السودانى أكثر من مجرد ذيل للنظام العسكري). لقد أصبحت نظرية وممارسة مثل هذه النظم غير مفضلة دولياً الآن ولأسباب جيدة لا حاجة أو مساحة هنا لتكرارها. إن بديل ذلك هو نوع من أنواع البرلمانات الوسطى التى تحاول نيجيريا إنشاءها (وهناك سوابق اخرى له)، وهو نوع من نظام الحزب الواحد المضبوط (فى حالة نيجيريا هناك حزبين، يمين الوسط ويسار الوسط ويشير إليها النقاد الساخرون بإعتبارها حزب "نعم" وحزب "نعم سيدي"). وفى حين قد يكون هناك بعض الجاذبية لإنشاء حزبين، إلا أن تحديد عدد الأحزاباً ومرتكزاتها (أن تكون أحزاب غير عرقية إلخ) قد يكون من الصعب تنفيذه والنظر إليه على أنه مجرد قناع لمظاهر التقسيم (تقسيم شمال - جنوب، الذى عادة ما يتم التأكيد عليه عن نظام الحزبين

المفروض فى نيجيريا). البديل الآخر هو ترك النظام الحزبى ولكن بحيث تنتقل السلطة فى ظل دستور فيدرالى بحيث يقل كثيراً تأثير الأحزاب الوطنية. سيكون لهذا البديل ميزة السياسة الليبرالية بدون تشويه للتنافس الحزبى الوطنى السابق، ولكنه يتضمن تقسيماً دستورياً ناجعاً للسلطة التى ظلت فى الخرطوم خلال العديد من النظم والترتيبات الدستورية المتتالية. إن عنصراً حيوياً لتحقيق هذا الإنجاز هو إعادة التفكير فى إصلاح الاقتصاد السودانى الذى ظلت هياكله تكميلية لمراكمة السلطة فى الخرطوم.

لقد تمثلت محاولات كسر طوق السياسة الحزبية الطائفية حتى الآن في ادخال نظام التمثيل غير الجغرافي. لقد بدأ ذلك من خلال دوائر الخريجين ولكنه تطور بعد ذلك فى التمثيل الخاص «للقوى الحديثة» - المجموعات المهنية والنقابات والقوات المسلحة إلخ... يمكن تطورياً تصور هذه القضية خاصة عندما تكون القوى الحديثة متمركزة فى المدن الرئيسية ويفوقها وزناً فى الجمعية التشريعية المرشحون فى مقاعد تمثل عملياً معاقل للتقليدية الريفية. ومع ذلك فإن مثل هذا النظام الذى يحاول تحريف نظام «شخص واحد صوت واحد» هو نظام تعسفي: فالفيدرالية التى نجحت فى دفع صنع القرار الى خارج المركز وإلى القواعد ربما تسهم فى تقليص أهمية هذا البعد السابق للصراع من أجل المركز.

أما التمثيل الوظيفى فقد ينجح فى إعطاء القوات المسلحة صوتاً سياسياً ربما يصبح هاماً فى تقليل ميولها الإنقلابية، وهو ميل مؤكد فى السودان وسيظل تهديداً مستمراً ما لم يتعزز تطور مؤسسى متجاوز لذلك.

إن الموضوع الشائك الآخر فى الحكومة المركزية هو نظام الرئاسة. لقد جرب السودان نظام الرئاسة التنفيذية خاصة فى ظل جعفر نميرى والذى تطور إلى نظام حكم شخصى (حكم الفرد). وفى الجانب الآخر فإن المحاولات لخلق نظام رئاسى غير تنفيذى قد تمخضت دائماً عن إختصام حول عضوية مجلس السيادة الخماسى وما شابه ذلك من موضوعات، كما أنها لم توقف التدخل السياسى كما حدث فى ظل رئاسة إسماعيل الأزهري. ربما تكون إحدى الطرق لجعل الرئاسة التنفيذية مقبولة هي المزج بين الفيدرالية وشغل المنصب لمدة محدودة ونظام التصحيح الذاتى مثل النظام الأمريكي.

إن الموضوعات التى تم نقاشها حتى الآن هى موضوعات قديمة فى

السياسة السودانية ولكنها مازالت ماثلة ولا يمكن تجنبها لكل هذه الأسباب. كما أن أخذ الديمقراطية فى الإعتبار فى ظل مجتمعات غير متجانسة متعددة الإثنيات تطرح عدداً من المجالات الأخرى للتفكير تحت عنوان الديمقراطية الترابطية غير المعروفة جيداً فى السياق السودانى (Lijphart, 1977). إن عدداً من هذه المجالات قد تم أخذها فى الإعتبار أو تبنيها فى إفريقيا وقد يكون أخذها فى الإعتبار ذا قيمة.

لقد أشرت من قبل إلى نظام الحزبين المضبوط الذى تمت تجربته فى نيجيريا عام ١٩٩٢، والفكرة التى أخذت فى الاعتبار هى تقسيم مناصب الحكومة الفيدرالية بين الأقاليم، وجعل شغل المناصب يتم تغييره على أسس إقليمية. وفى ذات الوقت يمكن أن تتم إعادة إدخال نظام الإنتخاب فى مواعيد متعاقبة للتصعيد من اسفل، ففى نيجيريا (كما فى غانا) سبقت الانتخابات المحلية إنتخابات الولايات التى بدورها سبقت الانتخابات القومية بالإضافة إلى كون ان جدولاً زمنياً تعاقبياً لمختلف مستويات الحكومة يلتمس ممارسة الديمقراطية من المستويات الدنيا الى المستويات العليا بهذه الطريقة، (ويعزز أهمية الانتخابات القومية الفرعية) فإنه يوفر التداخل المؤسسى الذى يعزز الاستقرار المؤسسى فى كل المستويات. وفى ذات الوقت يمكن أن تكون هناك إنتخابات ممرحلة لمؤسسات معينة لنفس الهدف كما هو الحال فى انتخابات مجلس الشيوخ الأمريكي. كما ان تأخير السماح للأحزاب السياسية بحرية العمل حتى تكتمل الخطوات الأولية لبناء المؤسسات قد تكون طريقة أخرى للإسهام فى تعزيز وضعية المؤسسات.

كما أن الوظائف القومية التى تشغل بالانتخاب والتى تتطلب تأييداً سياسياً عبر الأقاليم هى مجال اخر ممكن للتجريب. وكفكرة فإن أول مرجعية بدئ بها العمل فى إفريقيا هى النظام المقترح للانتخابات الأوغندية فى عام ١٩٧١، حيث أن المرشحين للجمعية التشريعية الوطنية عليهم ليس فقط المنافسة فى دائرة انتخابية واحدة لدخول الجمعية التشريعية ولكن إنما المنافسة فى منطقتين مختلفتين من القطر والحصول على مستوى معين من التأييد فى كلا المنطقتين للفوز. إن فكرة شبيهة لذلك نبعت فى نيجيريا حيث ان انتخاب الرئيس، فى ظل الجمهورية الثانية، يتطلب ليس فقط الحصول على اغلبية عامة، وإنما عليه أيضاً الحصول على ٢٥٪ كحد أدنى فى ثلثى الولايات (وفى الحقيقة فإن الرئيس شيخو شقارى حصل بصعوبة على الفوز بعد تفسير فى صالحه، لنتيجة

الإنتخابات الملتبسة).

إن موضوعاً هاماً اخر يجب معالجته فى اى دستور مستقبلى وهو موضوع إصدار لائحة حقوق. لقد ظل سجل السودان فى مجال حقوق الإنسان دائماً مشوشاً.. ففى الستينات مورس انتهاك فظ لحقوق المدنيين فى الجنوب خلال الحرب الأهلية الأولى (٥٥ - ١٩٧٢)، وساء تدهور وضع الحقوق المدنية اكثر فى كل انحاء البلد خاصة بعد ١٩٨٣، واصبح الوضع قمعياً بشكل كبير منذ إستيلاء النظام الحالى للسلطة فى ١٩٨٩ (Africa Watch, 1990). إن الحقوق المدنية لا تتعلق بتطبيق المعايير الدولية المقبولة فى السودان، وإنما يمثل موضوع الشريعة مجالاً يمكن ان يحدث حوله صراع جوهري حول الطبيعة الضرورية لهذه الحقوق. ونتيجة لذلك فإن لائحة الحقوق يمكن أن تكون مبدئياً احد اكثر المجالات إثارة للنزاع و سبباً جوهرياً للإخفاق فى الاتفاق على الدستور. إن إمكانيات تطوير لائحة حقوق هى جانب اخر لم يأخذ إلا القليل من الاعتبار حتى الآن. فحقوق الإنسان يمكن أن تقدم بطريقة ليس فقط لتأكيد حريات الأفراد من قبل الدولة وإنما مسئولية الدولة تجاه هؤلاء الأفراد، بحيث تشمل نصوصاً تتعلق بالحقوق الإجتماعية والتعليمية.

ستكون لائحة الحقوق غير ذات قيمة بدون وجود قضاء مستقل. فالسلطة الحالية فى السودان قد حطمت الكثير من الآلية التى كانت حتى ذلك الوقت هى السلطة القضائية التى لها على الأقل درجة من الإستقلالية وإن شملت بعض التدخلات السياسية الهامة فى الماضى مثل حماية المحاكم لحق الحزب الشيوعى السودانى فى الستينيات. برغم تحطيمها الآن إلا أن التقاليد لم تمت وإنما ذهبت هذه التقاليد الى المنافى ويمكن إحياؤها فى المستقبل[٢].

إن هذا الفصل ليس اكثر من مجرد مناقشة مختصرة لجوانب معينة للنقاش الدستورى السودانى فى الماضى والحاضر وبعض الموضوعات المستقبلية. ولكن ربما الأمر الأكثر اهمية الذى يجب عمله فى هذه المرحلة هو تعزيز دراسة الخطوط العريضة للدستور القائم، سواء لدولة موحدة أو دولتين. وكمسألة إجرائية من الأفضل تفادى محاولة التقرير بشأن دستور جاهز: وهو إجراء سيكون اساسياً مثلما هو المحتوى الدستورى للبت حول اى شكل من أشكال المستقبل السلمى سيتخذه السودان سواء اصبح سوداناً واحداً أم سودانان. وحتى لو وجد إتفاق حول مبدأ دستورى يجوز انه بحاجة إلى أن يظل إطاراً يسمح فى البداية بمرونة وبراجماتية واسعة فى التطبيق. فالعديد من اقاليم البلد، على الأقل، تعيش حالة من الدمار والعنف. بحيث أن وضع دستور جاهز بهدف تحسين هذا الوضع سيبدو غير مناسب فى الوقت الحالي.

من الواضح أن الوضع سيكون شائكاً لتطوير حكومة دستورية. بالإضافة للظروف المعادية نفسها فهناك مشكلة تطوير الروح الدستورية أى النظر إلى الدولة باعتبارها هيكل إجتماعى محكوم دستورياً وتقوم بإدارة الحياة السياسية بطريقة تعترف بجوهرية هذه العلاقة. فالدولة السودانية الحديثة لم تبن على هذا الأساس: فهى نتاج تكوين الدولة الإمبريالى الذى بدأ فى أوائل القرن الماضى وستظل تلك فى الحقيقة حتى لو انقسم الى دولتين أو ظل كما كان دولة واحدة حتى الآن. إن الاحترام لنموذج دستور وستمنستر فى الفترة التى أعقبت الاستقلال لم يكن كبيراً. فقد رُجحت عموماً المصالح الشخصية والحزبية الأولوية على الإعتبارات الدستورية وأسهمت فى خلق الفرص للتدخل العسكرى نتيجة لذلك.

إذا كان ذلك يجعل الصورة تبدو حالكة إلا أن الحياة السياسية فى تغير مستمر. فالقليل من الدول فى العالم أُنشئت على أساس مبادئ ديمقراطية دستورية واستمرت فى العمل وفقاً لها بدون مشاكل. إن بعضها قد تطور فى وجهة الديمقراطية الليبرالية؛ وآخرون يبحثون الآن عن الديمقراطية الليبرالية بسبب فشل البدائل الأخرى. لقد جرب السودان نوعاً واحداً من الديمقراطية الليبرالية؛ والحكم العسكري؛ ودولة الحزب الواحد؛ ومحاولات لتطبيق برامج ايديولوجية من اقصى اليسار الى اقصى اليمين. ربما يعزز ضعف كل أشكال الحكومات، التى مرت بالسودان، من إدراك الحاجة للبحث عن إجماع من أجل هيكل دستورى أكثر فعالية مما كان حتى الآن (سواء فى بلد واحد أو بلدين). ويظل الأمل موجوداً فى ذلك، فبدونه سيكون المستقبل فعلاً حالكاً.

***

الهوامش :

١- إن آخر هذه الآراء التى حصلت عليها تشمل إعلان الإسكندرية للحزب الاتحادى الديمقراطي -الامانة العامة-، وإعلاناً إدارياً بواسطة مجموعة من الساسة الجنوبيين وآراء حول الفيدرالية بواسطة أحمد إبراهيم دريج الحاكم السابق لدارفور.

٢- أعلنت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان عن نفسها فى لندن فى أكتوبر ١٩٩١ وادعت انه لم يعد من التمكن للمنظمات المستقلة العمل فى داخل السودان.

إنهيار الدولة في جنوب السودان عقب إتفاقية أديس أبابا
دراسة في الأسباب الداخلية ودور المنظمات غير الحكومية*(١)

تيرجي تفيدت

تقدم إدارة الدولة فى جنوب السودان وتاريخها فيما بعد ١٩٧٢ تناقضاً درامياً مع معظم إدارات الدول الأخرى، ليس فقط عند مقارنتها بالعالم الصناعى، بل ايضاً عند مقارنتها بالأقاليم الأخرى فى أفريقيا. ويجب عدم تجاهل مفاهيم نظرية عالمية وشاملة حول "الدولة" و"الدولة فى العالم الثالث" و"الدولة الأفريقية" و"البيروقراطية" و"المجتمع المدنى الأفريقى" التاريخى الخاص لجنوب السودان.(٢) فجنوب السودان هو أيضاً منطقة مهمة لدراسة علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومة فى الفترة ما بين ١٩٧٢-١٩٨٥ بمنظور مقارن بسبب ضعف كل من الدولة والمجتمع المدنى والقوة النسبية لوكالات العون الدولية(٣).

تناقش هذه الورقة الخصائص المؤسسية والتنظيمية لإدارة الدولة فى جنوب السودان وعلاقتها بمنظمات العون الأجنبية غير الحكومية فى الفترة ما بين إتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ وإنهيار الهيكل التنظيمى فى منتصف الثمانينيات. فهى تركز على ظاهرتين مختلفتين لكنهما متشابكان. فسنطرح أولاً وصفاً امبريقياً وتحليلاً للدولة وبنية البيروقراطية العامة وخصائصها وقوتها فى جنوب السودان. وثانياً، سنقدم تحليلاً لدور قطاع المنظمات غير الحكومية. وهذا الجهد فى فهم دور وسياسات المنظمات غير الحكومية الأجنبية مقارنة بتطور إدارة الدولة هو تعليق ضمنى على التصور المفاهيمى السائد لديناميات علاقات الحكومة - المنظمات غير الحكومية فى أفريقيا: إذ يلعب قطاع المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً فى دمقرطة البلدان الأفريقية عبر تقوية وثراء تعدد مجتمع مدنى يعتبر مهدداً من إدارة للدولة، مفرطة فى تطورها وبيروقراطية وطفيلية.

إن دراسة الهيكل الإدارى للدولة فى جنوب السودان يجب ألا تختزل الدولة وآلتها إلى ساحة لمصالح إجتماعية - إقتصادية متصارعة؛ وموضع

---

* ترجمة مجدي النعيم.

للصراع الطبقي؛ وأداة للحكم الطبقي أو تعبير عن القيم الاساسية في المجتمع المحيط. والأكثر فائدة من ذلك أن جهاز الدولة يغالج هنا كتنظيم منفصل يشغل فضاءً اجتماعياً، كفاعل يهدف إلى تشكيل العمليات الإجتماعية والسياسية. فقد إمتلكت النخبة السياسية والإدارية درجة غير عادية من الإستقلال مقارنة بالعمليات الجارية في المجتمع الجنوبي الزراعي والرعوي. لكن النخبة إعتمدت مالياً وسياسياً على دعم الخرطوم، فأصبحت الدولة ايضاً عرضة للسيطرة بغرض مساندة الأتباع. ومع ذلك، يجب الا ننظر لهذه الإدارة ببساطة كإدارة تابعة، إذ أن نفس النخبة نظرت لنفس هذا النظام الإداري كأداة لتقليل الإعتماد على الخرطوم في المدى الطويل. وندرس إدارة الدولة هنا ككينونة في ذاتها وكفاعل بذاتها، لكن في سياق هذا الوضع السياسي والإقتصادي- الإجتماعي المحدد. وسيركز هذا الجزء الأول على الوسائل المؤسسية لا على الأهداف السياسية. ولا يركز على أداء السلطة ولا على ملاءمة وإنفتاح السياسات والبرامج العامة لإدارة الدولة للجديدة. وسيصف بعض أوجه تركيب الهيكل الإداري والخدمة المدنية، دورها والقيود وأوجه القصور في جهاز الدولة وعلاقته بالمجتمع، كما يركز على مكامن قوته، أي الإستقرار الإداري والقاعدة المالية.

وكما هو معروف، فإن المجتمع الجنوبي، ولعدد من الأسباب التاريخية والجغرافية والإقتصادية، مفتت بنيوياً ومتنوع ثقافياً إلي حد كبير. وقد تميز بغياب الإندماج والتكامل بين مختلف اقسام النظام الإجتماعي. كما تميز بالغياب النسبي للإجماع القيمي رغم المساندة العريضة نسبياً لإتفاقية اديس ابابا. وإنقسم المجتمع إلى نظم فرعية مستقلة نسبياً تتماس فقط مع بعضها البعض في نقاط قليلة. ويشارك عدد كبير من السكان الريفيين ومجموعات إثنية بكاملها مشاركة هامشية فحسب، في الإقتصاد النقدي المشترك. وتميل مثل هذه المجتمعات، بالمعنى الدوركهايمي، لأن تكون محدودة في تضامنها "الميكانيكي و"العضوي". لذلك يمكن النظر إلى جهود بناء الدولة عقب الحرب الأهلية، من وجهة النظر هذه، بإعتبارها سعياً إلى الاندماج الإجتماعي. وقد اسست نقطة معينة من التواصل على مستوى متخط للقبلية والإثنية وذلك بإخضاع ما وصف "بالجنوبيين" لجسم سياسي مشترك.

ادارة الدولة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨١

أُعتبر تأسيس وبناء مؤسسات محلية وإقليمية للدولة المهمة الرئيسية للحكومة الإقليمية بعد إتفاقية اديس ابابا. وقد أُعتقد أن الهدف الأعرض لإعادة البناء والتنمية سيؤول إلى لا شيء بدون هذه الهياكل. فقد كان الهدف هو تحويل هذه الأدوات إلى قوى محركة لإعادة البناء والتنمية الإقتصادية والإجتماعية ولتأمين نوع من شبه الحكم الذاتي للإقليم كما تجسد فى روح الإتفاقية. فقد دمرت الحرب جزئياً المؤسسات القديمة، وكان يجب بناء بيروقراطية جديدة:

أ/ تمت جَنْوَبة (أي احلال موظفين جنوبيين محل غير الجنوبيين) الخدمة المدنية (الإدارة المحلية والمحافظات) كلية؛

ب/ خُلقت هياكل سياسية جديدة من خلال إقامة الحكومة الإقليمية وإقامة الإتحاد الإشتراكى السوداني.

وكان قانون الحكم الذاتى الإقليمى للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢، الذى وقعه نميرى كقانون فى ٣ مارس وصُدق عليه رسمياً فى أديس أبابا فى ٢٧ مارس، يعنى إقامة جهاز دولة إقليمى جديد فى الجنوب وتأسيس مجلس تشريعى وجهاز تنفيذى وإدارة إقليمية وثلاث إدارات للمحافظات وإدارات ريفية لإطلاق وتنفيذ إعادة بناء المجتمع وتنميته. وللخرطوم أن تسيطر على شئون الدفاع والسياسة والتجارة الخارجيتين والتخطيط الإقتصادى القومى والمواصلات والإتصالات، بينما جُعلت الحكومة الإقليمية مسئولة عن حفظ النظام العام والأمن الداخلى والإدارة والتنمية فى المجالات الثقافية والإقتصادية والإجتماعية. وفى إبريل ١٩٧٢ أُنشئ المجلس التنفيذى العالى المؤقت برئاسة ابل الير.

وكانت الأسبقية العليا، بالنسبة للمجلس والنخبة السياسية فى الجنوب، هى إقامة هيكل إدارى جديد يشغله عاملون جنوبيون ليخدم المصالح الإقليمية للجنوب. ولأول مرة كان الجنوبيون يحكمون الجنوبيين وبشكل مؤسسى. وفى الواقع فقد كان سيُقام نمط جديد كلية من السلطة فى الجنوب. ومقارنة بالإدارة الإستعمارية للإقليم وبالتاريخ الثقافى فقد كان الهدف هو ثورة إدارية وبيروقراطية بعيدة الأثر. وقد تأثرت هذه الانطلاقة الثورية بالايديولوجيا التي سادت افريقيا عموماً في مطلع السبعينيات، وسادت السودان عقب ثورة ١٩٦٩: إذ نُظر للدولة ولإدارتها كـ"محرك رئيسي" للتنمية والتحول المجتمعى.

وسرعان ما واجهت هذه الأهداف الاكثر عمومية وهذا التشريع المعيارى

لهيكل الدولة الجديد المنافسة قضايا أكثر عملية إمتزجت غالباً بمشاكل ذات طبيعة تابعة. من هم الجنوبيون الذين سيحكمون ومن يتولى القيادة فى الدولة الجديدة؟ فهناك التناقض بين إستراتيجية الخرطوم فى تعيين موظفين مقربين وموثوقين وبين تطلعات الجنوبيين إلى حكم ذاتي إقليمي يأتي بالمتشددين إلى المؤسسات الحكومية، بل أيضاً بين جنوبيي المنفى مقابل من بقوا فى الجنوب أو الخرطوم، بين العسكريين والمثقفين، بين الناس من مختلف المحافظات وبين من يستطيعون تعبئة جماهير إثنية متباينة. وبالإضافة إلى ذلك قيل أن هناك ٢٠ ألفاً من مؤيدى الأنانيا العائدين من الغابة ومئات الآلاف من اللاجئين العائدين من البلدان المجاورة. وقد زاد عدد الجنود فى الأنانيا بعد الإتفاقية. إذ إنضم بعض الناس لحرب العصابات بعد الحرب أملاً فى الحصول على فرص عمل افضل. وعندما حل السلام إندفعوا كلهم إلى جوبا والمراكز الإقليمية الأخرى متنافسين على المواقع الجديدة. وقد كان لهذا نتائج كبيرة حيث خُلقت هذه الوظائف فى فترة تدفقت (نسبياً) فيها الأموال والعون المجانى إلى الإقليم كجزء من برنامج الغوث وإعادة التوطين. ومنذ البداية كان لإدارة الدولة هذه روابط إقتصادية ضعيفة جداً بالإقليم الذى يُفترض أن تخدمه.

إرتبط التناقض بين القائدين المسيطرين جوزيف لاقو وأبيل ألير، وعكس الإختلافات والصراعات داخل المجتمع الجنوبى. فقد كان لاقو جزءاً من تراتبية بيروقراطية عسكرية لكونه تدرب فى الجيش القومى قبل إنشقاقه وفاز بموقعه كعسكرى خلال الحرب. ومارس أبيل ألير المحاماة وكان سياسياً منتخباً قبل أن يعينه نميرى وزيراً فى ١٩٦٩. إنحدر لاقو من قبيلة إستوائية صغيرة هي المادى. وكان أبيل من بور ودينكاوياً. وعُين لاقو لواء فى أبريل ١٩٧٢، وهو نفس الشهر الذى عُين فيه ألير رئيساً للمجلس التنفيذى العالى. وقد مثل هذان القائدان شبكات إدارية وسياسية مختلفة وأنماط قيادة مختلفة ومحافظات ومجموعات إثنية مختلفة. وقد اظهر الصراع بين هذين الرجلين من ١٩٧١إلي ١٩٨١، عندما عزل نميرى إدارة ألير ، إلى اى درجة كانت النخبة السياسية والإدارية الجنوبية عاجزة عن السيطرة على قوى الطرد داخلها، خاصة فى وضع كانت تاكتيكات الخرطوم تؤجج فيه هذه التناقضات.

لقد كان التوزيع الإثنى للمناصب الإدارية صراعاً مركزياً فى الجنوب لعقود. وقد تركز الصراع السياسى ضد سيطرة العرب فى مطلع الخمسينيات

علي جَنْوَبة المناصب الإدارية، إذ سُميت سودنة الإدارة الإستعمارية البريطانية فى الجنوب شَمالة (أي احلالاً لموظفين شماليين محل الإداريين الاستعماريين). وتركز الصراع السياسى منذ الإنتخابات البرلمانية فى ١٩٥٣ على سياسة تعيين الموظفين فى الإدارة. فقد إنتقد حزب الأحرار خطط برنامج السودنة، وكانت خيبة الأمل كبيرة عندما قدمت لجنة السودنة توصياتها؛ فقد وجدت فقط ستة جنوبيين مؤهلين لإجمالى ٨٠٠ وظيفة (أربعة وجدوا مؤهلين لمنصب مساعد ضابط منطقة وإثنان لمنصب مأمور). ولاحقاً نادى مانفسيتو الحزب الفيدرالى بخدمة مدنية مستقلة للجنوب، بينما وعد رئيس الحزب الوطنى الإتحادى إسماعيل الأزهرى فى حملته لإنتخابات ١٩٥٦ بتعيين جنوبيين كضباط مناطق ومحافظين (Arou,1988:308). لقد إرتبط نشوء الوعى السياسى الجنوبى بشدة بالنضال من اجل دور أكبر للجنوبيين فى إدارة الجنوب. وللمرء أن يقول إن الإنشغال بهذه المسألة أصبح بحلول ١٩٧٢ جزءاً من "الهم العام" والثقافة السياسية للنخبة السياسية.

كان التنافس بين العائدين والأنانيا و"من بقوا في الداخل" شرساً بالطبع، ليس من اجل الوظائف فحسب، بل من أجل الوظائف الأفضل. فالمنصب السياسى أو الإدارى العالي هو، فوق كل شيء، أساس مهم للثروة وقاعدة لتحويل القيم إلى دعم سياسى وتبعية. لقد سمى الإقتصاد السياسى لهياكل الدولة المشابهة فى افريقيا "الدولة كراسمالية نهب". (Mamda-ni,1988:46). وفى حالة جنوب السودان فقد كان هناك القليل جداً من الرأسمالية مما يمكن نهبها والإستثناء الأكثر أهمية هو المال المقدم من المانحين الأجانب أو من الخرطوم. وقد كانت المناصب الرسمية العليا مهمة أيضاً للحصول على مصالح تجارية منتظمة. لكن الوظائف كانت، على وجه العموم، أقل رفاهية وكانت الطبقة الإدارية أصغر حجماً مما فى العديد من أقاليم أفريقيا الأخرى. وبالرغم من هذا فإن الحاسم فى الأمر هو أن الوضع الإقتصادى والإجتماعى والبنية التحتية الصعبة فى ١٩٧٢ جعلت الدولة وإدارتها، مع ذلك، البديل الوحيد تقريباً للحصول علي وظيفة بالنسبة للكثيرين. وطبيعي أن هذا قد عزز هذا الاهتمام السياسي بمن عين وأين وبواسطة من ولماذا. وسرعان ما أصبح توزيع المناصب لعبة تستحوذ على دوائر النخبة السياسية - الإدارية الصغيرة نسبياً. وقد أثر إعتباران متصارعان بشدة، منذ

بداية عملية البناء الإدارى، على بنية وصورة ذات الإداريين المستخدمين في الدولة. إذ أعتبر أن تنمية وإعادة بناء المجتمع، تعتمد على آلة دولة قوية وفعالة. وفى ذات الوقت كانت هناك ضرورة لمعالجة مشكلة شغل الوظائف بعناية كبيرة وبعين مفتوحة على الإعتبارات المحلية ذات الخصوصية غالباً والاعتبارات المتنافسة.

عندما أُنشئت الحكومة الإقليمية فى جوبا فى ٢٢ أبريل كانت تفتقر تقريباً لكل ما تحتاجه بداهةً أى حكومة: الموظفين الإداريين والمكاتب والخبرات الإدارية.(٤) وإحدى أكبر المشكلات فى ١٩٧٢ كانت توفر القوي البشرية المؤهلة والمناسبة لتسيير مختلف المهام الحكومية. وفى نهاية ١٩٧٣ كانت الحكومة الإقليمية تملك ما يقدر بـ٣٠٪ من القوة البشرية المطلوبة لتسيير الخدمة المدنية الإقليمية. وكان فى الخدمة المدنية فى الإقليم فى ديسمبر ١٩٧٢: ٢٨٤ إدارياً ومهنياً و٣٨٣ فنى ورشة وشبه مهنى و٣٨٤ من الكتبة (International Bank for Reconstruction and Development, 1973:7) وهى بالتأكيد الإدارة الأصغر والأقل مستوي تعليمياً فى العالم مقارنة بتعداد سكانى يقدر ب ٤,٣ مليون نسمة (المرجع السابق، ص ٨) ومساحة تُقدر ب٦٤٦ /ألف كلم٢ . وهذا يعنى أن هناك إداريا واحداً لكل ١١٢٢٧ شخص و٢٢٧٨ كلم٢ . وكان العاملون بالزراعة فى الإقليم يتكونون من ١٤ خريج جامعى و٤٦ من ذوى المؤهلات الأدنى (المرجع السابق، ص٢٢). وكانت المجموعة المتعلمة تتكون، إلي حد كبير، من العائدين. وفى ١٩٧٦ كانت نصف المناصب المطلوبة فقط قد شُغلت (Alier, 1976:38). ومن الناحية الأخرى فقد وُظف ١٠ الاف مزارع من قوات الأنانيا غير المتعلمين فى الغالب فى أقسام الخدمة المدنية فى ١٩٧٢ للمساعدة فى إعادة البناء والتنمية. ومعظمهم وظفتهم مصالح الغابات والصيد والطرق والزراعة والتعليم والحكومة الإقليمية (Peace and Progress,1972-1973:4). وبالمقارنة فإن عدد كل الأفراد المصنفين العاملين بالحكومة فى السودان يبلغ ٩٢ ألفا منهم ٦٧ ألفا فى الحكومة المركزية (Al-Teraifi 1986:75).

لكن لعل المهم هو نوعية الإداريين الجدد المتاحين. فالثقافة والتقاليد البيروقراطية كانت ضعيفة جداً وسط الإداريين الجنوبيين فى جنوب السودان. إذ ترك الإرث الاستعمارى البريطانى فى الإقليم هياكل ومؤسسات بيروقراطية

قليلة وضعيفة. وبالرغم من أن هناك اختلافات فى الوضع الإدارى بين أوج وجود مفوض الناحية فى العشرينيات والثلاثينيات وتطور إدارة ذات توجه اكثر تنموية فى الإربعينيات ومطلع الخمسينيات، إلا أن فترة الحكم الثنائي ككل كانت "إدارة قانون وحفظ نظام" وذات بنية سلطة تحتية ضعيفة ومهام محدودة. وكانت إستراتيجيتها العامة هى "التدخل بأقل قدر ممكن" فى المجتمع والعمل من خلال السلطات القبلية. وحيث لا توجد سلطات كهذه يجب خلق سلطات قبلية جديدة كما اتفق مديرو الجنوب فى ١٩٢٢. وقد أنشأ البريطانيون نظام حكم محلي قام على الوحدات القبلية والثقافية المحلية. فظهرت تفاوتات ونظم إقليمية مختلفة على مستوى إدارة الدولة وعلى مستوى الإدارة المحلية والقبلية. ففى المناطق المستقرة كانت الزعامات وحدات إقليمية أساساً، بينما كانت زعامات قرابية وسط البدو الرحل. وعلى مستوى الإدارة العليا للدولة عُين القليل جداً من الجنوبيين. وإقتصرت السياسة عموماً على تطبيق سياسة "الرعاية والصون" "Care and Maintenance" كما سُميت، وخُفضت النفقات الإدارية إلى الحد الأدنى.

فى الأربعينيات، على الأقل، كان مديرو المديريات يمثلون فى رجل واحد الوظائف الحكومية فى اقاليم قد تكون بحجم بلد أوروبى. فقد ضمت منقلا وبحر الغزال، على سبيل المثال، فى ١٩٣٧ لتشكلا محافظة الإستوائية. وكان الهدف هو خفض تكلفة الإدارة. وكان على الحاكم الجديد إدارة هذه المنطقة من جوبا. وقد أكد السير جيمس روبرتسون المشكلة بالحجم الكبير للمنطقة الإدارية والقوة الإدارية المحدودة «إن المسافة من ناقيشوط فى أقصى شرق رئاسة المنطقة إلي راجا فى أقصى الغرب أبعد من المسافة من لندن إلى موسكو» (Robertson,1974:104). لقد كان محرماً خلال معظم هذه الفترة خلق هياكل بيروقراطية قد تنافس الإدارة الأهلية والقبلية كما ذهب المؤرخ ج. ن. ساندرسون. وكانت النتيجة جهازاً إدارياً يعتمد على المقدرات الفردية للمديرين البريطانيين وعلي الانتشار السريع امكاناً لقوات مسلحة متفوقة تكنولجياً. وهكذا لم تُشجع تنمية بيروقراطية منظمة مركزياً ذات مؤسسات سياسية وإدارية وإقتصادية عادية، الأمر الذي يختلف تماماً عن الحالة فى الأماكن الأخرى من وادى النيل مثلما فى مصر وشمال السودان النهري وكينيا واوغندا. ولم يرغب البريطانيون في تنمية نخبة متعلمة من الإداريين الجنوبيين، إذ لم يرد

البريطانيون تطوير نخبة متعلمة من الاداريين الجنوبيين حيث كانوا يخشون ظهور إنتلجنسيا ساخطة ومنبتة قبلياً detribalized. وقد سُمح للإرساليات بفتح المدارس، لكن هذه المدارس كان لها أغراض اخرى خلاف خلق البيروقراطيين أو الإداريين. وقد سدت السياسة الإستعمارية فى أمور الدين الطريق أمام التطور المحتمل لمنظمات دينية لكل الإقليم. وقمع البريطانيون الإسلام كجزء من إستراتيجيتهم في وادى النيل وسياستهم في الجنوب. ولم يقدم توسع الكنيسة إلى بناء تراتب كهنوتي ولم يعمل في صالح بناء جهاز دولة إقليمي قوى ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الجنوب إنقسم إلى مجموعتين مختلفتين كاثوليكية وبروتستانتية. ولم تُقم تراتبيات أو هيئات دينية قيادية. ونُظمت الأديان التقليدية على أساس الجماعة المحلية، غالباً حول طائفة دينية محلية. وبالتالي كانت هذه الأديان التقليدية عاجزة عن توفير الأساس الايديولوجى أو التنظيمى للمركزة الإدارية أو للتنظيمات البيروقراطية الاقليمية الدينية العريضة. لقد خلقت الأهداف البريطانية مؤسسات دولة لم تُصمم لتكون أدوات للتنمية الإقتصادية ولا الإستغلال الإقتصادى (كما فى مصر واوغندا وكينيا أو شمال السودان النيري) ولم تكن قنوات فعالة للتغريب والتحديث، وإنما لحفظ السلام بتكاليف قليلة. وقد جعل التفوق التكنولوجى للجيش الإستعمارى ودور مفتشي المراكز الأجانب، والذى يمكن النظر له من المنظور المحلى المحض كوسطاء محايدين فى الصراعات المحلية، النجاح فى هذا الصدد ممكناً. ولم يكن للتنظيمات الأكثر بيروقراطية مثل قانون البلديات والمدن والمناطق الريفية لسنة ١٩٣٧وقانون مجالس المديريات فى ١٩٤٧ اى تأثير مهم فى الجنوب ولم يحدث تأثيراً فى الثقافة المؤسسية إلا في وقت متأخر جداً. ولم يكن لهيكل الحكم المحلى- الذى إقترحه د.مارشال (خبير فى الحكومة البريطانية قوّم فى نهاية الأربعينيات وطرح توصيات حول الحكم المحلى فى السودان) الذى ضُمّن فى قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٥١- أى نتائج دائمة على الإدارة الجنوبية. والسبب الرئيسى لذلك هو الهيكل الإدارى الأقل تطوراً فى الجنوب؛ كما بقيت المجالس المحلية هيئات إستشارية لمفتشى المراكز. وبحلول ١٩٧٢ كان الجنوب لم يجرب بعد بيروقراطيات وإدارة عامة ذات توجه اقليمي شامل يحكمها القانون.

ومن الناحية التعليمية فقد كان الاقليم الجنوبي بالتأكيد الأقل تطوراً فى

أفريقيا. وطبقاً لإحصاء ١٩٧٣ فإن ٨١٪ من السكان بين سن ٧-٢٤ سنة لم يدخلوا مدارس على الإطلاق. ولم يتلق ٥٨٪ من العمال المستخدمين فى القطاع الحديث أى تعليم على الإطلاق. وعلاوة على ذلك كان هناك إختلال فى توزيع المتعلمين، ليس بين الشمال والجنوب فحسب، بل داخل الجنوب بين الإقاليم والمجموعات الإثنية. وعندما جرى تقدير القوى البشرية فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية الحكومية (١٩٧٧/٧٨-١٩٨٢/٨٣)، فقد اتضح أن هناك حاجة مع حلول ١٩٨٢/٨٣ لـ ٢٤ الف خريج و١٢ الف من حاملى الدبلومات والشهادات الثانوية و١٦ ألف ممن تلقوا بعض التعليم. وكان الطلب المقدر على خريجى الجامعات فى الزراعة والمجالات المرتبطة بها حوالى ٥٠٠ فرد (Mills, 1977). ويمكن تقدير الفجوة بين الطلب المقدر والعرض المتوقع بحقيقة أنه فى ١٩٧٦ كان هناك ٢٥٠ طالباً جنوبياً فى كل السودان.(٥) وفى ١٩٧٨/٧٩ كان هناك أقل من١٠ طلاب جنوبيين من مجموع ألف طالب يتابعون دراستهم الجامعية فى المواد الزراعية فى جامعة الخرطوم، والجنوب إقليم ٩٠٪ من سكانه كانوا مزارعين أو رعاة. وكانت لغة العمل للبيروقراطية الجنوبية هى الإنجليزية التى يتمكن القليلون منها افضل من تمكنهم من العربية أثناء إدارة الخرطوم للإقليم فى الخمسينيات والستينيات.

لم تكن طبيعة الحرب قبل السلام وإقامة إدارة الدولة محفزة على تدريب الإداريين. وقد دربت حركات حرب العصابات فى العديد من البلدان الأخرى الإداريين أثناء نضالها من خلال إدارة المناطق المحررة. لكن الأنانيا لم تبن مثل هذه الهياكل الإدارية البديلة القوية فى المناطق التى سيطرت عليها. وقد انضم بعض الزعماء والإداريين المدربين للأنانيا وطبق قانون العقوبات السودانى، لكن هذا لم يخلق أى شىء يمثل نظاماً بيروقراطياً موحداً. وكان، بالتالى، لمن مثلوا حركة الجنوب في أديس أبابا ومن احتلوا المناصب العليا فى الحكومة الإقليمية بعد الإتفاقية القليل من الخبرة الإدارية. كان "للمقيمين بالداخل" خبرة أكبر، لكنهم لم يكونوا يحوزون ثقة الناس.

كانت الحركة الجنوبية شديدة الإنقسام. ولم تقم، داخل وبين مختلف الفصائل، مؤسسات قانونية لحل النزاعات أو مؤسسات بيروقراطية لتنفيذ السياسات. وقد اندفع هذا الموقف المائع إلى المقدمة مراراً. فقد شهدت فترة السنوات الثلاث بدءاً من ١٩٦٧، على سبيل المثال، عدداً من "الحكومات"

الجنوبية المختلفة: حكومة جنوب السودان المؤقتة، حكومة النيل المؤقتة وجمهورية نهر السو وحكومة الأنييدي. وقد لاحظ المراقبون االمعاصرون ايضاً غياب التنظيم هذا «لقد ثبت أن هذا امر مميت حتماً فى أماكن أخرى غير السودان» (Eprile,1974:79). يمكن للمرء أن يقول إن الحركة الجنوبية توحدت فى ١٩٧٠ فحسب عندما خطط جوزيف لاقو لإقامة قيادة عسكرية للأنانيا وجناح سياسى جديد هو "حركة تحرير جنوب السودان". لقد فُرضت الوحدة بإنقلاب "غابة"*. قد لا يظهر هذا الضعف التنظيمي أثناء الحرب، بسبب طبيعتها، لكن العيوب تتكشف فى جهود البناء المؤسسى العادى. لقد تولدت سلطة لاقو، إلي حد كبير، من قدرته على توزيع السلع، أى المعدات والتدريب العسكرى (من خلال الإسرائيليين). وهذا نوع من النفوذ ثبت أنه غير مستقر ويصعب تحويله إلى ظروف السلام.

وبالإضافة إلي ذلك كان هناك عاملان قانونيان مهمان للنوع والشكل اللذان اتخذهما البناء الإدارى. فقد ظهر قانون الحكم الذاتى إلي الوجود قبل نشر الدستور الجديد فى ١٩٧٢. وكانت بعض مواد هذا القانون تختلف وتتناقض مع المواد التى كُتبت لاحقاً في الدستور. وعندما تحدثت مؤسسات تشريعية كهذه بلسانين فهى، بالطبع، لم تفض إلى تأسيس نظام إدارى يقوم بمهام الحكم؛ بل ساهمت، على العكس من ذلك، فى زيادة التشوش والارتباك. يقع الإقليم، طبقاً للفصل ٢٢ من هذا القانون، تحت ولاية رئيس الجمهورية مباشرة، رغم أن القانون المُعدل لم يسر حتى يوليو ١٩٧٧ (Wieu,1988:48). وكان بناء الإدارة الجنوبية العامة يسير رسمياً منذ بدايته وخلال سنوات تشكل هذه الادارة وفق قواعد قانونية وكان ذا توجه للحكم، اى، سلطة بيروقراطية تحل محل السلطة التقليدية للإدارة الأهلية. وفي الواقع فإن التنفيذ الإدارى لقانون الحكم الذاتى كان يعتمد أساساً علي شخص نميرى وأرائه ومواقفه. وما حدث كان لامركزية "ممركزة" فوض بواسطتها نميرى بعض سلطاته فى الخرطوم إلى جوبا.

إن نظم الحكم الفردية هي النقيض تماماً للإدارة المتخطية للخصوصيات أو العامةوذات التوجه للحكم. ويتحدد الإختلاف فى أن الحكام في النوع الأول هم انفسهم مصدر مبادىء الدولة (انظر Heper,1987:15) وبالنسبة لنميرى فقد أصبح المبدأ الأساسى هو إستحالة التنبؤ بتصرفاته (للإضطلاع علي امثلة

ونقاشات لهذا الموضوع انظر: (Khalid,1985 and Wood-ward,1991). وفي الجنوب، خاصة، كانت الترتيبات الأساسية فردية بسبب الترتيبات الدستورية وموقع نميرى القوى جداً وسط الساسة الإقليميين والرأى العام. وكان نميرى فى نظر الجنوب هو الرجل الذى قدم للجنوبيين السلام والحكم الذاتى الإقليمى، أو بدقة أكثر، كان يُنظر له بوصفه القائد الوحيد فى الخرطوم الذى يستطيع أن يحمى السلام الذى منحه تأييد الجنوبيين على أساس هذا الفهم. وبالنسبة للنخبة الجنوبية فقد كان من الصعب بالنسبة لها فى هذا السياق أن تصوغ وتطبق سياسية متسقة بعيدة المدى تعمل الإدارة على أساسها نظراً لتعدد ولاءاتها المحلية وولاءاتها المتضاربة بين تأييد نميرى وإرضاء المركز، من ناحية،(٦) وبين الإرتقاء بالقضية الجنوبية بشكل أكثر مباشرة، من ناحية أخرى.

بالإضافة إلي ذلك فقد تم توجيه بناء هذه الإدارة الجديدة كلية وفق أحكام قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٧١. وكان هدف هذا القانون هو خلق نظام إدارى مُسيَّس مؤيد لثورة مايو ١٩٦٩. وقد كان لهذا نتائج مؤثرة فى الجنوب لأنه أضفى علي الإدارة الإقليمية والمحلية الجديدة والإدارة علي مستوى المحافظة، شكلاً وهوية- فى نظامها الإدارى الأساسى، وفى أفرادها- تقودها موجهات تتناقض مباشرة مع فكرة النظام الإدارى "البيروقراطى المحايد". إذ حوّل المناخ عالي التسييس فى الجنوب تعيين العاملين إلى صراع حاد بين المصالح المتنافسة حول السلطات والمكانات. ففهم الإداريون الأساسيون، منذ البداية، دورهم كدور سياسى وكذلك أعتبرهم المحكومون. وقد حصل العديدون على مواقعهم البيروقراطية لكي يمثلوا مصالح "خاصة" داخل إدارة الدولة أكثر من الإرتقاء بالمصالح الإقليمية "الشاملة"، ومصالح الدولة. وغالباً ما كانت الترقيات سريعة، وأُعطى الكثيرون وظائف لم يدخلوا من أجلها أي منافسة.

وعلاوة على ذلك فقد أعطى القانون المجالس الشعبية التنفيذية للمحافظات وظائف ومسئوليات هى فى النهاية مستحيلة ومتضاربة، إذ أن عضويتها يجب أن تُنتخب وتُعين محلياً، وقانونياً هى الهيئات التى يجب أن تمثل الإرادة والمصالح المحلية. وهى تضطلع بكل المبادرات التنموية: التعليم الإبتدائي والمتوسط، والصحة العامة، والتنمية الزراعية، والتخطيط الحضرى

والقرى والأنشطة الترفيهية إلخ. ومن الناحية الأخرى عليها أن تعبىء التأييد العام خلف السياسات الحكومية وحفظ الأمن العام. وقد فشلت فى الناحيتين على وجه العموم. وفى الواقع فقد كان المحافظ هو الرجل القوى، طبقاً لقانون ١٩٧١ ايضاً. إذ يعينه الرئيس فى الخرطوم وهو مسئول امامه فقط. وهو الرئيس وامين المال للجان المجلس وهو الذى يدعوها للإجتماع وله سلطة الإشراف والتنظيم، على الأعضاء. وهو الذى يكتب التقارير حول الموظفين المنتدبين إلى وزاراتهم المعنية. وفى نفس الوقت هو سكرتير الإتحاد الإشتراكى فى محافظته. وقد أضعف دور المحافظ، بسبب موقعه الأتوقراطى مقابل بقية الخدمة المدنية والسياسيين المنتخبين محلياً (Badal,1983:92) من إحتمالات بناء بيروقراطية وادارة لنظام حكم جيد. وإذا حدث خطأ فهو المُلام. فإذا إنعدم السكر أو الغلال أو البترول من السوق فهو خطأ المحافظ. وعلاوة على ذلك فقد كان المحافظ هو رمز اللامؤسسية واللاروتين وهو غالباً ما يستخدم، أو يسيء إستخدام المجلس المحلى كيفما اتفق ليعزز السند السياسى لشخصه بالشكل الذى يراه مناسباً (أنظر: Malik,1983:95)

كانت إدارة الدولة، منذ بدايتها، إدارة من نوع خاص جداً إذ لم تعتمد فى وجودها على تحصيل الموارد والضرائب المحلية. وفى هذا فهى تشبه الدولة الإستعمارية البريطانية. لكن وخلافاً للموقف والممارسة التي سادت عقب ١٩٧٢، كان للإدارة البريطانية إهتمام كبير بتحصيل الضرائب، ليس كمصدر دخل للدولة فحسب، وإنما كرمز للسلطة الإدارية للدولة وكرمز للخضوع المحلي لإدارة دولة مفروضة من الخارج. لقد كانت النفقات الإدارية للمديرية الإستوائية ضعف الضرائب المحصلة خلال أوائل الثلاثينيات (انظر مختلف مذكرات الحاكم العام حول الميزانية والإدارة وظروف السودان). لذلك فقد طُبقت السياسة الضريبية الحكومية بشكل بدائي ومذل. وكان الزعماء مسئولين عن جمع الضرائب وكانوا يُمنحون عادة نسبة منها. وقد خلقت العلاقة – ذات الطابع الشخصى غالباً – بين المحافظ والزعماء المحليين نظاماً من الحكم قام على التبعية لا علي القواعد البيروقراطية. وعلى الرغم من أن فرض ضريبة بمستوي معين وبواسطة السلطات المركزية فى الجنوب قد بدأها البريطانيون، إلا أن دورة "الإنتزاع الاجباري" للضريبة لم تبدأ ابداً. فقد وصفت الآليات السياسية العامة الكامنة خلف تشكل الدولة بإعتبارها "دورة إنتزاع – اجبار"

(Finer,1975:95). فإنتزاع الفوائض الإقتصادية من السكان يمكن من الحفاظ على الة الدولة والحفاظ على جيش دائم لها إلخ، الذى يساعد، بدوره، على إنتزاع المزيد من الفائض. كما انها أيضاً تجعل الحكام مسئولين أمام المحكومين. لكن دورة كهذه لم توجد يوماً فى جنوب السودان.

كانت الضوابط المالية للإدارة الإقليمية الجديدة مشوشة. وكانت القواعد الأساسية محكومة بالقرار الجمهورى رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٢ وقانون الحكم الذاتى لسنة ١٩٧٢. وكان الملحق (ب) لقانون ١٩٧٢ "القانون التمهيدى لبنود الدخل والمساعدات للإقليم الجنوبى" أداة أثارت النزاعات داخل الإدارة الإقليمية وفى إدارات المحافظات. وقد حارب الإداريون والسياسيون من أجل مصالحهم أو مصالح مواطنيهم وهم يحاولون زيادة نصيبهم من كعكة "المساعدات" المركزية المرسلة من الخرطوم. وقد أُستخدمت هذه المساعدات كجزرة وكعصا إزاء الجنوب. تقول الفقرة (١٥):

تتلقى مشروعات الخدمات الإجتماعية الجديدة، التى يؤسسها الإقليم أو أى من وحداته المحلية والتى خُصصت لها الأموال، المنح من الخزانة العامة بالأشكال التالية:

- المؤسسات التعليمية، ٢٠٪ من النفقات
- التليفونات والطرق والكبارى، ٢٥٪ من النفقات
- الإغاثة والرعاية الإجتماعية، ١٥٪ من النفقات
- مشروعات الجذب السياحى، ١٥٪ من النفقات
- الأمن، ١٥٪ من النفقات
- منح التعليم ما بعد الثانوى والجامعى داخل السودان،٢٠٪ من المنح وخارج السودان ٣٠٪ من المنح
- المساهمة فى البحوث والتقدم العلمى والأنشطة الثقافية، ٢٥٪ من النفقات

دفعت الخرطوم للمجالس الشعبية التنفيذية للمحافظات، عبر الحكومة الإقليمية، منحاً لسد العجز" بناء على عجز فى الميزانية المقدمة. وتغطى هذه المنحة التكاليف المدرجة فى الميزانية للعاملين المحليين وفى المحافظات. وقد قاد هذا المحافظات إلى إعداد ميزانياتها بإعتبارها تقريباً "محاولة للحصول" على المنحة المركزية. وكانت الفجوة بين أرقام الميزانية والإنفاق الحقيقى تتسع

(١٥) لاغراض المقارنه ارقام Malik, (1981:11) عن المنصرفات والايرادات والمنح للمؤسسات الحكوميه

الميزانية المقترحه بالآلاف الجنيهات

البيانات	١٩٧٩/٧٨	١٩٨٠/٧٩	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١
المنصرفات الاقليمية	٢٨.١٣٨	٢٤.٢٣٦	٣٨.٢٠٣	٤٧.١٢٢
المجالس التنفيذيه	١٣.١٩٢	٢٩.٩٩٠	٣٢.٣٨٣	٤٦.٣٨١
المجالس المحليه	٤.٠٥٠	-	٥٤٧٠	٩٠٦٣
اجمالي المنصرفات	٤٥٣٨٠	٦٤٢٢٦	٧٦٠٥٦	١٠٢,٥٦٦
الايراد الضرائب وغير الضرائب الاقليمي	١١٤١٢	١٤٣٧١	١٥٠٥٤	١٨١١٤
الولايه	٢٨٩٦	٧١٤٣	٢٦٨٠	٨٣٣
المحلي	٤٥٢٣	-	٤٦٨٢	٩٠٦٢
الاجمالي	١٨٨٣١	٢١٥١٤	٢٢٤١٦	٣٥٥٠٩
المنح :ـ الاقليمي	١٤٢٠٠	١٦٢٠٠	١٩٢٩٣	٢١٩٦٢
الولايه/المحلي	٩٣٠٠	١٩٨٠٠	٢٠٧٠٧	٢٦٠٣٨
الاجمالي	٢٣٥٠٠	٣٦٠٠٠	٤٠.٠٠٠	٤٨.٠٠٠

كل سنة.(٧) وعلاوة على ذلك كانت المجالس التنفيذية عاجزة عن جمع أكثر من حوالى ٥٠٪ من عائداتها المحلية المدرجة فى الميزانية (Malik,1981:6). وطبقاً لبعض التقديرات فإن عائد الضرائب كنسبة مئوية من الدخل الإجمالى للحكومة كان حوالى ١٥٪ فى ١٩٧٥-١٩٧٦ مقارنة بنسبة ٧٤,٩٪ فى كينيا و٨١,٧٪ فى زائير و٨٧,٢٪ فى أثيوبيا و٨٩,١٪ فى يوغندا (Sodhi 1981:35). وقد أثر هذا فى النظام الإدارى بطريقتين: الأولى، أصبح النظام الإدارى مهزوزاً وأصبح العاملون محبطون بإستمرار إذ كانت مرتباتهم تعتمد على منحة مركزية متفاوتة وغير مؤكدة. وكانت المشكلات التخطيطية فى الخرطوم محسوسة فى الجنوب مباشرة. وكانت الأموال لاتصل المجالس الريفية فى المناطق النائية فى نهاية سلسلة الإنفاق فى مواعيدها أبداً، هذا إذا وصلت أصلاً. وقد خلق هذا بيئة عمل حولت إهتمام الخدمة المدنية من المسائل الإدارية إلى المسائل الشخصية. ثانياً، وبما أن الشمال كان يدفع للأفراد عموماً مرتباتهم، لم يبن هؤلاء الأفراد علاقات مع المجتمعات المحلية ولم يبرروا عملهم أو عدم عملهم للناس المحليين. وقد أصبح الأكثر أهمية هو أن يكونوا فى جوبا عند وصول الأموال من الخرطوم، لا أن يكونوا فى القرى ليحسنوا علاقاتهم ويقووا البنية الإدارية التحتية. وإذا لم تكن قد أنشئت خدمات على المستوى المحلى فإن الإداريين يستطيعون ببساطة أن يلوموا "المركز"؛ إنه نظام للتنصل من المسئولية. وفى ذات الوقت إعتمد هؤلاء الإداريون على نفس هذا "المركز". وبالنسبة "للمركز" نفسه فقد كان هذا النظام أيضاً مكاناً لالقاء نفايات (كوشة) المظالم والنقد الجنوبى. وعند إنفاق الأموال يحتل دفع المرتبات الأسبقية الأولى. لذلك فقد "غرّبت" هذه الضوابط الإداريين عن المجتمعات المحلية، إذ هى تقلص بإنتظام الأموال المتبقية للإستثمار فى التنمية على المستوى المحلى. وبالفعل فقد كانت قدرة الإدارة المحلية على التغلغل فى المجتمعات الريفية محدودة جداً مع حجم وطبيعة هذه القاعدة المالية. ليس هذا وحسب، فقد أصبح الجنوب يُحكم مباشرة من الخرطوم حيث أنشأت معظم المحافظات الجنوبية ما يُسمى بمكاتب التنسيق فى الخرطوم لمتابعة العمل مع الهيئات التى تخصص الموارد. بل وحتى المجلس التنفيذى العالي كان يدير الجنوب من الخرطوم. وفى النهاية فقد إنتقلت الإدارة "المحدودة" إلي المركز كأمر واقع. لقد كان الجنوب يُفرغ تدريجياً من الناحية الإدارية.

وفيما يتعلق بالمبادرات التنموية فقد كان على مجلس المحافظة أن يخ
مجلس عائدات المحافظة السابق مع مصادر دخل المجالس المحلية ومن
الحكومة المركزية. وقد أمسك مجلس المحافظة بالموارد وحدد ما يمنحه لأ
مجلس ريفى/مدينى وما يحتفظ به. وكانت المحافظة تشكل مجالس تابعة ت
تقوم بوظائفها التنموية على مستوى الناحية والمستوى الأقل من خلال مجالس
القرى والمناطق السكنية والمهن والأسواق والجوار. وفى ١٩٧٣لم تكن هناك
مجالس محافظة فرعية محلية فى أى من المحافظات سوى ٣٥ مجلساً Peace
and Progress 1973:11). وفى ١٩٧٦ كان هناك ٢٤ مجلساً ريفياً/مجلس
مدينة فى الجنوب. وفى ١٩٨٠ كان من الضرورى تخطيط الميزانية لـ ٤٢
مجلساً. وكان عدد من المجالس التى قيل إنها انشئت موجوداً فقط على الورق.
ولم تعمل لجان التنمية فى مختلف المستويات الفرعية على وجه العموم. وكان
يُفترض، من الناحية القانونية، إنتخاب المجالس القاعدية أولاً- مجالس القرى
والمناطق السكنية - على أن يرسل هؤلاء مناديبهم إلى المجالس الأعلي. وهكذا
كان يُفترض ان يتشكل المجلس الشعبى التنفيذى للمحافظة طبقاً للقواعد، من
مناديب مجالس القرى/المدن فى المحافظات زائداً الأعضاء المعينين وموظف
الخدمة المدنية. وكانت ميزانيات المجالس المحلية تُعد كملاحق لميزانيات
المحافظات (Boir 1982:61) واستمر المحافظون يسحبون الأموال من
خزائن المجالس المحلية طوال تلك الفترة. وهكذا فقد أصبحت سياسة
اللامركزية فى هذه المرحلة المبكرة نشاطاً يمثل سلطة طقسية رمزية أكثر منها
تفويضاً فعالاً للسلطة.

حاولت الولايات ونظم وإدارة الدولة عموماً الحفاظ على شرعيتها
وسلطتها إزاء من يُمارس الحكم عليهم تحت زعم العمومية والكلية (اي تخطى
الروابط المحلية والاثنية والقرابية - *المترجم*). وعندما يُنظر للدولة بإعتبارها
تميل للخصوصيات مثل الروابط الخاصة كالقرابة والمحلية والإثنية إلخ، فهي
تتجه إلى فقد سلطتها وشرعيتها. وقد أثارت قوة القبلية في الجنوب والثقافة
السياسية للنخبة التى يستحوذ عليها تقسيم المراتب في جهاز الدولة، أبرزت
قضية سيطرة الدينكا والتى طُرحت بقوة مضطردة فى نهاية السبعينيات. وهي
القضية التي أصبحت مدمرة لبناء الدولة لاحقاً. وقد سببت العوامل "الخارجية"
مثل الفيضانات المرتفعة فى الستينيات الصراع على اراضى الرعى/الزراعة

بين النيليين والإستوائيين مثل البارى، وبين النيليين أنفسهم، فساهمت بالتالى فى نمو العداء الإثنى فى السبعينيات والثمانينيات. وسرعان ما تبخر القدر الذى ظهر من الأيديولوجيا الجامعة حول "القضية الجنوبية" وسط إداريى الدولة فى السنوات الأولى عقب الحكم الذاتى فى خضم الصراع القبلى على السيطرة والوظائف. وكانت أزمة قناة جونقلى ١٩٧٤ هى الهجوم العلنى الأول على شروط إتفاقية ١٩٧٢. وأظهر تمرد أكوبو وإعتقال بنجامين بول وجوزيف أدوهو بأمر من أبيل الير، لأنهما ناديا بالعودة إلى الغابة (Alier,1990)، الإنقسام السياسى وسط الجنوبيين وألهب الصراع بين "الدخلاء" و"الأصلاء". وفى ١٩٧٨ تقاعد لاقو من القوات المسلحة وإنضم إلى صفوف السياسيين. فانتخب رئيساً للمجلس التنفيذى العالى ليحل محل أبيل الير. وبعد سنتين من ذلك طرح لاقو قضية إعادة التقسيم فى طلب رفعه إلى نميرى.

وقد حذر لاقو فى كتابه "اللامركزية" (١٩٨٠) مما رآه سيطرة وتوسعا للدينكا. كان بمقدوره إنطلاقاً من عنوان كراسته، أن يركز على تدهور الإقتصاد المحلى والإقليمى والهياكل الحكومية، لكن هذه القضايا كانت هامشية فى تقييمه لمشكلة الجنوب. فقدم لاقو أرقاماً وجداول عن الخلفية الإثنية للسياسيين والإداريين، لكنه لم يناقش المؤشرات الإقتصادية أو الإدارية. وقد ركز على نفس قضية توزيع الوظائف الحكومية التى سيطرت على الحملات الإنتخابية فى الجنوب منذ ١٩٥٣، لكن بشكل وآراء مختلفة. لقد أصبحت إعادة تقسيم الجنوب، بالنسبة للعديدين، هى التسمية الأخرى للمشاعر "المعادية للدينكا". فانعكس العامل القبلي والانقسام بين "الأصلاء- الدخلاء" أيضاً فى مختلف اراء ومواقف الخصمين السياسيين الرئيسيين، الير ولاقو تجاه الدولة وإدارتها وتجاه البيروقراطية. كان أبيل الير معنياً، أكثر من لاقو، ببناء التنظيمات والهياكل البيروقراطية، إذ ركز منذ الأيام الأولي لوجوده في المنصب علي بناء الإدارة العامة وقد حاول، كونه قانونيا بحكم تعليمه، التشديد على الضوابط والقوانين. وقد ركزت "تقارير السلام والتقدم" التى نُشرت أثناء فترة تولى الير الأولى لمنصبه على أهمية هذه الضوابط والقوانين. فسُنت العديد من التشريعات لتعزيز الإدارة العامة: قانون الخدمة الإقليمية للجنوب لسنة ١٩٧٢ وقانون معاشات الخدمة العامة الإقليمية للجنوب لسنة ١٩٧٦ وقانون المستخدمين الإقليميين لسنة ١٩٧٦. وبالمقارنة أعطت تصريحات لاقو، حول

سياساته، وزناً محدوداً للإدارة والتنظيمات والإحكام الإدارية. إذ عبر لاقو عن عن آراء اكثر شعبوية. ويوضح خطاب لاقو عند توليه لمنصبه في ١٩٧٨ موقفهما المتباين إزاء هذه المسألة. إذ قال إن المواطن الجنوبي أصبح "ضحية للموظفين"، لذلك يجب أن يتحرر من "الإضطهاد المؤسسي". وعلى الحكومة أن تعمل على قطع "احابيل الروتين البيروقراطي" (Lagu,1978:7).(٨)

خطط الير ومجلسه التنفيذي العالي لتأسيس هيكل إداري يقوم على النماذج الغربية ويكرر ما كان موجوداً في الشمال (انظر على سبيل المثال Peace and Progress واحاديث الير منذ السبعينيات). ويمثل هذا، من منظور التقاليد والثقافة والخبرة التنظيمية، ثورة بيروقراطية. لقد كان الير يحاول أن يكفل إنفتاح الطريق أمام الجنوب إلى اسلحة الدولة البيروقراطية هذه، في نفس الوقت الذي كان نميري يحاول فيه إخضاع الدولة لذاته، جزئياً من خلال الإتحاد الإشتراكي السوداني وجزئياً من خلال دستور ١٩٧٣.

- إدارة الدولة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٣

تلقت الإدارة الإقليمية صفعة قاتلة خلال العام ١٩٨١، إذ طلب إثنا عشر من أعضاء مجلس الشعب القومي من الجنوبيين في مارس ١٩٨١ حل الحكومة الإقليمية وإصدار قرار بتقسيم الجنوب. وفي ٥ أكتوبر ١٩٨١ تم حل مجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي وإقصاء إدارة أبيل الير. وعين نميري بدلاً منها إدارة مؤقتة على رأسها اللواء قسم الله عبدالله رصاص. وقد أعلن أن مهمته الرئيسية هي الإشراف على إستفتاء حول إعادة تقسيم الجنوب. وقد كانت ردود الفعل في الجنوب متضاربة. إذ أيد انصار التقسيم على وجه العموم قرار الحل، بينما رآه آخرون إستراتيجية يتبناها الشماليون لتفتيت الجنوب. وقد خلق الصراع بين انصار ومعارضي التقسيم وضعاً أصبح فيه تعيين موظفي الإدارة مسألة ذات أهمية كبيرة.

سرعان ما ألقت نتائج إعادة التقسيم بظلالها على قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٨١ (انظر أدناه). وأبقى قانون الحكم الإقليمي لسنة ١٩٨٠ الإطار الإداري في الجنوب كما هو، بدون أن يمسه تقريباً. وتنبع أهمية هذا القانون في الجنوب من انه واحد من سلسلة من الأدوات القانونية التي ساهمت في تقويض الإستقرار وعمقت من مصاعب خلق إدارة دولة قابلة للإستمرار.

قيل إن أحد الأهداف الأساسية لقانون ١٩٨١ هو تصحيح ما وصفت بأنها مثالب نابعة من تركز السلطات على مستوى المحافظة في القانون السابق، أي التفويض بالسلطة الإدارية من مستوى المحافظة إلي المستوى المحلي. فألغى المجالس التنفيذية للمحافظات. وكان الهدف في الجنوب هو زيادة وإعطاء المسئولية عن الشئون المحلية ل ٢٥ مجلس منطقة. ومجالس المناطق، في القانون، هي الأداة الرئيسية للسياسة اللامركزية للحكومة ودورها هو أن تكون همزة الوصل بين الناس في المناطق الريفية/المدن والحكومة الإقليمية، وأن تكون في نفس الوقت أداة المركز الرئيسية لحشد الدعم للسياسات الحكومية. وعلاوة علي ذلك كان عليها أن تؤسس وتدعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية لمناطقها وأن تكون مسئولة مباشرة عن توفير الخدمات الضرورية للناس.(٩)

أُعطيت مجالس المناطق حرية تصرف واسعة في قانون ١٩٨١ فيما يتعلق بالميزانية وصرف النفقات أكثر مما كان لدى المجالس التنفيذية. وأصبحت تلعب دوراً مالياً وإشرافياً وتنسيقياً فيما يتعلق بالمجالس الفرعية. لكن أياً من المشكلات الأساسية لم تُحل، بل تفاقمت بسبب القانون الجديد. واستمرت الحكومات المحلية في مختلف المستويات تضخم تقديرات ميزانياتها علي أمل أن تفي الحكومة بوعدها المعلن في تغطية أي عجز. وقد وصف أحد المناقشين في سمنار للأمم المتحدة هذا الوضع كالتالي «يحاول كل واحد أن يقلل من دخله المتوقع ويزيد من إنفاقه المتوقع لكي يزيد الفجوة». وقد أصبح هذا مهماً لمجالس المناطق علي وجه خاص آخذين في الإعتبار المسئوليات الجديدة التي أُسندت لها والتي لم تكن لتستطيع القيام بها بناء علي عائداتها المحلية الواقعية. لكن وبما أن الخرطوم قد أفلست، لم يعد ممكناً تلبية كل المطالب، بغض النظر عن إستراتيجيتها الجنوبية الحقيقية. وقد منح قانون ١٩٨١ مجالس المناطق سلطة إتخاذ القرار والموافقة على ميزانياتها وأوضح الفصل ٢٢ من القانون مصادر الدخل المتاحة لمجالس المناطق. لكن لم تُعد أي ترتيبات لتتلقى المجالس المزيد من العائدات مما أسند سلفاً إلي الحكم المحلي في قانون تخصيصات الضرائب لسنة ١٩٥٤ مما زاد من العجز في السيولة النقدية. لذلك كانت منحة الحكومة المركزية هي مصدر الدخل الرئيسي. لكن والأكثر أهمية أنها أصبحت شرطاً لازماً لوجود هذه المجالس نفسها. ولم يكن إجمالي العائدات المحلية، لو جمعت كاملة، بقادرة على تمويل أكثر من ٢٠٪ على الأكثر من الإنفاق الجاري المقرر في الميزانية.

كان يُفترض أن تلبى الضريبة المحلية فى ١٩٨٠، طبقاً للتنظيمات، الطلب على الإستثمارات المحلية فى مشروعات التنمية وتكاليف صيانة وإدارة المدارس وشق الطرق إلخ. وكانت الحكومة تستطيع، وقد فعلت، أن تفترض ضريبة تنمية خاصة. وبعد سنتين من الإتفاقية نُشر قانون المالية لسنة ١٩٧٤ والذى كان يهدف إلى جمع عائدات تبلغ ٢,٧ مليون جنيه سودانى فى ١٩٧٤/٧٥ (Sodhi,1981:35). لقد قويت الة جمع الضرائب التى تفرضها الحكومة المركزية وتجمعها الحكومة الإقليمية (ضريبة الدخل الشخصى وضريبة إيجار الأراضى وأرباح الأعمال) عبر السنين. وقد بدأ هذا الجهاز كمكتب من موظف واحد ثم زاد عدد العاملين فيه تدريجياً إلى ٢٣ موظفاً و١١٩ جابى ضرائب وموظف محلى. لكن هذا النظام واجه أيضاً مصاعب كبيرة، خاصة فى جمع ضريبة الدخل الشخصى.

استخدمت مجالس المناطق والمجالس الريفية/المدينية فى ١٩٨٢ فى الأقاليم الثلاثة مجتمعة حوالى ٢٥٠ إدارياً محترفاً (Malik,1983:97). وعلى سبيل المثال، فقد كان هنالك ثمانى مجالس مناطق فى إقليم الإستوائية (حُلت أربعة منها مؤقتاً فى ديسمبر١٩٨٢). ومن الناحية المالية لم تكن مجالس المناطق وحدات معتمدة على نفسها وكانت تحتاج إلى دعم يبلغ ٦٠٪ من إجمالى مصروفاتها المقررة (Inter-Regional Training Project,1983:1)وهو عجز كان يتزايد باضطراد وبشكل لا مفر منه، حيث كان يُتوقع أن تحال المزيد والمزيد من الخدمات الإجتماعية إلى السكان فى نفس الوقت الذي كانت فيه التحويلات من الشمال تتراجع.

كان معظم الإداريين والمهنيين والفنيين فى مجالس المناطق مُعارين من الوزارات الإقليمية. وقد جعل هذا من المجالس ساحات للتخلص من العاملين من غير ذوى الكفاءة في المؤسسات الإدارية الأكثر مركزية حيث أصبحت مجالس المناطق مسئولة عن مرتباتهم. وبالرغم من هذا أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٥٠٪ تقريباً من الوظائف فى المحافظات ووظائف مسك الدفاتر المحلية والمحاسبة كانت شاغرة فى ١٩٨١. وفى إحدى المراحل كانت خمس من وظائف مراقبى الحسابات الست فى المحافظة شاغرة (Malik,1981:5-6). وقد ظلت وظيفة المحافظ موجودة، لكن سلطاته، كما وردت فى المادة ٢٠ من القانون، تقلصت فأصبحت وظيفته الآن هى فقط الإشراف

على مراجعة أنشطة المجالس المحلية وليس المشاركة فيها مباشرة. لكن القانون لم يعالج فراغ السلطة الذى خلقه تقليص دور المحافظ. وهكذا فقد تأسس هيكل إدارى اضافي غير واضح.

. ظلت مشكلة التدريب، التى برزت سلفاً فى ۱۹۷۲، قضية مهمة. وعلى سبيل المثال لم يُترجم قانون التدريب الوطنى لسنة ۱۹۷٦ إلى اللغة الإنجليزية ويصبح مُتاحاً فى الجنوب قبل عام ۱۹۸۲. ولم تقم أى مؤسسة للتدريب الإقليمى على الخدمة المدنية . وقد أُنجز تصور لمعهد الإدارة العامة وصدر قرار بإنشائه لكنه لم يقم أبداً. وفى ۱۹۷٥ خُطط لانشاء مركز تدريب يقدم دورات فى مسك الدفاتر والمحاسبة والميزانية والمراجعة وإدارة الضرائب، ثم صدرت الموافقة الرسمية على المشروع فى ۱۹۷۸. وبدأ "مركز التدريب الإقليمى على المحاسبة" رسمياً فى يوليو ۱۹۸۱. لكن المجلس الإستشارى للتدريب ولجنة التسيير اللذان أتيما ليوفرا القيادة السياسية والإدارية لم يعملا على الإطلاق! وحتى حلول نوفمبر ۱۹۸٤ لم تكن أى من الحكومات الإقليمية الثلاث قد دفعت مساهماتها المالية (انظر UNDP 1984)

-إدارة الدولة بعد إعادة التقسيم فى ۱۹۸۲:

جاءت إعادة التقسيم فى ۱۹۸۳! فى هذا الوضع الإدارى المشوش والمضطرب والذى تميز بهياكل إدارية غير واضحة ونقص خطير فى العاملين المدربين وضعف روح التضامن بين الإداريين، وفوق كل ذلك غياب الأموال الكافية لدفع رواتب الإداريين وتلبية المبادرات التنموية، إذ أصدر نميرى قراره بإقامة ثلاثة أقاليم فى ٦ يناير ۱۹۸۳ فى الجنوب بدون أن ينتظر الإستفتاء الذى خطط له ووعد به. فخلق القرار الجمهوري رقم (۱) لسنة ۱۹۹۲ ثلاث حكومات إقليمية وعدداً من المصالح الحكومية ومجالس المناطق الجديدة إلخ. فقُسمت الوزارة الاقليمية للمالية والتخطيط الإقتصادى إلى ثلاث وزارات إقليمية للشئون المالية والإقتصادية. واقتسمت الوزارات الثلاث أصول وموارد الوزارة السابقة وورثت حكومة إقليم الإستوائية مبني الوزارة. واعتمد توزيع الموظفين على إنتمائهم الإقليمي(UN 1987:1) وأُجبر من ينتمون إلي القبائل النيلية وغيرهم ممن ينتمون لمحافظتى بحر الغزال وأعالى النيل على مغادرة الاستوائية والعكس .(Badal,1988:21-23). لقد خُلق وضع إدارى سيىء مشوب

بالشكوك الكبيرة فى التنظيمات والقوانين الأساسية.

لقد اضاف إنشاء المزيد من الوحدات الإدارية، فى وضع يقل فيه عدد المتعلمين(١٠) ويشح فيه المال، المزيد من التعقيدات إلي مشكلات الكوادر الموجودة سلفاً. وقد قيل فى مجلس الشعب أن الفائض الوحيد فى القوة البشرية هم السياسيون، وهم الوحيدون الذين يستفيدون من خلق وظائف جديدة فى الأقاليم الجديدة (انجلو بيدا المتحدث باسم مجلس الشعب الإقليمى - ورد في Arou,1988:171) وقد إنتهت المجالس إلى الإعتماد كلية على منح الحكومة المركزية. ولم توضع اى صيغة منتظمة تحدد كيفية تخصيص هذه الأموال. وعلاوة على ذلك كان معظم الممسكين بالدفاتر والمحاسبين فى مجالس المناطق غير مدربين على الإطلاق. وبما أن الميزانيات تعانى من عجز التمويل- مثلما كان حال ميزانيات المحافظات قبل قانون ١٩٨١- لم يكن ممكناً الإنفاق على المصروفات المقررة فى الميزانية الجارية بسبب عدم وجود تفويض باخراج الأموال. وقد حاول السياسيون الإقليميون والمحليون، فى هذا الوضع الإنتقالى، التدخل فى تعيين الموظفين بشكل ادى إلى "عدم وضع الموظف المناسب فى المكان المناسب" (Khamis,1984:172)

لقد جعلت إعادة التقسيم ظهور إدارة دولة وإدارة عامة فعالة أمراً مستحيلاً. فقبل إعادة التقسيم لم تتمتع سوى مجالس مناطق قليلة بميزانيات تنمية مستقلة. وقد تدهور الوضع بسرعة بين يونيو ١٩٨٣ وأكتوبر ١٩٨٤ إذ لم تأت أموال إلى مجالس المناطق فى الإستوائية للاغراض التنموية. وقد أُعتبر الوضع صعيباً إلى حد أن مجالس المناطق لم تزعج نفسها بإعداد ميزانيات تنمية للسنوات ٨٣/١٩٨٤ و٨٤/١٩٨٥.

إستمر غموض التنظيمات الادارية، ولم تستقر العلاقة بين القيادة التنفيذية وأعضاء مجالس المناطق المنتخبين. وكانت المجالس التشريعية فى كل إقليم منتخبة جزئياً والقسم الآخر منها مُعين. وظلت السلطة التنفيذية والحاكم يعينون من قبل نميرى. وكان الحاكم يساعده نائب وخمسة وزراء كلهم مسئولين أمامه. والحاكم فقط هو المسئول أمام الرئيس في الخرطوم. ولم يكن للإدارة أموال كافية للصرف على النفقات الجارية وكانت هناك فئات، مثل المدرسين، نادراً ما تقبض مرتباتها. ففى ١٩٨٤، على سبيل المثال، اغلقت كل المدارس الإبتدائية التى تديرها الحكومة لاكثر من ثلاثة ارباع العام. كما لم

تملك الإدارة معدات تسهل لها عملها، إذ لم تكن مجالس المناطق تملك، حتى فى الإستوائية، سيارات تمارس بها عملها فقد كانت تملك، فى أحسن الأحوال، بضع دراجات.

قاد قرار نميرى إلى وضع عبثى. إذ لم تقدم، على سبيل المثال، اى تسهيلات للسلطة التنفيذية فى إقليم بحر الغزال عند تكوينها. واقيمت رئاسة الإدارة فى المقر السابق لرئاسة محافظة بحر الغزال. ولم يكن لأى من وزراء الإقليم الخمسة مكاتب أو موجودات أو موظفين. وقد انتظر الوزراء وصول الأثاثات التى كانت توزع من جوبا لأشهر. ولم يُنجز اى عمل خلال هذه المرحلة الأولي (Bahr el Gazal Region Group 1984:154). وكان على رئاسة محافظة شرق الاستوائية فى أويل أن تنتقل إلي مقر مجلس المدينة السابق. وحدث الشيء ذاته فى محافظة غرب بحر الغزال. وقد حُلت مشكلة ملء الوظائف الشاغرة فى هذه الوزارات "بحركة ترقية سريعة" (المرجع السابق ص١٥٥). فوفرت هذه الحركة فرص وظائف للأقل تأهيلاً وسط النخبة المتعلمة. وفى بحر الغزال صعّد قسم التعليم فى وزارة الخدمات الإقليمية مدرسى المدارس الإبتدائية إلى مستوى المدارس المتوسطة "بين يوم وليلة" ونُقل عدد كبير من المدرسين إلى وزارة الإدارة الإقليمية. فعانى التعليم و... تستفد الإدارة. وفى الإستوائية قاد هذا إلى المزيد من تأخير صرف المرتبات وإلى نقل أثاثات المكاتب من جوبا إلى واو وملكال بينما الموظفين فى "إجازة طويلة" (Gillo et al.,1984:37). وقد عانت بعض المصالح من إزدحام العاملين بسبب "تدفق الموظفين الإستوائيين العائدين من الأقاليم الأخرى"(المرجع السابق)، بينما عانت مصالح أخرى من نقص كبير فى القوى البشرية.

يمكن إستخدام حالة إدارة مجلس المنطقة الغربية فى أكتوبر ١٩٨٤ كمثال يشير إلى وضع الإدارة فى إقليم الإستوائية، الإقليم الأكثر تطوراً من الناحية الإدارية. يبلغ عدد الموظفين المسجلين فى كشوف المرتبات في هذا المجلس ٨٩٥ موظفاً. ويشمل هذا الرقم مصلحة الإدارة العامة (٤٩) والزراعة (٢٦) والتعليم بما في ذلك المدرسون وغيرهم ٦٩٤. (١١) وفي مصلحة الزراعة والبيطرة (٢٦) ومصلحة الغابات (٣٩) والصحة (٨٦) والرعاية الإجتماعية (١) (كذا!). وقد قُدر النقص فى الكوادر بـ٥٠٪ -Pickering and Davies, un)

(dated, :33-39. وينطبق هذا الوضع أيضاً على مجلسى المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية.

توقفت كل الجهود التنموية التى إضطلعت بها الحكومة مع حلول ١٩٨٥. إذ دخل العاملون فى إضراب. وفى المدارس لم تكن هناك مواد تعليمية ولا مدرسون. وتوقفت العديد من المجالس خلال ١٩٨٤-١٩٨٥. وإضافة إلى هذا كانت هناك سياسة نقل الموظفين. إذ تغير كبار الإداريين في مجلس المنطقة الغربية ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث من ١٩٨١ إلي ١٩٨٤ (Pickering and Davies:54). وقد أصبحت الجهود من أجل تحسين إجراءات وهيكل الميزانية، على سبيل المثال، مستحيلة تقريباً بسبب عدم الإستقرار. وكانت الحكومة قد عينت فى ١٩٨٢ عدداً من اللجان الفنية لتقديم المشورة حول أحكام وضوابط التطبيق الفعال للنظم كما وردت فى قانون ١٩٨١. وكانت أول ميزانية لهذه المجالس تأثرت بهذا الإجراء هى ميزانية العام المالي ١٩٨٤/٨٣. وكما أشار تقرير للأمم المتحدة، "للأسف" لم تتبع هذه المجالس، هذه الإجراءات فى العام التالى بسبب حدوث المزيد من اللامركزية (Inter-Regional Training Project 1983:2). لقد تطلبت إعادة التقسيم إجراءات وضوابط جديدة. وأصبح كل شىء يحتاج لأن يُعاد مرة أخرى لكن فى ثلاثة أقاليم وبموظفين أقل تدريباً وأموال أقل مما كان. لقد قاد قرار ١٩٨٣ إلى تشظى نظام إدارى ضعيف أصلاً وألحقه بهياكل إدارية جديدة لا يجارى هشاشتها ومحدودية قدرتها الإدارية سوى شح الموارد المالية والموارد الأخرى الموضوعة تحت تصرفها.

إن إحدى أبرز المشكلات فى بناء الإدارة فى جنوب السودان، حيث تحل المجموعات الإثنية كفئات إجتماعية أهمية أكبر من الطبقة الإجتماعية، هى "الحسابات الإثنية". إذ ظهرت المصاعب فى تطبيق مبدأ بيروقراطى ينطبق على الجميع فى سياق الخصومة والصراع الإثنى مراراً وتكراراً. ولقد حللنا فشل الحكومة الإقليمية فى سياق جنوبى. وتركيزنا هذا لا يحكى كل القصة، بالطبع. إنها دولة شبه مستقلة تعتمد، إلى حد كبير، على الإدارة السياسية والقرارات الصادرة من الخرطوم ومن نميرى.

- منظمات العون غير الحكومية، المجتمع وإدارة الدولة(١٢):

سُميت الثمانينيات فى أفريقيا بـ"عقد المنظمات غير الحكومية"، ثم «دخلت المنظمات غير الحكومية دائرة الضوء ...» (Bratton, 1989:569). وفى

جنوب السودان لعبت المنظمات غير الحكومية سلفاً دوراً شديد الأهمية في السبعينيات.(١٣) لقد جعلت مهمة إعادة البناء الإجتماعي- الإقتصادي الكبيرة لكل الإقليم عقب الحرب الأهلية الأولى ومساعدات الطوارىء لأكثر من نصف السودانيين العائدين ثم لاحقاً لحوالى ٢ ألف لاجىء اوغندى هربوا إلى جنوب السودان بين ١٩٧٩-١٩٨٢ وإدارة الدولة الجديدة الضعيفة والتى لا تملك أموالاً كافية كل هذا جعل الإقليم مكاناً طبيعياً لتدخل المنظمات غير الحكومية في وقت مبكر.(١٤) وفى جوبا وحدها كانت هناك ٣٨ منظمة عون أجنبى فى ١٩٨٥.

ليس ثمة شك فى أن المنظمات غير الحكومية هى وكالات تنمية فعالة. فقد ساعد العون الكنسى النرويجى/ برنامج السودان، والذى سنركز عليه بشكل خاص فى هذا القسم من الدراسة، فى تحسين مستوى المعيشة فى منطقة مساحتها تبلغ ٨٦ ألف كلم٢ وسكاناً يبلغون ٥٥٠ الف نسمة، ٩٠٪ منهم مزارعين صغار. وتعيش فى المنطقة حوالى ٢٠ مجموعة إثنية مختلفة أكبرها التبوسا والبويا والديدنقا فى القسم الشرقى من منطقة البرنامج، واللاتوكا واللابيت واللوكورو فى الوسط، والمادى والأشولى واللوكويا واللولوبا والبارى فى الأجزاء الغربية من المنطقة. وغطى البرنامج بعد ١٩٨٢ مجالس مناطق كبويتا وشقدوم وايكوتوسس وتوريت وماجوى إضافة إلى الضفة الغربية من النيل فى مجلس منطقة جوبا. وقد شق العون الكنسى النرويجى عدداً من الطرق الجديدة فى المنطقة وقام بصيانة طرق أخرى. وساعد فى إقامة ١٠ مستوصف و٤٠ مركز رعاية صحية أولية. وبنى ٣٠ مدرسة إبتدائية وست مدارس ثانوية وساعد فى إقامة ١٦ مدرسة أنشئت بالعون الذاتى. كما حفروا مئات الآبار وركبوا المضخات. ومن خلال مساعدتهم استطاع الإتحاد التعاونى فى منطقة توريت تنظيم ١٣٩ تعاونية على مستوى القرى. وبشكل عام، كان العون الكنسى النرويجى وكالة عون فعالة إهتمت أساساً بالقيام بمهمة إنسانية طيبة وهى تحاول أن تبعد عن السياسة المحلية والإقليمية. ومع ذلك لن نقيم هذه المنظمة، فى هذا القسم، من ناحية قدرتها على وصول المجموعات المستهدفة وتوصيل المواد، بل سنقيّم تأثيرها مقارنة بتفكك وظائف ومؤسسات الإدارة الحكومية فى الجنوب وبمسألة الإندماج الإجتماعى الأوسع والخصوصية مقابل الشمولية.

- ثنائية الدولة والمجتمع المدنى:

ركزت معظم الدراسات حول علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومة فى السنوات الأخيرة على الإختلافات والتعارضات بين دور وخصائص الدول مقابل دور وخصائص المنظمات الطوعية. وتعطى هذه النظرية المنظمات غير الحكومية

دوراً حاسماً فى دمقرطة البلدان الافريقية: تقوية وتعزيز ماسُمى المجتمع المدنى. وأُعتبرت المنظمات غير الحكومية أجهزة تمثيلية لتنظيم المبادرات المحلية وللإرتقاء بالمشاركة المحلية والتنوع إزاء الدولة التى ينظر لمدخلها فى معالجة الامور بوصفه توجيهياً يتحرك من اعلى إلى اسفل والتى تعبر عن مصالح نخبة بيروقراطية مغترية تبحث عن السيطرة. لقد حلل ظهور المنظمات غير الحكومية على المسرح الأفريقى كتعبير تنظيمى عن المصالح والأهداف الخاصة داخل الجسم السياسى والتى لم تجد تمثيلها الملائم فى نظام الحكم السياسى.

لقد كان عقد الثمانينيات هو عقد المنظمات غير الحكومية، لكنه كان ايضاً عقد اسطورة المنظمات غير الحكومية. وقد اضفيت علي هذه المنظمات خصائص وأدوار إيجابية مشتركة مقابل الدولة التى رُسمت صورتها بألوان قاتمة تحت تأثير الأيديولوجيات المعادية للدولة ونقد "الحكومة الكبيرة" التى سادت النقاشات السياسية فى الولايات المتحدة وبريطانيا، خاصة فى ظل إدارتي الرئيس ريجان ورئيسة الوزراء تاتشر. وقد ظهر مصطلح "المجتمع المدنى" بمعناه الراهن فى أوروبا فى بداية القرن التاسع عشر. وكان تعبيراً عن رد فعل للدولة القوية المسيطرة التى ظهرت خلال وعشية الثورة الصناعية. وكان من الضرورى كبح دور الدولة لحماية المبادرة الخاصة والحرية الفردية إلخ. ويمكن النظر للانتشار المفاجئ لمصطلح "المجتمع المدنى" فى قاموس العلوم الإجتماعية وفى نقاشات مجتمع العون التنموى فى الثمانينيات (يندر جداً ان تجد المصطلح فى وثائق العون التنموى التى تعود إلى الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وحتى فى قواميس العلوم الإجتماعية والسياسية لم يُذكر المصطلح فى ذلك الوقت) يمكن النظر لهذا الانتشار كتعبير عن قوة هذا الإتجاه الأيديولوجى. ولثنائية الدولة – المجتمع المدني هذه دلالات أيديولوجية واضحة. لكن الأكثر اهمية هو ان قوة هذا المفهوم والمنظور الذى يحمله انتجا اسطورة نزعت إلى عدم إحترام الإختلافات فى العلاقة بين الدولة والمجتمع في الراسمالية المصنعة وما بعد الصناعية وفى المجتمعات التي يشكل الفلاحون ٩٠٪ منها. وفشل المصطلح ايضاً عند تطبيقه بشكل دوغمائى فى وصف مساهمة المنظمات غير الحكومية فى التنمية فى التمييز بين المجتمعات الأفريقية التى تملك تراث دولة يضرب بجذوره فيها (كما فى مصر واثيوبيا

وبدرجة أقل في دارفور التي تعرضت للدراسة في هذا الكتاب) وبين المجتمعات الأفريقية الأخرى التي تشكل الدولة فيها ظاهرة حديثة تماماً أُدخلت من أعلى وبقيت بسبب الموارد الخارجية. وعلاوة على ذلك يتفاوت الدور الفعلي والمحتمل للقطاع الثالث في البلدان الأفريقية طبقا لبيئته وتاريخه التنظيمي وعلاقاته التبادلية مع قطاع الدولة إلخ. إن المنظورات التحليلية التي تدرس علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومة في أفريقيا في أطر تقوم على افتراضات عامة حول الدولة ذات الطابع البيروقراطي والطفيلي، من ناحية، ووجود مجتمع مدني ذو تنظيمات عابرة للاثنيات أو للقبائل، التي تصارع لتكبح دور الدولة التي تساندها منظمات غير حكومية كوكالات للتنمية الجزئية، هي، من الناحية الأخري، منظورات مفيدة. وسأكشف أن هذه المنظورات لا تضيء الشيء الكثير في حالة جنوب السودان. إذ يجب تحليل تأثير المنظمات غير الحكومية بشكل ملموس. فهي تعتمد على الطبيعة المحدودة لنظام الدولة و"المجتمع المدني" الذي تعمل من خلاله.

إن العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية هي في الأساس مسألة شرعية مختلف أنماط المؤسسات التي تمارس السلطة والنفوذ. وسأناقش بأن هذه المنظمات قد ساهمت في جنوب السودان في تآكل سلطة الدولة الضعيفة أصلاً. فهي لم تنظم المجتمع المدني في وجه الدولة أو إرتقت به وقوته بوعي كما يفترض الخطاب الراهن. إذ إضطلعت المنظمات غير الحكومية بشكل فعال جداً بوظائف الرعاية الإجتماعية التي تقوم بها الدولة العادية (والتي لم تكن الدولة في جنوب السودان قادرة على الوفاء بها كما أشرنا آنفاً). وبينما كانت الدولة تتلاشى (لكن ليس بالشكل الذي وصفه كارل ماركس) – في المثال الأول دولة هشة سريعة الزوال وفي الثاني دولة تتنازل عن دورها كمقدم خدمات إجتماعية – سلمت مناطق أو قطاعات كاملة من المسئوليات المألوفة للوزارات الحكومية إلى المنظمات غير الحكومية لتديرها. ووضعت المنظمات غير الحكومية نظم إدارتها الخاصة بها مقوضة بذلك مؤسسات الدولة بدون إقامة هياكل بديلة مناسبة وذلك ببساطة لأنه لم يكن هناك "مجتمع مدني" تضرب بجذورها فيه. وقد فرض تكاثر المشروعات أعباء بعيدة المدى على إدارة الدولة وماليتها. وقد مثلت المنظمات غير الحكومية أنماطاً مختلفة من السلوك التنظيمي وأنماطاً مختلفة من النظم البيروقراطية والفلسفات التنموية. لذلك عبرت

ممارساتها عن نقيض مؤسسى وايديولوجى لإدارة وبيروقراطية الدولة على مستوى الإقليم.

ويجسد وصف برنامج العون الكنسى النرويجى، أكبر المنظمات فى الإقليم، هذه النقاط. فقد كانت هذه المنظمة مهتمة بتنمية علاقة جيدة بالدولة وهياكلها الإدارية أكثر من أى منظمة أخرى. وقد ركزت بإستمرار على ضرورة النقاش المتبادل والإتفاقيات الرسمية مع السلطات. وحذرت المنظمة من خطر إقامة مؤسسات لا تستطيع الحكومة إدارتها وركزت على ضرورة المشاركة المحلية كطريق لتجذر المشروعات محلياً.(١٥) وكانت المنظمات الأخرى أقل إهتماماً بديمومة مشروعاتها. وهذا الوضع يجعل منظمة العون الكنسى النرويجى منظمة مهمة كما أن توثيقها المكثف لمشروعاتها بجانب إنفتاحها النسبى يجعلان تاريخها متاحاً لمن هم خارجها.

-العلاقات الرسمية:

كانت هناك توترات صريحة فى جوبا وفى غيرها بين الدولة التى كانت تحاول ممارسة القيادة والرقابة على مختلف المنظمات غير الحكومية وبين هذه المنظمات التى تدافع عن إستقلالها. وكانت وزارة المالية والتخطيط الإقليمية تعقد إجتماعات شهرية منتظمة فى السنوات الأولى عقب إتفاقية أديس أبابا (NCR/SP 1975:31). لكن هذه الإجتماعات تحولت تدريجياً إلى طقوس جوفاء إذ كان ممثلو الحكومة مسئولين رسمياً، لكن كلماتهم كانت تحمل الأقل والأقل من السلطة. وكانت لديهم سلطة إدارية محدودة لدعم مقترحاتهم وإعتراضاتهم. وقد أثار بعض ممثلى الحكومة سخط المنظمات ذات التوجه العملى إذ أظهر هؤلاء الممثلون مزيجاً من "البيروقراطية" وعدم المعرفة بما يحدث فى المجتمعات الريفية. وكانت هناك منظمات لم تقلق نفسها بما إذا كانت مسجلة عند الحكومة المضيفة أم لا. وبعضها لم يكن يريد مناقشة مشروعاتها مع السلطات الإقليمية أو المحلية رغم أنها تبلغها بخططها. وكان للعديد من المنظمات إتفاقيات رسمية وافقت عليها الحكومة المركزية أو الإقليمية (وضعت بعض البلدان المانحة مثل النرويج هذه الموافقة كشرط للدعم المالى)، بينما نظرت منظمات أخرى لهذه الموافقة كبيروقراطية لا ضرورة لها. لكن الأكثر أهمية من هذه المسائل الشكلية الذى سيكون له نتائج بعيدة المدى من المنظور

التاريخي البعيد، هو تأثير وجود أشكال مختلفة من السلطات وأنماط متباينة من المنظمات والبيروقراطيات على المجتمع المحلي.

- البنية التحتية للسلطة:

كان للمنظمات غير الحكومية بنية سلطة تحتية قوية جداً في مجالات بعينها مقارنة بالدولة. فقد بلغ إجمالي أنشطة العون الكنسي الدانماركي في الضفة الشرقية في السنوات حتى ١٩٨٦، بما في ذلك العون الموجه للاجئين، حوالي ٧٥ مليون دولار أمريكي. وهذا الرقم يزيد بعشرين مليون دولار عما إستثمرته الحكومة الإقليمية في كل الإقليم.(١٦) وقد احتكر موظفو المنظمات غير الحكومية توزيع المعلومات والأشياء معاً في مجالات مهمة بسبب نظم الإمدادات المتطورة التي يمتلكونها وشبكات الإتصال ووسائل المواصلات المتفوقة وذلك في إقتصاد يقع في اراض مغلقة - تبعد جوبا ٥ آلاف كلم عن اقرب ميناء بحري. وفي مجتمع لا تتوفر فيه صحف منتظمة وبه محطة راديو واحدة تعمل لساعات قليلة في اليوم ويخلو من نظم البريد أو التلغراف. لقد امتلكت المنظمة البريطانية اكروس ACROSSأكثر من مائة سيارة. وعندما أصبح البترول نادراً في منتصف الثمانينيات مالت علاقة القوة هذه أكثر إلى جانب المنظمات غير الحكومية حيث كانت سيارات الحكومة القليلة تمون بوقود تم تسوله أو جلبه من المنظمات غير الحكومية أو من الأمم المتحدة.

كانت هيليو Hilieu القريبة من توريت هي المركز الإداري لمنظمة العون الكنسي النرويجي. وكانت تملك خدمات سكرتارية ممتازة وإتصالات لاسلكية بالخرطوم ونيروبي ومعظم الضفة الشرقية للنيل وخدمات بريد وطيران (للمقارنة لم تملك الحكومة الإقليمية في جوبا ماكينة تصوير في وقت ما). وكانت في هيليو ثلاثة بلوكات من المكاتب ورُصد في ميزانية البرنامج حوالي ٦٠٠ ألف دولار للأدوات والمعدات المكتبية.(Norwegian Church Aid/Sudan Programme 1986 b, Annes 11:5). وكان هناك اسطول من مائتي سيارة بدون أن تعاني من نقص ملحوظ في الوقود. وكانت معظم السيارات التي تتحرك على طرق الضفة الشرقية في منتصف الثمانينيات هي سيارات العون النرويجي. وبنت المنظمة ستة مراكز إدارية بها إداريون وموظفو إمدادات وباحثون وهيئة سكرتارية وادوات مكتبية وإتصالات لاسلكية. وكان للمنظمة حتى

إخلائها في يناير ١٩٨٥ ما بين ٥٠-٦٠ موظفاً مغترباً وكان عدد قاطني مستوطنة المغتربين حوالى المائتين فرد بمن فيهم أفراد عائلاتهم.

عمل وعاش في مركز أرابى Arapi للتنمية الريفية فى منطقة لو Loa لما بين الخمسة والعشيرة خبراء أجانب حتى منتصف ١٩٨٥. وكان للمركز مبنيان إداريان أفضل كثيراً من اى بيت تملكه الحكومة أو أى شخص آخر بالمنطقة وكانا مجهزين بأفضل المعدات والكتبة. وكان بالمركز إتصالات بالراديو بجوبا وهيليو وكانت به سيارات ووقود وورش ميكانيكية كافية إلخ. وكان مقر الحكومة المحلية فى لو، وهى المسئولة عن نفس المنطقة التي يعمل بها المركز، في مبنى قديم في حاجة ماسة للصيانة. وكان هناك، بالإضافة إلي الرئيس، صراف واحد وسكرتير وكاتب على الآلة الكاتبة. وكان للرئيس دراجة وعندما يكون له عمل مع الحكومة فى جوبا كان يقود دراجته إلي مركز التنمية التابع للعون النرويجي ليطلب منهم إستعارة راديو المنظمة. إن هذا الضعف فى البنية التحتية للدولة السودانية هو حقيقة واقعة سواء كانت منظمة العون النرويجى موجودة هناك أم لا، لكن وجود هذا البرنامج الناجح ذى الكفاءة كشف ضعف الدولة للناس وأضعف بالتالى شرعيتها. ولم تصبح هذه المنظمة دولة داخل دولة بل "الدولة" نفسها. إذ لم تقدم الخدمات فحسب، بل كان بإستطاعتها الإستجابة للمطالب المحلية فكان باستطاعتها أخذ المريض إلى المستشفى إلخ. وكانت السلطة الحكومية العادية تنحصر فى المدى الذي تصله دراجة رئيس الحكومة المحلية القديمة (الشرطة والجيش وسلطة الدولة القسرية شيء آخر طبعاً. لذلك لم نضمنها هذا التحليل).

تاد هذا إلي ما يمكن وصفه بهجرة العقول المحلية. إذ كانت المنظمات غير الحكومية تعانى من مشكلة الكوادر بدرجة أقل من الحكومة. فهى لم تكن تدفع بالضرورة مرتبات أعلى لكنها كانت تدفع بإنتظام. وكانت هناك حوافز مالية مثل الحصول على سيارة، دراجة نارية إلخ. وبالإضافة إلى ذلك فإن العمل لوكالة يحقق إشباعاً مهنياً أعلى لأن المنظمة تعمل بشكل منضبط. وكان عدد العاملين السودانيين المحليين متفاوتاً لكنه بلغ الفى شخص لعدة سنوات مما جعل منظمة العون النرويجى أكبر مستخدم شرقى نهر النيل. وكان لديها هيئة عاملين إداريين تتكون من ٩٠ شخصاً فى أكتوبر ١٩٨٥ (Norwegian Church Aid/Sudan Programme 1985:36-37) كان سبعون

منهم من السودانيين. ورد في تقرير المنظمة لعام ١٩٧٤أن «المشكلة الأكبر» للحكومة الإقليمية والمنظمة «في تلك الفترة هي عدم وجود الكوادر للعمل في كل المشروعات» (NCR/SP 1974:11). وكان عدد الزراعيين بمشروع المنظمة في ١٩٧٤ حوالي ١٧٤ شخصاً. وفي ١٩٨٣ إرتفع عدد العاملين السودانيين الدائمين إلي ٣١٧ (NCR/SP 1984:28) ٦٩ منهم يعملون في مركز أرابي للتنمية الريفية ومركز بالوتاكا Palotaka معاً، بينما استخدم قسم الزراعة ككل ١٠٠ شخصاً (NCR/SP 1986:13) ولم يذكر أي من التقارير التالية لذلك مشكلة الكادر كمشكلة جدية، على خلاف الوضع داخل الحكومة حيث كان النقص في الكادر مشكلة دائمة.

- الإحتكار المحلي في قطاع الخدمات الإجتماعية:

عكس موقع المنظمات غير الحكومية القوي، حقيقة أنها كانت تستطيع أن توفر إمدادات شيء الحاجة له ماسة جداً ولايستطيع أي شخص آخر، خاصة الدولة، أن يقدمه: أي الخدمات الإجتماعية. وكما أوضحنا فقد كان لإدارة الدولة أموال قليلة لمشروعات التنمية ومشروعات الخدمات الإجتماعية.(١٧) بل لم تستطع دفع بعض النفقات الجارية، مثل مرتبات المدرسين، مما سبب إغلاق المدارس الحكومية من حين لآخر بينما ظلت المدارس التي تدعمها الوكالات تعمل.

ولعلنا يمكننا القول إن المنظمات غير الحكومية الكبيرة وحكومة الخرطوم قد اشتركتا في شيء واحد: هو أنهما أمسكتا بآلة الدولة في الجنوب رهينة بسبب مواردهما المالية. ولم تنفذ معظم المشروعات التي تمولها الحكومة في الجنوب. ومعظمها مشروعات معروفة وكبيرة، لكن وكما اعترفت الحكومة في ١٩٧٧ «رغم أن عدد المشروعات مؤثر، لكن غالبيتها لم تنفذ» (Peace and Progress, 1977:38).

لم تُول الحكومة المحلية في الضفة الشرقية كبير إهتمام لجمع ضرائب خدمات اجتماعية لا تجد ترحيباً شعبياً طالما أن هذه الخدمات تقدم بشكل أو بآخر. وبتخفيف هذا العبء عن الحكومة غرّبت المنظمات غير الحكومية الحكومة عن المجتمع والعكس وتقلصت دورها كنقطة إلتقاء بين وحدات المجتمع. وقد تأثرت دورة "جباية الضريبة/مسئولية الحكومة أمام الناس" بإقامة مايمكن أن نصفه بنظام الضرائب المتنافسة (طلبت الوكالات من السكان المحليين دفع تكلفة إصلاح المضخات والأدوات المكتبية إلخ للوكالة أو للجنة محلية التي أقامتها الوكالة بهدف تحريك ما يسمى بـ "الاحساس بالمسئولية" وسط الناس

المحليين وحشد "المشاركة الشعبية"). لقد أصبحت وظائف الحكومة المعتادة مجالاً لوكالة العون النرويجي مثلما سيطرت المنظمات الأخرى على مجالات أخرى.

مثلت المنظمات غير الحكومية، مقارنةً بالإدارة الحكومية الملامح المؤسسية والتنظيمية للمجتمعات المحلية معاً، وادخلت نماذج تنظيمية وقيماً ثقافية مختلفة. إذ كانت هذه المنظمات ذات توجه محدد الهدف-goal oriented† ومنظمة أساساً على أساس مؤقت. وقد كانت، في سياق المجتمع المحيط، منظمات أنشئت "لتحل مشاكل" وليست بيروقراطيات ذات توجه للحكم. وعلاوة علي ذلك نقد عملت في مساحات جغرافية محدودة بأهداف محدودة، لذلك لم يكن مطلوباً منها أن تنمى أنماطاً من التنظيم أكثر عمومية وشمولاً تتكيف مع مختلف انماط الأنشطة ومختلف الأنماط الثقافية.

كانت بيروقراطية الحكم المحلى مكروهة من قطاع المنظمات غير الحكومية، مثلما كانت بالنسبة للبريطانيين، رغم إختلاف الأسباب. وقد قامت العلاقة مع إدارة الدولة، غالباً، على الإتصالات الفردية والشخصية. وقد كانت هذه الصلات مهمة عندما يتعلق الأمر بتعجيل رفع العقبات التى تعوق تنفيذ المشروعات. لذلك كانت علاقة المنظمات – الحكومة تقوم أيضاً على الصلات الشخصية ولم تقم على أساس توجه الحكم وكانت متماهية، بسبل عديدة، مع نظام التبعية الذى تطور داخل إدارة الدولة نفسها. وقد تعارضت علاقاتهم بالمجتمع المتلقى مع الإتجاهات الثقافية داخل المجموعات المستفيدة كما عملت وفق قواعد مختلفة عما تقتضيه الثقافة البيروقراطية الغربية. ومن مجمعات سكن المغتربين كان عمال المعونة يقومون برحلاتهم التنموية إلى المجتمع المحيط.(١٨)

وكقاعدة عامة، لم تحاول المنظمات غير الحكومية إقامة هياكل أو تنظيمات معادية للدولة. إذ لم تكن هناك سياسة واضحة لتقوية مثل هذه المنظمات لخلق نفوذ مقابل الدولة. وكانت المنظمات "المدنية" التى أنشئت، مثل المجموعات النسائية، والجمعيات التعاونية إلخ تتسق مع السياسات الحكومية وأسبقياتها ولم تكن معقلاً معادياً لسياسات الحكومة. وكانت قاعدتها الأساسية هى الأموال المقدمة من المصادر الأجنبية. فواجهت، بالتالى، نوعية المؤسسات التنموية، التى تأسست من خلال المشاركة الشعبية، المصاعب فى نمو جذورها فى التربة المحلية أو فى تفكيك أشكال الحكم التي قامت على الإنقسام الإثنى.

وقد أُولى القليل من الإعتبار لمشكلة الإستقرار المؤسسى وهى، فى هذا السياق، إستقلال ضخ العون. لقد خلقت المنظمات غير الحكومية أسساً لكيانات بديلة، لكنها كيانات لم تملك النظرة الجامعة للإدارة الإقليمية أو المحافظية التى اعتمدت كلياً على الأموال الخارجية فى بقائها.

إن الطريقة التي تُقدم بها الخدمات مهمة، إذ لم يكن المال، بالنسبة لبعض المنظمات، هو القيد الذى يحدد مجال أنشطتها. فما يؤثر على حجم المشروع ومكوناته ليس المال، إنما الحجج حول ما هو الصحيح أخلاقياً والأكثر حفزاً للتنمية المحلية. وعموماً، عملت المنظمات غير الحكومية فى إطار ثقافة من الوفرة المطلقة، حيث لم تسعر الخدمات والسلع. وعندما حاولت منظمة العون النرويجى حينها مواجهة هذه الثقافة الإقتصادية غير المستدامة، وأبلغوا مفوضية الأمم المتحدة لغوث اللاجئين أنهم ينبغى إذا إحتاجوا لشاحنات المنظمة أن يدفعوا مقابل إستخدامهم لها، واجهت اعتراضات قوية من مجتمع منظمات العون. وقد اعتبر الفاعلون الرئيسيون فى مجتمع العون هذا جشعاً رغم أنه لايغطى التكلفة الحقيقية. لقد كان من الصعب التشكيك فى مبدأ مجانية العون فقد كان خارج تيار الحقائق الإقتصادية.

وكانت المنظمات غير الحكومية علاوة على ذلك تستطيع أن تحدد أى نوع من العلاقات يجب أن يخضع للتفاوض بين الناس والدولة والمنظمة. وعندما تعمل منظمة متخصصة فى مجال ما (الصحة أو التعليم مثلاً) فإنها تقدم تخصصاتها. ولا تستطيع المنظمة المعنية بمساعدة التعليم أو المعاقين، أو لا ترغب، فى الإستجابة للمقترحات التى هى أكثر أهمية للمجتمع ككل من منظور المجتمع المحلى أو الحكومة. فعلى الضفة الشرقية، فى مراكز التنمية التابعة للعون النرويجى، أو فى هيليو تحديداً، تُتخذ قرارات اين تُحفر الآبار، وأين تُساعد مدارس العون الذاتى، وأى منتج زراعى فى أى منطقة يجب مساعدته وأى مجتمعات ينبغى أن تتلقى المزيد من الدعم. وقد ثبتوا أيضاً من خلال سيطرتهم على الإتحاد التعاونى أسعار المكونات الزراعية الأساسية مثل البذور والمحاريث. لقد اثر السكان المحليون والحكومة علي القرارات، لكن فى الوقت الذى أرادته وكالة العون الكنسى النرويجى.

-إستراتيجية تنمية ذات خصوصية وموجهة نحو هدف:

كان لإستراتيجية التنمية السائدة وسط المنظمات غير الحكومية –

إستراتيجية تلبية إحتياجات الناس الأساسية - نتائج على كيف نظرت الوكالات لعلاقة المنظمات غير الحكومية - وعلى عملية الإندماج الإجتماعي والإقتصادى والسياسي. وكان للمنظمات غير الحكومية إستراتيجية خاصة للتنمية ومقاربة خاصة للنظام الإدارى الذى حاولت إقامته.

وكان لمعظم المنظمات إستراتيجية تستهدف بلوغ أهداف معينة غايتها الوصول إلى الفقراء الذين يعيشون فى القرى. وكان للمنظمات مقاربات مختلفة. كما طبقت جوانب مختلفة من إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية. بعضها عمل فقط فى القطاع الصحى ومع جيوب صغيرة داخله مثل مكافحة العمى ومساعدة المعاقين. وركز آخرون على الخدمات التعليمية، بينما طبقت منظمات أخرى، مثل العون النرويجى، مشروعات تنمية ريفية متكاملة مثلNCA. وماتشترك فيه كل هذه المشروعات هو انها جميعاً سعت إلى الإلتفاف حول مؤسسات الدولة والعمل مباشرة وسط المستفيدين، ذلك لكى تحقق أهدافها ولتعلن قصص نجاحها وللحفاظ على الدعم من وطنها أو من أسرة الأمم المتحدة. وبمقدار ما تفعل المنظمات هذا بشكل أفضل، بمقدار ماتتآكل سلطة وشرعية هياكل الحكومة المحلية. وكان هناك تناقض بين إقامة البرامج للخدمات الإجتماعية المكلفة وبين إمكان أن تصبح الدولة أداة للتحول الإقتصادى. لقد أقامت المنظمات غير الحكومية خدمات إجتماعية كان لا يمكن تمويل تكاليف إدارتها وضيانتها من الفوائض أو العوائد المحلية، حتى فى المستقبل المنظور، رغم تفاوت طموحاتها.

اعتبرت المنظمات غير الحكومية والناس المحليين وتصريحات وخطب الحكومة، أن تلبية الحاجات الأساسية للناس حق لهم. لكن النفقات الجارية لهذه الخدمات أصبحت على المدى الطويل تمثل نزفاً خطير لميزانيات المجالس المحلية الشحيحة أساساً. لقد تقوضت شرعية مؤسسات الدولة. وبالتالى فرص بناء المؤسسات التى تستطيع إختراق المؤسسات التنافسية والمحلية. ولم يكن ثمة إحتمال أن تضطلع الإدارات المحلية للدولة بدور أكثر نشاطاً فيما يتعلق بإستثمارات جديدة إلخ بغض النظر عن المواقف الشخصية أو أمنيات الإداريين المحليين أو ممثلى الحكومة. فلعبت المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً وأراحت الحكومة من الضغوط التى قد تواجهها فى الإضطلاع بالمشروعات داخل قطاع الخدمات. ومن الناحية الأخرى، لا تستطيع الدولة، ككيان جامع

وفوق الإثنيات إمكاناً، أن تشير إلى سجلها كمقدم خدمات لتعزيز موقعها وهى تضطلع بهذا الدور.

وهكذا كان هناك أيضاً تناقض بين المشروعات التى تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية لمجموعة معينة مستهدفة على المستوى المحلى وبين المشروعات التى تهدف إلى تقوية الإقتصاد الوطنى أو الإقليمى، أو بين المشروع المحلى الناجح والمشروع الإقليمى المستفيد. وبما أن مدخل العون كان ضعيفاً ومجالس ولجان التنمية المحلية كانت ضعيفة، فقد خلقت هذه العلاقة غير متكافئة تنمية غير متكافئة بين الناس وبين المناطق التى حددت كمناطق مستهدفة والمناطق خارج مجالات منظمات العون التنموى. وخلقت البرامج والمشروعات الطموحة وغياب التفكير فى الوضع الإدارى والمالى فى الإقليم الجنوبى وضعاً لم ينشأ فيه سوى إرتباط محدود بين الأنشطة التنموية والقدرات التنفيذية للمؤسسات المنفذة.

اقتسمت المنظمات غير الحكومية أجزاء مختلفة من الإقليم بشكل مشابه للحكومة البريطانية قبيل عقود مضت، عندما قسمت الاقليم بين جمعيات تبشيرية مختلفة. وقد حاولت المنظمات تأسيس منظمات محلية وفتحت فضاء للمحاسبة المحلية بسياسة "المشاركة الشعبية". فأقامت هياكل إدارية رسمية وشبكات نفوذ غير رسمية مستقلة عن مؤسسات الدولة ومتنافسة جزئياً معها. وقد اتخذ شكل الإلتفاف على مؤسسات الدولة المحلية اشكالاً عدة، بشكل غير مقصود فى بعض الحالات ومتعمد فى حالات أخرى. وقد همش تأثير أنشطتها، التى هدفت إلى الوصول إلى المجموعات المستهدفة بمشروعات الإحتياجات الأساسية، الدولة في العديد من المجالات وحوّل المجالس المحلية ومجالس المحافظات إلي هياكل زائدة عن الحاجة.

- "الدولة" المقدمة والمتلقية للرعاية:

لقد خلق نمط من إدارة التنمية ذات خصائص غير معتادة. فكان العون فى شكل منح فى الأساس ولم يعكس تحسين حياة مجموع الناس تحسناً فى مالية الدولة. ولم يكن هناك "تدهور كبير" فى تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان الريفيين فى مطلع الثمانينيات فى أجزاء مهمة من الجنوب، على الأقل، كما أورد البنك الدولى كحكم عام على أفريقيا. وعلى العكس من ذلك كان هناك إرتفاع فى

مستويات المعيشة وكان هناك، بلا شك إرتفاع فى الخدمات الجماعية فى الإستوائية على الأقل. وقد أحدث، هذه التنمية، المانحون الأجانب والمنظمات غير الحكومية كوكالات منفذة. لقد ساعد العون السكان المحليين لكن آلية العون والعلاقة غير المتكافئة بين ضعف البنية التحتية لسلطة الدولة والبنية التحتية القوية لنفوذ المنظمات قادتا إلى ان تلعب مؤسسات الدولة دورًا أكثر هامشية فى أجزاء كبيرة من الإقليم. إذ أقيم نظام توقع الناس من خلاله أن تقيم المنظمات الأجنبية مشروعات ومبادرات تنموية وليس الحكومة المفلسة عديمة الكفاءة. وما حدث كان تحسيناً للظروف الإقتصادية والإجتماعية، لكن وبسبب ظروف الإقليم الخاصة فإنه من المشكوك فيه ما إذا كان هذا التحسن يمثل تعزيزاً "للمجتمع المدنى". فقد أضعف إمكانية بناء مؤسسات الدولة وبناء بيروقراطية متخطية للإنقسامات الاجتماعية وذات توجه للحكم. وقد تأسست ممارسة بدأ مزارعو الزراعة المعيشية يتحدثون فيها إلي حكومتهم عن حقوقهم فى التعليم والمياه النظيفة والتسهيلات الصحية إلخ. فحدثت ثورة فى التوقعات اكبر كثيراً من أى لحظة أخرى فى تاريخ الإقليم بدون أن يحدث تحسن موازٍ لها أو بدون قدرة من الدولة على الوفاء أو كفالة هذه الحقوق.

خلق نجاح برنامج وكالة العون الكنسى النرويجى وما تبعه من نمو فى ميزانياتها وأنشطتها دولة وآلة إدارية مثلت "ثورة من الخارج" من ناحية الإدارة التنموية فى الضفة الشرقية من النيل. لكن هذا الجهاز التنفيذى مثّل من منظور عملية بناء الدولة المحلية، تأبيداً لبعض تلك العمليات التي عطلت بناء الدولة فى الماضى. لكن دورها الفعلى والمباشر كان مختلفاً جداً، فهى بنت ولم تحطم، أعطت ولم تأخذ شيئاً. ومن المنظور التاريخى والمعاصر فإن "إدارة الدولة" هذه كانت جديدة. إنها دولة بوصفها مؤسسة خدمية بدون وظائف القمع أو الجباية. لقد كان الإستقلال النسبى لهذه الدولة فى علاقتها بالقاعدة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع كاملاً، إذ اعتمدت أنشطتها على المال القادم من الخارج والأحكام السياسية- الأخلاقية لعمال العون. لقد كان "موظفو الدولة" هؤلاء عمالاً إجتماعيين أكثر منهم حكاماً ورجال دولة. لقد خلقت هياكل مؤسسية جديدة ونماذج معيارية جديدة لسلوك الدولة، لكنها نماذج وهياكل يمكن بالكاد لأى دولة جنوبية فى المستقبل أن تطبقها. وماحدث هو مايمكن الإصطلاح علي تسميته خوصصة للدولة وتغليب لعنصر الخارج فيها، وفى نفس الوقت واصلت الحكومة خطابها حول إشتراكية بناء الدولة.

- **مشكلة المحاسبة:**

كان للمنظمات أيضاً ولاءات متعددة ومتضاربة وقد خلقت نسقاً تنظيمياً تميز بغياب المحاسبة. إذ استولت منظمة نرويجية خاصة، مسئولة قانونياً أولاً وأخيراً أمام أوسلو عاصمة النرويج، على بعض الوظائف المألوفة والمهمة للدولة، رغم أنها مسئولة أخلاقياً أمام السكان المحليين. وقد أصبح غياب خطوط واضحة للسلطة الإدارية فى الإقليم أكثر ضبابية. وتذهب إحدى وجهات النظر إلى أن قطاع المنظمات غير الحكومية عمّق من مشكلة المحاسبة والمسئولية. إنها مشكلة ملازمة لمجمل البنية طالما كان الأفراد والمنظمة يُكافأون على تطبيقهم للمشروع المستهدف فى إطار نسق للمكافآت بديل وخارجى. إنها محاسبة "من أعلى إلى أسفل" بالنسبة للناس ومن أسفل إلى أعلى بالنسبة لرئاسات المنظمات غير الحكومية بينما اعتبرت مؤسسات الدولة المحلية غير كفؤ ومهدرة للوقت بفضل الإلتفاف عليها.

اسست وكالة العون الكنسى النرويجى مؤسسات رسمية وشبكات غير رسمية لم تكن معادلة للدولة فحسب، بل بديلة لها. وسيكون لبرنامج العون النرويجى ميراث لبناء الدولة مستقبلاً، مثلما خلقت سياسة "الحكم غير المباشر" البريطانية تقاليد وممارسات أثرت على إطار البناء الإدارى للإقليم الجنوبى بعد ١٩٧٢. ولم تكن وكالة العون النرويجى والمنظمات الأخرى مهتمة بما يكفى لمنع تنمية حكم بيروقراطى متخط للإنقسامات الاجتماعية فى كل الإقليم، لكنها مثلت بتأسيسها لبيروقراطيتها المحلية ذات البنية التحتية الأقوى من الدولة فى قطاعات مهمة من المجتمع واحدة من قوى الطرد العديدة. وبينما سُميت منطقة البرنامج محلياً "بالنرويج الصغيرة"، سُمى الإداريون السودانيون "بالنرويجيون السود".

- **أسطورة المنظمات غير الحكومية مقابل الواقع الجنوبى:**

تتفاوت طبيعة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما إلى حد كبير من بلد إلى آخر مما يعكس التطورات التاريخية والوضع الإقتصادى ودرجة الإندماج/التكامل الإجتماعى إلخ. لذلك يجب أن تتكيف أى علاقة مثمرة بين المنظمات غير الحكومية والنظم الحكومية الإدارية المضيفة مع مختلف أدوار وممكنات القطاع الثالث. وفى حالة جنوب السودان لعب نوع محدد من الدوغما المفاهيمية دوراً مهماً، إذ قلل المنظور السائد من شأن ضعف مؤسسات الدولة

واغالي في تقدير درجة الإندماج الإجتماعي والإجماع القيمي في النظام الإجتماعي. واحد امثلة ذلك أن وكالة العون النرويجي صرحت في ١٩٧٤ وتماشياً مع أهداف الحكومة إن برنامجها لإعادة التأهيل يجب أن يُدمج "في الهياكل الحكومية الموجودة في نهاية سنوات البرنامج الثلاث" (NCR/ SP,1974 'a:4). اى في ١٩٧٧. لكن البرنامج في ١٩٧٧ كان ابعد من أن يُسلم للحكومة منه يوم بدايته. لقد قلل السياسيون الجنوبيون والمنظمات غير الحكومية من "تاريخ الدولة" الخاص جداً ومن مصاعبها المالية. واحد امثلة ذلك: ناقشت إجتماعات الوكالة (التى كانت قليلة جزئياً بسبب المنافسة والشك المتبادل) التنمية داخل مختلف مناطق المنظمة ولم تؤخذ بإعتبارها ابداً قضايا ذات توجه اكثر كلية من التكامل الإقليمى أو النظرة الإقليمية الشاملة. لقد قدمت المنظمات غير الحكومية مساهمات مهمة لتحسين مستويات المعيشة المحلية وحشدت الناس على المستوى المحلي من أجل التنمية والتغيير الإجتماعي. لكن لا يمكن فهم تأثير المنظمات غير الحكومية بدقة، طالما كانت تنخرط فى هذا المستوى الواسع نسبياً الذى كانت عليه فى الاقليم الجنوبى، داخل المنظور الجزئى ومن منظور القاعدية الذى أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأسطورة الراهنة للمنظمات غير الحكومية. كذلك كان لها تأثيرات مهمة وغير مرئية على نظام إدارة الدولة؛ وهى تأثيرات ليست مقصودة، لكنها أثرت، ولو على نطاق محدود، على تفكك الدولة الجنوبية وإنهيار النظام الإدارى معاً.

الهوامش

(١) انا ممتن للتعليقات القيمة لشريف حرير وكيجل هوبينبو وجونار هالاند ودوجلاس جونسون.

(٢) إن نمط ونوعية الهياكل الإدارية مهم أيضاً من زاوية النظر التنموية، إذ يقال "تحسين الإدارة شرط ضرورى فى عملية برامج التنمية الوطنية" فى البلدان النامية (Emmerich 1969:1). لكن دراسة المشكلة النظرية للعلاقة بين البيروقراطية والتحديث أو الهيكل الإدارى والتنمية الإجتماعية والإقتصادية خارج مجال هذا المقال.

(٣) الأجزاء الإمبريقية من هذا الفصل مبنية على مجموعة واسعة جداً من تقارير كتبها مسئولون حكوميون ومصالح حكومية إقليمية ومنظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة والبنك الدولى وعدد من المستشارين العاملين فى الجنوب خلال هذه الفترة.

(٤) انظر وصف ابيل الير للبنية التحتية الحكومية فى ١٩٧٢ في: Alier 1976:7-8

(٥) يقارن البنك هذا الوضع مع الصومال التي "تعتبر أنها تملك أحد أقل النظم التعليمية تطوراً" وبها نفس التعداد السكاني مثلما في جنوب السودان. كان للصومال ما يقارب ٢٧٠٠ طالب جامعي في ١٩٧٧ مقابل ٢٥٠ للإقليم الجنوبي. وفي ١٩٨٠ توقع البنك أن يكون هناك فقط ٥٠٠ ناجح في الشهادة الثانوية - مقارنة بـ ٣٥٠٠ طالب في الصومال.
(International Bank for Reconstruction and Development 1981:54)

(٦) من المهم أن نتذكر التأييد القوى الذى حازه نميرى فى الجنوب طوال السبعينيات بسبب ثورة مايو وإتفاقية السلام ولأن نميرى، بسبب حقيقة دور الإقليم "كدائرة نفوذ جنوبية له" لبعض السنوات، قد استجاب لتطلعات الجنوب بشكل إيجابى. كتب ملوال فى ١٩٨١: "لقد أصبح الجنوب يثق كثيراً فى الرئيس نميرى شخصياً، إلى حد أنهم لم ينقبوا فى جذور قراراته، حتى لو كانت هذه القرارات تؤثر على الجنوب عكسياً" "Malwal,1981:217"

(٧) يوضح هذا جدول ورد فى (Malik, 1981:5)والأرقام بالجنيه السودانى.

(٨) لم تنشىء معظم الوزارات في الجنوب نظام إرشيف دقيق ولم يقم الروتين الحكومى على ذاكرة مؤسسية منظمة، بل تأثر بالمحسوبية وعلاقة التبعية.

(٩) حُددت وظائف مجالس المناطق فى ملحق القانون. وفيما يتعلق بالتنمية الإقتصادية فقد ذكر:

أ- إعداد الخطط الإقتصادية - الإجتماعية طبقاً للسلطات المخولة وتقديم التوصيات الضرورية إلى السلطة التنفيذية الإقليمية.

ب- تنظيم الإحصاءات فى كل المجالات وتقديم البيانات الضرورية التي يمكن الإعتماد عليها.

(١٠) كان عدد الطلاب فى المدارس المتوسطة في كل الإقليم ١٨٩ طالباً فى ١٩٨٠/٨١. وكان عدد المسجلين فى المدارس الإبتدائية فى نفس السنة ١٤٨١٢ طالباً.

(١١) لم يكن لمصلحة التعليم سيارات وإنما كانت هناك ثلاث دراجات فقط لزيارات مفتشى التعليم. أما الكتب والمواد التعليمية - بما فيه الطباشير - فلم تكن موجودة عملياً.

(١٢) ليس لمصطلح المنظمات غير الحكومية NGO معنى واضح وهو يشير إلى أنماط مختلفة من المنظمات فى مختلف البلدان والظروف. وهو تعبير يصف الوكالة بما لم تكنه، إنها ليست جزءاً من الإدارة الحكومية. ويعنى هنا وكالات التنمية الأجنبية غير الربحية لم ينشئها أو يديرها المستفيدون التى تجمع الأموال من الجمهور العام وتتلقى الدعم من ميزانية التنمية فى بلدانها للأغراض التنموية أو التى تقدم الخدمات التنموية كمقاولين من الباطن فى نظام العون (كانت العديد من المنظمات غير الحكومية مقاولين من الباطن لمفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة).

(١٣) شارك ممثلو ٢٨ من مختلف المنظمات الأجنبية في مؤتمر الإغاثة وإعادة التوطين فى الإقليم الجنوبى في ١٩٧٢(وقائع المؤتمر ١٩٧٢، ص ٥١-٥٢)

(١٤) من بين المنظمات التى كانت تعمل فى الجنوب خلال الفترة محل الدراسة:
Action Committee for Relief of Southern Sudan (ACROSS), African Interior Mission, African Medical and Research Foundation (AMREF), Catholic Relief Service, Euro- Accord, German Volunteer Service (GTZ), German Leprosy Relief Association, International Volunteer Service, International Summer School of Linguistics, Lutheran World Fedration, Missionary Aviation Fellowship, Norwegian Council for the Prevention of Blindness, Norwegian Association for Disabled, Norwegian Church Aid/Sudan programme, Oxford Committee for Famine Relief (OXFAM), Save the Children Fund, Seventh- Day Adventist, Sudan Interior Mission, Swedish Free Mission, Voluntary Service Group, Swiss Interchurch Aid, Voluntary Service Overseas and World Vision.

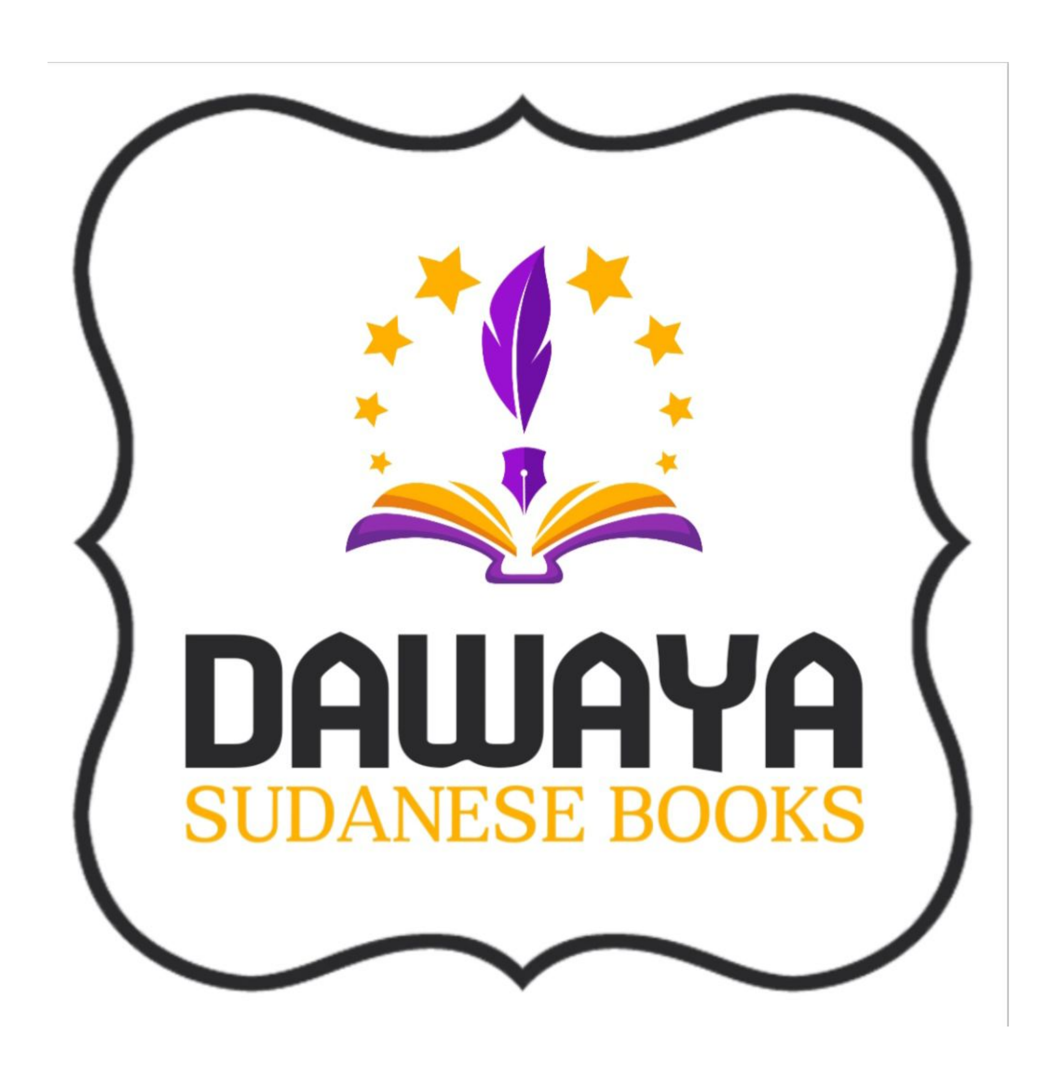
وقد جمعنا هذه القائمة للمنظمات غير الحكومية من ماديسون (١٩٩٤، ١٧٤-١٩١) ومذكرات شخصية عن الوكالات المنفذة لبرامج UNHCR، جوبا (عمل الكاتب في ١٩٨٦/٨٥ كضابط برامج UNHCR جوبا وكان مسئولاً عن الخدمات الإجتماعية لكل اللاجئين الأوغنديين فى الجنوب ولبرنامج التوطين الريفي لحوالى ٤٠٠ الف لاجىء فى الضفة الشرقية.

(١٥) جدول مرفق

(١٦) يمكن أن نقدم، لأغراض المقارنة، بيانات مالك حول النفقات فى (Malik, 1981:11) والعائد ومنح الحكومة المركزية لمختلف المراتب الحكومية.

(١٧) بلغت نفقات الحكومة الإقليمية على وزارة الزراعة والموارد الطبيعية حتى ١٩٨١/٨٢ حوالى ٧ مليون جنيه سوداني وانفقت وزارة المواصلات والنقل والطرق حوالى ٢,٥ مليون جنيه على المشروعات التى قامت بها (Madison,1984:148).

(١٨) كانت هناك ثمانى مجمعات منفصلة في جوبا لعمال الصيانة. وكان لوكالة العون الكنسى النرويجى ايضاً مجمعها فى ديليو حيث لم يُعط العاملون السودانيون تصاريح دخول لحجرة الطعام مثلاً قبل ١٩٨٦/٨٥.


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الإنقسامات السياسية في جنوب السودان
تحليل إمبريقي للنقاشات حول إعادة تقسيم الجنوب*

رافائيل بادال

الإنقسامات السياسية وزوال الإستقلالية:

ينصب إهتمام هذه الورقة على الإنقسامات السياسية في جنوب السودان مع تركيز خاص على النقاش الذى فجره الإقتراح المثير للجدل بتقسيم الإقليم الجنوبي السابق إلى أجزائه المكونة له، أو محافظاته، أو أقاليمه الفرعية. وقد استخدمنا هذا النقاش نفسه لتوضيح وإلقاء الضوء على الإنقسامات السياسية في جنوب السودان.

فالإنقسامات داخل المجتمع الجنوبي ليست بالموضوع الذى يجذب إهتمام الأكاديميين المهتمين بالشئون السودانية، أو بتحديد أكثر، بالشئون السودانية الجنوبية. وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما كان للإنقسامات والإنشقاقات فى اللحظات الحاسمة فى صفوف القيادة السياسية الجنوبية أو المقاتلين من أجل الحرية تأثيرات جذرية على الأحداث اللاحقة.

وعلى سبيل المثال، فقد كان هناك إجماع فى وجهات النظر وسط المندوبين الجنوبيين فى اليوم الأول لمؤتمر جوبا فى ١٩٤٧ إلى حد المناداة بأن يكون للجنوب، لفترة تجريبية، مؤتمر إدارى منفصل وجمعية تشريعية (للتأهيل السياسي) خاصين به. وقد جرى التعبير عن مشاعر قوية ضد أى وحدة متعجلة مع الشمال. وفى اليوم الثاني تغير كل هذا نتيجة للإنقسامات والإتفاقات السرية التى حدثت أثناء الليل.

لقد نجح حزب الاحرار الجنوبي الأول الذى تشكل فى ١٩٥٢ فى توحيد وترسيخ وجهة النظر السياسية الجنوبية. وقد كانت له شعبية كبيرة فى الجنوب، بسبب برنامجه الفيدرالي، إلى درجة أنه أحرز فى إنتخابات ١٩٥٣ تسعة مقاعد ليصبح الحزب الثالث فى البرلمان من ناحية عدد المقاعد. ولم يستطع أى من الحزبين الدينيين الطائفيين الكبيرين فى الشمال، أى الأمة والوطنى الإتحادى،

---

* ترجمة مجدي النعيم.

على تشكيل الحكومة بدون مشاركة حزب الاحرار الجنوبي. وكان موقف الجنوب والحزب قوياً إلى حد أنه أمسك بالورقة الرابحة، حسب تعبير رئيسه السيد ستانسلاوس بيساما. ولو وقف النواب الجنوبيون صفاً واحداً لاستطاعوا أن يطلبوا ويحصلوا على أى من الوزارات المؤثرة، أو حتى يؤخروا عملية الحكم الذاتى لو أرادوا. لكن عندما وصل الأمر لإنتخاب رئيس الوزراء شهد الحزب عدداً من حالات إنتقال اعضائه الي احزاب اخري بحيث تقلص حجم عضويته كثيرا، فى نهاية اليوم. لقد صُدم بيساما وأصابته الحسرة وقرر هجر السياسة كلية عندما استولى الجيش على السلطة فى نوفمبر ١٩٥٨. ولاحقاً، سجل الحادثة فى مذكراته بعد العديد من السنين: "كان المال حاضراً، مبلغ ضخم من المال، من الحكومة ومن حزب الأمة، وكلما يحين موعد الإنتخابات كان الجنوبيون يُحطمون بهذا الشكل" (Dellagacoma,1990:69).

شكل (١): سلسلة التغيرات السياسية فى الجنوب

العوامل الأساسية	الإنقسامات السياسية	العناصر الخارجية
- مادية/بيئية	- الحزب الليبرالي	- الحكم التركي- المصرى
- ثقافية/ سوسيولوجية	- سانو/ جبهة الجنوب	- المهدية
- الهيكل الإدارى	- انانيا	- الحكم البريطانى الإستعمارى
- مجالات النفوذ	- الحكم الذاتى/ابل الير مقابل لاقو	- النخبة السياسية الشمالية (الامة
المسيحى	- مابعد الحكم الذاتى	- الإتحادى- الجبهة الإسلامية)
- إقتصادية رشخصية	- الجبهة الشعبية/ الجيش الشعبى	- القيادة العسكريون

وطبقاً لما كشفه ستانسلاوس بيساما فى سيرته الذاتية، التى نُشرت فى ١٩٩٠، فقد كان بإستطاعة الجنوب، لولا الخلافات، أن يضمن الحكم الذاتى منذ ١٩٦٥ بدلاً عن حدوث ذلك بعد سبع سنوات فى ١٩٧٢. فهو يحكى عن حفل شاى أقامه السيد عبدالرحمن المهدى حضره كل من الأزهرى وعبدالله خليل، وكلاهما من الوطنيين الإستقلاليين المتمرسين. وقد سأل السيد عبدالرحمن بشكل مباشر ماذا يريد الجنوبيون، الإنفصال أم الفيدرالية، فأجاب بيساما أن تطلعات الجنوبيين تتركز على الإستقلالية والحكم الذاتى لأنفسهم وحقهم فى إدارة شئونهم. ومن ثم لفت السيد عبدالرحمن نظر الأزهرى وعبدالله خليل

قائلاً:

أتسمعان؟ إذن لماذا لا تفعلان ذلك؟ أرجو أن تناقشوا هذه القضايا(مع الجنوبيين) ودعوا هذه الأشياء تمضى قدماً. أعطوهم مايريدون. انظرا: عندما جاءت الحكومة التركية هنا لم تستطع فتح الجنوب، ومرة أخرى لم يستطع أبى، المهدى، إخضاع الجنوب لحكمه، والبريطانيون فعلوا ذلك بمشقة: ولعلكم سمعتم هنا وهناك عن مقتل موظفين بريطانيين أو حرب ضد الحكومة.. أترىان؟ دعنا نجلس، رجاء، وننظر فى مسألة الجنوب هذه لنصل إلى حل مرضٍ لها .(ص ٦٩-٧٠).

لقد اسهمت الإنقسامات السياسية والخلافات والمنافسات الشخصية وسط القيادة الجنوبية، إلي حد كبير، فى فض مؤتمر المائدة المستديرة (مارس ١٩٦٥) الذى عُقد بزعم الوصول إلى حل لمسألة الجنوب. كانت المناسبة هذه المرة هى إنهاء نظام الجنرال إبراهيم عبود العسكرى فى إنتفاضة شعبية فى أكتوبر ١٩٦٤. إذ بينما نهضت الأحزاب السياسية الشمالية بسرعة وظهرت احزاب أخرى جديدة، نظم الجنوبيون فى الخرطوم أنفسهم فى كتلة سياسية سُميت بجبهة الجنوب. وكان رئيس الجبهة هو كلمنت امبورو وهو إدارى جنوبى متمرس ومشارك مثير للجدل فى مؤتمر جوبا ١٩٤٧. وقد إدعت جبهة الجنوب لبعض الوقت انها الممثل والمتحدث باسم الإتحاد السوداني الأفريقى الوطنى (SANU)، الذى كان، فى ذلك الوقت، الحزب السياسى الجنوبى الوحيد الذى شكله سياسيون يعيشون فى منفى إختيارى. وفى فبراير ١٩٦٥ خرج السيد وليام دينق، السكرتير العام للإتحاد السودانى الأفريقى الوطنى (سانو) حينها، على رفاقه وعاد إلى البلاد لينظم جناحه الخاص من سانو. وكان أحد نتائج هذا الإنقسام هو ظهور جناحين من سانو: سانو فى الداخل برئاسة وليام دينق، وسانو فى الخارج تحت قيادة السيد أقرى جادين.

نادى وليام دينق فى نفس اللحظة، تقريباً، بأن تحل جبهة الجنوب نفسها، إذ أصبح سانو يعمل من داخل البلاد. فردت جبهة الجنوب بتسجيل نفسها كحزب سياسى. ونشأت معارك وعداوات سياسية. وقد حكى المرحوم بيساما كيف انه نصح كلمنت امبورو والمرحوم وليام دينق الا ينشئا أو يبدءا حزباً آخر، وإنما أن يبعثا الحزب الليبرالى الذى حظى بدعم وتعاطف عميق من

الناس في غرب السودان وجبال النوبة. وفى مرحلة لاحقة رجاهما أن يحلا الحزبين، سانو وجبهة الجنوب، وأن يبعثا حزب الاحرار فيتولى أحدهما الرئاسة ويصبح الثانى سكرتيره العام لفترة تجريبية تمتد لسنتين من أجل وحدة الجنوب. لكنه سرعان ما اكتشف، بألم، أن الأثنين لا يستطيعان ولا يرغبان فى الوصول إلى تسوية.

حمل القادة السياسيون الجنوبيون فى ١٩٦٥ خلافاتهم وشقاقهم وعداواتهم إلى قاعة المؤتمر إذ دل على ذلك غياب التشاور والتنسيق، وفوق كل شيء، البرنامج السياسى الموحد. وقد نادى السيد أقرى جادين قائد سانو فى الخارج بفصل الجنوب مغادراً القاعة فى نفس اللحظة، بعد خطبة عاطفية لم يتصور فيها أى أرضية للوحدة بين الشمال والجنوب. وطرح سانو - جناح ويليام دينق - إقتراحاً ينادى بالفيدرالية بينما طالبت جبهة الجنوب بإستفتاء عام يجرى فى الجنوب ليقرر فى واحد من أربع خيارات: الحكم الذاتى، الفيدرالية، وحدة البلاد أو فصل الجنوب. لقد كان مؤتمر المائدة المستديرة مؤتمراً دولياً حضرته سبع دول أفريقية ضمت مصر ونيجيريا وغانا التى شاركت بمراقبين. وقد ذهبت كل الجهود لحث الوفود الجنوبية على توحيد صفوفها وتقديم مقترح موحد، سواء بواسطة الدول المراقبة أو بواسطة السياسيين السودانيين الشماليين من ذوى النوايا الطيبة، سدى. وفى نفس الوقت ظل الساسة الشماليون النافذون مثل أزهرى ومحمد أحمد محجوب يضغطون أو يضايقون بيساما الذى لم يكن من المشاركين فى المؤتمر ليطلب من الجنوبيين الوحدة. ومع ذلك استمرت الخلافات.

إنتهى المؤتمر إلى طريق مسدود. وكُونت لجنة من اثنى عشر عضواً لدراسة ومتابعة توصيات المؤتمر. وبالنسبة للشمال، فسرعان ما إنهارت النوايا الطيبة والحماس الذى خلفه سقوط النظام العسكرى. وقد كانت حكومة حزب الأمة، المنتخبة حديثاً والتى ترأسها محمد أحمد محجوب، حكومة مقاتلة، فقررت معاقبة الجنوبيين بسبب العناد أو فقدان بعد النظر السياسي أو الجدية، أو كل ذلك معاً. وتمثل مذابح يوليو ١٩٦٥ التى حصدت النخبة المتعلمة الجنوبية فى واو وجوبا شهادة على تغير موقف وسياسة الحكومة المركزية تجاه الجنوب. وقد حملت الإغتيالات البربرية للجنوبيين فى الخرطوم والجنوب كل سمات سياسات النظام العسكرى الذى أُطيح به منذ سبعة أشهر مضت.

وكما رأينا، لم تتمتع الحركات السياسية للجنوبيين فى المنفى بالحصانة من هذا النمط الراسخ من الإنقسامات القيادية والصراعات الداخلية. وقد إنعكس هذا في تشكيل عدد لا يحصى من حكومات المنفى: حكومة الأنييدى الثورية، وحكومة النيل المؤقتة التى تراسها اقرى جادين فى البداية ثم خلفه غوردون ماين مورتات، وجمهورية نهز السو، وسودان الأزانيا التى قادها إزبونى منديرى، واخيراً منظمة الأنانيا (الغوريللا) وجناحها السياسى، حركة تحرير جنوب السودان (SSLM) ويقودهما العقيد جوزيف لاقو. وقد فسر قائد طلابى وناشط سودانى جنوبى سابق، رصد عن قرب أنشطة الساسة فى المنفى، تكاثر هذه الحكومات قائلاً: " لقد أصابت القبلية كل السياسيين الجنوبيين خارج السودان.. فقد كان تشكيل حكومة الأنييدى الثورية (مثلاً) بدافع قبلئ أساساً، وكانت تهدفُ إلي مواجهة سيطرة الدينكا على حكومة النيل" (Wai, 1973:165) . لقد شجعت الإثنية التى تزاوجت مع المطامع الشخصية، واللتين جرى التعبير عنهما بأشكال مختلفة، وقادت الصراعات والإنقسامات الداخلية إلى خلق حكومات لا معنى لها فى الخارج قامت، بشكل أو بآخر، على أسس قبلية.

لم تكن الإنقسامات السياسية فى جنوب السودان دلالة على صراع طبقى أو إستقطاب ايديولوجى أو إختلافات دينية. فالإصطفاف الإجتماعى والصراع الطبقى والتحليل الطبقى لا تناسب، على الأقل فى الوقت الراهن، السياق والتاريخ القريبين. وقد لعبت الأيديولوجيات والطوائف الدينية المسيحية، الكاثوليكية أو البروتستانتية، حتى الآن دوراً محدوداً نسبياً فى السياسة السودانية الجنوبية.

قد نميز، من الزوايا الفيزيائية والجغرافية، تمييزاً تقريبياً بين ايكولوجيا المستنقعات مقابل السهل الحجرى واللذين يقابلان، علي التوالى، النيليين من ناحية والبانتو أو المجموعات غير النيلية من الناحية الأخرى. تعكس هذه الإنقسامات، سوسيولوجياً، وجود الرعاة أو البدو اشباه الرعاة الذين يسكنون مناطق المستنقعات بينما يعيش الزراع المستقرون فى سفح الهضبة. هذا تبسيط شديد، بالطبع، إذن هناك تفاوتات داخلية حقيقية داخل الفئتين الأوسع. إذ يختلف الباريا واللاتوكا فى وسط وشرق الإستوائية بشكل كبير عن زاندى غرب الإستوائية فى الكثير من النواحى المهمة. وبالمثل، حتى وسط النيليين،

يختلف الشلك وأقاربهم الأنواك كثيراً عن الدينكا والنوير من ناحية البنية والتنظيم الإجتماعيين.

أُديز الجنوب من الناحية الإدارية وطوال معظم تاريخه الحديث كثلاث محافظات. وقد ضمت المحافظات الثلاث فى ظل الحكم الإستعمارى البريطانى أعالى النيل وبحر الغزال ومنقلا حتى ١٩٠٦ ثم أعالى النيل وبحر الغزال والاستوائية حتى ١٩٣٦ وبعد ذلك دمج إصلاح إدارى أُجرى فى تلك الفترة بحر الغزال والاستوائية فى إقليم واحد كبير حمل اسم الأخيرة فأصبح فى الجنوب محافظتين فقط: الإستوائية وأعالى النيل وكانت عاصمتيهما فى ملكال وجوبا. وقد قُلصت بحر الغزال وعاصمتها واو، بمعنى ما، إلى محافظة فرعية ورئاسة محافظة فرعية. وفى ١٩٤٨ فُصلت بحر الغزال من الإستوائية الكبرى وعاد الجنوب إلى نموذج المحافظات الثلاث بمحافظات فى ملكال وواو وجوبا على التوالى. وقد ظلت الصورة كما هى حتى صبيحة الإستقلال فى أول يناير ١٩٥٦. وكانت النقطة الوحيدة التى وافق عليها المندوبون الجنوبيون فى مؤتمر المائدة المستديرة ومداولات لجنة الاثنى عشر هى إعادة تشكيل الجنوب، سواء كإقليم يتمتع بالحكم الذاتي أو كدولة فيدرالية، فى وحدة إدارية واحدة تكون عاصمتها جوبا(١). وقد عارض الوفد الشمالى هذا الإقتراح بشدة ولم يُحل هذا الخلاف حتى إتفاقية أديس ابابا فى ١٩٧٢ التى اشترطت أن تشكل محافظات الجنوب الثلاث إقليماً مستقلاً عاصمته جوبا. وقد تمتع الجنوب، بإستثناء القيود المالية، بدرجة كبيرة من الإستقلال لعقد من الزمان. وكان أول رئيس وزراء إقليمى للجنوب، والذى عُرف باسم رئيس المجلس التنفيذى العالى، هو السيد ابيل ألير وهو محام وسكرتير عام سابق لجبهة الجنوب. وقد جاء إلى السلطة فى ابريل ١٩٧٢ وخلفه بعد سبع سنوات، فى أول يوليو ١٩٧٨، جوزيف لاقو الذى انتهت ولايته فى ٧ يوليو ١٩٨٠ وحل محله ابيل ألير الذي لم يبق فى السلطة كثيراً بسبب قضية إعادة التقسيم التى أنهت وجوده فى هذا المنصب فى الخامس من أكتوبر ١٩٨١. وقد ترأس قسم الله عبدالله رصاص إدارة مؤقتة لستة أشهر، لكن من أشرف فعلياً على الإدارة الإقليمية كان هو جوزيف جيمس طمبرة الذى أُنتخب فى إبريل ١٩٨٢. وقد أعلن القرار الجمهورى رقم (١) لسنة ١٩٨٣ إنهاء إتفاقية أديس ابابا وإلغاء وضع الحكم الذاتي للجنوب.

وسترکز الصفحات التالية على السجال حول إعادة تقسيم الجنوب قبل

تصفية الحكم الذاتى للجنوب. ويحيط هذا السجال المشحون بالعواطف والقاسى- بذكاء - بالجو السياسى فى الجنوب فى ذلك الوقت ويكشف الانقاسامات داخل الجماعة الجنوبية. ويكشف أن المأزق السياسى الراهن فى السودان إنما ينبع إلي حد كبير، من تقسيم الجنوب وما تلاه من فرض قوانين الشريعة الإسلامية على كل البلاد. والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA/SPLM) هما نتاج مباشر لهذه السياسات سيئة التوجه والإدراك. وقد استشعر المشاركون فى هذا النقاش، أو بتحديد أكثر المتحفظون منهم، هذه التطورات وأرسلوا التحذير الذى لم ينتبه له أحد أبداً. والآن دعنا نعود إلي النقاش نفسه.

- السجال:

استمر النقاش والجدال حول إقتراح إعادة التقسيم لسنتين ونصف السنة. وقد تواصل النقاش الذى بدا فى فبراير ١٩٨١ مشتعلاً حتى إنهيار الإقليم الجنوبى السابق بالقرار الجمهورى فى يونيو ١٩٨٣. وحاول المعسكران المتصارعان إعطاء وجهتى نظرهما مصداقية وإحتراماً فكرياً. وكان للنقاش هدف رئيسى واحد: إقناع الجمهور العام وكسب تأييد الرئيس نميرى فى الخرطوم. وكانت المهمة الفعلية للمناظرة تكمن إما فى إبراز مكاسب إعادة التقسيم أو نتائجه الذميمة. وفى الحالة الثانية، أى إبراز نتائج التقسيم غير المرغوبة، كان ثمة توسل متواصل بالعواطف والمشاعر الوطنية. وهكذا بينما تظاهر المعارضون بموقف وطنى والمحوا صراحة للسيطرة الإثنية، كانت هذه الهيمنة بالنسبة للمقترحين هى صلب الموضوع. كانت الوحدة بالنسبة للتقسيميين هى اللعنة، وبالنسبة لمعارضيهم كانت وحدة وتضامن الجنوب أمراً مقدساً، بشكل أو بآخر، وكانت المناداة بإعادة التقسيم، بالنسبة لهم، قمة الخيانة.

كانت مسارح النقاش عامة غالباً وأكاديمية مثل مجلسي الشعب القومى والإقليمى وحرمى جامعتى جوبا والخرطوم والإعلام. ومع ذلك، فالجزء الأكثر إفصاحاً فى كل هذا تحويه الإلتماسات والمراسلات السرية إلى الرئيس نميرى نفسه.

ليس من السهل دائماً تفكيك الحجج الملتبسة والمتناقضة نوعاً ما،

والذكية أحياناً، التى قدمها اللوبي المناصر للتقسيم. فهذة الصورة تتعارض بشكل حاد مع خصومهم الذين طرحوا موقفاً متماسك الحجة. ونقدم للقارىء فى الصفحات التالية ملخصاً لهذه الحجج أكثر من تقديم خطاب جدلى أو تفنيد النقاط واحدة تلو الأخرى فى الرأيين المتصارعين. لقد كان السجال حول إعادة التقسيم مريرًا وقاسياً ومثيراً للشقاق حيث تم إستقطاب الآراء الجنوبية إلي مناصرين ومعارضين.

- الحجج المناهضة لإعادة التقسيم:

يمكن تقسيم الحجج التى طرحت ضد إعادة التقسيم إلى خمس فئات عريضة:

(١) الجدوى الإقتصادية
(٢) إثارة "النعرات القبلية"
(٣) بلقنة الجنوب
(٤) تحطيم الوضع المستقل للجنوب
(٥) الدستورية

النقطة الأولى واضحة جداً بحيث لا تحتاج إلى إستجلاء. فهى تذهب إلى أن الإقتصاد السودانى كان إقتصاداً عليلاً ومنكمشاً، لذا فالمصاعب الإقتصادية والمالية تعمل لغير صالح مشروع زيادة عدد الأقاليم فى الجنوب. وبما أن ديون السودان الخارجية تتجاوز الثمانية ملايين دولار أمريكى، فمن الحمق إقتصادياً ومالياً إقتراح مشروع إعادة تنظيم إدارى والخزائن خاوية. وقد طُرح ببلاغة أنه إذا لم تكن هناك أموال كافية لتسيير الحكومة الإقليمية فى جوبا فكيف سيمول المؤيدون ثلاثة أقاليم؟ وبإيجاز فإن إعادة تنظيم الجنوب ستلقى بعبء مالى لا مبرر له على موارد السودان المالية وغير المالية الشحيحة(٢).

تمتعت المجموعة المعارضة للتقسيم ببعد النظر وقد وقع بالفعل بعض ما حذروا منه. لقد كانت صيحة الحرب التى أطلقها التقسيميون هى السيطرة القبلية، وبتحديد أكثر سيطرة الدينكا: أى إعادة التقسيم لإنهاء هذه السيطرة المزعومة من قبل قبيلة واحدة على الجنوب. فأتهمت الحركة المعارضة الدعوة لتقسيم الجنوب بسبب السيطرة الإثنية بأنها تبلغ حد الإثارة القبلية؛ فهي كانت

إثارة صريحة للعداوات الإثنية والقبلية. وقد أثبتت الحرب القبلية الضروس فى منطقة واو ببحر الغزال وتنظيم وتسليح المليشيات القبلية فى الإستوائية ثم فى بحر الغزال وأعالى النيل وفى المحافظتين الغربيتين كردفان ودارفور صحة مخاوف وتحذيرات المعارضين للتقسيم. وبالرجوع إلى الوراء فمن المستحيل الهروب من قوة حجة الإتهام بإثارة النعرات والأحقاد القبلية.

وقد اتهم واحد من المتحاورين، على الأقل، مقدم إقتراح إعادة التقسيم بطرح حجج تناقض نفسها أو بالنفاق. فما يُسمى بسيطرة الدينكا لا يمكن أن تكون نتاجاً لوعى ذاتى أو لسياسة محسوبة. وإلا فكيف يفسر المرء إنتخاب اللواء م. جوزيف لاقو رئيساً للمجلس التنفيذى الأعلى بواسطة مجلس الشعب الإقليمى الثانى فى فبراير ١٩٧٨ رغم حقيقة أنه ليس دينكاوياً. وقد ورد أن جوزيف لاقو قد صرح فى غمرة حماسه وإبتهاجه بأن " وحدة الجنوبيين التى مكنته من الفوز بالقيادة فى الإقليم قد عكست النضج السياسى للجنوبيين وهذه الوحدة يجب أن تُطور وأن تُحمى و يُحافظ عليها"(٢). وقد جلب له هذا التصريح، الذى هو خليق برجل دولة، الثناء حينها. ذلك أن لاقو (المنحدر من الماوى وهى قبيلة صغيرة عددياً) ما كان ليصل السلطة بدون دعم المجموعات الإثنية الأخري (أعنى الدينكا وأقرباءهم) الذين حازوا أغلبية المقاعد فى مجلس الشعب الإقليمى. وقد خلص نفس صاحب النقد هذا إلى أن إقتراح إعادة التقسيم كان يدفعه ماسماه "زمرة من السياسيين الساخطين الذين لايستطيعون الانتظار لجولة أخرى من المنافسة السياسية المُعترف بها (أى الإنتخابات العامة).

لقد مثّل إدراك الجسم الطلابى الجنوبى عموماً، وطلاب جامعة الخرطوم على وجه الخصوص، بشكل ما، المحك للمشاعر الجنوبية الإقليمية. ويعكس الطلاب، تقليدياً، مخاوف الجماهير الجنوبية، وتطلعاتها الحقيقية. لذا ليس غريباً أنهم طرحوا القضايا المناسبة فى المعسكر المعارض للتقسيم. ولهذا السبب، ولأسباب أخرى فقد استشهدتُ بهم مطولاً. وعلى سبيل المثال، فقد نُظر للأرضية التى اتكأ عليها مقترح إعادة التقسيم بإعتبارها أكثر ضرراً. ولو نُفّذ التقسيم كوسيلة لمنع السيطرة الإثنية «فسيبعد شعبنا (أى الجنوبيين) بعضه عن الآخر إلي الأبد» (وثيقة ب). وعلاوة على ذلك فإعادة توحيد الجنوب ستكون مهمة مستحيلة. وأورد الطلاب مثال تقسيم كوريا كبرهان علي ذلك.

والأفضل أن نعالج الحجتين (٣) و (٤) معاً إذ أنهما وثيقتا الصلة ببعضيهما. فقد كانت بلقنة الجنوب وما يتلوها من تدمير لوضعه الخاص المستقل هي أقوى الأسلحة في ذخيرة الحركة المعارضة للتقسيم. وجوهر هذه الحجة هي أن إقتراح تقسيم الجنوب إلى إقليمين صغيرين أو أكثر ليس سوى الإستراتيجية الإستعمارية المألوفة "فرق تسد" التي تعلق وإحتفى بها أعداؤه. وإذا كان للتقسيم أن يحدث (كما حدث بعد ذلك)، فسيفقد الجنوب هويته الأفريقية الخاصة ويتراجع إلى مجرد تعبير جغرافي (الوثيقة أ). وستضعف البلقنة الجنوب في التحرر من المخطط الأكبر لنميري والأخوان المسلمين الرامي لأسلمة كل البلاد، بما في ذلك الجنوب. وقد كان واضحاً تماماً في ذلك الوقت أن الرئيس نميري كان يعكف على تطبيق السياسات التي رسمها الأخوان المسلمون وحلفاؤهم. إذ أمسك الطلاب الجنوبيون في المملكة المتحدة بمفتاح المسألة عندما خاطب وزير التعاون، في ١٩٨١، مجموعة من الطلاب السودانيين في مدينة مانشستر علي النحو التالي:

> نميري رجل مريض وقوته أُستنفدت. وسيسلم لنا الحكومة (يعني الأخوان المسلمين وحلفاءهم). لكنا قلنا له إن عليه أن يسلمنا الجنوب كما وجده قبل ١٩٧٢. ونحن نعرف كيف نتعامل معهم (أي مع الجنوبيين). وسواء رضي الجنوبيون أم أبوا، فنميري سيقسم الجنوب (الوثيقة ج).

إندفع الطلاب، الذين تحروا مكائد الرئيس لنميري، لتحذيره. وقد مضى خطابهم له، بلهجة مهذبة وتهديدية، مما يشي بشكل ما سيحدث، كالتالي:

> إذا كنت ترمي إلي العودة بالجنوب إلي فترة ماقبل ١٩٧٢(٠٠٠) فلن يقف الجنوبيون يتفرجون وهم يرون حقوقهم المشروعة والدستورية يُتلاعب بها. إننا نعتقد أن الدفاع عن وجود وهوية الجنوب بكل الوسائل ومهما كانت التكلفة هو واجب علينا. وسيسعى الجنوب إلى الدعم السياسي والأخلاقي والمادي (لم يقولوا من أين) وسيدعو أهالي أقاليم السودان الأخرى لإسقاط مايُسمى بحكومة الوسط (أي وسط السودان- *المترجم*) التي تمثل مصالح الأقلية.

وفي الواقع فقد إنتقلت رسالة الطلاب إلى دعوة «شعبنا في الجنوب والغرب والشرق وباقي شعب السودان المحب للسلام أن ينهض ليقاوم هذه

المؤامرات المُحاكة» بهدف إقامة حكومة ديمقراطية للغالبية فى السودان. وفى سورة غضب تقترب من الإزدراء ذهبت اللجنة التنفيذية لإتحاد طلاب جنوب السودان (SUSS) بصراحة إلي أن «الجنوبيين يرفضون بشدة ويدينون بوضوح وسيقاومون تحركاتك الغادرة، أيها السيد الرئيس، لتقسيم وتفتيت الكيان التاريخي لجنوب السودان".

وفى مذكرة منفصلة موجهة إلى المواطنين السودانيين الجنوبيين فى نفس التاريخ نادى إتحاد الطلاب الجنوبيين بوحدة الجنوب بشكل عاطفى. وقد ذكّرت المذكرة الجنوبيين، وهى تقرر أن الرئيس نميرى علي وشك توجيه الضربة الأخيرة إلي الهوية الأفريقية، بأنهم تاريخياً شعب واحد، مجتمع متحد ذو مصير واحد ونضال مشترك ويجب الا يُسمح للتقسيم بأن يدق إسفيناً بين صفوفهم. ولأن نميرى قد نجح فى حل الجناح العسكرى لجنوب السودان -الأنانيا- لم يتوقع معارضة مسلحة ذات معنى للتقسيم. لكن «حسنا، قل للرجل (اى لنميرى) أن شعب الجنوب لم يفقد الإرادة ابداً ليدافعوا عن مصالحهم ووجودهم وهويتهم» (الوثيقة ج). وفى مذكرة تنذر بسوء الوضع حذر الطلاب الجنوبيون بأنه إن لم يبق الجنوبيون موحدين، فإن السلام والرخاء سيكونان مستحيلين فى المستقبل. وغنى عن القول إن الحرب الأهلية الراهنة ليست سوى برهان على هذا القول. وفي الختام دعوا شعوب السودان "المُضطهدة والمُستغلة" ككل للإنضمام إلى شعب الجنوب فى إدانة حكومة زمرة الأقلية فى الخرطوم وفى مطالبتها بالكف عن سياسة التقسيم.

حاول الطلاب الجنوبيون فى جامعة الخرطوم المنظمين تحت راية الجبهة الوطنية الأفريقية ANF دق المسمار الأخير فى النعش. فعملت الجبهة على كشف خطورة سوءات التقسيم الوشيك. وقد كانت نقطة إنطلاقهم هى أن العام ١٩٧٢ (عام إتفاقية اديس ابابا) شكل نقطة تحول حادة فى تاريخ شعب الجنوب. وهى علامة تحول من حيث إن الجنوب قبل شيئاً ما أقل كثيراً من مطلبه الأصلي. وبقدر ما أملت السياسة العملية هذه التسوية، أملاها إعتراف نظام نميرى الصريح والمخلص بمشكلة الجنوب. فقبل الجنوبيون تلك التسوية بحسن نية وظهر منذ ذلك الحين مفهوم إقليم جنوبى فى سياق سودان موحد. لكن الأحداث التى قادت إلى المطالبة بفصل الجنوب كشفت بشكل مقنع أن الرئيس نميرى قد كف عن أن يكون الأب الروحى للحكم الذاتى الإقليمى

للجنوب.

كان الطلاب على قناعة لا تتزعزع في أن البلقنة ليست أمراً معزولاً عما يحيط بها من أحداث. بل على العكس من ذلك، فهي جاءت فى نهاية أحداث متتالية نم كل منها عن نية شمالية سيئة تجاه الجنوب. إذ طُرح، على سبيل المثال، فى ١٩٧٧ إقتراح بخلق محافظة الوحدة لتضم منطقة البترول فى بانتيو على أن تُدار مباشرة من القصر الجمهورى. والخطوة الثانية كانت هى النزاع حول الحدود بين الشمال والجنوب فى ١٩٨٠ (Badal,1983) والذي كانت نتيجته ضم حقول النفط والمناطق الأخرى الغنية بالموارد فى الجنوب إلى المحافظات الشمالية المجاورة. ولأن الجنوبيين كانوا موحدين فى معارضتهم لمحاولة تعديل الحدود، فقد أُحبط المشروع. ويجادل الطلاب بأن نميرى وحلفاءه، الذين تأكدوا من أن وحدة وتضامن الجنوبيين هما عقبة أمام مخططاتهم النفطية، فكروا فى وسيلة لإضعاف الجنوب بإلهاء الجنوبيين بقضية تقسمهم وتشغلهم عن القضايا الحقيقية.

كان يُفترض أن يلعب المتعلمون الجنوبيون، باعتبارهم متمايزين عن مواطنيهم الأميين، دوراً قيادياً فى الصراع ضد هذه السياسات المثيرة للشقاق والتى يطرحها الشمال. لقد كان الوقت ملائماً ليلعبوا دورهم التاريخى فى القيادة والتوجيه والتنوير ومخاطبة الجماهير الجنوبية. فى الماضى كان للجنوبيين العذر لكونهم لم يكونوا مستعدين بما يكفى سياسياً وثقافياً وتعليمياً. لقد تغير كل هذا، إذ تمضى المذكرة لتقول: «لدينا اليوم، وللمرة الأولى فى تاريخنا، كل أنواع المهنيين والعسكريين. ولو فشلنا فى إستباق المخاطر الواضحة التى تحملها هذه القضية (التقسيم) فلن تسامحنا الأجيال التالية ولا المجتمع الدولى. إن مسئوليتنا هى التفكير بوضوح وبشكل نقدى قبل أن نؤيد أو نرفض تقسيم الجنوب».

أظهر الطلاب، فى هذا الصدد، بعد نظر ونضج سياسى غير عاديين، كأنما كان هناك شخص ما اكبر سناً واكثر حكمة يضع الكلمات على شفاههم. إن المكاسب قصيرة المدى لتقسيم الجنوب إلى اقاليم ستذهب، بلا شك، إلى قطاع ضيق من المتعلمين الجنوبيين. ورغم ذلك لن يعجز من يملك ذهنا وضميراً صافيين عن التنبؤ بالخراب المقيم الذى سيسببه للوضع الإجتماعي والسياسى للجنوب. وقد قال الطلاب: الغريب أن بعض الجنوبيين كانوا يدعون

للتجزيء حينما كان الجنوب في أمس الحاجة إلي الوحدة والتضامن والتماسك الإجتماعي. ثم عالجت مذكرة الطلاب برزانة صلب المسألة، فنصحوا زملاءهم الجنوبيين بالوقوف ضد إستخلاص تعارض زائف بين تقسيم الشمال إلى اقاليم وبين تقسيم الجنوب، فهما شيئان مختلفان كلية: «***كان علينا ان نفقد الحياة والممتلكات لنحصل على القليل الذى نتحدث عنه اليوم***» (التأكيد من الكاتب). وبدلاً عن المناداة بتقسيم الجنوب فليطالب الجنوبيون بشيء أكبر، بل نظام فيدرالى قوى.

تنبع حجة الدستورية من إتفاقية اديس أبابا وقانون الحكم الذاتى لسنة ١٩٧٢. إذ أضيف القانون إلي الدستور الدائم (١٩٧٣) كجزء عضوي لا ينفصل عنه. وتنهض الحجة على حقيقة أن تقسيم الإقليم الجنوبى يبلغ حد إنتهاك القانون الدستورى والدستور نفسه. فقد كانت إتفاقية أديس أبابا معاهدة سلام معترفاً بها دولياً وسيشكل إلغاؤها من جانب واحد من قبل حكومة السودان سابقة خطيرة، ناهيك عن التشويه الحاد الذى سيلحقه هذه الالغاء بصورة السودان فى الخارج. وبجانب ذلك فقد كانت هناك عقبات فنية يجب التغلب عليها.

لقد خلقت النقطة الفنية المحضة فى كيف يمكن تحقيق تقسيم الجنوب (إذا كان ينبغى أن يقسم) قدراً كبيراً من النقاش بمقدار المقترح الأصلى. وأصبحت قضية سجالية ساخنة، ذلك ان تبنى الطرق الدستورية والقانونية الصحيحة قد لا يقود، خلافاً للتوقعات، إلي تقسيم الجنوب بعد كل شيء. وكان بعض التقسيميين واعين تماماً بهذه الحقيقة لذلك كان إصرارهم أن يُنْفِّذ رئيس الجمهورية تقسيم الإقليم الجنوبى بقرار جمهورى.

يمكن التعبير عن مأزق النقاد القانونيين بإيجاز كالتالى: أيهما له الأسبقية من ناحية التوقيت والأهمية، تعديل الدستور أولاً ثم القانون أم العكس؟ إذا عدلت المادة (٨) من الدستور أولاً للسماح بوجود أكثر من إقليم فى الجنوب، ثم أيد الإستفتاء التالى لذلك بقاء الوضع كما هو عليه، إذن ما الذى سيحدث للتعديل الدستورى؟ وتقضى المادة (٨) من الدستور بالتالي: «يُقام فى الإقليم الجنوبى فى إطار السودان الموحد حكم ذاتي إقليمى طبقاً لقانون الحكم الذاتى للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢ والذى سيكون جزءاً من الدستور ولا يُعدل إلا طبقاً للشروط التى ينص عليها». وهذه الشروط نجدها فى المادة (٣٤)

من القانون والتى هى أكثر صعوبة فى تعديلها من تعديل الدستور القومى(٤). إذ يمكن تعديل القانون فقط بموافقة «اغلبية ثلثى مواطنى الإقليم الجنوبى فى إستفتاء يجرى فى الإقليم»(٥). والدستور أسهل تعديلاً لأن تعديله يتطلب فقط تصويت ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب.

إن الإستفتاء ليس مسألة سهلة كما أنه لم يجر إستفتاء فى السودان من قبل على الإطلاق. فالإستفتاء ليس ممارسة شائعة فى السودان، ناهيك عن الجنوب، بإستثناء الإستفتاء الصورى الدورى الذى يُنتخب بواسطته رئيس الجمهورية. ونظراً لندرة الأرقام الإحصائية الدقيقة وبؤس نظام الإتصالات والمواصلات والحدود الواسعة مع العديد من البلدان المجاورة وتوزع القبائل الجنوبية عبرها، خاصة فى الإستوائية، فالإستفتاء سيكون مهمة محبطة بالفعل! وسيسود التلاعب الإنتخابى والتزوير والنتائج الزائفة والمزيد من الصراعات التى تنذر بالعنف. وعندما طُرحت قضية التقسيم للمرة الأولى على أعضاء مجلس الشعب الإقليمى فى جوبا فى ٢٢ مارس ١٩٨١ فى جلسة إستثنائية هُزمت تماماً. وبعد اسبوع من المناقشات تم فى ٢٨ مارس تبنى قرار يرفض الإقتراح على أساس انه يشكل خرقاً لقانون الحكم الذاتى والمواد المتصلة به فى دستور السودان الدائم(٦). إذن ما المعنى وراء إجراءإستفتاء؟

-حجج التقسيم

:يمكن إجمالاً تلخيص موقف الحركة التقسيمية إلي البنود التالية:

١- أوجه الفشل الإدارية وسوء الممارسات؛
٢- مزايا التقسيم؛
٣- المشاركة الشعبية؛
٤- الإستجابة للإنتقادات؛
٥- هيمنة الدينكا.

كان الإتهام الرئيسى لنظام الحكم الإقليمى السابق هو فشله فى توصيل السلع، اى الإحتياجات الرئيسية للجنوبيين. فالغايات والأهداف التى بذلت من اجلها جماهير الجنوب الدماء لسبع عشرة سنة تجاهلتها الحكومة الإقليمية تماماً (أعدنا صياغتها من الوثيقة د). وتطرح المزيد من المزاعم أن النظام قد رعي أناساً غير اكفاء سمحوا فقط بإزدهار الممارسات السيئة. ثم كانت هناك

سلسلة من الإنتهاكات:

> إستفاد اناس قليلون على حساب جماهير الجنوب. وكان الفساد متفشياً ومقبولاً كنمط من الإدارة. فحصل الأفراد علي الممتلكات وبنوا المنازل الضخمة وإنشأوا المزارع وحشوا (كذا) بيوتهم بالمركبات العامة وانفقوا الآلاف من المال العام على شراء الماشية غير المربحة (كذا) وحصلوا على العديد من القطع السكنية فى الأراضى الممتازة فى جوبا وتحول حتى موظفو المحافظات إلي ممارسات السوق السوداء بمباركة الحكومة، مما تسبب فى إرتفاع اسعار السلع الأساسية فى كل الإقليم. (وثيقة د)

وغلاوة على ذلك فقد زُعم أن ضحايا الفيضانات والأمراض المزمنة والجوع والكوارث الأخرى قد تُركوا ليعيلوا أنفسهم، وعندما تقدم لهم الهبات كانت تذهب إلى جيوب المسئولين الخاصة. وقد لجأ بعض الجنوبيين، ممن تأكد لهم عدم كفاءة هذا النظام، إلى المطالبة بنظام بديل، وتحديداً تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاث حكومات وثلاث مجالس شعب بدلاً عن الحكومة المركزية الفاسدة، عديمة الكفاءة القائمة فى جوبا. وقد ساند هذا الموقف حينها تنفيذ سياسة اللامركزية فى بقية البلاد.

يقول أحد النقاد ذوى الخبرة بتسيير نظام الحكم الإقليمى وهو يقيِّم أداء نفس هذا الحكم(٧):

> لقد دمرت قوات الأنانيا فى الجيش والشرطة والسجون كقوة مقاتلة تحمي مكاسب الجنوبيين؛ وكان يمكن تجنب إضطرابات مشروع قناة جونقلى فى ١٩٧٤ التى نتجت عنها حوادث قتل وعنف قاسية بتوفير نظام معلومات ملائم؛ إن سبب غياب الجنوب كليةً عن التمثيل فى المؤسسات الحكومية المركزية وأجهزة الدولة كان بسبب رغبة الحكومة الإقليمية فى تجنب المجازفة بتشويه صورتهم "كأولاد طيبين"؛ وغياب المحاسبة عن القاموس الإدارى والسياسى للجنوب واحلال الحق فى إساءة إدارة وتوزيع الأموال العامة على يد الموظفين من أجل المصالح الذاتية محل هذه المحاسبة؛ ولا تُدفع المرتبات لأشهر لنفس الأسباب؛ وفوق كل شىء، حملات صيد الخوارج الوهمية الخسيسة بواسطة عناصر أمن الدولة ضد أعداء

مزعومين لإتفاقية اديس ابابا والإتحاد الإشتراكى والوحدة الوطنية.(٨)

أساس هذه الحجة هو أن السياسات التى إضطلعت بها الحكومة الإقليمية خلال عقد من وجودها قد قوضت وشوهت ومنعت تنمية وعى وطنى جنوبى. فسببت المصالح الشخصية والطائفية أو الفئوية تخريباً لا يحصى للصالح العام للجنوب.

يطرح التقسيميون، عندما يتصدون للمكاسب من تقسيم الجنوب، حجة أن التقسيم سيسرّع التنمية الإقتصادية - الإجتماعية لهذا الإقليم، إذ سيعزز روح التنافس ويجعل النخبة أقرب الي الجماهير. وبكلمات اللواء جوزيف لاقو الزعيم السابق للأنانيا حتى توقيع إتفاقية اديس أبابا فى ١٩٧٢ فإن:

> المزيد من الإقليمية يسهل الإدارة ويسرع ويعجل بتنمية الجنوب؛ وسيغرس روح المنافسة وسط شعب الجنوب. إن بعض أشكال المنافسة مفيدة لتقدم الجنوب. ويجب أن يكون الجنوب قادراً على المنافسة حتي مع بعض الأقاليم الشمالية. وستجعل النخبة قريبة من الجماهير. وإنتشار النخبة فى واو وملكال سيجعلهم اقرب إلى شعبهم وتجنبنا تركزهم فى جوبا. (الوثيقة هـ).

ومن زاوية الظروف الإقتصادية "البدائية" للجنوب فإن الصغر الشديد لحجم النخبة الجنوبية سواء كانت نخبة سياسية أو إدارية أو غيرها، فإن خواء هذا الشكل من الجدال واضح. وليس واضحاً ما إذا كانت هذه النخبة هى نخبة سياسية أم إدارية أم تجارية أم نخبة أعمال. فالغالبية العظمى من نخبة الأعمال والنخبة التجارية فى الجنوب إنحدرت من الأقاليم الشمالية على كل حال. وعلاوة على ذلك، فلا قرب السكن أو الجوار أو القرب الجسدى بقادر على تجسيد فجوة النخبة - الجماهير.

وبالمثل فقد يستبعد المرء الإقتراح بأن تقسيم الجنوب إلى أقاليم أصغر «سيخفف بعض الملامح القبلية لسياستنا ويبعد التوترات التى تنشأ نتيجة للمظالم التى سببتها القبلية ويمهد الطريق لإنسجام أكبر بين شعبنا» بسبب سذاجته (الوثيقة د). كما لا يمكن أن نأخذ الأمر بجدية عندما يزعم التقسيميون فى بيانهم الإنتخابى فى ١٩٨١ أن التصويت لمرشحهم «هو صوت لإزاحة الفساد ومحاباة الأقارب والرشوة وغيرها (لم تحدد) من الممارسات السياسية»

(وثيقة د). لكن ما تلى التقسيم لم يجسد أياً من هذه الحجج.

وفى الحقيقة فإن قائمة مزايا التقسيم المزعومة لا تنتهى، ويبدو كل بند فيها أكثر وعداً من سابقه. انظر للمكاسب التالية:

> سيوقف (التقسيم) هجرة السكان الريفيين إلى المراكز الحضرية، وهي جوبا فى هذه الحالة، وبهذا نتجنب المخاطر الإجتماعية لهذه الهجرات؛ وسيقرب صناع القرار من الجماهير حيث يمكن حل المشكلات الإقليمية بفاعلية أكبر. هذا لأن السلطات ستكون افضل إطلاعاً على الظروف والمشكلات المحلية وعلى مزاج الناس تجاه الحكومة الإقليمية الحالية فى جوبا. وستنشط التجارة الداخلية ويتخصص كل إقليم فى إستغلال موارده الخاصة فيشجع، بالتالى، التبادل والنشاط الإقتصادى بين الإقليمين. وعلى سبيل المثال، سيتخصص إقليم الإستوائية فى إنتاج الشاى والبن والفواكه ومنتجات الأخشاب ومواد البناء التى يمكن بيعها مقابل الماشية والأسماك المتوفرة بكثرة فى أعالى النيل أو الأرز ومنتجات الحيوانات فى بحر الغزال على أساس الميزة النسبية. وسيمكّن التقسيم كل إقليم من تحديد أسبقياته وتخصيص موارده الشحيحة طبقاً لذلك... (وثيقة د).

وبالنسبة لحجة المشاركة الشعبية، فثمة أولاً خلط بين مصطلحى "اللامركزية" و"الإقليمية". فالإقليمية كتنازل عن السلطة السياسية تلتبس بالتصنيف الواسع للامركزية، ذلك أن الإقليمية لا تعنى تقوية إقليم موجود بزيادة سلطاته ووظائفه ولا تقسيمه إلى إقليمين فرعيين أو أكثر. لقد قفز التقسيميون الذين دفعتهم حقيقة أن الوحدات الإقليمية فى الشمال قد قُسمت على أساس المحافظات القديمة إلى إستخلاص أن الجنوب يبنغى أن يُعامل بنفس الطريقة. وإحدى الحجج التى طرحت هى أن جوبا أصبحت تسلك بإضطراد مثل سلطة مركزية أخرى إزاء المحافظات والمجالس المحلية. وقد طُرح بفجاجة أن «جوبا أخذت السلطة من الخرطوم واحتفظت بها لنفسها» (الوثيقة هـ). وقيل إن هذه الممارسة قلصت مدى المشاركة الشعبية وهي حقيقة تخالف السياسة الرسمية للإتحاد الإشتراكى ونظام مايو. «قد أقام الشمال نموذج الأقاليم الصغيرة القابلة للإدارة ومنافسة هذه التجربة من قبل الجنوب

تشبع تطلعات العدد الأكبر من الشعب» (وثيقة و).

وجهت الحركة المعادية للتقسيم عدداً من الإتهامات ضد مناصرى التقسيم، فاتهمتهم بالطمع والجشع والعمل لصالح السياسيين الشماليين. والمحصلة النهائية لكل هذا هى جنوب ضعيف مقابل شمال قوى العزيمة. وقد رفض أحد أنصار التقسيم المخاوف من السيطرة الشمالية بإعتبار أن لا أساس لها، مجادلاً بأن الشمال لا يستطيع أن يمزق نفسه للسيطرة على الجنوب. كذلك عزف البيان الإنتخابى للمرشحين التقسيميين على نفس النغمة: «يتهمنا معارضونا بأن العرب سيعودون للسيطرة علينا وحكمنا فى وجود ثلاثة أقاليم. وهذه كذبة عارية من الصحة. فالأقاليم الثلاثة والبرلمانات والحكومات الثلاثة سيديرها جنوبيون من هذه الأقاليم. وسينتخب كل إقليم أعضاءه للبرلمان وينتخب إدارييه وشرطته وأفراد سجونه وسيشرف على مستشفياته ومدارسه ومؤسساته ومشروعاته التنموية» (وثيقة د).

وأحد الإتهامات الخطيرة هى أن المناداة بالتقسيم هى دعوة وطنية وعمل خيانى. إذ أصدرت الحركة المعارضة للتقسيم تحذيراً قاسياً بأن التقسيم لو وقع فستكون هناك إراقة دماء فى كل الجنوب. ومرة أخرى إنبنى ندم المناصرين على السذاجة: «كيف ستحدث إراقة الدماء؟ من سيحارب من؟ هل ذلك لأن بعض القبائل قد سلحتها الحكومة الإقليمية السابقة ضد الإستوائيين؟» (الوثيقة د). ودفع اللواء لاقو، مهندس مُقتَرح التقسيم، بمرارة وحسم أن لا أحد يستطيع تلقينه دروساً فى الوطنية: «لا يمكن أن أتهم ببيع المصالح الجنوبية، فقد حاربت من أجلها لعشر سنوات».(٩)

وما لا يقل خطورة عن ذلك هو الإتهام بأن تقسيم الجنوب إلى أقاليم أصغر يعنى نعى إتفاقية أديس أبابا. لم يتأثر بعض كبار سياسيى الإستوائية بهذا الإتهام، فجادلوا بأن تقسيم الإقليم الجنوبى سيتم وفقاً لبنود قانون الحكم الذاتى الإقليمى لسنة ١٩٧٢ وأن حدود جنوب السودان ستظل كما كانت فى أول يناير ١٩٥٦. وأقروا بأن «شعب جنوب السودان سيستمر باقياً داخل نفس الحدود».(وثيقة ب) وقد خاطب اللواء لاقو، ليؤكد هذا الإتهام، المكتب السياسى للإتحاد الإشتراكى الذى كان عضواً فيه على النحو التالى: «أسمح لى سيدى الرئيس (الإشارة هنا إلى الرئيس نميرى) أن أعلن أمامكم وأمام زملائى أننى كضابط سابق فى القوات المسلحة السودانية، لا أحتفى بهذه الوثيقة فقط، بل

انا مستعد أن اضع حياتي دفاعاً عنها مثلما وضعت حياتي لإخراجها» (وثيقة و). وفي مناسبة أخرى صرح لاقو بصراحة تامة أن إتفاقية أديس أبابا ليست إنجيلاً ولا قراناً لتكون سرية وغير قابلة للتعديل مثل قوانين الطبيعة(١٠) وفي غمرة الجدال مضى هذا التناقض الواضح بين التصريحين بدون أن يلحظه الكل.

تركزت الدوافع الحقيقية أو الأعمق للمدافعين عن التقسيم على الرغبة في كسر هيمنة الدينكا المزعومة. فاللواء لاقو، على سبيل المثال، لايخفى رغبته في إنهاء ما اعتبره سيطرة دينكا. وفي عنف شديد أعلن أن مشاركة الدينكا في حرب السبعة عشر عاماً كانت محدودة ومع ذلك هم المستفيدون الأول من الحكم الذاتي: «خاض الحرب الأهلية أساساً أناس من الإستوائية، لكن حاول الدينكا، بسبب كونهم القبيلة الاكبر، إحتكار المناصب السياسية منفردين».(١١) واستطرد مثيراً المشاعر القبلية: «حان الوقت لنضع الدينكا في حجمهم الحقيقي. يجب أن يعودوا إلى وطنهم؛ لا شيء لهم في الإستوائية».

ومع ذلك لم يقدم أي دليل على الإطلاق على خطة الدينكا السرية للسيطرة على الجنوب. والبراهين الإحصائية الفطيرة التي ولّفها لاقو على عجل ليوضح مدى سيطرة الدينكا على الحكومة الإقليمية اقل من أن تكون مقنعة (الوثيقة ز). فالأرقام التي قدمها تعود إلى حكومة ابل الير (١٩٨١). ولم يقدم بيانات إحصائية تغطى الفترة من بداية الحكم الإقليمي حتي ١٩٨١ أو بيانات إحصائية للدينكا من شاغلي المناصب العليا مقارنة بنسبتهم من السكان ككل. وفي ذات الوقت لا يستطيع لاقو أن يفسر وجود قسم مستاء من القيادة السياسية للدينكا ناور بمهارة لمصلحة فريقه هو. وقد احتفظ لاقو بدائرة من الاشخاص الموثوقين تضم شخصيات قيادية معينة من حزب سانو الميت حينها. وأود أن اتجرأ على الفرضية القائلة إن حملة التقسيم نفسها قد تقوى من وحدة الدينكا وتضامنهم، الأمر الذي لم يكن موجوداً من قبل. لا علاقة لمفتاح نجاح حملة لاقو بقدرة حججه علي الاقناع، وبالأحرى فهذا يتصل بالتلاعب الماكر بمخاوف الإستوائيين وبمشاعرهم القبلية بجانب دعم وتشجيع الرئيس نميري الدائمين.

جادل بعض الإستوائيين بأن تقسيم الجنوب كان نتيجة خاسرة، ذلك أن هذا كان متوقعاً وممكن التنبؤ به بالفعل من زاوية السياسات التي اضطلعت بها الحكومة الإقليمية في السنوات الثمان الأولي من عمرها: وأشاروا إلى

السياسات التعليمية التى وضعت درجات اقل للقبول فى مديريتى أعالي النيل وبحر الغزال ووضعت العقبات أمام الإستوائيين. ويحيط الكثير من الشك أيضاً بموجات الإضطراب الطلابية فى مدارس الجنوب التى أجبرت الطلاب الإستوائيين على مغادرة المدارس الثانوية العريقة مثل رمبيك وبوسيرى اللتين تقعان فى بحر الغزال. وقد زُعم أن عنف الطلاب ضد بعضهم البعض إنما كان بدافع سياسى. (١٢) إن الرد العقلانى على هيمنة الدينكا المزعومة (أو النزوع إلى الهيمنة) هو أن يوازنها غير الدينكا من خلال توحيد قوتهم الإنتخابية فى مجلس الشعب الإقليمى. ولا يمكن عزل الدينكا، الذين يشكلون منفردين أكبر مجموعة إثنية فى الجنوب، كلية أو إستبعادهم من الحكومة فى الجنوب. وكما قال أعضاء البرلمان المركزى: «إذا كان أي قائد دينكاوي زعيماً قبلياً وحول مؤسسات الجنوب إلى منبر للدينكا، فإن للغالبية غير الدينكاوية السلطة في اسقاط هذا الزعيم وتحطيم الهياكل التي بناها» (وثيقة ج).

ويكشف الشكل التالي إعادة حشد القوي على طول الخط الفاصل بين الشمال والجنوب خلال ١٩٨٥-١٩٨٩.

شكل (٢) لإعادة حشد القوى على طول الخط الفاصل بين الشمال والجنوب

الإتحادى الديمقراطى + القوى الحديثة — حزب الأمة +ج.إ.ق
الميليشيات القبلية — (الإتحادات المهنية)

الخط الفاصل بين الشمال والجنوب

- -

الميليشيات القبلية — الحركة الشعبية/الجيش الشعبى النيليون

خاتمة

كشف سجال التقسيم مدى إنقسام السودانيين الجنوبيين وإستغلالهم والتلاعب بهم على يد النخبة فى المركز. لقد شحن الخوف من السيطرة الإثنية، صحيحاً كان أو ظاهرياً، مجموعة معارضة ملتزمة التزاماً عميقاً بكسر "سيطرة الدينكا" المزعومة عبر تقسيم الإقليم الجنوبي. ومع ذلك ما كان لأنصار التقسيم أن ينجحوا فى مشروعهم لولا مكائد الرئيس نميرى والأخوان المسلمين. فقد

كان د. الترابى، الأمين العام الحالى للجبهة الإسلامية القومية، وزعيم تنظيم الأخوان المسلمين فى مطلع السبعينيات مستشاراً سياسى/ دينى للرئيس نميرى. ويجادل البعض بأن نميرى والإخوان المسلمين رسموا التصور، بالتعاون مع لاقو، لتقسيم الجنوب كجزء من مخططهم الأكبر لإضعاف الجنوب إستباقاً أو إستعداداً لفرض الشريعة الإسلامية على كل البلاد. ولو فُرضت الشريعة فسيصبح من ثم مستحيلاً على اى قائد سودانى مسلم أن يلغيها. وكان الإفتراض هو ان الشقاق الجنوبى سيؤثر سلباً على أي معارضة جدية تأتى من هذا الجزء من البلاد.

لقد قُسم الجنوب فى ظروف تآكل تدريجى للوطنية السودانية الجنوبية. وكانت القبلية بالتأكيد كبش فداء وتمويهاً للإخفاقات السياسية للقيادة الجنوبية. وفى هذا تُلام كل الوان طيف القيادة والمثقفين الجنوبيين، الذين بدوا بعد مرحلة إتفاقية اديس ابابا وكأنهم لا يملكون رؤية للجنوب أو إحساساً بإتجاه سيره. لقد كان الأمر كأنما القبول بجنوب السلام والوحدة والأمن يحول دون مفصلة مصالح جنوبية خاصة أو حماية هوية الجنوب. لقد قبل الجنوبيون نظاماً سياسياً يعرض هويتهم للخطر وكان فى النهاية مناقضاً لهذه الهوية. فقد أصبح إظهار الوطنية السودانية الجنوبية المفرط "تابو" سياسى. ونفرت النخبة والسلطات على السواء من تمجيد الأبطال والشهداء الجنوبيين. وعلي سبيل المثال فليس ثمة أى يوم معين لذكرى شهداء إنتفاضة توريت ولم يُنصب تمثال واحد لإحياء ذكرى ضحايا مذابح يوليو فى جوبا وواو، ولم يُقم أو يُسم طريق أو شارع أو مدرسة أو مستشفى باسم بعض أعظم الأبطال الوطنيين الجنوبيين مثل وليم دينق نيال أو الأب ساتورينو أو أقرى جادين وهؤلاء غيض من فيض. وكذا فإن إزدواج الولاءات المتضاربة بين مساندة نميرى وإرضاء المركز، والسير بنعومة على طريق الإرتقاء بمصالح الجنوبين هى عوامل كابحة أخرى، جعلت من الصعب للقيادة الجنوبية، إن لم يكن من المستحيل، أن تصوغ وتطبق سياسة متسقة وثابتة وبعيدة المدى للجنوب.

إن أكبر نقاط الضعف و"الخطيئة الاساسية" فى ترتيبات الحكم الذاتي هى عدم وجود موارد مالية للحكومة الإقليمية محددة وأكيدة وممكن التنبؤ بها. إذ أن توفر الأموال كان سيدعم مشروعات التنمية الجارية ويسهل التخطيط المحلي وإحتياجات توظيف العمالة، فيسهل بذلك تخفيف ضغوط علاقة

السيد/التابع المتواصلة التي حدثت، جزئياً، المطالبة بالتقسيم. إن تجفيف الإقليم من الأموال يعني أن المركز يستطيع ان يستخدم مجموعة الموارد، وطبيعي استخدمها، للسيطرة والتأثير على السلوك السياسي للساسة الإقليميين، بشكل يعادي تماماً مصالح الجنوب، بإثارة طرف ضد الآخر.

اضاف إغراء السياسة وإمتيازات السلطة بعداً آخر إلي وضع معقد سلفاً. وتنبع جاذبية ممارسة السياسة بالنسبة للجنوبيين من حقيقة أن الدولة وبيروقراطيتها هي المخدم الرئيسي. وقد نُظر للسياسة بإعتبار انها توفر طريقاً اقصر إلى الثراء والسلطة والوجاهة وممارسة المحسوبية، لذا فقد جذبت العدد المحدود جداً من الجنوبيين المهنيين والفنيين بجانب شبه المهنيين والفلاحين. ولم يكن نادراً أن تجد افضل مدرسي الجنوب تدريباً (خاصة) والأطباء والمحامين والمهندسين ينفرون عن مهنهم. وعلاوة على ذلك فالسياسة لم يُنظر لها بإعتبارها تتطلب اي مهارات خاصة او تدريباً. فهي مهنة جذبت الطبيب والمزارع والمساعدين الميكانيكيين والطبيين، الذين لم يقرأ أي واحد منهم، كتاباً واحداً في السياسة او السيِّر السياسية. وقد عانت القطاعات الخدمية كثيراً في ظروف من هذا النوع، بينما تجثم ضغوط كبيرة على النظام السياسي، الذي افتقر هو نفسه للموارد المالية المستقلة أو الأموال الكافية لتسييره.

وفيما يتعلق بالإنقسامات السياسية التي نشأت وقادت في النهاية إلي تدمير الحكم الذاتي للجنوب، فقد عكس الصراع بين الشخصيتين القياديتين المسيطرتين اللواء لاقو وابيل الير، جزئياً، بعض الإنقسامات الإجتماعية – السياسية الأساسية في الجنوب بجانب الإختلافات والتباينات الأخرى. لقد كان لاقو، كما يناقش تفيدت في أحد فصول هذا الكتاب، رجلاً عسكرياً بينما كان ابيل الير محامياً وإدارياً، جاء الأول من قبيلة الماوي الإستوائية الصغيرة وكان ابيل الير من الدينكا ومن بور. لم يشكل لاقو الذي قاد الأنانيا وSSLM الحكومة الإقليمية الأولى كما يُتوقع من حركة تحرير منتصرة أو شبه منتصرة. وبدلاً عن ذلك عُين لواء في الجيش السوداني في أبريل ١٩٧٢ وفي نفس الشهر عُين ابيل رئيساً إقليمياً للوزراء. وواضح أن الإثنين يمثلان تقليدين ومحافظتين ومجموعتين إثنيتين مختلفتين. أتفق مع تفيدت في أن درجة الصراع بين هذين القائدين قد عكست، حتى إنقسام الجنوب في ١٩٨٣، إلى أي مدى كان الجنوب عاجزاً عن السيطرة او مواجهة قوى الطرد داخله.

وهكذا فالتاريخ يعيد نفسه بالنسبة للجنوب، وهو يعيد نفسه بالفعل: فى مؤتمر جوبا ١٩٤٧، ومؤتمر المائدة المستديرة فى ١٩٦٥، وحركة الأنانيا، وخلال تجربة الحكم الذاتى وأخيراً جداً داخل الحركة الشعبية/الجيش الشعبى لتحرير السودان. فإنقسام ٢٨ أغسطس في الحركة/الجيش الشعبى يمثل نقطة تحول ولحظة حاسمة. والنقطة هى إلي أين سنذهب من هنا؟ ما هو خط التحرك القادم بالنسبة للجنوب؟

لقد كشف النقاش أعلاه ثلاثة متغيرات رئيسية، تحديداً: العنصر أو العامل الخارجى؛ الإستقلال المالى أو عدمه؛ والإنقسامات الداخلية. والنقطة الثالثة والأخيرة مهمة جداً إذ تعتمد عليها إدارة وحل الأولى والثانية. إن الإنقسامات السياسية موجودة فى كل مجتمع، فهى جزء لايتجزأ من طبيعة ونظام الأشياء. والسؤال ليس هو كيف يمكن الهروب منها بقدر ما هو كيف يمكن تجاوزها وتحويلها إلى وسيلة يمكن إدارتها لإعادة البناء. إن اليقين بأن العدو يمكن أن يستغل أى صدع ينشأ داخل المجتمع الجنوبى يجب أن يكون حافزاً لموقف موحد. وفى الواقع فإن أمام الجنوبيين خيارين أو مسارين للفعل مفتوحان أمامهم. فهم يمكن أن يستمروا فى اتجاه العداوات الإقليمية والإثنية والشخصية الراهنة التى يسندها موقف لا يقبل المهادنة. والإتجاه الذي يمثل نتيجة طبيعية هو تشكيل تحالف تمليه المواءمة السياسية مع القوى السياسية فى الشمال، مثل المليشيا القبلية المتحالفة مع الأحزاب الدينية الطائفية والأصوليين الإسلاميين أى حزب الأمة والإتحادي الديمقراطى والجبهة الإسلامية القومية، بينما يتعاطف مع الجيش/الحركة الشعبية ما يُعرف بالقوى التقدمية فى البلاد. والنتيجة الأخيرة لمثل هذا التطور ستكون هى تعريب وأسلمة الجنوب وإجتثاث أو طمس الهوية الأفريقية والمسيحية فى الجنوب. وبعد مائة عام لن يكون الجنوبيون، كما قال البروفيسور على مزروعى فى إحدى المرات، لن يكونوا مسلمين فقط بل سيدعون انهم عرباً (1986;ch.7). وطبيعى فهذا المسار يساعد فى عملية الإندماج الوطنى، لولا أن ذلك يعنى إخضاع الجنوب والأطراف الأخرى، وليس الشراكة، بواسطة الزمرة فى المثلث المتطور. .

وبدلاً عن ذلك قد يتأكد الجنوبيون أن هناك مخاطر أكبر فى وحدة وتضامن الجنوب: ضرورة الحفاظ على هوية الجنوب وحماية ثروته الطبيعية:

الأرض والمياه من قناة جونقلى والنفط من آبار النفط فى بانتيو ومنتجات الغابات والمناجم من ذهب والمونيوم ونحاس ومنجنيز إلخ. ويفرض البقاء فى سودان موحد ضرورة وحدة الجنوبيين بغض النظر عن المنحدر الإثنى وبالرغم من العداوات الإقليمية والشخصية. وهناك ضرورة مواجهة نخبة الحكومة المركزية ككتلة واحدة. والإستراتيجية المطروحة هنا هى إحياء أيديولوجيا جبهة الجنوب وتعزيز تحالف وتعاون المجموعات المهمشة الأخرى فى الشمال مثل النوبة والزغاوة والفور والبجا إلخ من أجل تبني هيكل فيدرالى حقيقى للبلاد ككل وذى إحتياطيات مالية كافية للولايات الفيدرالية.

وبما أن الإنقسامات فى الجنوب تدور حول السؤال "من يحكم؟"، فيجب معالجة هذه النقطة. إن الحكم بواسطة بعض الناس أو بعض المجموعات لا يمكن تفاديه فى أى وقت. فقد أصبح الدينكا، بعد التقسيم، المجموعة المهيمنة فى بحر الغزال. ونظراً لتفوقهم العددى فإن هيمنتهم لا يمكن تجنبها. وفى أعالى النيل يقف النوير فى وضع مسيطر. وهذه الحقيقة لا يمكن تجنبها أيضاً. وفى الإستوائية كان تأرجح البندول أو الصراع بين الزاندى فى غرب الإستوائية والمجموعات الناطقة بالبارى فى الوسط. ويبدو أن حقيقة من يحكم لا تهم، إذ دائماً سيكون هناك شخص ما أو مجموعة ما فى السلطة فى أى وقت. والنقطة الجوهرية المتعلقة بالجنوب هى خلق منظمة عابرة للإثنيات والأقاليم يكون للنخبة، بواسطتها، دور خاص، ومهمة وواجب خاصين: إن الشراكة الإثنية تتطلب أن تنهض النخبة وأن تقاوم، لا أن تستسلم لضغوط المعاملة التفضيلية من جماعاتهم. وعليهم أن يلعبوا دوراً تعليمياً بتذكير رفاقهم فى القبيلة أن هناك آخرين مثلهم لهم إحتياجات مساوية لهم ولهم الحق فى المعاملة العادلة والمتساوية، ذلك أن أى مجموعة فى الجنوب لها قيمتها الكامنة فيها، فثمة خير فى كل مجتمع.

. الهوامش

(١) وفى هذا الصدد من المهم أن نلاحظ أن المرحوم جوزيف قرنق، المثقف الجنوبى الكبير وعضو الحزب الشيوعى السودانى البارز، قد اقترح واو، لا جوبا، كعاصمة للجنوب.

(٢) صغناها من محاضر نقاش نظمه الطلاب الجنوبيون فى جامعة الخرطوم فى مارس ١٩٨٨. وكان الطلاب منظمين فى الجبهة الوطنية الأفريقية.

(٣) إسايا ماجوك، سوداناو، أبريل ١٩٨٢. "الفضح السياسى للجنوبيين" يشير إلى حقيقة أن مجلس الشعب الإقليمى، الذى احتل فيه الدينكا وزناً معتبراً، قد اختار إنتخاب شخص غير دينكاوى لأعلى منصب إقليمى.

(٤) للمزيد من التفاصيل انظر Deng Awur Wenying in Sudanow, 7(1), Jan..1982.

(٥) كان قانون الحكم الذاتى الإقليمى للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢ نتيجة لإتفاقية اديس أبابا (١٩٧٢) التى انهت الحرب الأهلية الأولى فى السودان.

(٦) مداولات مجلس الشعب الإقليمى الثالث، جوبا، مارس ١٩٨١.

(٧) فيليب أوبانق، سفير سابق للسودان فى اوغندا وحاكم سابق لأعالى النيل ووزير إقليمى للتعليم لعدة مرات.

(٨) من رسالة من فيليب أوبانق موجهة إلى مواطنيه الجنوبيين ومؤرخة فى ١٩ مارس ١٩٨١، الخرطوم.

(٩) اللواء جوزيف لاقو فى مقابلة مع Middle East, No. 90, May 1982:23-24.

(١٠) من مقابلة تليفزيونية مع اللواء لاقو أجراها التليفزيون السودانى فى يناير ١٩٨٢.

(١١) مقابلة مع "Middle East" سابق.

(١٢) إتصال شخصى مع جيمى وانجو وجون أوللر وقاجوك ويربانق ونائب الحاكم فرانسيس وانجو (مثقفون من الإستوائية)، ديسمبر ١٩٨٤.

اقتصاد جنوب السودان: التدمير وإعادة البناء*

دوغلاس هـ. جونسون

تقوم هذه الورقة أساساً على ما توصلت إليه بعثتا تقييم أوفدهما برنامج الغذاء العالمى إلى المناطق الريفية بجنوب السودان عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ واللتان عملت فيهما كموظف(١). وتحاول هذه الورقة الإجابة عن السؤال التالي: إلى أى حد يمكن إعادة بناء جنوب السودان قبل تحقيق السلام؟ سوف تقدم الورقة فى البداية ملخصاً مختصراً عن حجم الدمار فى المناطق الريفية وبعض المدن التى تأثرت مباشرة بالحرب الأهلية منذ ١٩٨٣ . وسوف يتبع ذلك تقييم عام عن أنشطة الإغاثة خلال الأعوام الثلاث من عملية شريان الحياة Sudan lifeline ١٩٨٩ - ١٩٩١، وبعض المعوقات التى واجهت هذه الأنشطة. بعد ذلك أختم هذه الدراسة بمناقشة لمشروعات إعادة تأهيل الجنوب(٢).

التنمية قبل ١٩٨٣ والدمار بعد ١٩٨٣:

لقد كان التخلف التاريخى لجنوب السودان مثار مظالم سياسية مستمرة وسط السودانيين الجنوبيين؛ ولكن برغم الإحباط الناجم عن فشل جهود التنمية فى تحقيق التطلعات خلال الفترة القصيرة للسلام الناتج عن إتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢ - ١٩٨٣)، رغم ذلك فقد تم إنفاق أموال ضخمة على التنمية فى الجنوب، كما تم القيام بعدد من مشروعات التنمية بواسطة وكالات حكومية وغير حكومية ودولية. ومع الإعتراف بأن التركيز الكلى للثروة والقوة الاقتصادية قد ظل فى الشمال خلال تلك الفترة، إلا أنه يجب الإعتراف بأنه فيما بعد عام ١٩٨٣ فإن العديد من الأماكن فى الشمال قد تخلفت كثيراً عن المناطق المتطورة فى الأقليم الجنوبي.

---

* ترجمة مبارك علي عثمان

لقد ركزت جميع مشروعات التنمية، على تحسين البنيات الأساسية والخدمات، وتحسين الإنتاجية الاقتصادية فى الجنوب. بيد أن هناك القليل من التخطيط المنسجم للإحتياجات والأولويات التنموية بواسطة الحكومة الاقليمية الجنوبية، كما انه ليس هناك تنسيق عملى لمشروعات التنمية التى تقوم بها الوكالات المختلفة. وليس مهماً، فى هذا الصدد حساب الحجم الكلى للأموال المنفقة على التنمية فى الجنوب خلال أحد عشر عاماً من السلام؛ (كذلك ليس مهماً) الحكم هل تم التصرف فى هذه الأموال بكفاءة أم لا. المهم هو ملاحظة عدم تكافؤ التنمية. فأغلب المشروعات قد تركزت فى غربى وشرقى المديرية الإستوائية (خاصة توريت ونهر ياى ومنطقة يامبيو)، بما فى ذلك مشروعات الطرق (طرق مرور سريع وداخلية) ومشروعات زراعية وغابات صغيرة وكبيرة الحجم وكذلك العديد من تحسينات قطاع الصحة والتعليم. كما تشير مشروعات التنمية المقترحة لكل من أعالى النيل وبحر الغزال الى كونها اما كبيرة الحجم أو طويلة المدى مثل قناة جونقلى أو تجريبية مثل مشروع أويل لزراعة الأرز؛ اللذان لم تقدما أى تنمية حقيقية للمناطق التى تقعان فيها قبل أن تفرض الحرب التخلى عنهما – رغم ذلك هناك تحسينات للخدمات والبنيات الأساسية، خاصة ما يتعلق بإمدادات المياه الريفية من خلال حفر آبار جوفية عميقة وتركيب طلمبات يدوية وإنشاء الحفائر فى محافظة جونقلي. وقد حاول الجهاز التنفيذى لقناة جونقلى إنشاء مدارس وعيادة طبية باعتبارهما جزءً من أثار إنشاء قناة جونقلي، إلا أن هذه المنشآت لم تكن مجهزة بالعاملين والأدوات الضرورية وحتى الخدمات البيطرية، المدعومة من قبل عديد من وكالات التنمية والتى تعمل بشكل جيد فى مجال حملات التطعيم الوقائية للماشية، يشوب عملها القصور فى مجال الإشراف على الصحة العامة للماشية الريفية.

بالإضافة لذلك يوجد هناك بعض التوسع فى النشاط التجارى المحلى والذى بدأ فى منافسة نسبية مع شبكة الجلابة الشماليين. ويصدق هذا القول فى مجال تجارة الأسماك المجففة التى يحتكرها صيادو وتجار قبيلتى الدينكا

والنوير، التى أسهمت بشكل ضخم فى عائد صادرات الاقليم الجنوبي. كما ينطبق ذلك على تجارة الماشية حيث إن الاقتصاديات الرُعوية لبحر الغزال وأعالى النيل زقذت أسواق اللحوم فى مدن الإستوائية كما لبت بعض الطلب على اللحوم فى شمال السودان.

لقد بدات الحرب الأهلية حقيقة بعد تمرد بور فى مايو ١٩٨٣ . لقد كان التمزق فى المناطق الريفية مباشراً وقاسياً اكثر من أى تجربة خاضتها هذه المناطق أثناء القتال فى الحرب الأهلية الأولى فى الستينيات وأوائل السبعينيات، ذلك لأن الريفيين فى أغلب مناطق القبائل النيلية أصبحوا هدفاً محدداً وجزءاً من الإستراتيجيات العسكرية للحكومة لحرمان الجيش الشعبى لتحرير السودان من التأييد الشعبى الحى فى هذه المناطق حيث التمثيل القوى لمقاتلى حرب العصابات. وقد درجت الحكومات فى الخرطوم وجوبا، وفى مرحلة باكرة من الحرب، على دعم المليشيات القبلية وسط المورلى والتوبسا والمندارى فى هجومهم على السكان المدنيين من الدينكا فى مديريات جونقلى والبحيرات. ومع القتال الشرس بين حركة انانيا الثانية والجيش الشعبي، اصبحت اغلب مناطق النوير فى منطقة أعالى النيل، وفى بعض المناطق المتاخمة لمنطقة بحر الغزال، غارقة فى موجات من العنف الأهلى حيث تشن العصابات المسلحة غارات على المجتمعات غير المسلحة اكثر من ان تتصادم فيما بينها(٣). إن احد الأمثلة المعروفة على ذلك هى هجمات "المراحيل" فى بحر الغزال خلال الفترة ٨٤ – ١٩٨٨ كما أن آثار دمارهم على مجتمعات السكان المدنيين موثقة جيداً.

لقد كانت الخدمات الريفية والشبكات التجارية ضمن أول المتأثرين بالحرب بشكل مباشر، فى المناطق التى حُددت على أنها تقدم الدعم للجيش الشعبي. فقد توقفت حملات تطعيم الماشية فى أغلب مناطق مديرية جونقلى بعد ١٩٨٣ . وحتى فى شمال بحر الغزال فى المنطقة المحيطة بأكون، حيث أسهمت هجمات البقارة فى نشر عدم الأمان حتى قبل بداية الحرب الأهلية، فقد توقفت حملات تطعيم الماشية قبل ذلك. حيث كانت آخر حملة تطعيم فى عام ١٩٨٢ . كما لم

تنفذ بعد عام ١٩٨٤ أى برامج حكومية للتطعيم فى منطقة يرول الواقعة فى مديرية البحيرات والناصر فى مديرية السوباط، ولير فى مديرية الوحدة. وقد استمر الموظفون البيطريون فى محاولة أداء مهامهم فى العديد من المناطق الريفية، ولكن مع تزايد العنف فى الريف، أصبح الإتصال بين المناطق وعواصم المديريات، التى يمكن الحصول على الأدوية منها، شديد الضعف، أما فى المناطق الواقعة تحت السيطرة الحكومية المباشرة، أو حيث إقامة تحالف مع الحكومة، فقد استمر تقديم بعض الخدمات البيطرية لعدد من السنوات. لقد دعمت اوكسفام - إنجلترا، مجموعة المندارى شبه البيطرية حول مدينة تالى حتى ١٩٨٨، حيث بعد ذلك اصبح وجود الجيش الشعبى قوياً فى هذه المنطقة.

كذلك عانت التجارة، ففى منطقة كنجور، حيث لم يكن هناك قتال، فقد أغلقت الكناتين (الحوانيت الصغيرة) منذ فترة مبكرة فى ١٩٨١ . كما توقفت الكناتين فى مدينة الليرى عن بيع الحبوب فى ١٩٨١ ولكنها استمرت فى بيع الأشياء الأخرى حتى عام ١٩٨٦ حيث اغلقت بعد ذلك ايضاً. وبعيداً عن الأثر الذى خلفه ذلك علي المعروض من الغذاء، لم يعد السكان الريفيون قادرين على استبدال شبكات الصيد ومعدات الزراعة بمجرد إستهلاكها؛ كما لم يتمكنوا من إيجاد تجديدات لملابسهم وشبكات الحماية من الباعوض (ناموسية) والبطاطين وهى كلها تؤثر على الصحة العامة. كذلك أصبح هناك نقص فى النقود فى المناطق التى لا تخضع للحكومة، خاصة وأن الجيش الشعبى قد منع فى البداية استخدام النقود الحكومية فى المناطق التى يسيطر عليها لعديد من السنوات.

تأثرت تجارة الماشية ايضاً. فقد توقفت بسرعة أسواق الماشية التى كانت تعقد فى المراكز القضائية والإدارية. حيث أدى انعدام العملة/النقود الى منع المعاملات الخاصة، واصبحت مقايضة الماشية بالحبوب هي وسيلة التبادل النموذجية. كذلك أعاقت الغارات الضخمة على الماشية الأسواق المحلية للماشية: عادة يأخذ الغزاة (عادة تساندهم الحكومة) الماشية التى يسرقونها الى المراكز الحكومية لبيعها، الشئ الذى أدى بالرعاة إلى الدفع بقطعانهم

بعيداً عن المناطق الحكومية من أجل حمايتها. رغم ذلك، فقد استمرت تجارة الماشية بين الحكومة والمناطق التى لا تسيطر عليها الحكومة، خاصة فى المنطقة المحصورة بين يرول (وهى منطقة نعمت بقتال قليل بعد ١٩٨٤)، ومن تلك المنطقة إلى يامبيو وحتى جوبا.

كما أثرت الحرب مباشرة على الخدمات الأخري. إذ أصبح حصار رجال حرب العصابات للمدن الحكومية شيئاً طبيعياً فى أواخر الثمانينات، فقد تم تحويل كل المبانى للخدمة كحاميات أو حُصون بما فى ذلك المستشفيات وأيضاً المدارس. فعلى سبيل المثال دمرت القذائف مستشفيات بور والناصر أثناء القتال الذى سبق إستيلاء الجيش الشعبى لهاتين المدينتين؛ وفى عام ١٩٩٠ كانت أغلب مبانى مستشفى بور مازالت مغطاة بالكتابة على الحوائط على أثر إحتلال المليشيات التابعة للحكومة للمدينة. لقد دمرت الفرق الحكومية أى شئ اعتبرته استراتيجياً أثناء إخلائها للمدن. فكل المعدات الطبية فى مستشفى مريدى والتى لا يمكن حملها قد دمرت بواسطة جنود الحكومة المتقهقرين(٤). وفى أيود وواط تم إزالة كل طلمبات المياه التى تجرها الحمير ودمرت الآبار. وفى العديد من المناطق الريفية تم تدمير طلمبات المياه اليدوية. إن أخطر مشكلة تواجه إمدادات المياه الريفية ليس التدمير العمدي، وإنما التدهور الناجم عن إنعدام الصيانة؛ فقد غطى الحفائر الطمى وتعطلت الطلمبات اليدوية ولا يمكن إصلاحها.

إن تدمير التجارة والخدمات، وانعدام الأمن الذى أدى إلى هجرات ضخمة إلى خارج الجنوب، وإنكماش الأنشطة المعيشية وشبكات التبادل هى كلها عوامل ترتبط بالحرب وأسهمت فى تدهور الاقتصاد الريفي. فقد عانى أغلب الرعاة من خسائر فى قطعان مواشيهم من خلال الغارات والأمراض، والقليل من الأسر استطاعت جمع مخزون كاف من الطعام تمكنهم من تجاوز أى فترة من فترات الكوارث الطبيعية. وقد كانت لفيضانات ١٩٨٨، التى أثرت على أجزاء ضخمة من منطقتى أعالى النيل وبحر الغزال، آثار واسعة، نجم عنها نقص

خطير فى الغذاء ومجاعات محلية. رغم ذلك كانت مجاعة شمال بحر الغزال فى عام ١٩٨٨ نتيجة الحرب فى المنطقة، وليست نتيجة للكوارث الطبيعية. لقد كانت هذه هى الحالة التى وصل إليها جنوب السودان عندما بدأ برنامج شريان الحياة فى عام ١٩٨٩ .

-شريان الحياة: معوقات أمام الإغاثة:

فى الانتقادات الموجهة لأداء وكالات الأمم المتحدة العاملة ضمن عمليات شريان الحياة، لم يكن هناك غير النذر اليسير من الإعتراف بالمعوقات التى واكبت جهود الإغاثة فى جنوب السودان. لقد أثرت هذه المعوقات ليس فقط علي وكالات الأمم المتحدة وإنما إلى درجة ما كل الوكالات العاملة فى مجال الإغاثة سوى كانت تحت مظلة شريان الحياة أم خارجها.

- المعوقات التنظيمية:

لقد توصلت حكومة السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان، عبر منظمة الأمم المتحدة، إلى اتفاقية تسمح بتقديم الاغاثة (شكل رئيسى الطعام) إلى المواطنين المدنيين من الجانبين فى عام ١٩٨٩ . لقد دعم هذه الاتفاقية الزخم الذى ساد فى السودان فى ذلك الوقت والذى يفضل تسوية دستورية عبر التفاوض للحرب الأهلية. لقد وقعت حكومة الصادق المهدى تحت ضغط شديد من جانب الرأى العام فى الشمال للتوصل إلى إتفاقية مع جون قرنق. وقد كان قرنق، من جانبه، واعياً بضرورة إسترضاء معارضى الجيش الشعبى من الجنوبيين الذين كونوا احزاباً سياسية وأصبحت ممثلة فى الجمعية التأسيسية. لعله من العدل القول إنه عند الاتفاق على شروط شريان الحياة فإن القادة من الجانبين قد افترضوا أن مستوى القتال فى المناطق الريفية سوف ينخفض خلال ١٩٨٩ وربما بعد ذلك التاريخ. لذا فإن استمرارية جهود الإغاثة سوف يتطابق، على الأقل، مع فترة هدنة، ومن الممكن مع بداية فترة سلام جديدة.

لقد غير انقلاب الثلاثين من يونيو عام ١٩٨٩، أى بعد شهرين فقط من بداية برنامج شريان الحياة، الظروف التى تجرى فيها جهود الإغاثة. فقد أنهى الحكام العسكريون الجدد عملية التفاوض وأعلنوا بشكل نهائي رغبتهم فى إستمرارية الحرب. وهذا يعنى انه عندما أعلن برنامج الغذاء العالمى (WFP) انه وصل إلى المستهدفين بالإغاثة حتى نهاية ١٩٨٩، فإن حكومة السودان أعلنت نهاية شريان الحياة وسحبت أذونات الطيران الى المناطق التى يسيطر عليها الجيش الشعبي. وعلى الأقل لم تمنح إذونات طيران لوكالات الأمم المتحدة لنقل مواد الإغاثة، خاصة الطعام، إلى المناطق التى يسيطر عليها الجيش الشعبي. وتجدد القتال خلال موسم الجفاف فى ١٩٩٠، حيث حققت الحكومة القليل من الإنتصارات بل فى الواقع خسرت أراضى فى مناطق كاجوكاجى وكايا فى غربى الإستوائية. وقد استؤنفت رحلات الطيران فى أبريل ١٩٩٠ فقط وسمح لبعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة بدخول الجنوب. لقد تم الإتفاق على أن ترسل الأمم المتحدة فريقين، أحدهما للمدن التى تسيطر عليها الحكومة وآخر للمناطق التى يسيطر عليها الجيش الشعبي، وأن يتم تقييم إحتياجات كلا المنطقتين وتقدم تقارير عن ذلك. وسوف تتم دراسة هذه التقارير من قبل لجنة فنية مشتركة، مقرها نيروبي، وتتكون من ممثلين لحكومة السودان والجيش الشعبى والأمم المتحدة والمانحين. وفى النهاية لم تجتمع اللجنة الفنية المشتركة قط لأن ممثلى الحكومة فشلوا فى الحضور. إن تقريراً واحداً فقط، وهو يخص المناطق التى يسيطر عليها الجيش الشعبى هو الذى طبع. أما الأمم المتحدة فقد استمرت من جانبها فى جهود الاغاثة بدون الالتزام بالاتفاقية الرسمية بينها والأطراف الأخرى وذلك وفقاً لأولويات الاحتياجات وحجم الاغاثة أو طرق الإمدادات(٥).

لقد أصبح هذا هو النمط السائد خلال السنتين التاليتين لفترة عمل شريان الحياة - كذلك فرضت الحكومة قيوداً جديدة على تخصيصات ونقل الغذاء للمناطق التى يسيطر عليها الجيش الشعبى بنهاية ١٩٩٠ وذلك من خلال

الاعتراض على القوافل المتحركة فى فصل الجفاف. وتواطأ مكتب منظمة الأغذية العالمية فى الخرطوم وصمت على ذلك (وهو لديه السلطة على عمليات الاغاثة التى تسيرها منظمة الأغذية العالمية من نيروبى وكمبالا). وقد تمت الموافقة على تحريك قوافل الأمم المتحدة فى بداية الفصل المطير فى عام ١٩٩١ فقط. واستهلت بعد ذلك رحلات الطيران، لكنها لم تشمل كل تلك المواقع التى حددتها من قبل بعثة الأمم المتحدة للتقييم باعتبارها مناطق تحتاج إلى اغاثة مثل بور وكنجور واكون. كما انها لم تشمل تلك المدن فى غربى الاستوائية التى ادعت حكومة السودان بانها بحاجة الى اغاثة قبل سقوطها فى يد الجيش الشعبى لتحرير السودان. ولم تستطع الأمم المتحدة من جمع حكومة السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان للتفاوض حول استمرارية جهود الاغاثة؛ وبرغم ان الجيش الشعبى لتحرير السودان قد وافق على عقد اجتماعات مباشرة مع الحكومة تراسها الأمم المتحدة إلا أن حكومة السودان رفضت ذلك.

هذا وفى عام ١٩٩١ لم تكن هناك شروط متفق عليها بين الأمم المتحدة والمتحاربين أى الحكومة والجيش الشعبي. وقد اثر ذلك بشكل رئيسى فى عمليات برنامج الغذاء العالمى في المناطق التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في حين أن إمدادات الغذاء من برنامج الغذاء العالمي والوكالات الأخري ظلت تتدفق إلي المدن التي تتبع الحكومة وبدون إعاقة جديدة من قبل الجيش الشعبي. واستمرت البرامج التي تدعمها اليونسيف (في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والتطعيم البيطري) بدون انقطاع في المناطق التي يمكن الوصول إليها بواسطة الطرق البرية من شرق إفريقيا. كما استمر عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في الاستوائية في تنفيذ برامجها برغم اعاقة الحكومة وانعدام التعاون في بعض الأحيان من قبل الجمعية السودانية للاغاثة واعادة التعمير التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SRRA). إن السهولة التي أعاقت بها حكومة السودان عمليات شريان الحياة في المناطق الريفية وفي ذات الوقت المحافظة علي تدفق امدادات الاغاثة الي بعض مناطقها،

يوضح انكشاف عمليات شريان الحياة للقيود السياسية. وسوف ننتقل الآن إلي تلك القيود.

القيود والمعوقات السياسية:

لقد أصبحت تلك الصعوبات التي واجهتها الأمم المتحدة والتي أعاقت تدخلها الفعال في حرب أهلية ما بدون ان تساندها إحدي القوتين الرئيستين المتحاربتين، خاصة بعد حرب الخليج وعمليات الأمم المتحدة في كردستان وفي الصومال، مدركة بوضوح أكثر مما كانت عليه في البداية في عام ١٩٨٩. فالقيام بمهمة الإغاثة الإنسانية هو قرار سياسي، يجب أن تسانده إرادة سياسية إذا كان يجب إنجاحه. وعادة ما تكون الإرادة السياسية مفقودة إذا كان هذا التدخل يجب إنجازه في سياق حرب أهلية في دولة عضو في الأمم المتحدة؛ لأن تقديم اي نوع من العون لأي شريحة أو قسم من السكان لا يخضعون لسيطرة الحكومة العضو فإنه حتماً سيفسر من قبلها علي أنه عمل عدائي موجه ضدها. وفي ظل غياب أي إجماع دولي حول فرض عقوبات علي نظام ما، فإن الأمم المتحدة، كمنظمة، لا تستطيع أن تتخذ منفردة خطوة ضد أية دولة من الدول الأعضاء. ولم يوجد حتي الآن أي إجماع رسمي ضد الحكومة الحالية في السودان. فلم توضع بعد قضية إستعادة حقوق الإنسان والحقوق السياسية علي قمة الأجندة الدولية.

وبصرف النظر عن قيود السياسة الدولية، فإن هيكل تمثيل الأقطار في إطار وكالات الأمم المتحدة للإغاثة والتنمية يعيق التوزيع المحايد حقاً للإغاثة في الحرب الأهلية. فاليونسيف وبرنامج الغذاء العالمي، هما من وكالات الأمم المتحدة المشاركة في عمليات شريان الحياة في السودان، وكلاهما يمتلك مكتباً قطرياً في الخرطوم. ويقوم هذان المكتبان بالإشراف علي برامج الإغاثة والتنمية الموجودة التي ليس لها علاقة بمجال عمليات شريان الحياة في السودان، التي اقتصرت تماماً علي منطقة الحرب. هكذا، لا تؤثر إعاقة الحكومة السودانية لبرامج عمليات شريان الحياة علي الإتفاقات الأخري الخاصة بمشروعات الأمم

المتحدة في جنوب السودان. وكلما تقلصت المناطق الواقعة تحت قبضة الحكومة، كلما تقلص التزامها تجاه عمليات شريان الحياة؛ فقد أصبحت الحكومة بشكل متزايد أقل خسارة حتي لو توقفت عمليات شريان الحياة تماماً. إن ذلك يعني عملياً إستمرارية مشروع EPI الممول من قبل اليونسيف وحملات التطعيم ضد طاعون الماشية في شمال السودان، حتي عندما أدي إلغاء الرحلات الخاصة بعمليات شريان الحياة التابعة لليونسيف إلي إعاقة حادة لبرامج شبيهة عبر جنوب السودان. ولم يؤد حظر دخول قوافل الإغاثة التابعة لبرامج الغذاء العالمي الي المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان، لم يؤد إلي حظرها بالمثل من الوصول إلي كسلا وكردفان أو دارفور. كما لم يؤد قرار الحكومة السودانية بحظر البرامج المتعلقة بتغذية أطفال المدارس في تلك المناطق الواقعة تحت سيطرة الجمعية السودانية للإغاثة وإعادة التعمير التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان، لم تؤدي ببرنامج الغذاء العالمي الي إلغاء برامجه المستمر لفترة طويلة في المناطق الأخري من السودان بما فيها واو وجوبا. وحيث ان عمليات الاغاثة الجديدة في منطقة الحرب قد نفذت من قبل نفس الوكالات الملتزمة أصلاً ببرامج تنموية طويلة الأمد، فإن عمليات شريان الحياة قد وضعت في المرتبة الثانية بالنسبة للإهتمامات التنموية. ولذلك لم تظهر الأمم المتحدة أي ميل تجاه ممارسة نفوذها ضد حكومة غير راغبة في الالتزام بتعهداتها.

وهذا لا يعني ان الامم المتحدة بلا نفوذ. فقد تبين انه لم يكن لدي مكتب برنامج الغذاء العالمي بالخرطوم رغبة صادقة جداً في عمليات شريان الحياة في القطاع الجنوبي (اي العمليات المسيرة من نيروبي إلي المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان)، بينما اظهر رغبة أكيدة في أن يؤمن لنفسه دوراً قيادياً في تنظيم إغاثة المجاعة في شمال السودان، ويبدو أن هناك التقاء مصالح بين الحكومة السودانية ومكتب برنامج الغذاء العالمي بالخرطوم، إذ ان كليهما يضع قيمة أكبر للبرامج الموجهة للشمال اكثر من البرامج العاملة

في الجنوب (التي كانت إلي حد كبير خارج نطاق سيطرتهما)، وكليهما لا يرغب في إعاقة مثل هذه البرامج. ويشعر العديد من المراقبين المستقلين أن برنامج الغذاء العالمي في الخرطوم كان بإمكانه مواجهة تدخل الحكومة السودانية في عمليات شريان الحياة – القطاع الجنوبي بأكثر مما قام به. ولأسباب ما زالت مبهمة بالنسبة لي، فإن هذا السلوك المنحاز من جانب مكتب برنامج الغذاء العالمي بالخرطوم قد تم إقراره ضمناً من قبل الأمم المتحدة، حيث لم يكن لدي أي من رئاسة برنامج الغذاء العالمي بروما والأمانة العامة للأمم المتحدة الرغبة في فرض التزامهما بالإمداد النزيه والعادل للإغاثة إلي درجة إغضاب حكومة الخرطوم.

وقد كانت حكومة السودان في وضع يتيح لها فرض قيود علي جهود الإغاثة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان وبدون وجل من المعاملة بالمثل من قبله. وليس فقط أن حكومة السودان تدخلت في حركة الغذاء، ولكنها منعت الدعم القادم لمشروعات تعتقد أنها ذات قيمة استراتيجية للجيش الشعبي. فقد اعترضت علي أي برامج لإصلاح الطرق، سواء كان في شكل معدات ثقيلة أو الطعام مقابل العمل لجماعة العمال؛ كذلك اعترضت علي استخدام النقل النهري لنقل وتحريك مواد الاغاثة داخل المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان (وفي عام ١٩٩٠ قصفت بور بالقنابل عدة مرات في محاولة فاشلة لتدمير صندل لنقل البضائع تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر كانت ترسو هناك)؛ كما اعترضت علي صيانة الآبار في المناطق الريفية التي دمرها الجنود الحكوميون (ولكنها التمست مراراً الصيانة الكاملة لنظام تنقية المياه في ملكال، والذي تعطل بسبب انعدام الاستثمار والاهتمام قبل عام ١٩٨٣. واعترضت أيضاً علي إعادة إعمار المستشفيات والمراكز الصحية وكذلك اعترضت علي برامج التغذية المدرسية.

إن معظم ما اعترضت عليه حكومة السودان في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي يمكن تصنيفها علي أنها عملية تنمية وليست إغاثة. وفي رأي

معظم العاملين في مجال الاغاثة المرتبطة بعمليات شريان الحياة، انها ضرورية جداً كجزء من إعادة تعمير جنوب السودان المطلوبة إذا كان يجب تنفيذ عمليات الإغاثة بفعالية. ومن المهم ملاحظة ان الكثير من أعمال إعادة التعمير قد أجريت برغم إعتراضات الحكومة، اما بواسطة المنظمات غير الحكومية منفردة أو تدعمها الأمم المتحدة. ويصدق ايضاً القول انه بنهاية ١٩٩١ قد بدأت المنظمات غير الحكومية بشكل رئيسي في تحديد مهامها وحصرها في إعادة التعمير والتنمية. ومازالت وكالات الأمم المتحدة يمنعها الخوف من عدم حصولها علي موافقة الخرطوم بتجديد وإستئناف عمليات شريان الحياة إذا اتجهت إلي التأكيد والتركيز علي عملية التنمية في مقترحاتها. إن ذلك بالتأكيد قد اثر علي طريقة العرض النهائي لتقييم إحتياجات الجنوب.

لم ينبع المنع بشكل تام من خطط الخرطوم الحربية. فالعديد من الحكومات المانحة مترددة في إجازة بند التنمية لأسباب تتعلق بالميزانية وأخري سياسية. وفي حقيقة الأمر، فإن تمويل التنمية والإغاثة هما عمليتان تقعان عملياً في إطار ميزانيتين مختلفتين وعادة تخضعان لوكالات مختلفة. ويتطلب تحويل التمويل من وكالة إلي اخري تحولاً في الأولويات السياسية في داخل الحكومة أو الوكالة المانحة. أما علي الصعيد السياسي فإن العديد من الحكومات غير مستعدة أو راغبة في دعم ومساندة الجيش الشعبي لتحرير السودان (حتي قبل الإنشقاق الحالي)؛ وإن اي أموال موجهة للتنمية تعني هذا الدعم.

وفي العديد من الحالات تعامل الجيش الشعبي لتحرير السودان وكأنه غير مدرك تماماً إلي ان الإغاثة لا تعني الدعم السياسي، وأن استجابته لجهود الإغاثة قد قدم النذر اليسير لتشجيع تطور الدعم السياسي الذي تحتاجه وفي بعض الأحيان تفترض أنها تمتع به. كما ان الجمعية السودانية للإغاثة وإعادة التعمير التابعة للجيش الشعبي كان تنظيمها سيئاً في عام ١٩٨٩ عندما بدأت عمليات شريان الحياة وليس لها سياسة عامة واضحة. فأغلب ممثليها الميدانيين قد تم إختيارهم ليس فقط من ا لجناح العسكري للحركة وإنما من

جناح الأمن ايضاً. وطيلة عمليات شريان الحياة فقد اعطت الجمعية السودانية للإغاثة وإعادة التعمير التابعة للجيش الشعبي (SRRA) الإنطباع بانها قسم المشتروات التابع للجيش الشعبي، علي الأقل فيما يتغلق بالطعام والأدوية. وقد أخبطتها داعية وممارسات حكومة الخرطوم المعوقة، فقد كانت تستجيب بأن تصبح غير متعاونة عادة. إن ذلك لم يعوق تدفق إمدادات الإغاثة في الحقيقة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وإنما اعاقت في النهاية جهود الإغاثة في ريف الجنوب السوداني . فالعديد من انتقادات الجمعية السودانية للإغاثة وإعادة التعمير التابعة للجيش الشعبي كانت قد بررت (خاصة فيما يتعلق بعدم الحياد)، لكن بلا خطة تنمية مفصلة وواقعية خاصة بها، ولا أهلية عامة متثبت منها في تنفيذ البرامج المعقدة، فهي لم تثبت مصداقيتها الخاصة من وجهة نظر المجتمع الدولي العامل في مجال الإغاثة والمتشكك. فقد نسف خضوعها للجيش الشعبي، كونها تقدم نفسها علي أنها الجناح الإنساني من الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي الوقت الحاضر، يبدو أن أغلب المانحين أكثر حساسية تجاه قيام الجيش الشعبي بتحويل إمدادات الإغاثة إلي جهوده العسكرية أكثر من حساسيتهم تجاه قيام حكومة السودان بالتحويل الكفء والفعال لإمدادات الإغاثة مماثلة بجيوشها. ربما كان ذلك غير عادل أصلاً ولكنها حقيقة الحياة السياسية التي علي الجيش الشعبي الإعتراف بها.

عدم المساواة الناجم عن المعوقات السياسية:

بسبب الضعف الناجم عن هياكل عمليات شريان الحياة، فإن وكالات الأمم المتحدة قد أخفقت في تنفيذ برامجها للإغاثة بدرجة كاملة من التوازن والحياة والشفافية التي تعهدت بها. لقد سبب ذلك غضب مفهوم في داخل الجمعية السودانية للإغاثة وإعادة التعمير وحجم معين من الانتقادات المبررة من قبل المنظمات غير الحكومية. إن كل ذلك قد أعاق أكثر عمل الأمم المتحدة في أحد المجالات التي هي قي وضع أفضل للقيام به أحسن من اي منظمة غير حكومية

اخري مثل التخطيط العام ووضع الأولويات الأقليمية والقطاعية. فلم تستطع أي وكالة أخري عاملة في مجال الإغاثة تقديم مسح شامل لكل جنوب السودان. فالتقارير الوحيدة التي أصدرت خلال العامين الماضيين والتي حاولت تقديم تقييم شامل عن احتياجات الجنوب من الاغاثة قد صدرت من الأم المتحدة (رغم انها بالتأكيد بالتعاون مع وكالات أخري) وبدون وضع أولويات عامة، لم يكن هناك مدخل منتظم إلي مشاكل الإغاثة لكل المنطقة. وعملياً قد استثنيت كل بحر الغزال (وهي/ من أكثر المناطق المأهولة بالسكان ضمن الاقاليم الثلاثة) من جهود الإغاثة، برغم أن احتياجاتها اكبر بكثير من مناطق مثل توريت أو نهر ياي حيث تنشط العديد من المنظمات غير الحكومية.

إن المنظمات غير الحكومية هي عادة أكثر كفاءة من الأمم المتحدة في تنفيذ المشروعات صغيرة الحجم، ولكن مواردها تقيد من حجم عملياتها. فقد تركزت معظم أنشطة المنظمات غير الحكومة في تلك المناطق التي يمكن الوصول إليها من كينيا أو يوغندا، اي تلك المناطق التي حصلت علي أكبر قدر من التنمية في الاقليم الجنوبي قبل ١٩٨٣ وعانت من دمار ونزوح واضطراب اقل من مناطق جونقلي وشمال بحر الغزال وشمال أعالي النيل. وهكذا فإن بعض المظالم التي ادت الي إندلاع الحرب الأهلية قد استمر فيها في إطار الإغاثة، مع قليل من الإعاقة في طريق تدفق الطعام والأدوية وتطعيم الماشية وإصلاح الآبار او المواد الخاصة بالمدارس إلي شمال كنفور (حيث الي حد بعيد تركزت معظم جهود الإغاثة في المنطقة جنوب بور)، فإن عدم التوازن في جهود الإغاثة قد اسهم في القتال الضروس الذي تفجر بين فصيلي الجيش الشعبي في عام ١٩٩١ . فقد استطاع المهاجمون الذين دمروا كنفور وبور في نوفمبر وديسمبر ١٩٩١، استطاعوا تجنيد مزيد من المقاتلين من السكان المدنيين من سكان أيود لأن هناك إعتاقد بأن «بور» تخزن إمدادات الإغاثة. وفي هذه الحالة يجب إعفاء الجمعية السودانية للاغاثة والتعمير والقيادة العليا للفصيل الرئيسي للجيش الشعبي من معظم اللوم المترتب عن اللامساواة في توزيع امدادات الإغاثة. فهي

تنبع أساساً من الضعف داخل عمليات شريان الحياة نفسها.

إن إحدي سمات عدم المساواة، هي جعل أولويات الإغاثة نفسها غامضة. لأن عمليات شريان الحياة بدات بإعتبارها عملية إغاثة طارئة يعتبر فيها الغذاء هو الأساس. وقد ظل الغذاء أحد موضوعات الإغاثة الرئيسية خلال ١٩٩٠ والنصف الأول من ١٩٩١ وربما خلال معظم عام ١٩٨٩ أيضاً. وأدت عودة اللاجئين من أثيوبيا، ونزوح السكان المدنيين القاطنين حول بور وكنقور بسبب قتال عام ١٩٩٢ قد أدت إلي زيادة الحاجة إلي مزيد من إمدادات الغذاء الطارئة، ولكن قبل يونيو ١٩٩١ كان يمكن استغلال الوكالات بشكل أفضل بوضع جهودها في وسائل لزيادة انتاج الغذاء محلياً واستقرار السكان. لقد كان تقديم معدات وأدوات صيد الأسماك وإعادة توزيع البذور المحلية (مقارنة بالحبوب المجلوبة) له أهمية كبيرة مقارنة بتقديم تموين الإغاثة. فمثل هذه الإمدادات كانت توزع علي نطاق واسع أكثر من طعام الإغاثة، ولكن بشكل أقل عن ما هو مطلوب لتغطية الإحتياج له. كما تم تنفيذ حملة واسعة لتطعيم الماشية ولكن ذلك بسبب كونها ممولة في ظل الحملة الإفريقية لتطعيم الماشية (PARC). وظلت بقية الاحتياجات البيطرية متخلفة، ونجم عن ذلك أكثر الآثار المدمرة في وباء Try-panoso في بور. وحتي يتم تشجيع السكان النازحين علي الاستقرار من أجل زيادة انتاج الغذاء، فإنه لابد من دعم القطاعات الأخري. وهذا يعني إصلاح وترميم جسور الحماية من الفيضانات (الردميات)، وتحسين إمدادات المياه الريفية، وإعادة إحياء بعضاً من نظم الرعاية الصحية الأولية وإعادة فتح المدارس الأولية المحلية (في مواجهة المدارس الداخلية المثيرة للنزاع والمشتبه فيها لفترة طويلة علي انها معسكرات لتدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان).

لقد انجز بعض العمل من قبل العديد من الوكالات في كل هذه القطاعات ولكن تكرر انه لم يكن عملاً شاملاً وكافياً. فإصلاح جسور الحماية من الفيضانات من كالي إلي كنقور، لم تتم محاولة إصلاحها بواسطة الآليات الثقيلة

التي تحتاجها وذلك لأنها تسهيلات إستراتيجية. كما لم يتم تحسين إمدادات المياه الريفية لأي درجة معقولة خارج شرق الاستوائية. وعادة ما يتم قطع برامج تدريب موظفي الصحة، كما أن المدارس المحلية لا يمكنها البقاء مفتوحة لإنعدام برامج التغذية المدرسية. إضافة إلي أن قصف المدن من قبل القوات الجوية السودانية عادة يؤدي بالسلطات المحلية الي إغلاق المدارس وبعض التسهيلات العلاجية وذلك بعد إخلاء المدنيين إلي القري النائية.

إمكانيات إعادة البناء:

في ظل القيود السياسية المذكورة آنفاً، فما هي الإمكانيات لأي نوع من انواع إعادة البناء في المناطق الريفية في جنوب السودان خلال الفترة القصيرة لبرنامج شريان الحياة وهل هناك بدائل واقعية لعمليات الاغاثة؟ وكلا السؤالين هما جزء من سؤال أكبر يتعلق بإمكانية إعادة البناء المحلي للإقتصاد الريفي وبالتالي يجب الإجابة عنهما سوياً.

الأسواق المحلية وإعادة البناء:

عادة لا تتضمن إغاثة الطوارئ أي من الموضوعات التي يري الريفيون إنهم بحاجة إليها لتحسين معيشتهم أو نشاطاتهم المعيشية. فعادة ما تعتبر الضروريات الأساسية مثل الكساء الناموسيات والبطاطين والأدوات وخيوط صيد الأسماك وأدوات الطبخ وأوعية نقل المياه وغيرها، غالية الثمن وصعبة النقل أو انها هامشية بالنسبة للطوارئ حتي يتم ضمها بكميات ضخمة في برامج الإغاثة. ويحاول السكان الذين يعيشون في المناطق الآمنة من القتال الدائر، والذين في متناولهم النقود والسلع من المناطق الواقعة خارج منطقة الحرب، إصلاح هذه النواقص بطريقتهم الخاصة. إن النمط الموصوف أنناه بدأ في بعض المناطق منذ ١٩٨٦، غير أن التطور الرئيسي في هذا الشأن حدث خلال ٨٩ - ١٩٩١، وذلك بعد إبعاد الجيش السوداني من معظم المناطق الريفية

واحتواء أو إزالة تهديد المليشيات الحكومية.

لقد أدي انهيار الشبكات التجارية المحلية (الموصوفة أعلاه) إلي إنكماش ضخم في الاقتصاد وقد جعل القتال أي نشاط تجاري أو إقتصادي عالي الخطورة. ومع ذلك لم يكن خط القتال أو المعركة موصد حيث هناك هامش صغير حيث كانت التجارة الفردية تنتقل بين بعض المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان وهكذا كان الحال قبل عام ١٩٨٩، حيث كان الرعاة من الدينكا والأتوت يقودون قطعان ماشيتهم من يرول التي يسيطر عليها الجيش الشعبي الي يامبيو، عاصمة محافظة غرب الإستوائية والمركز القوي للمشاعر المعادية للدينكا الواقعة تحت سيطرة الحكومة. وحيث أن يامبيو تقع في داخل حزام ذبابة التسي تسي ولديها إمكانية محدودة في الحصول علي اللحوم من المناطق المتاخمة لها وقد كان يتم إمدادها باللحوم، قبل إعادة التقسيم في عام ١٩٨٣، من محافظة البحيرات إلي حد كبير. لقد قطع إستمرارية هذه التجارة تقسيم الاقليم الجنوبي أولاً ثم الحرب ثانياً. لقد كان قاطنو يامبيو مستعدون لتنحية عداواتهم للدينكا والجيش الشعبي جانباً من أجل الحصول علي إمدادات اللحوم الطازجة. ففي السنوات الأولي للحرب ألغي الجيش الشعبي لتحرير السودان استخدام العملة السودانية في المناطق الواقعة تحت سيطرته، مما أعاق أي تطور للتجارة عبر خطوط القتال، ولم يعد معلوماً حتي الآن هل خاطر رعاة الماشية من يرول بأخذ النقود معهم إلي مواطنهم الأصلية أو استغلوا السيولة التي توفرت من بيع ماشيتهم لشراء بعض الحاجيات، النادرة في مواطنهم، من يامبيو. كما لم يعرف بعد حتي الآن كم عدد اولئك الرعاة الذين عملوا في تجارة الماشية في جوبا عبر محطة الحكومة في مدينة تالي، أو حتي وصولهم إلي كايا علي الحدود السودانية – الزائيرية – اليوغندية وهي مركز تهريب وتجاري مزدهر.

وفي أقصي الشمال علي طول الحدود بين جنوب كردفان وأعالي النيل، كانت التجارة بين الشماليين والجنوبيين تجري علي نطاق واسع منذ ١٩٨٦ حتي في

ظل غارات المليشيات التي كانت قد ادت إلي تدمير اقتصاد شمال بحر الغزال. لقد شجع قائد منطقة غربي أعالي النيل في الجيش الشعبي التجار السودانين الشماليين، بما فيهم العديد من تجار المسيرية، إلي الحضور الي المنطقة الواقعة تحت اشرافه من أجل التعامل مع التجار السودانين الجنوبين المرخص لهم من قبل الجيش الشعبي. حيث تم اقامة سوق للماشية ومركز تجاري في روبنياجي والتي لاتبعد كثيراً عن الحامية الحكومية في بانتيو. ففي هذا السوق يأتي الرعاة النوير بابقارهم ويبيعونها و عادة يستخدمون عائدات البيع لشراء حاجيات يأتي بها التجار الشماليون لقد راكم التجار الجنوبيون عملة سودانية وسلع تجارية (بشكل رئيسي الملابس) وبواسطة هذه الاشياء مونوا كناتين واسواق قراهم وسط الغابات في أقصي الجنوب في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي. وبهذه الطريقة تم ترويج استخدام العملة السودانية في غربي أعالي النيل رغم انها محرمة في المناطق الأخري للجيش الشعبي. ولكن الجانب المهم في هذة التجارة هي قدرة ادارة الجيش الشعبي من الحد من أنشطة التجار الشمالين وذلك بمطالبتهم التعامل مع التجار الجنوبيين المرخص لهم، وبالتالي تم حماية شبكة التاجرة المملوكة للجنوبيين في المنطقة من المنافسة الشمالين الممولين جيداً.

لقد ربط السوق في روبنياجي مع سوق آخر في الليري حيث رئاسة المنطقة التابعة للجيش الشعبي. وقد تقلص هذا السوق كثيراً عما كان عليه قبل الحرب، ولكن ظل سوق الماشية ينعقد بانتظام علي الاقل حتي عام ١٩٩١، حيث كانت الماشية تشتري وتباع بالعملة السودانية وأيضاً السلع التجارية القادمة من الشمال تشتري بالعملة السودانية. بالمثل ربط سوق الماشية في الليري بسوق الماشية في يرول، التي كانت مركز لتسويق الماشية حتي قبل استقلال السودان، والتي نمت أهميتها ليس فقط لأن أمن الجيش الشعبي قد تزايد في المناطق الريفية المحيطة بها مباشرة وإنما أيضاً لأن الجيش الشعبي يؤمن حدودها مع جنوب كردفان من جهة ويوغندا من جهة أخري.

لقد استطاع الجيش الشعبي احتواء غارات المسيرية والرزيقات داخل بحر الغزال في عام ٨٨/ ١٩٨٩ فقط وذلك باحتلاله لمساحات واسعة من بحر

العرب(أوكير). لقد واصل المرحلين في غاراتهم علي الفرق الجنوبية التي حاولت التنقل من مدينة أبيي الحكومية في جنوب كردفان، ولكن رغم هذه الغارات نمت وتزايدت التجارة بين أبيي وميلو، وهو السوق المربوط بأكون وهي مركز سيطر عليه الجيش الشعبي بين أويل وقوقريال. وفي ميلو يتم تداول العملة السودانية بشكل عادي، كما ان هناك وفرة في البضائع القائمة من أبيي لم تشهدها أغلب المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي في جنوب السودان (علي الأقل حتي مايو ١٩٩٠). برغم ان الحكومة والجيش السوداني حاولا كبح تدفق السلع والنقود من ابيي، وذلك عبر المصادرة من الجنوبيين المغادرين لأبيي بشكل خاص، إلا أن الحوافر التجارية كانت قوية بما فيه الكفاية بالنسبة للتجار والجنود في أبيي للتواطؤ والعمل في تجارة التهريب هذه.

كما ان هناك نقص في عددية الماشية في شمالي بحر الغزال، ليس فقط بسبب سرقة المرحلين للأبقار، وإنما لأن القطعان الباقية كانت تؤخذ إلي المناطق الآمنة في أقصي الجنوب. هكذا برغم ان تجارة الماشية بين ميلو/ اكون وابيي لاتعادل تجارتها بين روبنياجي وابيي، إلا ان السوق في ميلو اكون قد استغل من قبل الدينكا المحليين لامداد قطعانهم بالماشية من يرول. وبسبب ندرة السلع في الداخل فان اي شخص يجلب سلعاً تجارية من اكون الي يرول من الممكن ان يحقق ربحاً يفوق نسبة ١٠٠٪، بحيث ان الرحلة التي تستغرق حوالي السبعة عشر يوماً علي الأقدام ويحمل فيها الشخص حزمة من الملابس او متعلقاتها سوف يحقق ربحاً ضخماً كما موضح في الجدول التالي الذي يعكس الأسعار المقارنة في مايو ١٩٩٠:

الجدول رقم (١) السلع التجارية في مايو ١٩٩٠

السلعة التجارية	ميلو/اكون (جنيه)	يرول (جنيه)
جلابية رجال	١٠٠ - ١٢٠	٢٥٠ - ٣٠٠
ثوب نسائى	١٠٠	٢٥٠
لبس نسائى	١٢٠	٢٥٠
سروال	٧٠	٢٠٠
شبشب (صندل)	٦٠	١٣٠

ومن الجانب الأخر فإن تكلفة الماشية عالية جداً. وتبين الاسعار، التي يبدو

انها منخفضة في شمالي بحر الغزال، ندرة مماثلة في الحبوب والماشية من اجل التبادل، بالمقارنة برخص الحيوانات المتوفرة. إن هذه الأرقام قد حصل عليها في مايو ١٩٩٠ وقيل أنها تعكس سعر الصرف لفترة فبراير عندما كانت هناك بعض الحبوب متوفرة. وبينت الأسعار في يرول، وهي ايضاً اسعار مايو١٩٩٠، انخفاضاً في اسعار الماشية مقارنة بالسنة الماضية. كماأن مبيعات الماشية في يرول كان مقابل نقود وليس حبوب، وتيسيراً للمقارنة قدمنا أدناه معدل تحويل.

الجدول (٢) معدلات تبادل الماشية في اوائل عام ١٩٩٠

نوع الماشية	شمال بحر الغزال	يرول
عجل صغير	١شوال ذرة (٩٠) كيلو	٢ شوال
عجله حامل	٢ شوال	٢-٤ شوال

سعر الشوال زنة ٩٠ ك ٥٠٠ جنيه

وحوالي اواسط عام ١٩٩١ تم ربط السوق في يرول بالسوق الحدودي في كايا(التي استولي عليها الجيش الشعبي من الحكومة في فبراير ١٩٩٠) وفي كايا كان التجار يتعاملون غلي جاني الحدود اليوغندية - السودانية وكانت مجموعة واسعة من السلع التجارية والغذاء المنتج محلياً تباع مقابل الجنيه السوداني أو الشلن اليوغندي(بمعدل صرف واحد جنيه سوداني يعادل ١٢ الي ٢٠ شلن يوغندي). وكان الرعاة من يرول(غالياً من تجار الماشية الاتوت) يقودون ماشيتهم لبيعها في كاياوينفقون عائدات البيع علي شراء السلع المصنعة،كما ان بعض الماشية تؤخذ الي يواغندا.

ومن الشبكات التجارية الاخري النشطة خلال ٨٩ - ١٩٩١ كانت تتمركز في معسكر اللاجئين السودانيين في ايتانج باثيوبيا. تباع هنا وحول ايتانج بعضامن السلع القليلة (مثل حجارة البطارية) ومواد طعام الاغاثة، حيث يجلب الرعاة.. علي طول السوباط والحدود، ماشيتهم الي هناك في موسم الجفاف

وذلك للحصول علي العملة الاثيوبية التي يشترون بها السلع الغذائية. كما توسعت أسواقًا فرعية، حيث تباع السلع القادمة من اثيوبيا مقابل العملة السودانية أو الاثيوبية، في الناصر والجكو(علي الحدود)، وربماعلي جانبي خط الحدود في أماكن أخري. إن حجم السلع والنقود التي دخلت جنوب السودان عبر هذا الطريق الأخير تبدو أقل كثيراً عن تلك القادمة من جنوب كردفان او يوغندا. كما انها انتهت فجاءة مع اخلاء معسكرات ا للاجئين السودانيين في اثيوبيا في مايو- يونيو ١٩٩١.

إن الشبكة الممتدة بشكل غير عادي والتي تضم أبيي واكون ليري ويرول وكايا ويوغندا، هي مؤشر علي عودة الأمن الي تلك المنطقة تحت سيطرة الجيش الشعبي. لم تكن تستطيع نقل سلع بكميات ضخمة لأن معظم السفر كان علي الأرجل(إن الجزء الوحيد من الشبكة ا لذي شهد حركة نقل باللواري هو الجزء الذي يربط بين جنوب كردفان وروبيناجي). ومع اخفاق الامم المتحدة علي خط السكة حديد بين كردفان وواو، فإنها هي الشبكة الوحيدة التي بواسطتها يمكن توصيل اي مؤن للسكان المدنيين. برغم ذلك، فإنه لا الامم المتحدة ولا وكالات الاغاثة استغلته بفعالية قبل ان يؤدي القتال في عام ١٩٩٢ الي ايقاف كل جهود الاغاثة في المنطقة.

وقد تلقت مدن شرق الاستوائية مثل كبويتا وتوريت تدفق عملة اجنبية وسلع تجارية من كينيا ويوغندا، وذلك بشكل رئيسي عبر القنوات الرسمية لمجلس الكنائس السوداني الجديد والجمعية السودانية للاغاثة واعادة التعمير التابعة للجيش الشعبي، والمجلس الاقتصادي القومي التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان. وبرغم حقيقة أن قوافل الإغاثة تستطيع الانتقال من كينيا ويوغندا عبر هذه المدن الي منقلا وبور وكنقور وفي بعض الأحيان الي أيود وواط، إلا ان هذا الرابط التجاري الضعيف مع شرق افريقيا له أثر ضئيل علي الاقتصاديات المحلية في المناطق الواقعية خارج شرق الاستوائية.

والقليل من السلع التجارية كانت تظهر في الأسواق الصغيرة. بين منقلا

وكنقور (وحتي تلك السلع التي تظهر في هذه الأسواق يبدو أنها مجلوبة بواسطة تجار المندراي من جوبا). فالعملة المتداولة (رسمياً وبشكل غير رسمي) في كبويتا وتوريت لاتحفز الأسواق واسواق الماشية للاتجاه شمالاً.

إذا كانت الأمم المتحدة والمنظمات غيرالحكومية الأخري قد فشلت في الاستغلال الأمثل لاستخدام الطرق والشبكات التي اقامها الأهالي في داخل السودان، فإن قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان وكذلك الحركة الشعبية لتحريرالسودان والمنظمة السودانية للإغاثة وإعادة التعمير التابعة لهما تبدو انها لم تضع في إعتبارها انه سيكون هناك فوائد من تقوية البنيات المحلية (مثل القيام بإصلاح الطرق الرئيسية بانفسهم بدلاً عن الاصرار علي وكالات الإغاثة علي القيام بهذا العمل)، أو تشجيع الأسواق والشبكات التجارية. وبالعكس من ذلك يبدو ان العديد من ممثلي الجمعية السودانية للاغاثة وإعادة التعمير يودون جعل العاملين بالاغاثة يجهلون الاسواق المحلية خوفاً من أن مجرد وجودهم سوف يقضي علي المطالب بتقديم كميات ضخمة من مواد الإغاثة.

باختصار إن هناك امكانية لاعادة التعمير المحدودة للاقتصاد المعيشي في العديد من اجزاء ريف جنوب السودان، وأن هذه الامكانية تترجمها جهود الأهالي الذين يحصلون علي موارد من خارج الاقليم. إن الوكالات العاملة في إطار برنامج شريان الحياة بطيئة جداً للاعتراف بهذه الإمكانية، وان الجمعية السودانية للاغاثة واعادة التعمير لم تشجعهم مطلقاً لمعرفة هذه الامكانية. وفي النهاية اي انهيار الأمن الداخلي، بعد انشقاق الحركة الشعبية، الي جعل من المستحيل علي الوكالات العمل حتي بعد تعرفهم المتأخر لهذه الإمكانية.

تجديد القتال في المناطق الريفية:

لقد أدي الانشقاق بين فصيلي الناصر وتوريت في الجيش الشعبي الي زيادة المعوقات القائمة اصلاً والتي تعوق مشروعات الاغاثة واعادة التعمير في جنوب السودان. لقد اعطي ذلك الخرطوم فرصاً جديدة للتدخل وتخريب العديد

من المنجزات خلال الفترة ٨٩ - ١٩٩١. فالاتفاقات، والتي من الصعب جداً التوصل اليها بين الخرطوم والجيش الشعبي، يجب ان تتم بين الخرطوم وفصيلين من الجيش الشعبي، وهو موضوع في النهاية برهن علي انه مستحيل. وان رغبة الخرطوم في توسيع شقة الخلاف بين الفيصلين واضحة جداً في استجابتها للاحتياجات الانمائية الجديدة. فأذونات الطيران الي المناطق التي مازالت موالية لفصيل جون قرنق محرمة، في حين تم استئناف الطيران الاراضي التي يسير عليها فصيل الناصر. فامدادات الاغاثة ترسل الي فصيل الناصر من الخرطوم عبر الطيران والصنادل فيما مازالت الاعتراضات علي ارسال الاغاثة الي المناطق التي يسيطر عليها قرنق تثار باستمرار. كما ان الأمن تدهور في بعض المناطق التي لا علاقة مباشرة لها بالقتال بين الفصيلين. اضافة الي ان عمل العاملين بالاغاثة وحتي الوكالات اصبح تكتنفه الشكوك السياسية: فمثلاً فصيل جون قرنق اتهم الامم المتحدة بالتحريض علي انقلاب الناصر، وفصيل الناصر اتهم العون النرويجي بتقديم دعم عسكري ودعائي لجون قرنق.

ان بعض المناطق التي لم تشهد قتالاً عنيفاً علي الاقل منذ ١٩٨٩، قد دخلت مرة اخري في أتون الحرب والتي بدأت في اكتوبر ١٩٩١ عندما بدأ فصيلا الحركة الشعبية في قتال بعضهما البعض في المنطقة بين كنقور وأيود. فالدمارالخطير لرئاسة الاغاثة الاجنبية في كنقور وبور (التي نهبت باستمرار من قبل الفصيلين) يعني انه لا يمكن استخدامهما كمركزين لتنسيق البرامج الزراعية والبيطرية والصحية كما كان يحدث في ٩٠-١٩٩١. علي أي حال كان يجب تركيز الانتباه علي الهدف الأبسط ولكنه المستعجل وهو اغاثة الغذاء والاحتياجات الطبية لحوالي ٢٠٠ الف شخصا نازحا بسبب القتال والذين هربوا الي الجنوب من بور. ومنذ ذلك الوقت ادي زحف الحكومة الي جونقلي وشرقي الاستوائية الي مزيد من النزوح والي خلق سكان لاجئين جدد علي طول حدود السودان. ويوليو١٩٩٢ تم ايقاف القطاع الجنوبي من برنامج شريان الحياة

واتهجت جهود الاغاثة الي التركيز علي اللاجئين الفارين الي الخارج السودان.

خاتمــــة:

في نهاية ١٩٩٠ يمكن النظر الي التحول التدريجي من الاغاثة الي اعادة التعمير. فقد دعي الي ذلك العديد من العاملين بالاغاثة باعتبارها تطور منطقي للمشروعات القائمة. إن القيود الموضوعة علي جهود الاغاثة في موسم الجفاف في ١٩٩١ قد اعاقت بفعالية هذا التطور وابانت بوضوح ان المجتمع الدولي يفتقد العزيمة السياسية لتنفيذ أي سياسات ذات معني لإعادة التعمير. ومنذ ذلك الوقت زادت التطورات السياسية من الحاجة الي إغاثة الطوارئ ولكنها ايضاً ذات المصاعب في وجهة تلبية هذه الحاجة. فقد أدي توسع القتال الي المناطق الريفية في جنوب السودان الي الدمار الحتمي للكثير مما حققته العديد من الوكالات في الواقع منذ ١٩٨٩. وفي الحقيقة، قدم نمط القتال في تلك المناطق الريفية، حيث كانت عمليات شريان الحياة اكثر نشاطاً في السابق، حجة قوية ضد الاستثمار في مشروعات اعادة بناء لا تمت للطوارئ بصلة، او حتي شبكة اغاثة/تنمية ممتدة. ومرة اخري تم تركيز انتباه الوكالة علي احتياجات الطوارئ للاجئين الهاربين في الدول المجاورة في يوغنده وكينيا وحتي اثيوبيا. إن احتمالات اعادة التعمير والتنمية قبل بسط السلام في الريف محدودة جداً.

الهــــوامش:

١-الامم المتحدة، شريان الحياة، استقصاء حول مقدرات الانتاج في ريف جنوب السودان. تقرير حول موارد واحتياجات الغذاء (نيروبي، يونيو١٩٩٠)، وتقرير بعثة تقييم احتياجات الحبوب والغذاء والطوارئ، جنوب السودان، ٢٩ اكتوبر ١٤ ديسمبر ١٩٩١، (روما، ديسمبر ١٩٩١).

٢- إن التحليل والأراء الواردة هي ارائي ولا تمثل بأي شكل من الاشكال اراء أو سياسات برنامج الغذاء العالمي أو أي وكالة اخري تعمل ضمن مظلة

الاغاثة في عملية شريان الحياة.

٣- إن القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة انانيا ٢ توصف عادة علي انها قتال بين النوير والدينكا. وفي الحقيقة هي حرب أهلية بين النوير فيما بينهم اكثر من كونها نزاع قبلي، مع هجوم انانيا ٢ علي النوير الي جانب مجتمعات الدينكا وقتال جنود النوير في الجيش الشعبي ضد النوير (والشلك) في انانيا٢.

٤- Action Africa in Need, Needs Assessment & Proposed Interventions, West Bank Southern Sudan (Yambio, Maridi, Mundri, Yei and Kajo - Keji Areas) (Nairobi, June1991),

5- لقد تم الاتفاق علي خطة من ثلاثة شهور مع الجمعية السودانية للاغاثة واعادة التعمير(SRRA) التابعة للحركة الشعبية لتشمل تنفيذ الاغاثة من اغسطس الي نوفمبر ١٩٩٠ .

●●●

الميليشيات القبلية أصول التفكك الوطني (١) *

محمد عبدالرحيم محمد صالح وشريف حرير

يمكن ربط بروز الميليشيات القبلية ببداية إندلاع الحرب الأهلية الثانية في السودان في عام ١٩٨٣ التى ادت إلى انقسام الرأى العام بين مؤيد للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان، ومؤيد لحكومة السودان. إن البعد الحقيقى لهذه الميليشيات غير معروف، ولكن من المعلوم للعامة أن هناك مليشيات نشطة وسط قبائل البقارة (المسيرية والرزيقات) فى جنوب دارفور، والفور فى جنوب دارفور وقبائل رفاعة فى النيل الأبيض والفرتيت والنوير (انانيا الثانية) فى بحر الغزال والمندارى والتوبسا فى الإقليم الاستوائي(٢).

تعود المصادقة الحقيقية من قبل الحكومة على بعض هذه المليشيات الى مذبحة القردود فى عام ١٩٨٥، وذلك عندما هاجمت مجموعات من الدينكا المسلحين قرية من قرى البقارة فى جنوب كردفان. بالطبع هناك العديد من الروايات حول تلك الأحداث. فقد اتهمت الحكومة الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان، فى حين انها تغاضت عن حملات البقارة الانتقامية، ومن الجانب الآخر اتهمت الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان بعض رجالات القبائل الخونة الذين قاموا بالانتقام من هجمات سابقة لسرقة الأبقار «قام بها البقارة قاطنى قرية القردود». إن الحدث الثانى الذى له أهمية وطنية كبيرة هو مذبحة ١٩٨٧ الفاضحة والتى وصفها بلدو ومحمود فى مؤلفهما «مذبحة الضعين والرق فى السودان»(٣). لقد نفذت مذبحة الضعين المليشيات المسلحة لقبيلة البقارة (الرزيقات) التى قتلت وأحرقت حتى الموت المئات من افراد قبيلة الدينكا وأخذت البعض الآخر أسري. وقد اختلفت الحكومة مع التقارير المستقلة حول عددية أفراد قبيلة الدينكا الذين لقوا حتفهم فى هذه

---

* ترجمة مبارك علي عثمان

المذبحة. ورغم ذلك فإن الاعتقال اللاحق لعدد من الأشخاص الذين واجهوا حكومة الصادق المهدى بأدلة دامغة عن هذه المذبحة الوحشية قد خلق موجة من الاحتجاج الوطنى الواسع.

كما وقع حدث مماثل من القتل الجماعى فى عام ١٩٨٩ عندما قتلت مليشيات قبيلة رفاعه حوالى ٢١٤ شخصاً من قبيلة الشلك وتسببت فى نزوح أكثر من الفى شخص فى مدينة الجبلين الواقعة فى المنطقة الحدودية بين محافظتى النيل الأبيض وأعالى النيل. وأوردت التقارير أن حوالى تسعين شخصاً من قبيلة الشلك الذين هربوا بحثاً عن ملجأ فى أحد نقاط البوليس المحلية قد قتلوا بوحشية وهو نمط مماثل لما حدث فى كل من مذبحتى القردود والضعين(٤). وبرغم اننا ذكرنا القليل من الحوادث إلا أن هناك بالطبع المئات إن لم يكن الآف من الحوادث التى اشتركت فيها المليشيات والتى لايمكن إيرادها هنا. إنما نود أن نؤكد حقيقة ان المليشيات القبلية قد فرضت نفسها على السياسة السودانية لانها الآن مقبولة من قبل الحكومة فى السلطة. فعندما واجهت القوات المسلحة رئيس الوزراء الصادق المهدى بوجود المليشيات القبلية فى ١٩٨٩، فإنه «أخبر القوات المسلحة أن هذه القوات شبه العسكرية موجودة للدفاع عن الديمقراطية فحسب» [Khalid, 1990: 357] ومع ذلك فقد اثبتت الأحداث التالية أن رئيس الوزراء لايقل خطأ فى تقديره كما برهن على ذلك الانقلاب الناجح فى يونيو ١٩٨٩ حيث أن القوات المسلحة لم تطلق رصاصة واحدة اكثر مما هو متوقع. وفى وقت لاحق فإن هذه المليشيات قد تم ترفيعها ومنحت وضعاً قانونياً بواسطة قانون الدفاع الشعبى لعام ١٩٨٩ الذى أصدره النظام العسكرى الجديد.

وخلال المراحل الأولى للحرب الأهلية الحالية فإن بعض الجماعات الأثنية وبشكل رئيسى التوبسا والمندارى والفرتيت والنوير (انانيا الثانية) قد اشتركت فى أنشطة أعتبرتها القوات المسلحة أنشطة صديقة. إن هذه الجماعات الاثنية معادية للجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان بسبب العداوات

القديمة مع قبيلة الدينكا التى تتشكل منها اغلبية قيادة الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان. أما حركة أنانيا الثانية فقد بدلت من ولائها بين الحكومة، والجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان وفى الغالب عملت جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة. إننا نعتقد أن الانقسام الحالى فى قيادة الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان قد تم على اساس انانيا الثانية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - أو انقسام على أساس قبلى دينكا/ نوير. فمع بداية الحرب فى عام ١٩٨٣، استخرجت انانيا الثانية اسلحتها المخبأة منذ الحرب الأولى ١٩٥٥-١٩٧٢ لقد تلقت معظم المليشيات الجنوبية تدريبها وسلاحها من القوات المسلحة القومية أو من قبل الجنود الهاربين من الجندية والذين تطوعوا لحماية الجماعات الأثنية، التى ينتمون إليها، من فصائل الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان. فى حين أن القبائل الجنوبية الأخرى أيدت الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان وتلقت منها السلاح أو من قبل القوات الحكومية الهاربة من الجندية.

إن لدى المليشيات القبلية الجنوبية والشمالية على السواء روابط مباشرة أو بصورة غير مباشرة مع القوات المسلحة القومية، وفى العديد من الحالات حاربت هذه المليشيات إلى جانبها. رغم ذلك ليس هناك ما يشير إلى أن كل هذه المليشيات خاضعة تماماً للحكومة، وهى حقيقة عجلت بإصدار الحكومة لقانون الدفاع الشعبى فى عام ١٩٨٩ وذلك بهدف وضع المليشيات فى مناطق العمليات الحربية تحت سيطرة ضباط من القوات المسلحة، مهنيين وملتزمين أيديولوجياً، وفق اختيارها.

إن هذه الورقة تعالج انتشار المليشيات القبلية فى جنوب كردفان وذلك بهدف أساسى هو توضيح العلاقة بين هذه المليشيات والدولة السودانية. وفى هذا الصدد سيتم بحث ثلاث أفكار متداخلة: أولاً المفاهيم المتنافسة للحرب الحالية ومدلولاتها السياسية على الأصعدة المحلية والوطنية، وثانيا صعود المليشيات القبلية باعتبارها امتداداً لذراع الدولة الدولة القمعى وبالتالى

إضعاف احتكار الدولة لاستخدام العنف والقهر، وثالثًا أثر كل ذلك على عملية الاندماج الوطنى فى السودان. وقد بيّن النقاش أن المليشيات القبلية تنفى صفتين رئيسيتين للدولة. الأولى هى أن هذه المليشيات تجعل من أية فكرة عن كون الدولة عامل من عوامل التكامل فى ظل المصالح الاثنية المختلفة والمتصارعة غير ذات جدوي. وذلك يعود بشكل رئيسى الى أن المليشيات القبلية تدين بولائها لمجموعة اثنية ما، أو إلى «قومية» والتى بدورها تدرك أمنها السياسى والمادى بشكل مستقل عن الدولة. والصفة الثانية هى أن لجوء المدنيين إلى العنف لحماية حياتهم وممتلكاتهم يكشف عن انعدام الثقة فى مؤسسات الدولة مثل الشرطة والقوات المسلحة التى من المفترض أن يعهد إليها بواجب الدفاع عن المواطنين وصيانة السلم والنظام. وبالتالى بمجرد أن يتم تحدى دور الدولة كمحكم نهائى وأخير للشئون السياسية وهزيمة وظيفتها كمؤسسة إجتماعية مهيمنة يستثمر فى داخلها الأفراد والجماعات لولاءاتهم، فإن شرعية هذه الدولة تصبح فى خطر. فالمليشيات تأخذ القانون بيدها، وهذا يؤشر للفوضى السياسية حيث يصبح العنف اللامركزى هو القاعدة وليس الاستثناء [Mazrui, 1986:11-18].

وقد تضاعف تحدى المليشيات القبلية للاندماج الاجتماعى بسبب الطبيعة الاثنية – الدينية لبعض قطاعات جهاز الحكومة. فالاثنية والدين قد اقتحما العديد من المجالات الاجتماعية – السياسية ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها. ويمكن رؤية البعد الاثنى للحرب الحالية بوضوح أكثر على مستوى السياسة المحلية منه على مستوى تركيب أوسع كالجنوب ضد الشمال أو المسلمين ضد المسيحيين. فقد جرت مقاومة سياسة الدولة وموظفيها فى الاقاليم الأقل تطوراً فى السودان على أسس مجتمعية وانتشرت بعد ذلك سياسياً وقضائياً مستخدمة القيم الاجتماعية والثقافية المحلية بهدف تعزيز المعارضة ضد المركز. ومن ثم، وحتى فى ظل هيمنة النقاش حول قيم وأيديولوجية الدولة، فإن الإسلام والمسيحية لم يقتحما أبدا عالم السياسة ولم يشكّلا المصدر الرئيسى

للعداء على مستوى القرية وذلك ببساطة لأنهما لا يشكلان موضوعاً من موضوعات الاهتمام السياسى بالنسبة لأغلبية سكان الريف. رغم ذلك، وبمجرد ان استولت ايديولوجية اسلامية على جهاز الدولة، كما دعت لذلك بعض قطاعات الصفوة السياسية السودانية باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الهوية الوطنية أو لتقوية قبضتهم على السلطة (وهو ما تحقق فعلاً بعد انقلاب يونيو ١٩٨٩) فإن سكان الريف استغلوا الحرب لتحقيق أهداف تختلف عن أهداف الصفوة السياسية، فمثلاً من اجل تسوية العداوات القديمة مع المجموعات الأثنية المجاورة أو لنهب الأبقار وسبى النساء ونهب الحبوب، وقد قاموا بكل ذلك تحت المظلة الزائفة للحروب الدينية. إن هذا البعد الاثنى للحرب ينفى إدعاءات كلا الطرفين. فالإدعاء القائل بأن الحرب من أجل الوحدة الوطنية قد تم نقضه حيث ان المليشيات القبلية تهدد أسس هذه الوحدة. كما ان الإدعاء بأن الحرب من أجل التحرر من الايديولوجية الغربية لا يخلو من نفى للواقع السياسى مما أدى إلى التباس شعبى مثل الخوف من الاستعمار الداخلي.

إذن، من المستحيل ربط بروز المليشيات القبلية بشكل غير مباشر مع فورة المشاعر الإسلامية القوية فى داخل صفوة سياسية محددة فى الشمال. فقد رأى الأصوليون الإسلاميون فى المليشيات القبلية الشمالية وخلفيتها الإسلامية حارساً للصفة الاثنية – الدينية الحالية لسلطة الدولة. وهكذا فقد استغلت هذه الصفوة الإسلام بهدف إثارة النخوة الوطنية لقاطنى ضفاف النيل والشمال العربى.(El Affendi , 1992).

إن دولة ضعيفة وتحاول جاهدة تخطى التخلف وأزمة اقتصادية لامثيل لها، قد تصورت بشكل خاطئ ان المليشيات القبلية هى قوة دفاع غير مكلفة. ويمثل تقنين شرعية المليشيات القبلية فى عام ١٩٨٩ برهاناً لسيادة هذه الفكرة. علاوة على ذلك، فقد اعتبرت المليشيات من قبل بعض الفصائل فى داخل جهاز الدولة إمتداداً لاحتكار الدولة لاستخدام سلطة القهر؛ وهو يمثل تناقضاً فى المصطلحات! ومن المهم التأكيد على أن الدلالات والآثار السياسية للمليشيات

القبلية قائمة، آخذين فى الاعتبار ضعف ووهن دولة ما بُعد الاستعمار وعدم قدرتها على تجاوز المشاعر الأثنية القديمة وما يرافقها من قيم سياسية.

منظور علاقة المركز/ الأطراف في الحرب الاهلية:

يكون للحروب دائماً تبريراً ايديولوجياً لدفع المقاتلين وحفز الذين يقدمون لهم الدعم المادى والمعنوي. إن هذه المرجعيات الايديولوجية واسعة وعادة تفهم بشكل مختلف من قبل المجموعات المتحاربة فى الأطراف مقارنة بمن هم فى مراكز السلطة. ولاتحتاج تلك المفاهيم لان تشكل ايديولوجية منسجمة ومتسقة حيث أن هناك افكاراً متصارعة حول هدف الحرب حتى فى داخل الطرف الواحد من الأطراف المتقاتلة.

فالجيش الشعبى لتحرير السودان وجناحه السياسى الحركة الشعبية لتحرير السودان، تعتبر نفسها ممثلة الأطراف (فى الجنوب والشرق والغرب وجبال النوبة)، تنظر إلى الحرب بإعتبارها نضالاً من أجل التحرر المبنى على قاعدة ايديولوجية شعبوية إشتراكية ايضاً. حيث يمثل النضال ضد القمع والهيمنة الموضوع الرئيسى لأيديولوجية الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان. وفى هذا الصدد يعلن مانفستو الحركة الشعبية البيان التأسيسى الآتي:

«إن المهمة الرئيسية للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان هو تحويل الحركة الجنوبية من حركة رجعية يقودها رجعيون وتهتم بالجنوب والوظائف والمصالح الذاتية إلى حركة تقدمية يقودها ثوريون ومكرسة لتحويل كل القطر إشتراكياً. ويجب التأكيد على أن الهدف الرئيسى للحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان ليس هو فصل الجنوب، فالجنوب جزء لايتجزأ من السودان. وقد تمت تجزئة إفريقيا بما فيه الكفاية بواسطة الاستعمار والاستعمار الجديد وأن المزيد من التجزئة لن يخدم إلا أعداء إفريقيا.»

وطبقاً لمانفستو الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان فإن الحرب

الحالية مقصود بها تحرير كل السودان من أعدائه الرئيسيين الذى تمثلهم البورجوازية السودانية الشمالية والجنوبية والصفوة البيروقراطية والأصولية الدينية والقيادة الرجعية لأنانيا الثانية. ويأخذ التحرر المعنى الأرحب للتحول الاشتراكى الذى ينهى استعباد الجماهير من قبل الارستقراطية المحلية الطائفية المتحالفة مع مصالح قطاع الأعمال الأجنبى الجشع. لقد اعطت هذه الأهداف برنامج الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان صفة وطنية تختلف عن حركة أنانيا الأصلية التى حاربت بين ١٩٥٥ - ١٩٧٢ من أجل الانفصال عن الشمال(٦). فقد ضمت القاعدة الايديولوجية الأصلية للجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان سمات مشتركة بين مجموعات حرب العصابات الافريقية ومناطق العالم الأخرى. ومع ذلك فإنه من السابق لأوانه الربط بين توسيع رقعة الحرب إلى جنوب كردفان والطموح الايديولوجى الكبير للجيش الشعبى والحركة لتحرير السودان، مع أن برنامجها السياسى راق للعديد من سكان المحافظة من النوبة والدينكا. وكما سنوضح فى القسم التالى من هذا الفصل فإن لدى جنوب كردفان تاريخ طويل فى الصراع بين الأثنيات؛ وقد وجد هذا الصراع منفذاً للتعبير الصريح عن نفسه فى الحرب الحالية. إجمالاً، فإن الحرب فى جنوب كردفان تخوضها المليشيات القبلية وليس الجنود النظاميون وذلك حتى عام ١٩٩٢ عندما وسعت القوات المسلحة السودانية حملتها إلى داخل جبال النوبة متخذة صورة إبادة وتطهير عرقي.

إن ترسيخ صورة العدو اللدود عامة تنتشر بهدف تبرير الحاجة إلى تصفية هذا «العدو» وإزالة التهديد الذى يمثله. ومن ضمن كل الأعداء الذين حددتهم الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان، فقد هيمنت الأصولية الإسلامية على المسرح السياسى وذلك لأن كل مبادرات السلام انهارت بسبب إصرار الأصوليين على مواصلة فرض قوانين الشريعة الإسلامية. وترى الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ان التحرر يشمل فصل الدين عن الدولة، غير أن التكوين الأثنى - الدينى للسودان لا يعطى أملاً كبيراً فى اتجاه

تحقيق ذلك، بل بدلاً عن ذلك افرز ايديولوجية معادية قوية. وعملياً لقد ربط ذلك بشكل نهائي بالمحاولة الاستراتيجية للجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان لخلق «سودان جديد» وهي فكرة تروق لقاطني الأطراف. وعلى سبيل المثال أعلنت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان الآتي:

«إن السودان الجديد كفكرة تهدف إلى إقامة نظام ثقافي جديد في البلد، وهي تأخذ كنقطة إنطلاق لها فكرة أن لدي الإنسان، في أي مجتمع، حقوقاً وواجبات متساوية بغض النظر عن اللون إلخ. إن إقامة نظام ثقافي جديد يتطلب بالضرورة إعادة هيكلة جذرية لسلطة الدولة من أجل إقامة ديمقراطية حقيقية وإتباع طريق تنمية يؤدى إلى تغييرات إجتماعية بعيدة الأثر(٧)».

نظرياً، تقاتل الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل تفكيك النظام القديم وآلياته غير العادلة في توزيع السلطة الاقتصادية والسياسية. وبرغم ان الجيش الشعبي والحركة الشعبية تدعى أنها حركة للجميع مكرسة لكل السودانيين بغض النظر عن الأصل العرقي أو الطائفة الدينية، ولكن من الواضح انه من السابق لأوانه رؤية اى قدر من الوعي السياسي الشعبي الكافي لتحويل القيم التقليدية للتعبير السياسي الى هذه الأهداف العلمانية. إن الفجوة المفاهيمية بين عامة الشعب والايديولوجيات التي عملت الصفوة السياسية المتعلمة على تكريسها قد اصطدمت بالواقع القاسي عندما وضعت موضع التنفيذ. ومن الواضح أن ذلك هو الأساس الذى بسببه انهارت وحدة الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في أغسطس ١٩٩١.

ولأن أغلبية مقاتلي الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان غير مدركين للأبعاد السياسية لمفاهيم مثل مفهوم «التحرير» و«الاشتراكية»، فإن على المرء أن يتساءل هل يقاتلون من أجل تحقيق نفس الايديولوجية السياسية التي تتمسك بها قياداتهم؟ إن أحد عوامل التوحيد ضمن أية حركة من حركات التحرر هو الشعور المشترك بالإنتماء إلى أرض معينة، وإحساس أكبر بالهوية

ضمن أعضائها أكثر من إحساسهم تجاه الآخرين. إلا أن البعض فى الجنوب وجنوب كردفان والأجزاء الجنوبية من النيل الأزرق قد نظروا للحرب على أنها نضال ضد هيمنة الشمال من جانب، وكمعركة قتالية ضد الأعداء المباشرين وسط المجموعات الأثنية المجاورة من الجانب الآخر. إن النتيجة غير المباشرة لأهداف الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان الأصلية والحديثة وغير القبلية هو إعادة تعريف هذه الأهداف وسط المجموعات الأثنية فى الجنوب حتى تتلاءم مع الايديولوجية التقليدية التى تنظم قواعد الحرب والسلام. إن ذلك مفهوم بشكل خاص فى ظل المجتمعات التى تعانى من معدلات أمية مرتفعة تحد من تعرضها للقيم السياسية الحديثة. وتثبت دعوة جناح الناصر/ الحركة الشعبية لـ «الوجود المنفصل» و الدعوة إلى تقرير المصير التوفيقى بواسطة جناح توريت/الحركة الشعبية، التأكيدات الواردة أعلاه.

لقد حافظت الدولة السودانية على درجة معينة من الاستمرارية فى سياستها تجاه الحرب فى الجنوب وجنوب كردفان والاجزاء الجنوبية من النيل الأزرق. وتدعى الاعلانات الصادرة من مختلف السياسيين والاحزاب السودانية، أن الدولة لجأت لاستخدام القوة بهدف هزيمة التمرد وصيانة الوحدة الوطنية؛ وهكذا فهم بذلك يشيرون الى شكوكهم أنه ربما يكون لدى الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان اهداف أخرى غير تلك الأهداف التى اعلنتها. إن خط التفكير الرئيسى فى مؤسسة الدولة هو أن الدولة لايمكنها أن تخضع لضغوط المدنيين المتمردين الحاملين للسلاح لتحقيق طموحاتهم السياسية. رغم ذلك، فإن الدولة السودانية، فى إخفاقها فى الوفاء بالتزاماتها لحفظ السلم والنظام، فإنها قد انحنت للضغوط من مصادر دعمها السياسي. وبهذا المعني، فقد رجحت السياسة المحلية، فى ردهات المؤسسات القومية، أكثر الإشارات عدم لياقة بأن الدولة ضعيفة وعاجزة وأنه على بعض المجموعات الأثنية أن تتولى حماية نفسها.

لقد رأى الإسلامويون فى قوانين الشريعة التى أصدرها نميرى فرصتهم

الذهبية لإقامة دولتهم الإسلامية التى طال إنتظارها. علاوة على ذلك، فقد وصل ترافق المشاعر الإسلامية القوية والموقف المعادى للإشتراكية إلى أوجه الرفض الفورى للبرنامج السياسى الذى قدمته الحركة الشعبية وسط بعض قطاعات الشعب السودانى فى الشمال والجنوب وجبال النوبة. فقد إعتبر البرنامج السياسى للجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان أن الممسكين بالسلطة والمنظمات السياسية الطائفية الشمالية باعتبارهم الأعداء الذين يقاتلون الحركة. وليس غريباً بروز مجموعة قوية من نشطاء الإسلاميين ذات المواقف المعادية للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان، فى الساحة السياسية السودانية منذ البداية. وذهبت بعض الأيديولوجيات الإسلامية الى الحد الذى وصف فيه التطهير العرقى الحالى بأنه حرب مقدسة ضد أعداء الإسلام.

إن فقدان الموقف السياسى المتسق الشمالى أو الجنوبى تجاه الحرب قد أخر نهايتها. فقد عارضت مجموعة من النشطاء السياسيين الحرب فى الجنوب، كما خلق إصرار الحكومة على فرض قوانين الشريعة مأزقاً جديداً. وبالمثل فإن العديد من الجنوبيين، وبشكل ملحوظ الجنوبيين من محافظة الاستوائية (الاستوائيين) الذين عانوا ويلات الحرب خلال ٥٥ - ١٩٧٢ قد عارضوا البرنامج السياسى للحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان. وفى الحقيقة فالعديد من الاستوائيين يفضلون القتال من أجل الانفصال عن الشمال بدلاً عن القتال من أجل ما يسمونه الهدف المثالى الخاص بتحرير كل السودان. ومرة أخرى فقد خاضت بعض المجموعات الأثنية الجنوبية الحرب لأسباب تختلف تماماً عن اهداف الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان. فقد برزت إلى السطح فكرة القومية الدينكاوية الشاملة منذ عام ١٩٨٣ [انظر مثلاً: C. Gurdon, 1984: 60-4]، وذلك عندما تم إعادة تقسيم الجنوب بواسطة جعفر نميرى إلى ثلاث حكومات إقليمية. فقد نظر الدينكا لهذا التقسيم على أنه محاولة لتقليص دورهم السياسى فى الجنوب الموحد، فى حين نظر

الاستوائيون لهذا التقسيم باعتباره فرصة لحكم انفسهم والسيطرة على شئونهم الخاصة. وقد ظلت العداوة بين الجيش/الحركة الشعبية والاستوائيين فى أوجها ومع شكوك تماثل الشكوك السائدة بين الشمال والجنوب. إن وضعاً مماثلاً لتعقد الصراع داخل مجموعات المقاومة الشبيهة بالحركة قد أورده بيرو - Pi rouet مثيراً الحجج التالية:

.يبدو انه صحيح ذلك الاستنتاج القائل أن الخطر الأكبر على أولئك الملتزمين بالمقاومة يأتى ليس من نظام الحكم بل من الميل للشقاق والانقسام فى صفوفهم. وفى بعض الأحيان يجادل انه لهذا السبب فإن أولئك المنضوين تحت لواء المقاومة بحاجة إلى أن توحدهم ايديولوجية. وعلى أساس الدليل المتوفر حتى الآن من إفريقيا، فإن تبنى ايديولوجية ما على الأرجح ان يكثف من الصراعات وسط اعضاء الحركة المقاومة وليس تجاوزها. فليس من المحتمل ان يقدر الشعب الذى يناضل لنيل الحرية من القمع ايديولوجية فرضت عليه [1977: 211].

لقد كشفت الحرب الحالية أن كلا من الشمال والجنوب قد فشلا فى توحيد عامة الشعب على أساس ايديولوجية مشتركة سواء كانت إسلامية أو اشتراكية. بل بالعكس فلا الجيش الشعبى والحركة الشعبية ولا الدولة السودانية نجحا فى ضمان التأييد الجماهيرى لبرنامجهما السياسى سواء فى الأطراف أو على مستوى المركز. ونتيجة لذلك، فإن بعض المناطق المغلقة فى جنوب السودان قد أيدت الجيش الشعبى والحركة الشعبية، فى حين أن البعض الآخر، فى المراحل الأولى للحرب، قد أيدت القوات المسلحة القومية وشملت هذه قبائل المندارى والباريا وبعض المنتمين لقبيلة النوير. وفى ذلك الوقت فقد أيدت قطاعات صغيرة من الصفوة السياسية الشمالية المتعلمة البرنامج السياسى للحركة الشعبية على سبيل المثال ما يسمى بالقوى الحديثة. وفى الحالتين فقد عانت بشدة الجماهير الجنوبية.

إن إنقسام قيادة الحركة الشعبية إلى جناحين: جناح وحدوى (فصيل د.

جون قرنق) وانفصالي (فصيل د. رياك مشار) قد هدد بتفاقم حالة الحرب وإحياء جديد لبعض المليشيات التى إندرجت تحت لواء الجيش الشعبى لتحرير السودان. كما أن هناك الاحتمال البارز بان الجيش الشعبى ربما يتفكك إلى مليشيات قبلية أصغر مما يجعل إحتمالات تحقيق السلام بعيدة المنال.

المليشيات القبلية: البدايات

يؤرخ لوجود المليشيات القبلية فى جنوب كردفان بما قبل الفترة الاستعمارية، وهو تاريخ لا يمكن إيراده بتفصيل هنا، وسوف نحصر تحليلنا على حالة الحرب الراهنة فيما بين الأثنيات وكذلك على العوامل التى أسهمت فى صعود المليشيات القبيلية خلال الحرب الأخيرة. من المهم أن نسجل الآن الاحداث الجارية فى بعض مناطق العمليات الحربية وتفسير اثارها على الاندماج الاجتماعى فى السودان؛ وبالتالى سوف نبدأ بوصف هذه الأحداث وخلفيتها الاجتماعية- السياسية وبعد ذلك نبحث فى الروابط بينها والبيئة السياسية الوطنية.

إن محافظة جنوب كردفان مهمة فى هذا الشأن حيث ان لها حدود مع محافظتين من محافظات الجنوب. وينقسم ولاء بسكانها بين الشمال والجنوب. فهى تقع فى الجزء الشمالى من الجنوب ولها حدود مع اقليم اعالى النيل وبحر الغزال. ويبلغ تعداد سكان محافظة جنوب كردفان حوالى ١.٥ مليون نسمة ينتمون الى أربع مجموعات اثنية رئيسية: النوبة وخليط البقارة المتحدثين بالعربية والتجار الجلابة والدينكا نيجوك النيليين و يدعى النوبة بأنهم السكان الأصليون لجبال النوبة التى تغطى الأجزاء الوسطى والجنوبية من المحافظة(بالنسبة للتاريخ الاجتماعي(انظر: .. S. F. Nadel, 1947). ويعيش الدنيكا نيجوك فى الأجزاء الجنوبية من المحافظة الى جانب رفقائهم الدنيكا فى مناطق اعالى النيل وبحر الغزال(انظر: P. Howell, 1955). اما خليط عرب البقارة، الذين يتكونون بشكل رئيسى من قبائل

المسيرية والحمر والحوازمة، فقد هاجروا إلى المحافظة في موجتين خلال القرن السابع عشر (انظر: K. D. D. Henderson, 1939.). وبعد إنهيار دولة المهدية في عام ١٨٩٨. في حين أن جلابة شمال ووسط السودان جاءوا أولاً إلى جبال النوبة كصائدي رقيق خلال القرن الثامن عشر ولكنهم استقروا في العشرينيات من هذا القرن وخلال فترة ازدهار القطن في أواخر الإربعينيات التي فتحت فرصاً واسعة للتجارة وإنتاج المحاصيل النقدية. ومنذئذ فقد سيطر الجلابة على التجارة وقطاع الأعمال في جنوب كردفان. إن توزيع السكان لايشير إلى أي نوع من أنواع الفصل الأثني، وإن كانت بعض المناطق تسودها مجموعات أثنية محددة وتعتبر أقل تنافراً في مظهرها مقارنة بالمناطق الأخري. بالطبع هناك مناطق تسكنها مجموعات أثنية متجانسة وتحتل أراض أصغر ولديها تفاعل ضئيل مع جيرانها من المجموعات الأثنية الأخري.

لقد كشفت التقارير الباكرة منذ العشرينيات أن الإتصال بين هذه المجموعات الأثنية ليس شائعاً بإستثناء حركة التجارة أو الماشية وجلب الرقيق. وقد صدرت القوانين التي تحرم تجارة الرقيق في جنوب كردفان في عام ١٩٢٧ فقط وذلك عندما أعلن مرسوم خاص أن كل سكان جبال النوبة هم مواطنون أحرار(٩). لقد كانت الفترة بين ١٩٢٢ و عام الإستقلال في ١٩٥٦ من فترات الإستقرار الكبري. فقد اختلطت المجموعات الأثنية المختلفة مع بعضها البعض بحرية حيث أدخل نظام الإدارة الأهلية عبر مرحلتين: سلطات مشايخ الرحل في ١٩٢٢ وتعديلاته في عام ١٩٢٧. وأدخل القطن كمحصول نقدى وأقيمت مناطق للسوق، كما ادخلت خدمات الصحة والتعليم والطب البيطري. وقد ظلت معظم الطرق موسمية، تعمل فقط خلال فصل الجفاف الذي يتيح إمكانية الحركة والهجرة لمسافات طويلة إلى المدن والمراكز الحضرية.

و قد أثر اندلاع الحرب الأهلية الأولى (٥٥-١٩٧٢) على جنوب كردفان بطريقتين رئيسيتين: أولاً هروب العديد من تجار الجلابة من الجنوب بعد مذبحة توريت وأقاموا في منطقة جبال النوبة؛ ثانياً إن الدينكا في الأجزاء الجنوبية من

المديرية قد اعتبروا ضمن الجنوب وطالبوا بالإنفصال عن مديرية كردفان من أجل الإنضمام إلى مديرية بحر الغزال.

كما أن طلب الدينكا النيجوك بالإنضمام إلى الجنوب قد اكتسب زخماً بعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة فى عام ١٩٦٥ واستمر انفجار العنف بين البقارة الحمر والدينكا النيجوك فى بابنوسة والرقبة الزرقاء(١٠). لقد استمر هذا الصراع ولكن لايمكن وصفه باعتباره حملة منظمة للتطهير العرقي، كما لم تؤيدها الحكومة أنذاك. كذلك كان القتال بين الشباب حول نقاط المرعى والمياه مظهراً روتينياً لعلاقات الدينكا النيجوك والحمر. وعندما تم التوصل الى اتفاقية اديس ابابا فى ١٩٧٢، نجح الدينكا النيجوك فى الحصول على فقرة يمكن أن تمنحهم الحق فى الإنفصال من الشمال (وهو هنا جنوب كردفان) والانضمام إلى الاقليم الجنوبى الجديد(١١). إن المزاج الجديد الذى أعقب اتفاقية أديس أبابا قد أخر من مطلب الدينكا النيجوك من أجل الانفصال وظلوا فى داخل إطار جنوب كردفان برغم إستمرارية الحرب التقليدية بينهم وبين جيرانهم الحمر.

وعلى الرغم من موافقة الدينكا النيجوك بالبقاء فى ظل بيئة سياسية معادية فى جنوب كردفان إلا انهم بدأوا يشعرون بالإستياء من بطء معدل التنمية وأصبحوا بشكل متزايد متحررين من الوهم بواسطة المضاعفات المحلية لعقود من العداء بين الشمال والجنوب. لقد وجدت هذه المظالم دائماً طريقها للتعبير فى السياسة الاقليمية فى الأطراف الجنوبية لجنوب كردفان. غير أن التفاؤل وبعض الوظائف التى خلقها اكتشاف البترول قد أعطى أملاً جديداً فى إزالة مشاكل التخلف. ولذلك فقد عُقدت العديد من المؤتمرات القبلية للوصول الى تسويات للصراعات بين الدينكا النيجوك والحمر. لقد استمر هذا الوضع حتى اندلاع الحرب الأخيرة فى عام ١٩٨٣.

لقد ساد جبال النوبة الهدوء خلال الحرب الأولى ٥٥- ١٩٧٢، تخوف النوبة من أن يستبدلوا الهيمنة الشمالية بهيمنة الجنوبيين لأن الشمال أكثر تطوراً ولديه الكثير الذى يمنحه للنوبة المتعلمين أكثر من الجنوب. ومع ذلك كان هناك

بعض الدعم والتأييد السياسى النوبى السرى لحركة أبانيا الثانية خاصة وسط مجتمعات النوبة المسيحيين مثل هيبان وكاتشيا والمورو فى الجبال الجنوبية. عموماً، فقد تمتع البقارة والنوبة بتعايش سلمى نسبى وبدون وقوع حوادث وحروب اثنية خطيرة بينهم.

لقد كان بروز الاتحاد العام لجبال النوبة فى عام ١٩٦٥ استجابة مباشرة لنضال الجنوبيين من أجل الحكم الذاتى وحقوق المواطنة المتساوية. لقد قاد الاتحاد العام لجبال النوبة مجموعة من ابناء النوبة المتعلمين الذين استخدموا الوسائل المدنية لتحقيق أهداف سياسية. ففى عام ١٩٦٦ نجحوا فى إلغاء ضريبة الدقنية التى ظلت معلماً من معالم هيمنة السودانيين الشماليين الذين اداروا الهيكل الإدارى وهيمنوا على التجارة المحلية والإقليمية. كما نال الاتحاد العام لجبال النوبة اعترافاً باعتباره مجموعة ضغط تمثل النوبة وتجاهد للحصول على تمويل ومشروعات للتنمية لمنطقتهم. علاوة على ذلك كان الزواج بين النوبة والبقارة، خاصة الحوازمة، موضوعاً عادياً أصلاً ويبدو مع ذلك أن مصير المنطقة هو أن تصبح «بوتقة انصهار» للمجموعات الأثنية المختلفة القاطنة فيها. كذلك استمر التعايش السلمى بين النوبة والمجموعات الاثنية الأخرى المهاجرة وقد عززته الى حد ما اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ التى بسطت امناً أكبر للحياة والملكية فى التخوم الحدودية بين جبال النوبة والجنوب.

لقد أوضح محمد صالح (انظر: Mohamed Salih, 1989). أن لقانون الحكم الإقليمى لعام ١٩٨٠ أثر عكسى إذ انه لجأ إلى توازن القوى التقليدى على المستوى الإقليمى بين فئات الصفوة القبلية المتنافسة. وقد اصبح واضحاً على الفور ان بعض النوبة يحاولون سراً كسب التأييد من أجل الحصول على إقليم منفصل (محافظة جبال النوبة فى ١٩١٨-١٩٢٧) من أجل تفادى هيمنة الجلابة والسودانيين الشماليين فى شمال كردفان. كما أن هناك مشاعر قوية بين النوبة من جانب والبقارة الحوازمة والمسيرية من الجانب الآخر. وقد وصل التوتر اوجه فى عام ١٩٨٣ معبراً عنه فى عدم رضاء بعض

سياسيي النوبة الذين شعروا بأن نصيبهم من السلطة في ظل قانون الحكم الاقليمي غير كاف. وقد انضم في وقت لاحق، الحانقون من أبناء النوبة الذين كانوا اعضاء في الاتحاد الاشتراكي لجنة اقليم كردفان، بما فيهم المتحدث الرسمي باسم مجلس الشعب الاقليمي يوسف كوه مكي، إلى الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان. ويشغل يوسف كوه الآن عضوية القيادة العليا للجيش الشعبي والحركة الشعبية والقائد العام لعمليات الحركة في جنوب كردفان. ومنذئذ فقد أصبحت جبال النوبة ضمن مناطق العمليات الحربية بالكامل.

المليشيات القبلية واستقطاب المجتمع:

لقد حرمت حرب ١٩٨٣ سكان جنوب كردفان (النوبة والبقارة والدينكا والجلابة) من فرصة تشكيل أساس صلب للإندماج الإجتماعي. وبرغم ان الحركة الشعبية والجيش الشعبي يعارضان القبلية إلا أن الحرب الراهنة قد خلقت زخمها الخاص الذي نجم عنه إعادة القبلية في السياسة المحلية. فقد تم تفسير الهجمومات على البقارة أو النوبة وعلى زرائب الماشية باعتبارها ضربات من قبل الدينكا (أو الجنوبيين) ضد عدو حقيقي أو محتمل. كما أن هجمات القوات الحكومية على قرى الدينكا وعلى زرائب الماشية قد فُسر بالمثل وفُهم على أنه ضربات قبلية من قبل مجموعات البقارة (أو الشماليين) المتحدثون بالعربية ضد الدينكا. إن الفارق بين هجوم من قبل مجموعة قبلية والقوات الحكومية ضئيل جداً بحيث أن المدنيين غير المسلحين، وهم أصلاً يحملون شكاً قوياً، لايستطيعون إدراك هذه الفوارق. من الطبيعي أنه في الأوقات العصيبة والخوف الشديد، أن يصبح السكان مرتبكين حول من يلقون عليه اللوم بسبب بؤسهم ولماذا بمجرد أن يتم إدراك صورة عدو ما، فإنه هذه الصورة دائماً ما تستخدم لتبرير العدوان باعتبارها أحد وسائل الدفاع عن النفس.

لقد كان الاتحاد العام لجبال النوبة والجمعية السياسية لجنوب السودان هما

اول من اثار قضية نزع سلاح المليشيات القبلية مع المجلس العسكرى الإنتقالى فى عام ١٩٨٥. كما طالبت وفود الدينكا من جنوب كردفان بتدخل الدولة لحماية أرواحهم وممتلكاتهم من هجمات مليشيات البقارة التى تخرب القرى وتدمر الماشية والمحاصيل وتجنح إلى حرق حتى المراعي. رغم ذلك فقد اتهم قادة الدينكا والنوبة الحكومة بتسليح البقارة ضدهم. وقد انقسهم الرأى العام، والعديد من رجالات قبائل الدينكا والنوبة يعتقدون أن الحكومة تساند البقارة الذين يشكلون أغلبية القوات المسلحة فى كردفان ودارفور، وقد امتنعوا فى أحيان كثيرة عن حماية الدينكا من هجمات أفراد ينتمون إلى مجموعاتهم القبلية. وقد قدمت مذبحة الضعين باعتبارها المثل الصارخ على وقوف القوات الحكومية متفرجة فى حين أن المئات من الدينكا تم ذبحهم بوحشية.

ففى عام ١٩٨٨ هاجمت قوات الجيش الشعبى والحركة الشعبية الحاميات الكبيرة فى مدن جبال النوبة مثل الليرى وتلودى مراكز الأسواق والإدارة الكبيرة فى نفس المدن، وأيضاً مراكز الأسواق والإدارة الكبيرة مثل أم دورين والأزرق. ونتيجة لذلك فقد نزح العديد من السكان، وقد زاد سكان كادوقلي، عاصمة جنوب كردفان، إلى ثلاثة أضعاف بين ٨٣-١٩٨٦. ومنذ عام ١٩٨٨، أصبحت هناك هجمات متكررة من قبل النوبة، خاصة فى هيبان وبرام على مزارع ومتاجر الجلابة. لقد أصبح من المستحيل على البقارة الترحال فى مجموعات صغيرة بسبب الخوف المتزايد من شن هجمات عليهم من قبل النوبة أو مقاتلى الجيش الشعبي. كما أن مدينة أم دورين، عاصمة المورو تقع على بعد ٤٠ كيلو متراً من كادوقلي، اصبحت هدفاً مرة أخرى للقصف المدفعى لقوات الجيش الشعبى (خلال الفترة ٢٢ إلى ٢٦ يناير ١٩٩٠). وتعرض العديد من الجنود الحكوميين إلى كمائن فى الطريق من كادوقلى الى أم دروين وقتلوا(١٢). فقد أصبحت الحرب على بعد كيلو مترات قليلة جنوبى كادوقلى ويمكن سماع أصوات المدفعية فى بعض الأحيان فى داخل المدينة.

وفى ذات الوقت يبدو أن الصفوة السياسية فى المراكز مشغولة اكثر

بإقتسام ما تبقى من نظام نميرى أكثر من إنشغالهم بموضوعات الأمن فى الأطراف. وبرغم أن قضية الحرب قد تم نقاشها على نطاق واسع وأجريت أتصالات مكثفة بين الحركة الشعبية والتجمع الوطنى للإنقاذ الوطنى والمجلس العسكرى الإنتقالي، إلا أنه ولسوء الحظ فإن كل المحاولات الجارية كانت من أجل الحفاظ على الوضع كما هو عليه والذى أدى أساساً لإندلاع الحرب. ولم يضع من الحركة الشعبية وقتاً طويلاً لتكتشف أن العديد من الساسة الشماليين لم يكونوا جاهزين لمبادلة الوعد بالسلطة من أجل المصالحة الوطنية أو إفتداء المواطن العادى من دمار الحرب والمجاعة. لقد تعاظم هذا الوضع السياسى القاتم بواسطة بعض القرارات التى أصدرها المجلس العسكرى الإنتقالى والتى كشف عنها جون قرنق قائد الحركة الشعبية والجيش الشعبي. وفى هذا الشأن فإن أكثر القرارات علاقة بموضوعنا هو القرار الثانى والذى ينص على الآتي:

".. لقد تم إعادة التأكيد بأن موضوع تسليح رجال القبائل قد أضبح من أكثر الموضوعات إلحاحاً وله أهمية قصوى الآن. سوف يقاتل الأهالى المسلحون جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية. وسوف يتم تشجيع هذه القبائل لتكون مصدر مضايقة مستمرة للقبائل المجاورة بهدف زعزعة استقرارها وإفقارها من خلال تدمير ممتلكاتهم ونهب أملاكهم وحيواناتهم وذلك من أجل الهدف النهائى وهو التفريغ الفعلى لمناطق شمال بحر الغزال وبانتيو من السكان وخلق منطقة حاجزة ومحايدة بين الشمال والجنوب"(١٣).

من الطبيعى أن يثير إفشاء هذه الأسرار إهتماماً كبيراً فى داخل المؤسسة العسكرية السودانية، ليس بسبب محتواها المروع، وإنما لأنها طرحت امكانية اختراق اجتماعاتهم بواسطة الجنوبيين أو الشماليين المتعاطفين مع الحركة الشعبية والجيش الشعبي. وقد أصبح مصطلح «الطابور الخامس» واسع التداول وقد اثيرت مطالب بعزل أى شخص يؤيد صراحة الحركة الشعبية والجيش الشعبي. وهكذا فقد أصبحت الإدانة العامة للمليشيات القبلية مرادفة للطابور الخامس خاصة فى المناطق التى تعانى من توتر متزايد بين الأثنيات أو

عانت من إندلاع حروب قبلية.

ومنذئذ أصبح جلياً أن التعاون بين القوات المسلحة ورجال القبائل المسلحين قد أصبح منظماً. لقد شهد محمد صالح عودة سرية من القوات المسلحة إلى حامية كادوقلي من مهمة فى الأجزاء الجنوبية لجنوب كردفان فى عام ١٩٨٧، وكان يتشكل نصف مقاتليها تقريباً من متطوعى رجال قبائل البقارة أما لحماية حياتهم وممتلكاتهم ضد الهجمات المضادة المحتملة أو أنهم يرغبون فى مغانم الحرب فحسب. وقد استمر التعاون بين القوات المسلحة والمليشيات القبلية وذلك على عكس سياسة الحكومة المعلنة التى تنفى أى شكل من أشكال التعاون بين القوات المسلحة والمليشيات القبلية أو تورطها فى تسليح المدنيين فى مناطق العمليات الحربية. ويشير تقرير رايلى Ryle :

"لأسباب استراتيجية فقد رعت حكومة السودان إبادة قسم من سكانها المدنيين. فقد قتل عدة آلاف من السكان بواسطة المليشيات الحكومية، كما مات عدة آلاف نتيجة لغارات هذه المليشيات ومن المحتمل أن الآلاف قد حرموا من المواطنة وأخذوا كرقيق بواسطة المليشيات بالتعاون مع القوات الحكومية"(J. Ryle, 1988).

برغم أن ذلك يتسم بالمبالغة إلا أن الحقيقة تظل أن المليشيات قد حطمت حياة الآلاف من المواطنين فى جنوب السودان.

وبحلول عام ١٩٨٨ اظهر تعداد سكان المدن الرئيسية، على طول الحدود بين جنوب كردفان والأقاليم الجنوبية لبحر الغزال وأعالى النيل، انهم بلغوا ثلاثة اضعاف من خلال الموجات المستمرة للاجئين الجنوبيين الهاربين من مناطق العمليات الحربية. كما أن المجاعة، التى تسببت فى عدم الإستقرار ونزوح أعداد ضخمة من المجتمعات الزراعية، حصدت أرواح الآلاف من الذين استطاعوا الهرب من حملات الإبادة بواسطة القوات المسلحة أو المليشيات.

لقد أصبحت المليشيات القبلية سراً مفتوحاً عندما تقدم السيد الصادق المهدي، رئيس الوزراء وقتذاك، باقتراح فى البرلمان لتقنين إنشاء المليشيات

تحت الإشراف المباشر للقوات المسلحة. كما تم التقدم باقتراح اضافى بأن يعاد تسمية المليشيات القبلية بأن يصبح اسمها "قوات الدفاع الشعبي". وقد رأى بعض المعلقين السياسيين فى هذا التحرك رغبة فى إنشاء مليشيات قوية فى الأقاليم التى تؤيد حزبه (كردفان ودارفور) كضمانة ضد الإنقلابات العسكرية. وفى الحقيقة فإن التحرك المقترح كان قبل فترة قصيرة من صدور إنذار عسكرى أجبر الصادق المهدى على قبول اتفاقية السلام، نوفمبر ١٩٨٨، بين الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان والحزب الإتحادى الديمقراطي. رغم ذلك، فبحلول نوفمبر ١٩٨٩ أعلنت حكومة الفريق عمر البشير العسكرية قانون الدفاع الشعبى واعتبرت المليشيات قوات شبه عسكرية تعمل بالتعاون مع القوات المسلحة وتساعد فى العمليات المضادة للتمرد فى المنطقة المحايدة بين الجنوب والشمال. لقد كان قانون الدفاع الشعبى (٦ نوفمبر ١٩٨٩) وتعيين العميد بابكر عبد المحمود حسن قائداً لقوات الدفاع الشعبى (١٩ نوفمبر ١٩٨٩)(١٤) مؤشرين واضحين على أن الدولة قد قننت الحرب بالوكالة أى جعل المدنيين يقومون بواجبها بالنيابة عنها.

باختصار، فإن سكان جنوب كردفان، الذين يبدو أنهم متجهون للإندماج الأثني، قد أصبحوا أسرى الحرب وطرفاً فيها. لقد حدد عامة الشعب ولاءه وفقاً لتصورات عن عدو متخيل لفترة طويلة. وكانت النتيجة النهائية هى استقطاب المجتمع فى المليشيات القبلية التى تتعارض أهدافها مع فكرة (الدولة – الأمة) بل إن اهدافها قريبة من حالة «حرب الجميع ضد الجميع». إن أحد المهام الرئيسية لأية حكومة هو نزع سلاح هذه المليشيات وإعادة السلطة إلى مؤسسات الدولة «الشرطة والقوات المسلحة» التى أوكلت إليها مهمة الحفاظ على السلام والنظام.

التنظيم الاجتماعى للميليشيات:

إن المنظمات العسكرية القبلية شئ مألوف فى المجتمعات الإفريقية، وجدت فى المجتمعات التى تتمتع بوجود سلطة الدولة وأيضاً فى المجتمعات التى ليس بها سلطة دولة وذلك منذ وقت مبكر جداً قبل الغزو الأوروبي. وفى السودان فقد حدث أكبر هجوم على منظمات المليشيات القبلية فى ظل الحكم الثنائى،

الانجليزى - المصرى ١٨٩٨-١٩٥٦. غير أن السياسة الإستعمارية المعروفة «بفرق تسد» قد خلقت شكوكاً بين مختلف المجموعات الأثنية. فالسلام الذى تمتعت به المجموعات القبلية خلال الحكم الإستعمارى لم يدم طويلاً بعد أن غادر المستعمرون البلد. فقد تم إحياء بعض العداوات القديمة وذلك فى مواجهة حكومات وطنية ضعيفة لم تستطع أن تمنح المواطنين الشروط الدنيا للأمن الشخصي، ولذلك لجأ رجالات القبائل الى وسائل معروفة لتنظيمهم الاجتماعى ونظم قيمهم من أجل حماية حياتهم وممتلكاتهم. إنها تقاليد المحارب الذى وصفه المزروعى قائلاً:

إنه النظام الفرعى للقيم والتوقعات المؤسسة التى تحدد الدور العسكرى للفرد فى الدفاع عن مجتمعه، والمعايير المادية لمرحلة البلوغ والالتزامات الرمزية لمرحلة الرجولة فى أوقات التوتر السياسى والعسكري. فعلى أحد الأصعدة تمثل تقاليد المحارب أحد الروابط الرئيسية بين الفرد والمجتمع. وعلى صعيد آخر تربط تقاليد المحارب كل عائلة بالمجتمع العريض".(Ali Maz- (rui, 1997, 2

ففى سبيل الدفاع عن ماشيته وحريمه «أهم موردين لإعادة الانتاج فى الجماعة» من المغيرين الخارجيين، غالباً ما يفى المحارب بالتزامه من خلال المشاركة فى جيش نظامى أعيد تكوينه لخدمة مصالح الصفوة القبلية والمتعلمة على المستويين المحلى والوطني. وفى الحالة العامة للتقليد الرعوى لشرق إفريقيا، التى ينتمى إليها مقاتلو القبائل السودانية، يذكرنا باكستر Baxter فى إفادته التى يستشهد بها على نطاق واسع بالآتي:

"بالنسبة للرجل.. أن يصبح محارباً هو ببساطة مظهراً عادياً لمرحلة أواخر الشباب وبداية مرحلة الرجولة، وهى ليست حرفة متخصصة ببساطة لأنها مرحلة يمر بها كل ذكر لفترة مميزة من الحياة بشكل خاص عندما يكون أحد الرعاة النشطين. وخلال المرحلة القتالية، فإنه يتم ابراز دور الذكورة مثل الشجاعة والرجولة العدوانية فى حين أن المهارات الخطابية والحكمة والدماثة

تكبت لانها مناسبة لمرحلة الشيخوخة. (P. T. W. Baxter, 1977: 77-8)

إن ذلك يجيب على سؤالين واجهناهما فى مخاطبة جمهور غربي. أولاً أن المقاتلين القبليين غير متخصصين بالمعنى الحديث للجيوش. ثانياً انه لايتم تجنيدهم على أساس دائم ولا هم مقاتلون مهنيون مجندون إلزامياً. أن تصبح محارباً قبلياً هو مظهر مألوف لأواخر مرحلة الشباب وبداية مرحلة الرجولة؛ انه طقس العبور الذى يجب على كل الذكور القادرين جسمانياً أن يعبروا خلاله.

فمثلاً فى قبيلة الدينكا يقوم النظام الاجتماعى على نظام مفصل للمجموعات العمرية. لقد وصف فرانسيس دينج الجانب العسكرى للنظام الإجتماعى للدينكا بقوله:

"من ضمن الرموز التى يتسلمها الرجل عند تحرره من وضع الطفولة هدايا مكونة من حراب ذات تصميم جيد. وهى أشياء للزينة وعادة ما تؤلف الأغانى التى تمدح مقدمى تلك الهدايا. ولكنها فى الحقيقة هى رموز للوظيفة العسكرية للشباب. إن هذه الوظيفةليست مختصرة على الحرب حتى ولو كانت هى القضية الرئيسية؛ فهى تشمل تلك الجوانب من الثقافة التى تتطلب عنفوان الشباب والإقدام والشجاعة. وقد توجه هذه ضد إنسان آخر أو ضد الوحوش ولكنها أيضاً قد تمتد إلى انشطة تستثمر فيها القوى الجسمانية فى البناء والانتاج. وفى الحقيقة يمثل التميز العسكرى للشباب موضوعاً استعراضياً لحد كبير حيث كل دينكاوى ذكر هو جندي. وبمجرد اندلاع الحرب، فإن المقاتلين المثاليين هم أولئك البالغون الذين لديهم القوة على القتال وأطفالاً يخلدونهم فى حالة موتهم: فمازالوا حتى الآن مجرد شباب غير متزوجين".
(Francis M. Deng, 1971:73)

إذا كان المحارب رجل قوى البنية من ضمن مجموعة عمرية محددة كما أشار إلى ذلك باكستر Baxter، فمن المفترض بالتالى فى المجتمعات ذات المجموعات العمرية المقسمة بوضوح مثل الدينكا، أن كل رجل هو جندى حيث

ان كل الذكور يمرون بشكل روتيني عبر مرحلة المجموعة العمرية للمحارب إلى مرحلتي الرجولة والشيوخية. كما توجد ايضاً القيم الاجتماعية التي تعظم الدور العسكري للشباب وسط قبيلة البقارة، فهم المنافسون الرئيسيون للدينكا عبر السنوات. إذن من المفيد استكشاف ما هي القيم الاجتماعية التي تعزز تحول النظام الاجتماعي للقبيلة الى نظام عسكري أي إلى مليشيات قبلية.

يعيش معظم الدينكا في قرى تشيد في اراض مرتفعة بعيداً عن مناطق المستنقعات قرب الأنهار والحشرات. ويقوم الشباب برعي الأبقار وسقايتها ويشكلون مجموعة عسكرية مسئولة من الدفاع عن الماشية ضد هجمات الأجانب والمتطفلين. وفي حين أن الصراعات داخل السلالة يمكن حلها بواسطة الشيوخ أو المحاكم المحلية، إلا أن الصراعات مع الأثنيات الأخرى يصعب احتوائها. ولذا من الممكن أن قتالاً ينشب بين شابين حول نقاط المرعى أو المياه قد يفجر قتالاً واسعاً ربما يشمل كل المجموعة القبلية او فرعاً منها.

إن نفس التنظيم ينطبق على البقارة الذين يتحركون في مجموعات مكونة من ستة إلى ثلاثة عشر بيتاً تسمى خشم البيت «أو العائلة الممتدة»، وأن مجموعة من خشوم البيت تكون «فخذ» أو سلالة والتي تكون مجموعة منها عمودية «فرع قبلي» ومجموعة من العموديات تشكل قبيلة. عادة تدفع العمودية الدية «تعويض عن الدم» التي تتكون من أبقار تجمع من كل فخذ وتدفع للأضرار الرئيسية التي تسبب فيها أعضائها للأفراد والمجموعات الأخرى من العموديات الأخرى. وعسكرياً يقومون بالدفاع عن بعضهم البعض ضد هجمات الآخرين. وعموماً، مع الدينكا فإن قتالاً بين شابين او اكثر قد يتطور إلى حرب رئيسية بين الأفخاذ أو كل العمودية. اما القتال بين البقاري وغير البقاري «الدينكا والنوبة» قد يتطور ايضاً ليشمل كل العموديات. (I. Cunnison, 1966)

لقد اثيرت حججاً في مكان اخر (Mohamed Salih, 1989:71) وهي ان القيم العسكرية القبلية ترتبط بالدفاع عن النفس ويمكن بسهولة تحويلها من حرب تقليدية الى حرب عسكرية حديثة، ولو مع تعديلات

ضخمة. فقد لجأت العديد من المجموعات القبلية (أو ما أشرنا إليه بالمليشيات القبلية) في كلا الجنوب والشمال الى هذه القيم وشكلت بشكل طبيعي مجموعات من الرجال المسلحين لحماية انفسهم ولقد وجدت كل من الحركة الشعبية والدولة السودانية في هذه القيم العسكرية القبلية إطاراً مؤسسياً جاهزاً للتجنيد ورفع المعنويات ضمن مقاتليهما.

الخاتمة:

إن اشتراك الصفوة السياسية السودانية، عبر الدولة، في التطهير العرقي الحالي مثير للاشمئزاز بكل المقاييس. فقد تم تحوير الأهداف السياسية للدولة وتم تقوية المصالح الأثنية من أجل الحفاظ على قيادة في السلطة فشلت في كفالة المكاسب السياسية من خلال المؤسسات السياسية الحديثة. بالتالي، فإن المطالب الاثنية قد أخذت الأولوية على المصالح الوطنية، ويبدو أن مصادر السلطة الموجودة لم تتجاوز القيم الكامنة في السياسة المحلية. إن هذا المأزق قد خلق نوعاً من التعبيرات الايديولوجية المتباينة تم توجيهها بوعي من أجل البقاء السياسي. وكلا الايديولوجيتان: الإسلامية التي تنادي بها بعض قطاعات الدولة السودانية ذات الطبيعة الأثنية – الدينية بشكل رئيسي، والايديولوجية الاشتراكية التي تدعو لها الحركة الشعبية، قد فشلتا في فك إسار الجماهير من الاستغلال والقمع. وتبدو الايديولوجيتان غير ذات صلة بالجماهير العامة واحتياجاتهم واهتماماتهم المباشرة. رغم ذلك فإن الدليل المتوفر يشير إلى أن الحرب قد أعطت زخماً للقيم السياسية التقليدية والى فقدان الثقة وسط كل «القوميات» السودانية. وفي هذه الحالة التي افسدها الخلط بين سياسات الدولة بصفتها الدينية – الأثنية، فإن المليشيات القبلية قد نظر إليها بشكل خاطئ باعتبارها إمتداداً لإحتكار الدولة لاستخدام العنف والقوة. وكانت النتيجة تدمير تسهيلات الخدمات والبنية الأساسية الضعيفة في الجنوب وتقليصها لحالة ماقبل الاستعمار وربما أكثر. وتبقى الإشكالية بلا حل طالما كانت طبيعة الدولة

الأثنية – الدينية هى المفهوم السائد للتعبير عن الأهداف والطموحات السياسية الوطنية. إن المعاناة التى تسببها هذه الأزمات تصيب بشكل رئيسى قطاعات السكان المحرومة سياسياً واقتصادياً الذين لاتهمهم الايديولوجية الاشتراكية أو الإسلامية، حتى لو أن الصفوة المتعلمة تحبذ أن تعتقد عكس ذلك.

إن الحرب الدائرة فى السودان هى حرب بين الصفوة السياسية المتعلمة من الذين كرسوا ودمروا موارد بشرية واقتصادية مهولة. وتكشف الفجوة فى التفكير بين الصفوة وعامة الشعب ان جماهير الشعب فى الشمال والجنوب قد ضللت بوحشية لتقاتل من أجل الإبادة الجماعية لأنفسهم. كما تم تحديث القيم والنظم القبلية التقليدية للدفاع عن النفس لدمجها في اطار احتكار الدولة للعنف والاكراه وهى عملية سوف تعيق الاندماج الوطني.

الهوامش:

١- نعبر عن شكرنا العميق للبروفسير مارتن دالى من جامعة الولاية بممفيس، لتعليقه على المسودة الأولية لهذه الورقة ولاقتراحاته التى لاتقدر بثمن.

٢- إن بعض هذه المليشيات ترعاها الحكومة مثل مليشيات المرحلين وسط البقارة، كما أن البعض الآخر مقبولة بشكل اقل صراحة رغم انها مقبولة ضمناً بواسطة الحكومة مثل جنجاويد رعاة عرب بن هلبة ومع ذلك هناك مليشيات اخرى تحاربها الحكومة بضراوة مثل مليشيات الفور.

٣- فى هذا الحادث قامت مجموعة من رجال قبيلة البقارة الرزيقات المسلحين وراكبى الجياد بالهجوم على رجال قبائل الدينكا غير المسلحين وذبحهم فى مدينة الضعين فى جنوب دارفور. وحيث ان الضعين هى مركز نظارة الرزيقات فإن لهذا الحدث دلالة خاصة ليس فقط بسبب ذلك وإنما بسبب حقيقة أن الحدث تم فى ظل حماية نشطة من قبل القوات الحكومية أى من قبل البوليس والأمن ولم تتخذ حكومة الصادق المهدى اية خطوات تجاه الملاحقة الجنائية لمرتكبى الحادث. ان ذلك له دلالة خاصة فى ضوء حقيقة ان الرزيقات

يشكلون أحد أقوى الدوائر الانتخابية لحزب الأمة؛ وهو الحزب الذى يرأسه ويمثل قائده الروحى رئيس الوزراء نفسه.

٤- إن النمط المميز فى كل هذه الحوادث ان رجال القبائل الجنوبية غير المسلحين يتخذون من نقاط الشرطة ملجأ لهم بعد نجاتهم من هجوم أولى عليهم من قبل رجال قبائل البقارة المسلحين.. وحالما تصل الفرقة المطاردة لهم إلى نقطة الشرطة، فإن الشرطة تنسحب بزعم إن المليشيات تفوقهم فى التسليح وهى تحمل بنادق هجومية غير مرخصة. بعد ذلك يتم ذبح اللاجئين وللسخرية من المفترض ان تحميهم قدسية القانون.

٥- مانفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان خاصة المادة ٢١/٧. رغم ذلك يجب ملاحظة ان هذا الموقف من الوحدة قد جرت له مراجعة درامية بحكم الواقع بعد انشقاق اغسطس ١٩٩١ فى قيادة الجيش الشعبي.

٦- C. B. Eprile 1974 قد أوضح هذه الجوانب بشكل جلي.

٧- قدمت وجهات نظر الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان عن "السودان الجديد" فى نشرة معلومات صدرت فى فبراير ١٩٨٩.

٨- لقد فرض القرار الرئاسى بتاريخ سبتمبر ١٩٨٣ قوانين الشريعة على السودان منتهكاً بذلك دستور ١٩٧٣ السارى فى ذلك الوقت. لقد كان ذلك بالنسبة للإسلاميين، الذين عادة ما يجادلون قائلين ان شريعة الله لاتخضع لإختيار الناس أى صناديق الإقتراع، اكثر من مجرد فرصة ذهبية دافعوا عنها منذ ذلك الوقت.

٩- انظر مثلاً الوثيقة المعنونة «تفويض السلطة فى محافظة جبال النوبة» فى دار الوثائق القومية، الخرطوم.

١٠- فى الحقيقة لقد تم حرق عددية ضخمة من رجال ونساء وأطفال الدينكا حتي الموت فى عام ١٩٦٥، الذين لجأوا الى نقطة شرطة بابنوسة، من قبل مجموعة من غوغاء البقارة الحمر الممطين الجياد؛ وهى سابقة لأحداث الضعين والجبلين المشار إليهما أعلاه.

١١- حتى ولو لم تؤد الى الإنفصال، فإن هذه الفقرة تمنح الدينكا النيجوك الحق فى الإختيار بين ان يصبحوا تابعين إدارياً لجنوب كردفان أو أن يصبحوا جزءً من الاقليم الجنوبى من السودان.

١٢- لقد أكدت ذلك هيئة الإذاعة البريطانية فى رصدها الموجز لإذاعات العالم بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٩٠.

١٣ - لقد كشف عن ذلك د. جون قرنق، القائد العام للجيش الشعبى لتحرير السودان فى كلمته التى القاها فى الجلسة الإفتتاحية للحوار الأولى بين الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان والتجمع الوطنى للإنقاذ الوطنى فى كوكادام باثيوبيا بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٨٦.

١٤- Africa Watch, 6th December 1989: 3-5.

"الحزام العربي" مقابل "الحزام الأفريقي" *

الصراع الإثني - السياسي في دارفور والعوامل الثقافية الإقليمية (١)

شريف حرير

تهدف هذه الورقة، باستخدام مادة حية من الحرب المديدة بين العرب والفور، توضيح كيف يمكن أن تتطور الصراعات المحدودة على الموارد الطبيعية إلى حرب إقليمية إثنية ذات طبيعة شبه دولية. وقد حدث تحول سريع في طبيعة ودرجة الصرعات عندما تخلت الحكومات المعنية عن دورها كحافظة للسلام، سواء بسبب ضعفها أو تحيزها. وتعقد هذا الوضع أكثر، ومايزال، بوجود قوى أجنبية لها بعض المصالح والتي ساندت أحد فريقي الصراع. كذلك تركز هذه الورقة حول كيف يمكن إستعادة السلام بواسطة المصالحة.

وعلى الرغم من أننا استندنا على صراعات أخرى من أجل المقارنة والمقابلة، فإن الجسم الأساسي من مادتنا الإمبريقية يأتي من صراع العرب-الفور الذى ساد دارفور بين ١٩٨٧-١٩٨٩ والذى ظل ينفث حممه مثل بركان نشط، ولو كان بدرجة محدودة. وقد ذاقت جماعات الفور المزارعة المستقرة مرارة الخراب الذى أحدثته هذه الحرب. إذ فقد الفان وخمسمائة من رجال القبيلة حياتهم وأصبح المئات منهم معوقين. كذلك فقد الفور ٤٠ الف رأس من الماشية وأُحرقت لهم ٤٠٠ قرية يعيش بها ١٠ الف نسمة.(٢) وبلغ عدد النازحين من الفور الذين أصبحوا لاجئين في المناطق الحضرية في الإقليم عشرات الآلوف. وشهد قطاع البستنة الصغير- لكن القوى والحديث- في إقتصاد الفور نكسة خطيرة. إذ أُقتلعت أشجار الفاكهة أو أُحرقت على يد المجموعات العربية. وفُقدت استثمارات كبيرة من السيارات وطلمبات المياه والمحاريث والمطاحن (أو ما يمكن أن نسميه القطاع الحديث الصغير النامي من إقتصاد الفور). وفقدت المجموعات العربية، الطرف الآخر من الصراع، خمسمائة قتيل ومائتي معوق ٣ الف رأس من الماشية وحُرقت المئات من الخيام والمساكن(٣). وحيث أن منطقة الفور تمثل البوابة الإستراتيجية الآمنة لإمدادات الغذاء في دارفور، لم يكن مدهشاً أن تمر معظم المجموعات في دارفور بنقص خطير في المواد الغذائية خلال وبعد الحرب. إذ تصاعدت أسعار الغذاء.

* ترجمة مجدي النعيم

لم توفر هذه الحرب حتى الممتلكات العامة أو الممتلكات الحكومية. فأحرقت المرافق العامة مثل المساجد والمدارس والشفخانات. وعلى خلاف العديد من الصراعات الإثنية الأخرى التى حدثت فى دارفور، كان الخراب الذى جلبته هذه الحرب خراباً كاملاً. وقد فشلت القوات الحكومية فى وقف الحرب، بل هى حاولت ذلك بجدية غير كافية. ولم يثق طرفا الصراع فى القوات الحكومية كقوات حامية أو محايدة. فقد حابت الحكومة المركزية حتى يوليو ١٩٨٩ العرب، بينما إنحازت الحكومة الإقليمية إلى الفور حتى تولى دكتور السيسى منصب الحاكم. وقد أدرك الطرفان المتصارعان ذلك، فقد أصبحت الحرب مدمرة تماماً وثأرية. وقد حافظ الطرفان علي بشاعتها. فذبح العرب، باستخدام "الفرسان" الراكبين، ضحاياهم من الفور وأحرقوهم أحياء عندما نجوا من بنادقهم الآلية وقذائفهم. وتصرف الفور بالمثل عندما سنحت لهم الفرصة مستخدمين مقاتليهم المعروفين باسم "المليشيات". واعتدى العرب على مزارع الفور وأحرقوا منتجاتهم واقتلعوا أشجار حدائقهم. ورد الفور بحرق المراعى ومنع أعدائهم من الوصول إلى مصادر المياه. لقد تطلع العرب إلى ليبيا لمدهم بالسلاح وكمصدر للإلهام الأيديولوجى؛ إمتداد "الحزام العربى" فى أفريقيا وتحرير العالم العربى. وتطلع الفور إلى نموذج الجيش الشعبى لتحرير السودان، لكن باتجاه حسين هبرى، وعبره إلى الفسيفساء المعادية لليبيا (الولايات المتحدة ومصر) كمصدر محتمل للتسليح. وفى غضون ذلك حشدت نخبهم المتعلمة الموارد ليكفلوا تدفق إمدادات السلاح والذخيرة من السوق المحلى. كذلك سعى الطرفان إلي التحالف مع الأحزاب السياسية فى المركز بهدف دفع قضيتهم داخل الجهاز الحكومى لمصلحتهم أو ضد مصلحة خصومهم؛ فتحالف العرب مع حزب الأمة وتحالف الفور مع الحزب الإتحادى الديمقراطى اللذين كانا شريكين مؤتلفين فى ذلك الوقت.(٤)

قاد تعيين د. السيسى كحاكم لدارفور فى ١٩٨٨ إلى البحث جدياً عن صيغة للسلام. فإدار د. السيسى، والذي هو نفسه فوراوى، ظهره لتقاليد التحيز واختار البحث عن صيغة للتعايش بين العرب والفور فى منطقة النزاع. فقد كانت لديه قناعة قوية أن هذه الحرب من صنع قوى خارجية. فأثمرت جهوده التى بدأها فى فبراير ١٩٨٩ فى يوليو ١٩٨٩. لكن د. السيسى كان فى السجن عند توقيع إتفاقية السلام النهائية بسبب إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ الذى جاء بالجبهة الإسلامية القومية إلى السلطة.

من الضروري أن نستعيد المواقف التى اتخذها طرفا الصراع فى

الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر الصلح القبلي في الفاشر عاصمة دارفور في ٢٩ مايو ١٩٨٩ لكى نفهم هذا النزاع. (قمت بترجمتها من النص الأصلى المكتوب بالعربية)*. وقد غلفت هذه المواقف بكثير من اللغة الدبلوماسية مقارنة بقسوة القتل والحرق الذى كان يجرى فى المناطق التى غطاها النزاع. ويعكس هذا، بمعنى ما، رغبة "قيادات" طرفى النزاع فى الحل السلمى، وايضاً المحاولة الواعية لإلقاء اللوم على الطرف الآخر بحجة أنه كان فى موقع "رد الفعل". لكن الاكثر أهمية هو أن كل طرف طرح تبريره الأيديولوجى لموقفه وفهمه للأسباب المباشرة للصراع بلا مواربة على الرغم من تلك اللغة الدبلوماسية.

موقف طرفي النزاع

موقف *الفور*

قاد وفد الفور الدمنقاوي فضل السيسى من دار ديما (شقيق د.السيسى حاكم إقليم دارفور) وهي المنطقة التى وقعت فيها معظم الصدامات. وكان مع الدمنقاوي في وفده المكون من ١١٠ رجلا يمثلون مناطق الفور الأخرى الموزعين على إمتداد دارفور. وقد قدم سكرتير وفد الفور، وهو مدرس شاب، موقف الفور الموحد، إذ سبق الإجتماع شهور من المفاوضات المضنية بواسطة لجنة محايدة (اجاويد) تمثل وسطاء محايدين مقبولين من الفور والعرب والحكومة:

"بدأت الحرب القذرة التى فُرضت علينا (أى الفور) كحرب إقتصادية لكنها سرعان ماتخذت شكل الإبادة الجماعية بهدف طردنا من أرض أجدادنا بهدف تحقيق أهداف سياسية معينة. وقد تابعنا بفزع مختلف مراحل هذه الحرب، منذ أن اتخذت مظهراً بريئاً من حوادث السرقة المتفرقة حتى تطورت إلى نهب مسلح استهدف الفور فقط. وفى مرحلة تالية هدف إلى تدمير قاعدتنا الإقتصادية وأساس بقائنا بجعل ممارستنا لأنشطتنا الزراعية مستحيلاً بالهجمات الوحشية المستمرة على المزارعين وجماعاتهم. وقد راقبنا بالقدر الأكبر من الحذر تطورها المشئوم الذى هدف إلي إحكام الحصار الإقتصادى علي جماعتنا بجعل حركة السلع مستحيلة عبر نهب الأسواق والمناطق الحضرية المعزولة. ونشهد فى الوقت الراهن مرحلة أخرى أشر من هذه الحرب القذرة: والهدف هو المحرقة الكاملة وليس اقل من إبادة كل شعب الفور وحرق سكان القرى

أحياء؟ إن الرسالة واضحة: تفريغ الأرض وعدم السماح لمن بقوا من الفور بالعودة لتأسيس قراهم. وكل هذا، بالطبع، هو حلقة في سلسلة أحداث تهدف إلى طرد الفور وإستبدالهم بعناصر غازية (عرب) هي طرف في هذا النزاع. كيف يُفترَض أن نفهم حشد ٢٧ قبيلة عربية بعضها من خارج الحدود الإقليمية وبعضها من خارج الحدود الدولية ضد قبيلة واحدة؟ إن وقود هذه الحرب هو العنصرية. وهذه الحرب هي جزء من محاولتهم لتقسيم أهل دارفور إلى "عرب" ضد السود (الزرق) بدعوى تفوق العرب. لقد انكشفت طبيعة هذا الصراع بالوعاء التنظيمي الذى تبنوه "التجمع العربي" (من خطاب الإفتتاح الذي قدمه وفد الفور، ٢٩ مايو ١٩٨٩).

موقف العرب

قاد وفد القبائل العربية الهادى عيسى دبكه ناظر بنى هلبة الذى تجاور حدود منطقته دار ديما الفوراوية. ومثلت فى وفده المؤلف من ١١٠ رجلا يمثلون ٢٧ قبيلة عربية: إجماع العرب غير الرسمى. وكذلك طرح موقفهم مدرس شاب لعب دور سكرتير الوفد:

"لقد تعايشت قبيلتنا العربية (لاحظ صيغة المفرد) والفور سلمياً على طول التاريخ المعروف لدارفور. لكن الوضع إهتز مع نهاية السبعينيات عندما رفع الفور شعار "دارفور للفور". وقد تزامن هذا مع حقيقة أن الحكومة الأولى لدارفور قادها فوراوى لم يحرك ساكناً ليوقف هذا الإتجاه. ولمفاقمة هذا الوضع إعتنق بعض مثقفى الفور فى جبهة نهضة دارفور والتحالف المستقل شعار "دارفور للفور". وقد عُد العرب غرباء يجب أن يُطردوا من هذه المنطقة من دارفور. ولتجسيد هذا الشعار تم تدريب "مليشيات" الفور تحت إشراف حاكم دارفور الفوراوى في الفترة بين مايو ١٩٨٦ وسبتمبر ١٩٨٦ ليستبدلوا العصى والعكاكيز والحراب بالكلاشنكوف والـ جي ثري. إن مانقوم به هو دفاع مشروع وسنظل ندافع عن حقنا فى الماء والمرعى. لكن يجب ألا نشك فيمن بدأ هذه الحرب: إنهم الفور الذين أرادوا فى سعيهم لتوسيع مايسمى "بالحزام الزنجى" طرد كل العرب من هذه الأرض."

موقف الحكومة

كان د. تجاني السيسي، كما ذكرنا آنفاً، بوصفه حاكماً لدارفور ومعيناً من قبل حزب الأمة، هو الذي بدأ السعي إلى السلام. لكن ومما له دلالته هو حقيقة أن الحاكم قد أعلن لأول مرة خلال النزاع إلتزاماً صارماً ورسمياً بالسلام:

"دعنا نذكّر أنفسنا في هذا الإجتماع أن أهلنا في دارفور قد عاشوا

- بسلام عبر التاريخ. ونتيجة لطرقنا السلمية أصبحت دارفور مثالاً يُستشهد به في العديد من أنحاء عالمنا فيما يتعلق بالإستقرار والتعايش السلمى. إنّ قدرة أهل دارفور على حل النزاعات القبلية هى مثال يُحتذى به. ولن أحتاج كبير عناء لأذكر أمثلة النزاعات القبلية التى حُلت على "نهج دارفور" الودى: الرزيقات والمعاليا، القِمِر والفلاتا، رزيقات الشمال وبنى هلبة إلخ. لكن وعلى الرغم من تجربتنا الثرة فى إحتواء المشاكل القبلية، نشهد اليوم صراعاً أفضى إلى طرق تختلف كلية عن روحنا. لقد بدأ النزاع الذى نحاول حله اليوم كصراع عادى بين الرعاة الرُحّل والمزارعين المستقرين على الموارد الطبيعية. إن الطابع غير المألوف في نزاع الفور/العرب لايكمن في الطريقة التى بدأ بها وإنما فى السرعة التى إتسع بها من منطقة جبل مرة ليشمل الجماعات فى وادى صالح وزالنجى وكاس وكبكابية ومناطق مجلس نيالا الريفى. إن الإستخدام الطائش للسلاح النارى لذبح مواطنينا بلا رحمة والتمثيل البشع بالجثث يختلف كليةً عن طبيعة أهل دارفور. لم يحدث أبداً أن أُبيدت قرى بكاملها وأن حُصدت أرواح النساء والأطفال والشيوخ بالبنادق الآلية.
- إننى على قناعة أن هذه الحرب الوحشية قد فرضتها علينا قوى خارجية لا تحب طريقتنا الديمقراطية فى الحكم. والحرب فى الجنوب ليست سوى تجلى لهذه القوى الخارجية الخبيثة. إن الحكومة فى مستوييها (الاقليمي والمركزي) لن تألوا جهداً في دعم القوات المسلحة لتفرض سلطة الدولة وتفوقها لحفظ السلام متى حققناه".

موقف الوسطاء

قاد الوسطاء (الأجاويد) السلطان عبدالرحمن بحر الدين سلطان دار المساليت. وقد لعب سلطان المساليت خلال فترة توليه الطويلة كسلطان دور

الوسيط في العديد من النزاعات القبلية في دارفور. إذ إحتفظ المساليت بسمعة الحياد في متاهة الصراع الإثني في دارفور وهذا موضوع مهم لكنه بعيد عن موضوعنا هنا. تكونت مجموعة الوساطة من ٢٦ رجلا وجاءت عضويتها من صفوف القيادات القبلية من دارفور ومن شمال وجنوب السودان وكبار موظفي الخدمة المدنية وضباط القوات المسلحة السودانية. وكان لطرفي النزاع الحق رسمياً في الإعتراض على أي من الوسطاء. لذلك تنبع شرعية الوسطاء من حقيقة أن الطرفين قد قبلا بهم. وفي الواقع فإن معظمهم قد جربوا في الفترة من فبراير ١٩٨٩ ومايو ١٩٨٩ عندما كانوا يتحركون في الميدان محاولين فك إشتباك المجموعات المتقاتلة والتخفيف من التوترات تحضيراً للإجتماعات التي بدأت في ٢٩ مايو ١٩٨٩. وقد قتل واحد على الأقل من أعضاء لجنة الوساطة أثناء تبادل إطلاق النار وهو يحاول فك إشتباك المقاتلين في الميدان. وقد قدم السلطان بحر الدين موقف الوسطاء:

«نود أن نشكر كل من ساهم في التحضير لهذا المؤتمر الذي قد يخرج إقليمنا الحبيب من الخراب العاجل. ونأمل أن نخرج من المؤتمر أكثر وحدة لنوجه جهودنا نحو تنمية إقليمنا لمصلحة أجيال المستقبل: أولادنا. ونود أن نشكر أيضاً حكومة الإقليم والقبائل التي منحتنا ثقتها الغالية. ونود أن نؤكد حيادنا التام. ولن ننحاز لشيء سوى العدل».

ما المشكلة؟

أرجع كل من العرب والفور وهم يتنصلون من مسئولية بدء النزاع وإلقاء اللوم على الطرف الآخر، النزاع والمسار الذي إتخذه إلى الأيديولوجيا العنصرية التي اعتنقها الآخر. وفي الواقع فقد ذهب الفور صراحة إلى أن الحرب كانت بسبب سعي العرب لغزو أراضي الفور تدفعهم أيديولوجيا عنصرية تهدف إلي توسيع الحزام الثقافي العربي إلى داخل أفريقيا السوداء عبر إفناء "الأفارقة السود" الذين يملكون الأرض. وتمضي حجة الفور قدماً لتقول أن العرب حشدوا لهذا الغرض ٢٧ مجموعة عربية لا صلة لها ببعضها في الظروف العادية، وإنما هي معادية لبعضها البعض لأسباب أخرى. وقد ضمت هذه المجموعات العربية السبع والعشرين، طبقاً للفور، عدداً من المجموعات غير السودانية في منطقة السلامات في تشاد وهي مجموعات معارضة للنظام التشادي. ولأنهم تلقوا دعماً لوجستياً من ليبيا، فقد كانت

الأسلحة التي ظهرت في هذا النزاع أكثر تفوقاً ونسبياً أكثر تدميراً من أي أسلحة تستطيع المجموعات العربية السودانية التي هي أطراف في هذا النزاع إمتلاكها. وتلقت بعض المجموعات العربية السلاح من الحكومة المركزية في الخرطوم بدعوى الدفاع عن النفس ضد غزوات العناصر الجنوبية في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أستخدمت هذه الأسلحة ضد الفور السودانيين. وقد عزز هذا نظرية "المؤامرة العربية" ضد الأفارقة السود. وطبقاً للفور فهي مؤامرة عربية إمتدت من الحكومة المركزية في الخرطوم إلى القبائل العربية المحلية في دارفور على أساس أيديولوجيا القومية العربية كما تعتنقها ليبيا.

وقد محت القبائل العربية التي شاركت في هذا النزاع وماتلاه من حرب حدودها القبلية ودفنت خلافاتها. وتصرفوا كأنهم قبيلة واحدة بتسميتهم لأنفسهم "قبيلتنا العربية". وقد ألقوا بتبعات كل المشكلة على مثقفي الفور وحكومة دارفور الإقليمية التي يقودها أفراد ذوي خلفية إثنية فوراوية منذ ١٩٨١. وطبقاً للمجموعات العربية فقد كانت هذه الحرب بالنسبة لهم دفاعاً مشروعاً عن النفس حيث يمثل وصولهم إلى الماء والمرعى في إقليم دارفور أهمية قصوى لوجودهم نفسه. وعلاوة على ذلك زعم العرب أن الفور هم من بدأوا الأمر كله بمحاولتهم توسيع ماسموه "افريقيا السوداء" أو "الحزام الزنجي" بهدف إستبعاد العرب الذين يجب أن يتمتعوا بحقوق متساوية في الحصول على الموارد الطبيعية بوصفهم مواطنين سودانيين. وليعززوا هذا أستشهدوا بالدستور السوداني.

لم تلم حكومة دارفور الإقليمية، وخاصة د.السيسي، في بحثها عن السلام أي من طرفي الصراع. إذ توسل د. السيسي بالتاريخ المشترك من التعايش السلمي وبالتراث الغني في الوصول إلى طرق "متحضرة" لحل المشاكل وبالقدوة التي تمثلها "روح دارفور" التي لم تسمح للنزاعات أن تنحدر إلى مستوى إمتهان حياة البشر وهي الأمر الذي ميز هذا النزاع واستطاع أن يشير إلى عنصر اساسي في هذا النزاع بدون إلقاء اللوم على أي من طرفي النزاع ذلك أن: من الطبيعي أن يكون هناك صراع بين الرعاة والمزراعين. وقد مكنت هذه الواقعية قائد حكومة دارفور من الإلتفاف على مسألة المسئولية عن الصراع الحساسة والتي هي ليست غير مرغوبة في هذه المرحلة من الصراع فحسب، بل هدامة. وقد ألقى د. السيسي باللوم على القوى الخارجية بدون تحديد. ولأن د. السيسي استطاع ان يستعيد لحكومة الإقليم بعض مظهر المصداقية بحيادها والتزامها بالسلام فقط استطاع الوسطاء (الأجاويد) القيام

بمهمة التوسط للسلام والمساعدة على عملية المصالحة الإجتماعية. وأكد هؤلاء الوسطاء حيادهم وإلتزامهم بالسلام والعدالة فى منطقة الصراع. ولكن أكد مقتل الطاهر قيدوم، عضو لجنة الوساطة وهو يحاول فض اشتباك المقاتلين فى الميدان، أن مهمتهم كانت هي الأصعب.

إن كل ماأوردناه أعلاه من مواقف يوضح تجليات الصراع، لكنه لايوضح تعقيده. ولأن هذه المواقف هى حجج فى عملية التفاوض، فقد كان لديها نزوع إلى تبسيط وأحياناً تعتيم الأشياء. وسنتابع فى الأجزاء التالية هذا الصراع فى مختلف سياقاته. ونبدأ هذا من ايكولوجيا المنطقة. وفى مرحلة ثانية بدأت التطورات السياسية تعكس بعض ماسُمى على وجه العموم "مشكلة السودان": عجز حكوماته النخبوية عن النظر أبعد من الخرطوم ومشكلات الإمدادات اليومية فيها، وقد تعزز هذا العجز بالعزوف عن تفسير "المشكلات الحقيقية".

دارفوروالسودان

دارفور هي المحافظة الأقصى فى غرب جمهورية السودان وتقع بين خطى العرض ١٠°-١٦° ش وخطى الطول ٢٢°-٢٧° شرقا وتبلغ مساحتها ١٦٠ ألف ميل مربع. وهى آخر المديريات التى أصبحت جزءاً من السودان الإنجليزى- المصرى فى يناير ١٩١٧ بعد مقتل آخر سلاطينها الفور على دينار على يد القوات البريطانية فى ٦ نوفمبر ١٩١٦. ولم يتفق علي الحدود بينها وبين أفريقيا الفرنسية الإستوائية (حالياً تشاد وأفريقيا الوسطى) حتي توقيع بروتوكول الحدود بين الفرنسيين والبريطانيين فى ١٠ يناير ١٩٢٤. ولم تخف حدة بعض مشكلات الحدود إلا فى ١٩٣٨. لكن من المجموعات فى منطقة الحدود إنقسمت العديد إلى مجموعتين بسبب الحدود الدولية عندما إكتملت هذه العملية نهائياً على المستوى الرسمى.(٥) وقد لخص ماكمايكل هذ الوضع لوينجيت فى ٢٩ مايو ١٩١٩كالتالى: «النقطة الرئيسية هى أننا تركنا الفرنسيين يحتفظون بالتاما وتركونا نحتفظ بالمساليت والقِمِر، وفى أقصى الشمال أعطيناهم محمييهم الحقار توك (الحد الغربى لدار كوبى شمال التاما) رغم أنهم زغاوة بجانب كل البديات والقرعان وقد قبلنا وادى جوار كحد شمالى لدارفور» (وردت فى Theobald 1956:9).

الناس والمجتمع فى دارفور

يخبرنا التاريخ المدون لدارفور انه قد بدأت تظهرُ منذ منتصف القرن السابع عشر، حوالى ١٦٥٠، دولة مركزية أصبحت تُعرف بسلطنة الفور فى المنطقة السهلية من الجزء الرئيسى لسهل جبل مرة والتى هى مركز إقليم دارفور الحالى. وتزامنت مع هذه السلطنة الناشئة سلطنة الفونج التى سيطرت على منطقة حوض النهر منذ مستهل القرن السادس عشر (١٥٠٤)، ولعله مغر تماماً أن نرجع أصول جمهورية السودان - من منظور وطنى محض- إلى هذين التاريخين البعيدين. وقد إعتنقت المملكتان الأيديولوجيات الإسلامية، لكنهما ظلتا مستقلتين بل ومعاديتين لبعضيهما وشهدتا أنظمة عسكرية عدائية ومحاولات لغزو إحداهما الأخرى مما يبطل جدوى مد التفسير القومى إلى إسلاف جمهورية السودان هؤلاء. وقد تغيرت السيادة على الإقليم المحايد بينهما، أى كردفان، عدة مرات حتى سقوط سلطنة الفونج على يد القوات التركية- المصرية الإستعمارية فى ١٨٢١. وفى الواقع فقد غزا تيراب سلطان الفور (١٧٥٢-١٧٨٧) قلب سلطنة الفونج عندما تقدم جيش الفور حتى أم درمان على النيل وهو يطارد مسبعات كردفان الذين تمردوا عليه فى نهاية حكمه. وحافظت سلطنة الفور بعد ظهورها فى ١٦٥٠ على إستقلالهاحتى القرن العشرين رغم انه كان إستقلالاً هشاً ومحفوفاً بالمخاطر فى بعض الأحيان. واختفت السلطنة أخيراً على يد القوات الإنجليزية- المصرية فى ٦ نوفمبر ١٩١٦ وأصبحت رسمياً جزءاً من السودان الإنجليزى- المصرى فى يناير ١٩١٧. وكانت هنا فترتان تأثر فيهما هذا الإستقلال سلباً بالقوى الخارجية. الفترة الأولى هى المعركة القصيرة مع القيادة لتركية-المصرية من نوفمير ١٨٧٤ إلي ١٨٨٣، والثانية هى الفترة المهدية من ١٨٨٥ إلى ١٨٩٨. لكن هذين العقدين كانا عقدا إضطراب لم تمارس فيهما السلطة المركزية فى الخرطوم حكماً نافذاً على الإطلاق، ناهيك عن إزاحة مختلف السلاطين المنافسين لها فى دارفور والذين زعموا إستقلال عرشهم عن هذه القوى. وقد حافظ هؤلاء السلاطين المكافحين على إستمرارية تراث القيادة فى دارفور بشكل فذ.

جذب سلاطين الفور إلى مدارهم مجموعات إثنية أخري، إذ بدأت السلطنة توسع نفسها تدريجياً إنطلاقاً من جبل مرة وكانت أداة هذا التوسع هى مزيج من روابط النسب (٦) التى عبرت فيها النساء الحدود الاثنية بالزواج مما قوى العلاقات مع الحكام، ومن التوسع بالقوة العسكرية. وفى الواقع فسلطان الفور الأول هو سليل تحالف قرابى من هذا النوع بين أب عربى وأميرة

فوراوية والذى يُشار له بسليمان "سولونج" والتى تعنى سليمان العربى.

وارتبط التوازن بالغزوات العسكرية إلى الجنوب أو الشمال حسب من يعتبر مستحقاً للتأديب فى نظر الحكام الذين يجندون من مجموعة واحدة وليس من المجموعتين فى وقت واحد. وفي الحملات ضد السلطنات المستقلة المجاورة فقط يشمل التجنيد في جيش الفور كل من يمكن أن يمثلوا جيشاً وطنياً فيشارك فيه ؛"الجنوبيون" و"الشماليون" معاً. وبالطبع أصبح التمسك بهذه الحكمة العملية أقل مع نهاية السطنة. لكن الأكثر أهمية هو أن مركز سلطنة دارفور بقى مستقراً لمعظم الوقت الذى عاشته السلطنة بينما كان طرفيها الشمالى والجنوبى غير مستقرين وأقل هدوءاً وسلاماً.

كان هذا المناخ المستقر الذى خلقته السلطنة مواتياً لدمج المجموعات القبلية المستقرة الأصغر حجماً فى الدوائر الداخلية للسلطنة. وتتكون هذه المجموعات أساساً من البرتى والمراريت والميما والداجو والبرقيد والتنجور والدادينجا بجانب رجال الدين (الفقرا) المهاجرين من غرب أفريقيا. وقد وفرت الدولة، أى السلطنة، الأمن العام لهذه المجموعات. ومن الناحية الأخرى كانت سيطرة الدولة على البدو الرحل وشبه الرحل أقل لذلك كانوا يُخضعون من حين لآخر بالقوة العسكرية لكنهم كثيراً ماعوملوا بلطف كفروع للقبيلة بالتصاهر مع قادتهم الفور. والشىء نفسه ينطبق على المجموعات العربية البدوية رغم أن المواجهة العسكرية بينهم كانت هى الغالبة على المصاهرة.

إن التوزيع الإثنى الراهن للمجموعات الإثنية فى دارفور لا يختلف كثيراً عما كان عليه أيام السلطنة. ذلك لأن معظم المجموعات الإثنية الأصغر ترتبط، مثل الفور، بالإنتاج الزراعى. ويظل الزغاوة والميدوب يزعمون ملكية الحزام الشمالى شبه القاحل من دارفور الذى تتوزعه بعض القبائل العربية من رعاة الإبل (الأبالة) الرُحّل مثل رزيقات الشمال والزيدية. ومايزال يحتل المنطقة الجنوبية من الإقليم عرب البقارة الرحل وشبه الرحل الذين يربون الأبقار (الرزيقات والهبانية والتعايشة والبنى هلبة) ويتوزع فيها أيضاً بعض الجماعات المهاجرة من مختلف أنحاء دارفور. لذا يمكن تقسيم الإقليم إلى ثلاث مناطق رئيسية طبقاً لنظم الإنتاج السائدة. يحتل المنطقة الوسطى الجماعات المزارعة التى تزرع الدخن ويحتل الأجزاء الجنوبية البقارة (رعاة الأبقار) الرحل وشبه الرحل ويقطن الأجزاء الشمالية الأبالة (رعاة الإبل). لكن هذه النظم ليست هي مايمارس حصراً. وفى الواقع فإن معظم النظم الإنتاجية تتميز بكونها رعوية–زراعية. ورغم وجود "الديار" القبلية التى تتصور كل قبيلة داخلها أنها

وحدة إقليمية محلية لاتشمل الآخرين، فإن موسمية المراعى والمياه تقود إلى تحركات كبيرة عبر الأقاليم القبلية، وهى الممارسة التى تقود إلى الصراعات التى يسببها التنافس على الموارد الطبيعية. وبذلك يتعين على معظم المجموعات القبلية التى تعتمد إقتصاداتها ومجتمعاتها على تربية الحيوانات أن تتفاوض كل عام على حقوقها فى الوصول إلى الأراضى التى تعود إلى عدد من المجموعات القبلية الأخرى والمرور عبرها. وتقود النزاعات المتقطعة التى تحدث وسط هذه المجموعات على الموارد إلى العداوات المسلحة مما يدخل السلطات الحكومية كوسيط. وقد افضت مؤتمرات الصلح القبلية التى تدعمها الدولة إلى حل هذه النزاعات فى معظم الحالات.

العلاقات الإثنية فى دارفور المعاصرة

على الرغم من "إنفصال المجموعات الإثنية" الظاهرى- الذى تعبر عنه وتجسده على نحو مضلل المناطق الإثنية المنفصلة واللغات المنفصلة والنظم السياسية الداخلية المستقلة والتباينات الكبيرة فى الأشكال الثقافية والمجتمعية- إلا انها تمارس إعتماداً متبادلاً إذ تتشارك نفس الإقليم الذى خضع لمركزية الدولة عبر فترة طويلة من الزمن. وقد تعززت هذه الإعتمادات المتبادلة بالشبكات الإقليمية للتبادل وبالروابط التجارية وبنمو الأسواق والمراكز الحضرية وبالسهولة الكبيرة التى تحركت بها المجموعات ا لسكانية من مكان إلى اخر بحثاً عن الموارد الطبيعية وفرص العمل. وقد إضطلعت الدولة عقب دمج دارفور فى السودان بإضطراد "بدور القيِّم على السلام والأمن العام عبر سلسلة من التنظيمات التشريعية والإدارية وعبر الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك احتكرت الدولة عبر إدخال المؤسسات الشرعية مثل المحاكم والشرطة القمع والعنف القانونى. وقامت بجانب ذلك بمد الخدمات التعليمية والصحية وغيرها على أساس شامل. وقد أُفترض ان الأسواق الريفية والحضرية الأسبوعية وماتمثله بيروقراطية الدولة وأجهزة الخدمات مواقع خالية من الإثنية. فأصبحت كلها خاضعة لسيطرة الحكم الإستعمارى البريطانى وليس سيطرة أى مجموعة إثنية محلية معينة كما كان الحال أيام سلطنة الفور. وقد ساعد هذا الموقف على إزاحة التناقض الأساسى بين موقع الفور المسيطر والموقع التابع للبقارة جنوباً والزغاوة والميدوب شمالاً، ذلك التناقض الذي وسم سلطنة الفور. كذلك نجحت الدولة الإستعمارية أيضاً فى وقف النهب المتبادل والمتفشى عبر الحدود الإثنية كما تراجعت سرقة الثروة الحيوانية عندما بدأت الشرطة والمحاكم والسجون

عملها فى الإقليم.(٧) وبينما بدأ الصراع يبرز من حين إلى أخر بين الرعاة والرعاة وبين الرعاة والمزارعين المستقرين، كان السلام واستقرار الوضع العام محسوساً.

عززت عملية إضفاء الصفة الرسمية على الإدارة الأهلية وإعادة تنظيمها بتوسيع سلطات قانون المشايخ لعام ١٩٢٨ السلام وسط المجموعات الإثنية في الإقليم، فقد شكلت الإدارة الأهلية حجر الزاوية فى السياسة الإستعمارية البريطانية التى قامت على "الحكم غير المباشر والأمن والحكومة الجيدة". وكان البريطانيون ناجحون فى توطيد السلم الداخلي. ومن الناحية الأخرى خلقوا ايضاً الشروط البنيوية التى قادت لاحقاً إلى تهميش دارفور والدارفوريين إزاء السودان، إذ أُعتبر الإقليم بكامله مصدر خطر امنى فأُمسك بيد من حديد إلي درجة أن قانون المناطق المقفولة لسنة ١٩٢٢ الذى طبق فقط على الجزء الجنوبي من البلاء قد مُد إلى اجزاء معينة من دارفور. وقد ثبت أن هذه العزلة المفروضة كانت في غير صالح دارفور فى ظل السودان المستقل عندما حل محل الإستعمار الخارجي مايمكن تسميته "بالإستعمار الداخلى". وستولد سيطرة السودان النهرى على دارفور إدارياً وإقتصادياً ضغائن شديدة لاحقاً.

سيطرة السودان النهرى وظهور الهوية الإقليمية

تسارعت عملية سودنة الخدمة الوطنية المدنية والعسكرية عند رفع عَلم السودان عند الاستقلال فى ١ يناير ١٩٥٦، ليحل محل علمى القوتين الثنائيتين؛(٨) بريطانيا ومصر. وقد أحكمت هذه العملية سيطرة السودان النهرى. وكان هذا بسبب نتائج الشروط الهيكلية التى خلقها الإستعمار والتى تركز بواسطتها التعليم الذى يوفر المؤهل الأساسى للإستخدام فى الحكومة فى السودان النهرى على وجه العموم. فوجد الدارفوريون أنفسهم وشئونهم تدار بواسطة نخبة غريبة عنهم، رغم انها سودانية. وبالإضافة إلى ذلك سيطر "الجلابة" النهريون والذين هم اقارب الإداريين المحليين وصناع القرار على التجارة.

وعلي المستوى الإقتصادى الأكثر أساسية كان السودان الأوسط النهرى أكثر تطوراً من دارفور التى كان إقتصادها تقليدياً أساساً وذا توجه معيشى بالرغم من وجود "قوي السوق". وقد جعل وجود مشروعات زراعية ضخمة مثل مشروع الجزيرة فى الوسط وتركز الصناعة فى العاصمة الخرطوم هذه المناطق هدفاً لهجرة العمال من دارفور. وقد استمر محور هجرة العمل غرب/شرق

باضطراد التفاوتات فى التنمية وبالتالى في الفرص. وعلى المستوى السياسى الوطنى استمرت دارفور فى كونها ساحة لحزب الأمة الذي تتكون قيادته من النهريين لكن إرتباطه بالحركة المهدي يثير مشاعر دينية كبيرة وسط الدارفوريين. وقد قُرِّب الدارفوريون الخاضعون لسياق التلاعب الدينى لهذا الحزب كناخبين، لكنهم أُستُبْعدوا كسياسيين وكقادة. وكان يغلب على الجيش السودانى خلال الحرب الأهلية الأولي أهل دارفور علي مستوى الجنود وصف الضباط لكنه كان شمالياً حصراً على مستوي الضباط. وقد شعر الدارفوريون الشبان المتعلمون ومن خدموا فى الجيش أنهم مستبعدون كلية. وقد تكثف رد فعل شباب دارفور المتعلمين بإحياء صورة دارفور التى ظلت مستقلة لزمن طويل بعد استعمار بقية القطر الذى أصبحت لاحقاً جزءاً منه.

كانت السرية سمة رئيسية لعدد من الحركات الدافورية التى هدفت إلى القضاء على سيطرة التجار "الجلابة" والإداريين الشماليين فى الإقليم. ولم يجر التعبير عن المشاعر المعادية للجلابة بلغة التفاوتات التنموية وإنما بلغة التباينات الثقافية بين الجلابة وأهل دارفور. وقد عُبر عن هذه المشاعر بلغة الإنقسام بين "الغرباويين" والشماليين بعبارات مثل أن "الغرباويين النزيهين والشجعان "يسيطر عليهم الشماليون "الجبناء غير النزيهين". وقد استخدم الجلابة "الشماليون" الدولة ومؤسساتها كوسائل للقمع مختبئين وراء المحاكم والشرطة. وقيل إن هذه المؤسسات تحابى الجلابة لأن إدارة الدولة يشغلها أقاربهم. وقد أُستبعد الدارفوريون الذين يتقدمون لدخول كلية الشرطة أو الكلية الحربية ومن يتقدمون للوظائف عموماً بمحسوبية أهل النهر التى تستخدم شبكات الجلابة لدفع آلة سيطرة الجلابة- أى الوصول إلى سلطة الدولة.(٩)

سيطرت مجموعتان سريتان على مشهد السخط الدافورى فى الفترة مابين الإستقلال وثورة أكتوبر ١٩٦٤. إذ هددت مجموعة سمت نفسها اللهيب الأحمر بأعمال ضد الجلابة بتوزيعها المنشورات فى المراكز الحضرية الرئيسية فى دارفور. ولا نعلم حتى اللحظة مدى إنتشار هذه المجموعة فى دارفور. لكن وبمعزل عن ردود الفعل المذعورة التى خلفتها المنشورات وسط جماعات الجلابة لم تبق "اللهيب الأحمر" طويلاً. وظهرت المجموعة الثانية التى أخذتها الحكومة بجدية أكثر لأن أعضائها جُندوا من بين جنود وصف ضباط الجيش فى عام ١٩٦٣. وبالرغم من أن مجموعة سونى- إسم مكان أسفل قمة جبل مرة مباشرة- كانت سرية إلا انها كانت محسوسة أكثر، وكان أعضاؤها من القوات المسلحة اساساً، لكنها ضمت أيضاً القليل من المدنيين. وكانت

قاعدتها الإثنية متنوعة تماماً حيث قدمت نفسها كمقاتل ضد الجلابة ولصالح أهل دارفور. وبالرغم من حدوث إعتقالات واسعة نتيجة لقيام سونى إلا أن اجهزة أمن الدولة المركزية لم تكشف حجم عضويتها وحدود تنظيمها. فطمأنت نفسها بتبنى استراتيجية وقائية قامت فيها بفصل جماعى للعناصر الدارفورية من القوات المسلحة بجانب تقييد فرص دخول أبناء دارفور إلى كلية الشرطة والكلية الحربية. ولجأت الحكومة لإستباق مثل هذه النزعات الأيديولوجية إلى حملة دعائية وصمت فيها الحركات الإقليمية بالعنصرية.

بدأ نقاش داخلى وسط الجسم المتنامى من متعلمى دارفور فى الخرطوم فى ١٩٦٤ حول مزايا إنشاء تنظيم علنى يخوض معركة دارفور السياسية المشروعة، فأثمر هذا النقاش جبهة نهضة دارفور. وعلى خلاف التنظيمات الإقليمية الأخرى التى أُنشأت فى نفس تلك الفترة، حيث تميز مؤتمر البجا وإتحاد عام جبال النوبة بقاعدة إثنية ضيقة، قامت جبهة نهضة دارفور على اساس إثنى أوسع جعل من كل الإقليم دائرة لإستقطاب عضويته. وكان الأعضاء المؤسسين للجبهة ينتمون لمختلف المجموعات الإثنية، وعلي الرغم من انها كانت منظمة إقليمية أُقيمت لتخدم المصالح الإقليمية، فإن المؤسسين قرروا الا يبعدوا انفسهم عن اللعبة السياسية على المستوى القومى. ولتنفيذ هذا القرار قرر اول رئيس للجبهة احمد إبراهيم دريج ربط المجموعة بحزب الأمة، كحركة تاكتيكية، لتكون قادرة على دفع مصالح أهل دارفور بإستغلال القاعدة السياسية الوطنية التى يوفرها الحزب. لكن هذه الخطوة أوقعت الجبهة فى حبائل حزب الأمة فى النهاية عندما انتهى رئيسها إلي أن يكون أحد قواد المعارضة البرلمانية لحزب الأمة فى ١٩٦٨. لقد إبتلعها حزب الأمة بدلاً من أن تحافظ على هويتها المستقلة كحركة إقليمية. وقد نظرت غالبية أهل دارفور، عندما حاولت بعض المجموعات من دارفور إحياء الجبهة فى ١٩٨٦ عقب الإطاحة بنميرى وإستعادة الديمقراطية التعددية، لهذه المحاولة بإعتبارها تمثل الفور وليس الإقليم.

الإستقلال الإقليمى وإنتفاضة دارفور وتعقيد الصراع الإثنى

حظر الرئيس نميرى فى ظل نظام مايو (١٩٦٩-١٩٨٥) كل الأحزاب السياسية والحركات الإقليمية واقام الإتحاد الإشتراكى السودانى المحلول بإعتباره الحزب السياسى الشرعى الوحيد. لقد تخطت الأحزاب السياسية -بغض النظر عن العيوب التى عانتها- قبل حظرها فى ١٩٦٩ الحدود الإثنية

وامتلكت معظمها قاعدة متباينة إثنياً. وعندما حُظرت الأحزاب والمجموعات السياسية وأصبحت غير قانونية نزع الصراع داخل الإتحاد الإشتراكى إلى إحياء القبلية. وهذا لايعنى، بالطبع، أن النظام كان يقبل الإثنية السياسية. وللمفارقة فإن حملات النظام ضد ماسمى " بالعنصرية" و "القبلية" رسخت هذه الاثنية فى إطار العملية السياسية. وقد خرج معظم قادة الإحزاب السياسية إلى المنفى وشكلوا حركات معارضة للنظام فى الخرطوم. لكن معظم انصارهم فى الداخل تحولوا إلى هوياتهم الإثنية كوسائل للنشاط السياسى. ويتضح هذا أكثر عندما ننتقل من المركز إلى الأقاليم. وتوفر دارفور حالة إختبار بالمعنى الأوسع.

كان الفكر السياسى الكامن وراء إدخال الإتحاد الإشتراكى كحزب أوحد. هو خلق الوحدة فى السودان عبر نموذج يستلهم فلسفة البوتقة melt-ing pot philosophy. وكان هدف الإتحاد الإشتراكى هو تنويب كل الحواجز السياسية بين مجموعات السكان فى البلاد عبر حظر أحزابهم السياسية وتجمعاتهم الإقليمية والقبلية وإدخال تصنيفات جديدة تقوم على المهنة والوظيفة مثل المزارعين والرعاة والمهنيين والقوات النظامية أو ماسُمى بتحالف قوى الشعب العامل. وقد اقتصرت جاذبية هذا الخطاب على قطاع صغير جداً من المجتمع؛ أي السكان الحضريين المتعلمين. وبالنسبة لأهل الريف فإن إختزال هوياتهم المتعددة إلى تصنيفات مثل المزارعين والرعاة لاتعنى شيئاً، فكل شخص، بالنسبة لهم، سواء كان راعياً أو مزارعاً أو موظفاً، ينتمى إلى قبيلة. وكان الشيء المنطقى الوحيد أن يستخدم أعضاء الحزب الواحد، الإتحاد الإشتراكى، المعايير القبلية أو غيرها، ولو مغلفة، وهي المعايير التى رفضها النظام الحاكم حينها صراحة لبلوغ الإهداف السياسية.

قرر نظام مايو فى ١٩٨٠ مد قانون الحكم الذاتى الإقليمى لسنة ١٩٧٢ إلى كل أقاليم السودان الأخرى. وكان هذا سيرضى المشاعر الإقليمية لأهل دارفور لولا حقيقة أن حاكم إقليم دارفور المعين من المركز لم يكن من أهل دارفور. ونتذكر فى هذا الصدد أن قيام جبهة نهضة دارفور والحركات الأخرى الأكثر سرية طوال الستينيات قام أساساً على هذه المشاعر. لذلك لم يكن مدهشاً أن تثور دارفور فى ١٩٨١ فيما عُرف "بالإنتفاضة" مطالبين بتعيين حاكم للإقليم من دارفور كما فى الإقاليم الأخرى. وقد حاولت الحكومة المركزية فى الخرطوم سحق هذه الإنتفاضة مستخدمة شرطة مكافحة الشغب. لكن مع إتساع المظاهرات وتسبب الصدامات مع الشرطة فى خسائر فى الأرواح

استسلمت الحكومة وعينت دريج، أول رئيس لجبهة نهضة دارفور، كأول حاكم دارفورى يحكم الإقليم منذ مقتل السلطان على دينار على يد القوات البريطانية فى ١٩١٦. وقد أنهى هذا الوضع الذى أشار له المثقفون بذكاء بوصفه "فترة إستعمار داخلى".

كانت فرحة أهل دارفور، التى أحاطت بما اعتبروه إنجازاً رائعاً، بلا حدود. لكن الوحدة الإقليمية غير العادية إزاء المركز لم تستمر طويلاً. فقد أفسدها تعقد الصراع فى دارفور الذى تجلى فى المواجهات بين المجموعات الإثنية. وبينما كانت هناك العديد من العوامل وراء مختلف الصراعات الإثنية التى وقعت فى دارفور، وكان التدهور الأيكولوجى الذى دفع المجموعات السكانية إلى جنوب دارفور واحد من أكثر هذه العوامل أهمية، إلا أن إستمرارها وتسييسها لاحقاً كان نتاجاً لنخبة ضيقة الأفق وقفت إلى جانب ما فى هذه الصراعات. ولايمكن فهم هذا الجانب من النزاع بدون فحص الدور الذى لعبته حكومة الإقليم التى زادت هذه الصراعات عن غير عمد.

حكومة دريج ١٩٨١-١٩٨٣

بدأت الخلافات داخل الحكومة الإقليمية تظهر للعلن بعد وقت ليس بالطويل من تشكيلها. إذ إنقسمت الحكومة إلى معسكرين- معسكر يقوده دريج وآخر يقوده نائبه محمود بشير جماع- ولم يمثل هذا الإنقسام حينها أى إنقسام سياسى-أيديولوجى واضح؛ ذلك أن دريج ومحمود كانا فى الواقع عضوين فى حزب الأمة، وبالتالى يستندان إلى نفس الموقف السياسى الأيديولوجى. وعلاوة على ذلك كان الاثنان وقت بدأ الإنقسام عضوان قياديان فى الحزب الشرعى الوحيد، الإتحاد الإشتراكى. وفى الواقع كانا رئيس ونائب رئيس الإتحاد الإشتراكى بحكم منصبيهما. إذن ما المشكلة؟

كان الإتحاد الإشتراكى حزباً بغياب الآخرين by default ذلك أن النظام الحاكم لم يسمح لأحزاب سياسية أخرى بالوجود. وقد صور خطاب النظام الإتحاد الإشتراكى بوصفه التنظيم الحاكم الذي لايخضع لأى حكومة معينة فى أى وقت محدد. وبالتالى فإن العضوية المسبقة والإلتزام المعلن بأيديولوجيته هى شرط على المستوى المعيارى لأن يدخل أى شخص الحكومة. لكن العديدين ممن شغلوا مواقع رئيسية فى الإتحاد الإشتراكى احتفظوا بولاءاتهم الحزبية السابقة، ولو سراً، رغم أن تجليات "بقايا المقاومة" هذه كانت أضعف وسط أعضاء الأحزاب الطائفية التقليدية- حزب الأمة والإتحادى

الديمقراطى. وكان الأخوان المسلمون الذين كانو أكثر تأدلجاً وأفضل تنظيماً إستثناءاً فى هذا. وبما أن بعض أعضائهم القياديين إرتبطوا بإنتفاضة دارفور فى ١٩٨١، فإن "بقايا مقاومتهم" كانت أكثر وضوحاً مما بدر من الآخرين، خاصة حيث لجأوا بعد المصالحة الوطنية فى ١٩٧٨ إلى بناء تنظيمهم من داخل مؤسسات النظام. وفى الواقع فقد عارضت كل الأحزاب المذكورة آنفاً النظام فى الخرطوم قبل المصالحة الوطنية حيث كانت ضمن الجبهة الوطنية فى ليبيا. وقد تبع ذلك أن معظم أعضاء الحكومة الإقليمية فى دارفور كانوا موظفين لا مبالين تجاه النظام ثم عارضوه حتى ١٩٧٨علناً ومايزالون يعارضونه سلبياً بمشاعرهم. ولم ينحل هذا التناقض الظاهر الذى يمثله هذا الموقف حتى سقوط نظام نميرى فى ١٩٨٥.

ونظراً لهذا فقد كان كل أعضاء حكومة دارفور الإقليمية فى وقت ما معارضين للنظام المركزى بإنتماءاتهم الحزبية والأيديولوجية وكانوا حينها أعضاء مشاركين- حتى الأعضاء القياديين منهم- فى الإتحاد الإشتراكى، ما "الإختلاف" الذى خلق الإختلافات بينهم؟ وبعبارة أخرى، ما الذى سبب الإختلاف بين أعضاء الحكومة الإقليمية وإلى أى دوائر لجأت الأجنحة الجديدة لتبحث عن السند؟ وللإجابة على هذا السؤال فقد يكون مفيداً تقديم وصف عريض للمشهد فى دارفور. كان معظم قادة الخدمة المدنية والقوات النظامية فى دارفور ماقبل ١٩٨٠ من السودان النهرى. فكان الحكام وصناع القرار والقضاة والسجانون من السودان النهرى والذين يعتبرهم أهل دارفور عموماً من الغرباء عن الإقليم. وكان الإزدراء والعجرفة والإستغلال جزءاً من سلوك هؤلاء الحكام ذوى السلطة الكلية والمطلقة على محكوميهم. وكان الإحساس بالإستبعاد من السلطة قوياً إلى حد تمخضه عن حركات اللهيب الأحمر وسونى. لكن ومع تراجع هذه المشاعر القوية نهضت حركات أكثر توازناً وبناءة مثل جبهة نهضة دارفور التى ساندها معظم المتعلمين من أبناء دارفور، الذين توقعوا، بفضل تعليمهم، أن مآلهم الصحيح هو أن يحلوا محل السودانيين النهريين الغرباء نسبياً فى إدارة الإقليم. وقد جعلت إنتفاضة دارفور ١٩٨١ هذا التوقع واقعاً فكان تجليه الملموس هو دريج وحكومته المكونة كلها من ابناء دارفور. لكن سرعان ماتقوض هذا الإنصهار السياسى للهويات الإثنية والذى غذته المشاعر القوية ضد المركز المسيطر بسبب عملية الإنشطار فى كل المجموعات الإثنية التى طالبت حكومة دارفور بالمكافاة. وسمحت النخبة الحاكمة لنفسها أن تسقط بفعل هذه الضغوط فى "الفخ الإثنى": إسترضاء المجموعة الإثنية التى ينتمى لها

الواحد منهم على حساب الآخرين أو إطلاق العنان للمحسوبية.

انقسم الراي العام فى دارفور عقب إنتفاضة ١٩٨١، خاصة فى المناطق الحضرية، إلى مجموعتين متعارضتين فى الفترة عقب إنتفاضة ١٩٨١: من شاركوا فى الإنتفاضة عبر المظاهرات ومن حاولوا تخريبها متى كان ذلك ممكناً. فأصبحت الفئة الأولى تسمى الإنتفاضيين وسُميت الفئة الثانية "كلاب الليل" (١٠) وقد أُخذت دلالة هذا الاسم من حادثة تظاهر مجموعة صغيرة من سكان الفاشر ضد محافظ شمال دارفور ليلاً. وحدث هذا أثناء الإنتفاضة واصبح تعبير "كلاب الليل" يعنى كل من يخرج على الدعوة الشعبية التى تنادى بأن يحكم دارفور واحد من أبنائها- ممن ينتمون لها إثنياً. وقد توقع الإنتفاضيون، فى حضر دارفور على الأقل، أن تبعد حكومة دارفور كل الأفراد والجماعات التى لعبت دوراً مخرباً بأى تكلفة من مركز السلطة فى الإقليم. لكن عزل هؤلاء الأفراد والجماعات لم يكن وارداً عند حكومة الإقليم.

ورأى من شاركوا فى إجبار الحكومة المركزية على نقل السلطة إلى ابناء دارفور عبر المظاهرات المتتالية ضرورة إبعاد العناصر النهرية القديمة التى سيطرت على الإقليم ومن يتعاونون معهم محلياً والذين إرتبطوا بالإستغلال والعجرفة عن المشاركة. لذا فهم لا يريدون أحداً منهم. وعلى هذه الخلفية من تفويض السلطة السياسية والتوقعات العامة المحبطة والمواقف العقلانية- لكن التى لايمكن قبولها محلياً- التى اتخذتها الحكومة المشكلة حديثاً تعقد الصراع فى النهاية. لكن لا يمكن فهم التأثيرات المدمرة لهذه الخلفية ونتائجها المجتمعية فهماً كاملاً إلا إذا قدمنا وصفاً لبعض ملامح الوضع الأيكولوجى فى الإقليم وبعض العوامل الدولية التى جعلت دارفور إما منطقة تجمع عملياتي أو منطقة لوجستية أو مسرح عمليات حربية للمجموعات الدولية.

تعقد الصراع

كانت الصراعات الإثنية تحدث، قبل تفويض السلطة وإقامة حكومة إقليمية يشغلها أناس ينحدرون إثنياً من دارفور، إما بسبب تنافس المجموعات على الموارد الطبيعية من مراع ومياه أو بسبب الغارات المتبادلة على الماشية. وقد ظلت معظم هذه الصراعات تحت سيطرة مؤسسات الحكومة وحُلت، فى معظم الحالات، عن طريق مؤتمرات المصالحة القبلية التى تدعمها سلطات المحافظة أو السلطات المحلية مع "الأجاويد" ليدخلوا الطرفين المتعاديين فى إتفاقية. وكانت السلطات الحكومية تلعب عادة دور الوسيط المحايد ولاحقاً دور

الضامن في الوفاء بشروط الإتفاقية. وسبب هذه الممارسة الثابتة هو أن معظم أفراد الحكومة إما غرباء كلية بالنسبة لأطراف الصراع كما فى حالة الإستعمار البريطانى أو من المجموعات السودانية-النهرية ممن لاعلاقة لهم بالمجموعات القبلية المحلية. لذا كانوا مهتمين أساساً ببقاء الوضع كما هو وإستعادة استقرار يضمن موقعهم المسيطر.

تغير وضع النزاع بعد ١٩٨١ بشكل درامي. إذ تولى مقاليد السلطة أناس ينتمون اثنياً لأطراف الصراع. ورغم أن الإنحياز لم يظهر بالضرورة نتيجة لهذه الحقيقة، إلا أن العديدين من موظفى الحكومة، وليس كلهم، بدءوا بمرور الوقت يتخذون مواقف منحازة فى الصراعات الإثنية المحلية. وبدأ القادة فى حكومة دارفور مبكراً منذ ١٩٨١ يعرّفون معارضيهم بمثل هذه التصنيفات. وقد بدأ هذا فى الجلسات الخاصة التى سرعان ماخرج محتواها إلي العامة. وهذه هى المرحلة التى تبلور فيها التحالفان السياسيان المتعارضان: الزغاوة ومجموعات العرب الرُحّل والأخوان المسلمون، من جانب، والفور والتنجور وعناصر نخبة دارفور الحضرية، من الجانب الآخر.

قاد المجموعة الأولى محمود جماع (نائب الحاكم وقتها وهو من الزغاوة) وكان يقود الثانية دريج (الحاكم حينها وهو من الفور). وقد أُجريت الإنتخابات لمنصب الحاكم فى ١٩٨٢ وكسبها دريج.

التدهور الأيكولوجي وتزايد المنافسة

عندما إنتهت ثورة دارفور بنجاح وأُقيمت حكومة كلها من ابناء دارفور- كانت الظروف البيئية قد تدهورت سلفاً إلى درجة غير مسبوقة فى النصف الشمالى من الإقليم. فتسبب هذا فى هجرة واسعة للمجموعات السكانية والمواشى إلى الأحزمة الزراعية وسط دارفور، قلب ارض الفور، ومن مجموعات الفور الإثنية الأخرى ذات التراث المديد فى الزراعة المطرية المستقرة التى تقوم على نظم ملكية تستبعد من هم من غير اعضاء المجموعة: نظام الحاكورة.(١١) ويقوم نظام "الحاكورة" على اراض خصصها سلاطين الفور لزعماء مجموعات إثنية أو عائلات معينة ليفيد منها اعضاء هذه المجموعات على المشاع. وفي كل موقع، حيث كانت هذه الممارسة تتم وسط الفور، خصص زعيم ما حقوق الإنتفاع بالأرض لأعضاء مجموعة ذات منحدر إثنى مختلف. وبينما يمكن تخصيص الأرض للأغراب ومن لاينتمون للفور بشروط إنتفاع مقابل عشر المحصول، خلق تدفق مجموعات قبلية بكاملها المشاكل التى لم تقتصر على

توفر الأراضى الصالحة للزراعة فحسب، وإنما طرح إسئلة سياسية حول تحول ملكية الأرض، بالتالى، نظام السلطة السياسية. وكانت سرقة الماشية عبر الحدود الإثنية منتشرة وقد تسببت- رغم أنها حوداث محلية- فى صراعات إثنية خطيرة وعديدة. وقد كان هذا هو الوضع بالضبط عندما استلم دريج قيادة دارفور.

امتلأت مناطق دارفور والبرقيد والبرتى والداجو بالمجموعات النازحة من شمال دارفور، وكان الزغاوة ومختلف مجموعات "الإبالة" الرُحّل من ذوى الأصول العربية الذين قاست مراعيهم التقليدية أكثر من الأزمة الأيكولوجية لإيوائهم فى تلك المناطق. وفى هذا الوضع المضطرب سلفاً ضربت مجاعة ١٩٨٣-٨٤ المنطقة. وبينما كان مجرد بقاء بعض المجموعات مهدداً بسبب التأثيرات المتضافرة للوضع الأيكولوجى والمجاعة، بدأت بعض النزاعات الإثنية المحلية تخرج عن نطاق السيطرة وشملت مجموعات إثنية كاملة ومنطقة جغرافية واسعة. فحاولت المجموعات الإثنية المستقرة العاملة بالزراعة- الفور والبرقيد- بشدة إبعاد المجموعات المهاجرة عن أراضيهم، إذ خشوا أن تغير أعدادهم التوازنات الإثنية فتؤثر، بالتالى، على الحقوق العرفية للمجموعات المضيفة. كان الفور يستقبلون ضيوفهم تقليدياً ويقتسمون معهم مواردهم فى الظروف العادية التى تكون فيها أعداد المهاجرين إلى المجتمعات المستقرة قليلة. ولو رفض أى مهاجرين العودة إلى مواطنهم الأصلية يصبحون جزءاً من النظم السياسية والإجتماعية المحلية.(١٢) وحتي لو لم يتم إستيعابهم بالمعنى الثقافى فإنهم يندرجون فى النظام السياسى المحلى. ولم تكن ميزة للمهاجرين أن يصروا على إختلاف خلفيتهم الإثنية، لذا فقد كانوا يسقطون إختلافاتهم. وعلاوة على ذلك توطدت العلاقات بين هؤلاء القادمين والفور عبر التزاوج وتراجعت عملية الدفاع عن الحدود إلى حدها الأدنى. وحتى التباينات اللغوية أمكن التغلب عليها فى سنوات قليلة لصالح لغة الجماعة المضيفة. وهكذا أصبح الزغاوة فوراً وكذلك أصبح العزب فوراً. وهذه عمليات مجتمعية طوعية لا تختلف كثيراً عما أورده هالاند Halandفي ١٩٦٩-١٩٧٢. لقد كان التعايش الإثنى سلمياً بقدر ما اعترف المهاجرون بملكية الفور للأرض.

كان تدفق المجموعات الإثنية فى منطقة الفور فى السبعينيات والثمانينيات ذو طبيعة مختلفة كلية. إذ جاءت مجموعات النازحين الهاربة من المناطق التى ضربها الجفاف والجوع لتبقى. فآثروا مفهوماً مختلفاً فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية ليدفعوا مصالحهم قدماً. إذ أرادوا أن يُنظر لهم

كسودانيين ذوى حقوق متساوية غير قابلة للتصرف فى كل الموارد الإنتاجية المتاحة. وقد جُسِّرت الفجوة بين هذا المفهوم الجديد ونظام "الحاكورة" لملكية الأرض السائد وسط الفور بعدد من الحروب الإثنية. وكل موقف من هذين الموقفين سنده تبرير أيديولوجي هو عنصرى فى محتواه. وغالت كل مجموعة فى تأكيد إختلافاتها الثقافية عن الأخرى فبررت، بالتالى، ثقافياً الدعوة إلى إدارة منفصلة، ليس على أساس جغرافى وإنما على أساس إثني.

كذلك إنقسمت الحكومة الإقليمية التى طغت عليها هذه المشكلات الإثنية على أسس إثنية- تساند كل مجموعة أو مجموعات دعاوى أحد أطراف الصراع مباشرة. وحيث ان الحاكم من الفور فقد لعبت المجموعات الأخرى على هذا الوتر، مقنعة نفسها بأنها تلاقى معاملة غير عادلة لأن هذه حكومة يقودها الفور. فتعاملوا مع الفور وفقاً لهذا فكانت تقع حوادث نهب مسلح فى الحزام الزراعى وسط دارفور. ثم فجأة غادر دريج الإقليم إحتجاجاً على ما أبدته الحكومة المركزية فى الخرطوم من إمتناع عن الإعتراف علناً بمدى انتشار المجاعة فى ١٩٨٣.

العوامل الدولية فى الصراع الإثنى
تأثير الصراع التشادى

يجدر بنا أن نتذكر أن السودان وتشاد يشتركان فى حدود طويلة ويقتسمان، بالتالى، عدداً من المجموعات الإثنية. وقد أثر عدم الإستقرار والحروب المديدة فى تشاد على السودان لأن الأطراف المتحاربة تسعى دائماً إلى اللجوء وسط أقاربهم الإثنيين عبر الحدود. وكانت المناطق الحدودية التى توفر المراعى للماشية التشادية والسودانية مناطق لايمكن دخولها بسبب إنعدام الأمن كليةً أو جزئياً. وقد دُفع الرعاة فى الجانبين إلى المراع المتناقصة أبداً والمتدهورة بشدة داخل السودان حيث تمارس الزراعة أيضاً. وقد كان لتركز الماشية والزراعة فى ممرات شديدة الضيق فى الداخل أثره فى مفاقمة الشروط البيئية المتدهورة أصلاً بسبب فشل مواسم المطر المتتالية والاستخدام المنهك للأرض المنتجة. وكانت النزاعات الإثنية متفشية سلفاً عندما ضربت مجاعة ١٩٨٣-١٩٨٤ المنطقة مما دفع بالسكان المحليين قدماً فى إتجاه الجنوب نحو الحزام الزراعى وسط دارفور. إن تركز مجموعات رعوية وشبه رعوية بمواشيهم فى منطقة مأهولة سلفاً بالمزارعين المستقرين، الذين تشمل أنماط إستخدامهم للأرض زراعة أشجار الفاكهة وزراعة الخضروات على مدار العام، يقود حتماً

إلى العديد من أشكال المواجهة، خاصة عندما تنتمى هذه الأطراف إلى مجموعات إثنية مختلفة. وقد كانت الحكومة الموجودة فى عاصمة دارفور يقودها الفور كما أشرنا انفاً فى هذه الدراسة.

طرد حسين هبرى فى ١٩٨٢ جوكوني رئيس تشاد الذي كانت تسانده ليبيا حينها من منصبه. وكانت دارفور هى ميدان الإنطلاق مع دعم عسكرى قدمته حكومتا مصر والولايات المتحدة حيث لعبت حكومة السودان بقيادة نميرى دوراً بارزاً فى العمليات العسكرية. وقد جعلت رغبة السودان ومصر والولايات المتحدرة ومتمردى هبرى فى إحباط تطلعات ليبيا للتوسع جنوباً هذا التحالف يستمر. وفى سعى ليبيا لأن تعوض بعض نفوذها فى تشاد حاول الليبيون خوض الحرب بالوكالة عبر إستخدام مايُسمى بالفيلق الإسلامى- وهو قوة متعددة الجنسيات مكونة من العمال المهاجرين وفلول الجماعات التشادية المعارضة. وكان التركيب الإثنى للتحالف الحاكم فى حكومة هبرى مابعد ١٩٨٢ مكوناً من ممثلى المجموعات القبلية التالية: السارا (جنوبيون مسيحيون) والقرعان (مجموعة هبرى) والزغاوة الهاجيراى. وبما أن كل هذه المجموعات غير عربية فقد بدات ليبيا تجند القبائل العربية التى كان إستبعادها من السلطة فى نجامينا راضحاً سلفاً. وقد دعم هذه الانعطافة أيديولوجيا تُدافع عن مد الحزام العربى فى افريقيا. ولم يكن التجنيد وسط مجموعات العرب الرحل المتوزعة على مناطق الحدود بين السودان وتشاد صعباً. فإرتحلت الأسلحة والذخيرة والأموال الليبية بسهولة عبر الحدود السودانية، وبسهولة وجدت متلقيها وسط مجموعات العرب الرحل، السودانيين والتشاديين معاً، فى وحول السفوح الجنوبية والغربية لجبل مرة فى قلب أرض الفور.

كانت العقبة التى واجهتها العمليات الحربية هى حكومة نميرى المتحالفة مع الولايات المتحدة ومصر. وقد إنزاحت هذه العقبة عندما سقط نميرى فى ١٩٨٥. فاستغل الليبيون بفاعلية ماتلا ذلك من عدم استقرار سياسى فى السودان خلال ١٩٨٥-١٩٨٦ لتعزيز خطوط إمدادهم إلى المعارضة التشادية والمجموعات العربية فى دارفور. وأبرز هذه المجموعات هى مجموعة الشيخ بن عمر المكونة من القبائل العربية البدوية التى تتوزع مناطقها القبلية الحدود السودانية- التشادية. وبينما كان متلقو الأسلحة الليبية الأساسيين هم المجموعات العربية التشادية التى تهدف إلى زعزعة تشاد، إلا انه سُلحت أيضاً مجموعات عربية سودانية مثل المسيرية الزرق وبنى هلبة بنفس الطريقة. وبالطبع وجدت إمدادات السلاح الكبيرة طريقها بشكل غير مباشر إلى

مجموعات قبلية أخرى في دارفور، رغم أن الشحنات لم تكن موجهة لهم فى المقام الأول. وقادت ضرورة تأمين إمدادات الغذاء والدعم لكل طرف تشادى إلى تسليح حلفاء محليين فى دارفور. كانت الأسلحة زهيدة الثمن ومتوفرة فقد بيع الكلاشنكوف (AK 47)مثلاً بإضافاته بأقل من ٤٠ دولاراً فى ١٩٨٦. وينطبق الشىء نفسه على قاذفات وأسلحة أخرى مدمرة.

لكن الأكثر صلة بموضوعنا هو حقيقة أن معظم مجموعات المعارضة التشادية العربية قد إنتقلت بمواشيها إلى مناطق الفور لأن سلسلة جبل مرة توفر نوعاً من الحماية الطبيعية التى تجعل من الصعب على قوات الحكومة التشادية أن تقتحمها. واجه الفور، وهم المزارعون المستقرون المسالمون، العديد من المشكلات عشية تدفق المجموعات العربية البدوية ومواشيها إلى منطقة تسودها الزراعة. وقد نشأت هذه المشكلات من إنتهاك الحيوانات للمزارع وتدمير المحاصيل والمنافسة عامة على الموارد الإنتاجية، ذلك أن معظم المناطق الغنية بالمياه تقع داخل مناطق ذات زراعة واسعة. وقادت المشكلات التى سببها تدمير الرعاة العرب للمحاصيل إلي حوادث نهب إنتقامية متبادلة- سرقة كل طرف من ماشية الآخر، حرق المزارع، حرق عشب المراعى على يد الفور والعرب، بغض النظر عما إذا كان هؤلاد العرب تشاديين أو سودانيين. وطاردت القوات التشادية المعارضة التشادية من تشاد إلى داخل السودان وسرقت القوات التشادية شبه العسكرية قطعان الإبل التى يملكها البدو التشاديين الهاربين من الإضطهاد. وقد جعل هذا منطقة الفور منطقة إضطراب حتي بالنسبة للفور. وقد حدثت معارك كبيرة عدة مرات هناك وسقط أفراد من الفور "كدمار غير مباشر".(١٣)

قرر الفور الواقعون تحت هذه الضغوط التحرك. فلجئوا إلى الحرائق الواسعة للمراعى بهدف إجبار العرب على الإنتقال إلى مراع أخرى وحاولوا أن يمنعوا الوصول إلي موارد المياه وواجهوا نفس النوع من الإنتقام عندما سرق العرب ماشيتهم. وبدأ العرب ينتقمون بحرق قرى ومزارع الفور وإقتلاع أشجار البساتين وتدمير معدات الفور الزراعية مثل مضخات المياه والمحاريث والجرارات. وجاءت القبائل العربية السودانية المجاورة للفور لمساعدة إخوانهم "عرب تشاد". وسرعان ما إتخذت الحرب نزعات ايديولوجية محملة بالتعصب القبلى. كانت العصابات العربية المسماة "جانجاويد" و "الفرسان" تتجول فى مناطق الفور وهى تحرق القرى وتقتل بلا تمييز وتستولى على ممتلكات الفور وقتما تشاء. وكانت "الجانجاويد" العربية تذبح كل من تعود هويته القبلية إلى

الفور أو بدت ملامحه أو سحنته فوراوية سواء فى الطرق أو في القرى. وبدأ الفور بدورهم يطورون مجموعاتهم الخاصة (المليشيات) وكانت إستجابتهم مشابهة.

لم توزع العناصر المدعومة من ليبيا الأسلحة والأموال فحسب، بل مرروا أيضاً رسالة مفادها أن العرب هم السلطة فى المنطقة. ومن الناحية الأخري لم تعالج العناصر الفوراوية فى قيادة الحكومة الإقليمية الوضع فى دارفور فى ذلك الوقت بشكل يبدد مخاوف العرب. فقد كان الفور يتصرفون حيالهم وكأن سلطنة الفور فى القرن السابع عشر قد عادت إلي مكانها. وكان العرب يعتقدون أنهم يحاربون وظهرهم إلى الجدار: كانت القوات العسكرية وشبه العسكرية التشادية تطاردهم عبر الحدود والفور يواجهونهم. وسعي العرب إلى دعم المجموعات العربية البدوية فى السودان، خاصة فى محافظة كردفان المجاورة وكونوا فى النهاية منظمة سُميت "التجمع العربي". وضمت المنظمة ٢٧ مجموعة عربية لاتجمعها روابط قرابية رغم أنها كلها تزعم أن أصولها عربية من ناحية العنصر. وإنصبت العداوات المعلنة لهذا التجمع نحو كل الزرق (السود). وكانت واحدة من أبرز ملامح هذا النزاع هى حقيقة أن كل جانب نمى أيديولوجيا عنصرية تجاه الآخر. وقد عمل هذا على خلق التبريرات الثقافية والسياسية للقتل الجماعى والحرائق على أساس إثنى: عرب- فور. وكانت "الجانجاويد" هى الأداة للموقف العربى العنصرى ضد الفور. وتوسعاً ضد السود فى دارفور. وكانت المليشيات هى أداة الفور للدفاع عن انفسهم وأُستخدمت لاحقاً لمد الصلات مع الجيش الشعبى لتحرير السودان.

تأثير الحروب الليبية التشادية

واصلت ليبيا جهودها لممارسة نفوذها عبر التحركات العسكرية المباشرة بعد تنصيب هبرى فى نجامينا فى ١٩٨٢ بهدف زعزعة نظام نجامينا المدعوم من الولايات المتحدة ومصر والسودان (وأحياناً العراق). وكانت العقبة الوحيدة أمام غزو تشاد هى إلتزام فرنسا الصريح بحماية الوحدة والسيادة الوطنية لمستعمرتها السابقة عبر الحفاظ على وجود عسكرى نشط هناك. وكانت المنطقة أسفل خط عرض ١٦ ش منطقة محرمة على أي شكل من الوجود الليبي. ولكن ومنذ ١٩٨٦ بدأت حكومة هبرى مبادرة عسكرية تحت ذريعة تحرير شريط أوزو الذى كان فيما سبق لساناً ليبياً (بالأمر الواقع) داخل تشاد. وواصلت قوات هبرى، التى تحظى بدعم عدد من القوى الدولية والاقليمية الكبيرة

بهدف زعزعة ليبيا القذافية، هجومها فإندلعت الحرب فى ١٩٨٦-٨٧. بل كانت القوات الليبية، قبل التوصل إلى إتفاق وقف إطلاق النار بين البلدين فى الربع الأخير من عام ١٩٨٧، تسيطر على الجزء الشمالى من بلادها وكانت تندفع إلى داخل ليبيا.

هناك نقطتان فى هذا النزاع الدولى تتصلان بنقاشنا حول نزاع العرب-الفور. أولاً، لم يؤد دحر القوات الليبية الأفضل تجهيزاً على يد الجيش التشادى الرّث المكون من عدة قوات حرب عصابات- رغم أن الطيران الفرنسي دعمه سراً وأحياناً علناً- سوى إلى شحذ محاولات ليبيا السرية لإسقاط نظام هبرى. لكن ونتيجة لهذا التحرك وقعت دارفور أكثر وأكثر فى شراك هذه النزاعات الدولية المعقدة. ثانياً، لم يكن أمام الليبيين من خيار سوى اللجوء إلى الحرب بالوكالة وإستخدام العرب الرُحَّل، المجموعة الوحيدة التى لم يشملها التوازن الإثنى فى ترتيبات توزيع السلطة التشادية، إذ كان الليبيون قد هُزموا فى ميدان المعركة وحالت القوة الجوية الفرنسية من دخولهم جولة ثانية ضد هبرى. ونتيجة لهذا تدفقت المزيد من الأسلحة والذخائر والأموال إلى دارفور. وقد تعزز تأثير هذا التدفق بالدعاية الأيديولوجية القابلة للترويج والقائلة أن العرب هم القوة المسيطرة فى المنطقة. لم يكن الليبيون يستطيعون حتى سقوط نميرى فى ١٩٨٥ إستخدام السودان كممر إلى تشاد. فقد تدهورت العلاقات بين البلدين إلى حد بعيد عقب محاولة المجموعة السودانية المعارضة فى الخارج (الجبهة الوطنية) اسقاط نميرى بمساندة ليبية كبيرة فى غزو لم يصمد طويلاً فى ١٩٧٦. وحيث أن نميرى لم يعد فى السلطة فى الخرطوم فقد كان الليبيون يستطيعون إستئناف إستخدام غرب السودان؛ أى دارفور، كممر إلى تشاد. وقد ضمن الليبيون بمساعدتهم المالية لحزب الصادق المهدى (حزب الأمة) فى إنتخابات ١٩٨٦ تعاونهم مع نظام المهدى الذى إستمر لثلاث سنوات (١٩٨٦-١٩٨٩).

سهل تولى الصادق المهدى لرئاسة الوزراء، وهو المدين بالكثير لطرابلس نتيجة لإنتخابات ١٩٨٦ البرلمانية، للوجود الليبي أن يصبح أكثر سفوراً فى دارفور رغم حقيقة إنتقاد أهل دارفور لهذا الوجود. وكان هذا وقت إندلاع الحرب التشادية- الليبية حيث أخذ الجيش التشادى قوة ليبية كبيرة كسجناء حرب من عوادى دوم. وقد عمل التحالف المعادى لليبيا على تحويل الأسرى الليبيين إلى قوة مضادة لإسقاط النظام الليبى. وأصبحت الأنشطة الليبية فى دارفور أكثر كثافة حيث حركت قوات وأسلحة إلى هذه الجبهة، إذ شكل الفرنسيون حاجزاً أمامه فى الجبهة الشمالية.

إحتاج التشاديون بدورهم فى ظل هذا الوضع العسكرى إلى حلفاء وسط المجموعات الإثنية السودانية بهدف إضعاف العرب "الرحل" التشاديين الذين وفروا أرضية لتجنيد المجموعات المعارضة المدعومة من ليبيا. ولأن الليبيين وجدوا حليفاً محلياً تمثل فى قوة مليشيا بنى هلبة (العرب)، بدأ التشاديون يديرون قوة شبه عسكرية تم تجنيدها أساساً من الزغاوة البديات لمضايقة العرب ونهب جمالهم وهى العمود الفقرى لبقائهم الإقتصادى. وقد اعتبرت الحكومة التشادية هذه الخطوة كعملية مشروعة لإستعادة الثروة الوطنية التشادية التى هُربت بطريقة غير مشروعة من تشاد إلى السودان. وعلى الرغم من أن الحكومة التشادية لم تعترف أبداً بمسئوليتها عن هذه القوات شبه العسكرية، إلا أن قواتها خرقت القوانين الدولية وعبرت الحدود إلى السودان لتقوم بعمليات حربية دون أن تجد عقاباً. وقد أُعتبرت الانتهاكات التشادية كمعادل لتورط الحكومة السودانية فى العمليات الليبية.

وبالإضافة إلى ذلك ظهرت مجموعات صغيرة مستقلة إنقسمت من مختلف المجموعات المدعومة من ليبيا وتشاد. فبدأت تعمل خارج سيطرة أى من الحكومتين أو المجموعات الاثنية الرئيسية المشاركة فى الصراع. وقد عملت هذه المجموعات المسلحة بالجرانوف والكلاشينكوف والجى ثرى والآر بى جى والرشاشات الآلية الثقيلة- مما يوضح أنها إما مدعومة من ليبيا أو تشاد- إنطلاقاً من قواعد فى أطراف المناطق شبه الصحراوية فى شمال دارفور كعصابات مسلحة. وقد تحول نزاع العرب- الفور، فى ظل هذه العوامل، إلى حرب إثنية كاملة. ونظراً لحقيقة أن العرب كانوا يجدون سلفاً الرعاية من قوى خارجية وأن الحكومة السودانية قد زودت بعض مجموعاتهم بالسلاح لصد الجيش الشعبى لتحرير السودان فى الأطراف الجنوبية لدارفور، فقد أجبرت هذه التصورات فى الإقليم الفور للبحث عن حلفاء داخليين وخارجيين من أجل دعم مماثل. وعلى الرغم من أنهم كانوا يستطيعون فتح مكتب فى نجامينا خلال عهد هبرى (حتى ديسمبر ١٩٩٠)، إلا أن الفور إعتمدوا على أنفسهم خلال معظم فترة النزاع.

نتائج تفويض السلطة وتعقد الصراع

يوضح الجدول التالى بعض "مؤتمرات الصلح" الإثنية الرئيسية التى انعقدت فى دارفور عقب الإستقلال. وقد جمعنا هذا الجدول من سجلات مكتب الشئون القبلية فى الفاشر فى يونيو ١٩٩٠.

وكما يوضح الجدول فإن الأسباب الرئيسية لهذه النزاعات كانت هى الوصول إلي الموارد الطبيعية- المرعى والمياه بجانب سرقات الحيوانات. وقد حدثت هذه النزاعات أيضاً بين الرعاة وبين الرعاة والمزارعين. وعلاوة على ذلك كانت إحتمالات حدوث النزاعات الإثنية بين مجموعات الرعاة العربية عالية مثل إحتمالات حدوثها بين مجموعات العرب الرُحَّل والمجموعات غير العربية من الرحل أو المزارعين. ومع ذلك فقد دخلت فى تسع من ثلاثة عشر حادثة عُقدت فيها مؤتمرات "صلح" مجموعات رعاة عربية كأطراف فى هذه الصراعات. وكانت هناك أربع حالات كان أطراف النزاع فيها من غير العرب. ويجدر بنا كذلك أن نلاحظ أن الحالات الأربعة كان فيها طرف عربى مع طرف غير عربى. ويبدو أن محافظة جنوب دارفور من بين محافظتى إقليم دارفور هى صاحبة الرقم الأعلى من مؤتمرات المصالحة التى عقدت لحل النزاعات الإثنية. إذ عقدت تسع من المؤتمرات فى جنوب دارفور بينما عقدت أربع منها فقط فى شمال دارفور.

ويفسر هذا عملياً حقيقة أن جنوب دارفور هى الأغنى من ناحية الإنتاج الزاعى والحيوانى إلي حد بعيد وأن مناطق إستقبال هجرات الرعاة تقع فى أراضيها.

إن النزاعات الإثنية، بعيداً عن حالة دخول الفور و٢٧ قبيلة عربية فيها، تعزى عادة إلى سرقات الثروة الحيوانية والغارات المتبادلة وعدم السماح بالوصول إلى الأراضى المنتجة والسنوات "العجفاء" والخوف من أمراض الحيوانات والخوف من إنهاك المراعى. وكقاعدة عامة، فإن كل النزاعات تشمل خسائر فى الأرواح والحيوانات تسوى "بالدية" والتعويض المادى بين أطراف الصراع. وتؤدى السلطات الحكومية المحلية وسلطات المحافظة دور الضامن للوفاء بشروط الإتفاقيات التى تتوصل لها المؤتمرات. وتكفل المراقبة المستمرة لتنفيذ الشروط ومسئولية الزعماء المحليين متانة التسويات التى تم التوصل إليها.

وتمثل حالة الفور/العرب نزاعاً إثنياً ذى طبيعة مختلفة فى هذا النطاق: فبينما كانت حرية الحركة فى المنطقة هى السبب الأولى، تحول النزاع بسرعة إلى حرب عنصرية حركها التعصب الإثنى والتحامل العنصرى والذى استلزم الغزو والإخضاع السياسى. وقد قامت صيحة الحرب على التلاعب بالرموز العنصرية من الجانبين. جاهدت "الجانجاويد" العربية لمد "الحزام العربى" بمحاولة إفناء الفور بحرق قراهم وذبح أهاليهم والإستيلاء على ممتلكاتهم. ولم

توفر المرافق العامة مثل المدارس والمساجد والشفخانات، ناهيك عن نساء الفور وأطفالهم وشيوخهم. وردت ميليشيا الفور بطرق مماثلة وبررت تصرفاتها بشعاراتها حول " الحزام الأفريقي" في دارفور. لقد كانت هذه الحرب أكبر من سيطرة الزعماء المحليين التقليديين؛ إذ جاهد الشباب المتعلمون من الجانبين لتعبئة جماهيرهم المقيمين فى الحضر لهذه الحرب. وعلاوة على ذلك حرقت المليشيا المراعى لتجويع العرب وقطعانهم فى أراضى الفور ومنعت "ورودهم" إلى مناطق المياه. وفى هذا الحقل الدامى والكارثى دخل الإستغلاليون الذين سرقوا الثروة الحيوانية للعرب والفور معاً. لقد وقع اللوم، بالطبع، على الأطراف المتحاربة، وقد زاد هذا من النزاع العنيف بينهما.

وبينما كان هذا الصراع هو الصراع الوحيد الذى إتخذ طابع الحرب العنصرية، تكاثرت النزاعات الإثنية فى دارفور بحلول العام ١٩٨٨، فسادت حالة من "صراع الكل ضد الكل" فى الإقليم. وقد شُلت الحكومتان المركزية والإقليمية وكانت العلاقت بين المجموعات الإثنية مريرة بحيث أن إحتمالات أى مصالحة كانت أكثر من مظلمة. وبالإضافة إلى ذلك كانت قوات الأمن تصب الزيت على النار بارتكابها الفظاعات ضد السكان المدنيين وقتما تُدعى لفض إشتباك المتقاتلين ومطاردة عصابات قطاع الطرق. ولم يكن للحكومة الإقليمية ولا الحكومة المركزية الكثير من المصداقية فى دارفور الريفية. وفى الواقع، فقد حاولت الحكومة المركزية التهرب من المشكلة بعزوها فى بعض الحالات لما أسمته النهب المسلح وبإرجاعها فى حالات أخرى إلى الطبقة المتعلمة فى دارفور. وقد بدا الوضع فى نهاية الأمر كما لو كان يحتاج تغييراً كبيراً للإمساك بالمشكلات الإثنية لدارفور.

المجلس الوطنى لإنقاذ دارفور

تشكلت فى هذا الوضع الكالح هيئة غير رسمية فى الخرطوم هى المجلس الوطنى لإنقاذ دارفور فى مارس ١٩٨٨. وقد صدرت المبادرة عن بعض مثقفى دارفور المقيمين فى الخرطوم. وكانت نتاجاً لمناقشات غير رسمية متواصلة قام بها أبناء دارفور المتعلمين الذين ضاقوا ذرعاً من الإتهامات القائلة إن أبناء دارفور من المتعلمين هم الذين يغذون القبلية ويتلاعبون بالصراعات الإثنية في دارفور. وقد تشكلت لجنة تنفيذية للمجلس فى إجتماع عُقد فى جامعة الخرطوم فى فبراير ١٩٨٨ كمحاولة للتغلب على الإنتماءات الإثنية الضيقة- وهنا جاءت إضافة "الوطنى" لاسم الهيئة. وكان الشعار الذى تبناه المجلس هو "إنقاذ

دارفور واجب وطني". وضم أعضاء المجلس أساتذة جامعات وبرلمانيون (يمثلون مختلف دوائر دارفور) ورجال أعمال وموظفون وعمال من أصول دارفورية في العاصمة. وقد خرج ٣٤ من أعضاء البرلمان المنتمين إلى حزب الأمة، لأسباب مختلفة تتصل بسياسة الحزب، من الإجتماع الأول للمجلس، بينما ظل الأعضاء المنتمين إلى الحزب الإتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية نشطين في المجلس وقاموا بمهام عملية.(١٤)

دعا المجلس، بعد إصدار عدد من النشرات الصحفية التي اجْلَت أهداف المجلس، إلى مسيرة "صامتة" إحتجاجاً علىٰ ماإعتبره موقفاً سلبياً من الحكومة التي يسيطر عليها حزب الأمة إزاء وجود قوات ليبية وفصائل تشادية معارضة في دارفور. وحاول حزب الأمة منع المسيرة من الخروج في الخرطوم. وبالطبع وُجِّه ممثلو الحزب الأربع والثلاثين بعدم المشاركة في المسيرة وأذعنوا لهذا التوجيه. .

قرر المجلس الوطني لإنقاذ دارفور "غير الرسمي" تعبئة ٤٠،٠٠٠ متظاهرا (Salih, K.M.1990)يمثلون مختف فئات سكان دارفور. وقد سارت مسيرة صامتة إلى مجلس الوزراء في ١٢ مارس ١٩٨٨ بمذكرة تحتج وتنتقد وجود القوات التشادية والليبية في غرب السودان. وقد دفع هذا بما يحدث في دارفور إلى قلب السجال السياسي. وقد أخذ حزب الأمة الأمر بجدية بهدف الحفاظ على أتباعه في دارفور. وفي هذا السياق إتخذ د. السيسي المبادرة، التي ذكرناها في بداية هذا المقال، لمصالحة الفور والعرب والتي وقعت في ٨ يوليو ١٩٨٩. لكن التوقيع تم في ظل حكومة مختلفة، إذ أسقطت حكومة الإئتلاف الحزبي لحزب الأمة والتي كان د. السيسي عضواً فيها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ على يد إنقلاب عسكري عُرف لاحقاً باسم "ثورة الإنقاذ الوطني". وقد حظرت الحكومة الجديدة كل المنظمات السياسية وغير السياسية بما فيها المجلس الوطني لإنقاذ دارفور.

إتفاقية السلام بين الفور والعرب

طافت لجنة وساطة تضم معظم قادة القبائل في دارفور منطقة النزاع إبتداء من فبراير وحتى مايو ١٩٨٩ وتحدثوا إلى أطرافه محاولين حملهم على قبول مبدأ المفاوضات السلمية كوسيلة وحيدة لحل النزاعات في الإقليم. ولم يوافق قادة العرب والفور على الإجتماع في الفاشر إلا في مايو ١٩٨٩. وأُتفق على عقد هذا الإجتماع في ١٥ مايو ١٩٨٩. لكن الهدنة القلقة التي تم التوصل

لها عبر العمل الدؤوب للوسطاء إنهارت فى ١٣ مايو واستمر العنف حتى ١٧ مايو ١٩٨٩ . وقد كان العنف شاملاً بحيث لم يوفر أحداً.

وعندما إنعقد إجتماع طرفى النزاع الرئيسيين أخيراً فى ٢٩ مايو ١٩٨٩ كان السلام اقرب مما مضى، ولام الطرفان النزوع العنصرى لأحدهما الآخر، وقد استمرت المفاوضات حتى يونيو ١٩٨٩ عندما وصلت إلى نقطة مسدودة. لكن إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ كان له تأثير إيجابى على المفاوضات إذ أصبحت الإتفاقية جاهزة بعد اسبوع من الإنقلاب فوقعت فى ٨ يوليو من قبل أطراف الصراع والوسطاء وصدقت عليها الحكومة فى الخرطوم.

وفيما يلى الشروط الأساسية فى إتفاقية المصالحة بين العرب والفور:

١- حل مليشيات الفور والعرب ومليشيات أى مجموعة قبلية أخرى مسلحة. وأن يُكفل وجود الحكومة فى شكل القوات المسلحة وتحديد ميعاد لتسليم أى اسلحة غير مشروعة تحملها القبائل مقابل تعويض سخي.

٢- أن ترحل الحكومة أى أغراب يدخلون دارفور بطريقة غير مشروعة.

٣- تضطلع الحكومة بفتح مسارات الهجرة للرُحَّل طبقاً لإتفاقيات دائمة. كما تحتفظ بوجود ثقيل لحماية حقوق الرعاة والمزارعين.

٤- أن ترحل الحكومة أى مجموعات إحتلت قرى أو حقول أثناء النزاع وأن تعيد سكانها الأصليين.

٥- أن تحل الحكومة أى منظمات لاتعمل وفقاً للقانون وأن تضع أعضائها تحت المراقبة.

٦- أن تراقب الحكومة بدقة أنشطة كل المنظمات الأجنبية العاملة فى الإقليم.

٧- أن تصدر الحكومة القوانين التى تضع عقوبات قاسية على من يحرقون المراعى ويغلقون مسارات الهجرة وينصبون زرايب الهواء غير الضرورية ويقطعون الأشجار أو يدمرون الحقول.(١٥)

٨- أن يتلقى أى طرف يخرق هذه الإتفاقيات اقصى العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات السوداني.

٩- وتقرر لجنة خاصة بمسارات الهجرة والمياه في كل القضايا المتعلقة بهذه النواحى.

وقد طلب المؤتمر من العرب دفع ٤٣٫٢١٨٫٧٧٣ جنيه سودانى كتعويض للفور عن حالات القتل وتدمير الممتلكات. وطلب من الفور دفع ١٠٫٨٨٣٫٤٥٩ جنيه سودانى كتعويض وطلب من الحكومة أن تساهم ب ١٠٫٤٣٣٫٣٥٠ جنيه لطرفى النزاع. وقد وقع على هذه البروتوكولات ١١٠ ممثل للعرب و١١٠ ممثل

مؤتمرات الصلح

التايخ	اطراف النزاع	القضايا الاساسية
١٩٥٧	الميدوب مع الكبابيش (شمال دارفور)	الغارات المتبادلة للحصول علي الجمال (الحصول علي اراضى)
١٩٦٨	الرزيقات مع المعاليا (جنوب دافور)	اراضي الرعي وسرقه الماشية (الحصول علي مناطق)
١٩٦٩	الزغاوة مع رزيقات الشمال (شمال دار فور)	الوصول إلي الكلاء والماء (الحصول علي مناطق)
١٩٦٩	الزغاوة مع البيرقد (جنوب دارفور)	الوصول إلي اراضي زراعيه وسرقة الماشية. (الوصول الي اراضى)
١٩٧٤	بنوهلبة مع رزيقات الشمال (جنوب دارفور)	الوصول إلي المرعي والماء وسرقة الماشية. (الوصول الي اراضى)
١٩٧٦	رزيقات الشمال(ام جالول، مهريا عريقات، عطيفات مع بيرقد، داجو وفور(جنوب دارفور)	الوصول إلي المرعي والماء وسرقة الماشية (الوصول الي اراضي)
١٩٨٠	الكبابيش والكواهله ضد الميدوب البرتا والزياديه (شمال دارفور)	الوصول إلي المرعي والماء وسرقه الماشية
١٩٨٢	المسيرية مع الرزيقات (جنوب دارفور)	الوصول الي المرعي والماء وسرقه الماشية
١٩٨٤	قمر المراريت مقابل الفلاته (جنوب دارفور)	الوصول الي المرعي والماء وسرقة الماشية
١٩٨٧	فور كبكابيه مع الزغاوة (شمال دارفور)	الوصول إلي اراضى وسرقة الماشية
١٩٨٩	الفور مقابل ٢٧ قبيله عربية (جنوب دارفور)	اخضاع مناطق، التعصب العرقي، الهيمنة السياسية.
١٩٨٩	قمر مقابل الزغاوة (جنوب دارفور)	الوصول ألي اراضى وسرقة الماشية

للفور و٢١ وسيط فى وجود الحاكم العسكرى لدارفور. لكن هل ستُطبق شروط هذه الإتفاقة وهل ستلقى إحترام الأطراف الموقعة عليها؟

لقد أجهضت فترة إعادة البناء التى كان يفترض أن تعقب توقيع إتفاقية السلام، قبل أن تجد فرصة البداية. إذ بدأ القتل من جديد بعد أشهر قليلة من الإتفاقية. فاتهم الفور العرب بالنهب المسلح وسرقة الماشية وقطع الطرق وحرق قرى الفور. واتهم العرب الفور بمنعهم من الوصول إلى نقاط المياه وحرق المراعى وترويع وقصف معسكراتهم. وقد زعم العرب أن مليشيات الفور لم تُحل وزعم الفور المثل فيما يتعلق بمليشيات العرب وزعم الطرفان أن الحكومة غائبة بشكل واضح عن معظم المناطق المعرضة للنزاع:

صراع قبلى غير "تقليدى"

كانت معظم النزاعات القبلية التى حدثت فى دارفور هى حالات منافسة مباشرة على الموارد الإنتاجية يدخل فيها طرفان. وقد كان نزاع الفور – العرب حالة شاذة بمعنى أن عدداً من الأطراف قد تورط فيها وكان لها دافع أيديولوجى واضح. فقد عاشت القبائل العربية المحلية مثل بنى هلبة وبنى حسين مع الفور بما يمكن وصفه بالتكافل السلمي لردح من الزمن. ومع هذه العلاقات السلمية وتكاملها كان يمكن للفور ان يصبحوا جزءاً من مجموعات البقارة "الرحل" وللبقارة ان يستقروا كمزارعين (Haland,1969).

لكن عامل الدعم الخارجى الذى تمتع به العرب فى شكل إمدادات أسلحة والثقة بالنفس التى نشأت وسط الفور عقب تفويض السلطة فى ١٩٨١ وتسنُّم واحد من الفور لمنصب حاكم الإقليم تغذى كل منهما على الآخر ليخلق الشعور بالتفوق فى المعسكرين. فأراد العرب ان يحتلوا أراضى الفور بقوة السلاح مع أيديدولوجيات عنصرية توفر التبرير الثقافى لإقامة المذابح للفور. وحاول الفور، من ناحية أخرى، أن يبعثوا أسطورة عظمة سلطنة الفور وأخذوا على عاتقهم دور حامل الميراث "الأفريقى الأسود" فى المنطقة.

وقد وجد الفور فى كل هذا الدعم وسط دوائر معينة فى الحكومة الإقليمية، خاصة فى ظل قيادة يوسف بخيت فى الفترة مابين مايو ١٩٨٦ وسبتمبر١٩٨٦. وتلقى العرب من الناحية الأخرى بعض الدعم من الحكومة المركزية عندما سلحت بعض جماعاتهم ليتصدوا لعمليات الجيش الشعبى لتحرير السودان فى جنوب دارفور. وغضت الحكومة المركزية الطرف عن إمدادات الإسلحة القادمة إلى دارفور من ليبيا. وعندما اشتكوا أخيراً إلى

الحكومة المركزية حول كيف أُستبعدوا من السلطة فى دارفور فى أواخر ١٩٨٧، لم يخف العرب ماسُمى بالتجمع العربى- أداة الأيديولوُجيا العنصرية للتفوق العربى فى دارفور. وقد لعبوا، وهم يحدوهم إيمان قوى أنهم يحوزون دعم الحكومة المركزية، على ماافترضوا أنه مشاعر "عروبية" يشاركهم فيها رئيس الوزراء الصادق المهدى. بل واستشهدوا ببيت من الشعر العربي القديم يقول:

وظلم ذوي القربي أشد مضاضة
علي المرء من وقع الحسام المهند

و"ذوى القربى الظالم" هنا هو رئيس الوزراء.

لقد كان فشل رئيس الوزراء والحكومة فى الرد على هذه العريضة صادماً لبقية دارفور، بما فيها المجموعات العربية التى لاتود أن تكون جزءاً من هذا التجمع العنصرى. إن المقت الشديد لهذه الميول العنصرية من قبل غالبية أهل دارفور هو ماقاد إلي تشكيل المجلس الوطنى لإنقاذ دارفور.

المليشيات مقابل الفرسان؟

كان العرب، على خلاف الفور، قادرين على الدخول فى تحرك موحد بسبب تنظيمهم المجزأ وإمكانية تعبئته بعملية تكتيل القرابات والعشائر. وكانت انظمتهم قادرة على التعبئة السريعة لعمل موحد عندما تواجههم تهديدات خارجية. وقد جعل تحركهم، سواء على ظهر الخيل أو الجمال، من السهل عليهم أن يبعدوا عن مناطق الخطر فيتجنبون بالتالى الأعمال الإنتقامية من الفور المستقرين. لذلك لم يكن مدهشاً أن يعانى الفور من خسائر كبيرة فى بداية هذا الصراع. لكن سرعان مابدأ الفور معالجة توازن القوة "العزلاء" بتدريب مليشياتهم الخاصة.

أدى تفويض السلطة الذى جاء برجل ذى خلفية فوراوية إلى قيادة حكومة الإقليم إلى الصراعات بين الفور ومجموعات الفور الأخرى، إذ فسرت بعض المجموعات الإثنية سلوك الفور -قادتهم على الأقل- كما لو أن سلطنة الفور قد بُعثت من جديد. فقد شعر الزغاوة والعرب الرحل أن الفور وقيادتهم ينوون منعهم من الحصول على الموارد الطبيعية المنتجة، خاصة عندما ضرب جفاف الساحل شمال دارفور الذى سبّب هجرتهم الجماعية إلى منطقة الفور. وفى ١٩٨٢ كانت هناك حركة قوية وسط جماعات الفور إمتدت من كتم فى شمال دارفور إلى كبكابية وزالنجى فى جنوب وجنوب غرب دارفور للقضاء على المجموعات المهاجرة. وإستجابة لذلك أُجبر العرب "الرحل" والزغاوة على

التحالف. وقد ظهرت هذه الإختلافات فى إنتخابات الإتحاد الإشتراكى فى ١٩٨٢-١٩٨٣ عندما عبر فور كتم عن عدائهم العلنى تجاه الزغاوة والعرب "الرحل" الذين أشاروا لهم "بالنازحين الأجانب". وبالإضافة إلى ذلك اتهم الفور الزغاوة بإرتكاب أعمال نهب مسلح ضدهم.(١٦) وتعاملت الحكومة الإقليمية، من جانبها، مع مشكلة القانون والنظام بالبطش بالمجموعات القبلية التى أُتهمت جماعياً بالنهب المسلح. فأصبحت قبائل بكاملها تحت نيران القوات الحكومية التى تبنت اسلوب عمليات سُمى "بالتمشيط"، شمل تفتيش قرى بكاملها وضرب الرجال بعنف لأجبارهم على الإعتراف بأنهم لصوص مسلحون ورمى الناس بالرصاص عشوائياً احياناً.(١٧) وقد بدأت تظهر عداوات عميقة كنتيجة مباشرة لهذه العمليات بين المجموعات المضطهدة والحكومة بقيادة الفور. وشهد العام ١٩٨٦-١٩٨٧ جولة مختلفة من الأحداث. إذ بدأت عصابات صغيرة من الرجال المسلحين تكمن للقوات الحكومية فى الميدان بالإضافة إلى القيام بضربات إنتقامية ضد قادة الفور المحليين فى شمال دارفور. وفى نفس الوقت بدأت تصل رئاسة منطقة شمال دارفور فى كتم تهديدات بتصفية ضباط شرطة محددين من أُتهموا بالقسوة تجاه الأهالي. وبما أن معظم هذه التحركات كانت تحدث فى شمال دارفور حيث وجود الزغاوة القوى، فقد تعزز إتهامهم بأنهم ارتكبوا هذه الأفعال ضد الفور. وقد استمرت أعمال البطش التى قامت بها الحكومة لتشمل كل مناطق تركز الزغاوة فى الحزام الزراعى الأوسط لدارفور.

وفر إنفجار الحرب بين العرب والفور فى ١٩٨٧ هدنة للزغاوة. إذ تحولت الإتهامات بإرتكاب النهب المسلح ضد مجموعات العرب الرحل وقوات المعارضة التشادية فى دارفور. وقد مضت عناصر قيادية معينة فى الحكومة الإقليمية التى يسيطر عليها الفور إلي حد صف القوات التى تقع تحت قيادتهم مباشرة إلى جانب قضية أهلهم الفور. وقد عبأ بعض هؤلاء القادة الفور لينضموا إلى الشرطة تحت ستار تجنيد المزيد من رجال الشرطة ليتعاملوا مع مشكلة الأمن فى دارفور لإستخدام غطاء الشرعية الذى يوفره الزي الرسمى لمساعدة أقاربهم.(١٨) وبدأت العناصر العربية فى القوات المسلحة فى دارفور تتصرف على ذات النهج. وعندما جاء د. السيسى بمبادرته للسلام فى فبراير ١٩٨٩ كانت القوات الحكومية، التى يُفترض أن تسيطر على الحرب الإثنية، نفسها منقسمة كل مع قرابته الإثنية. وقد انعكس هذا فى عدد من الوقائع المسجلة من "عدم إستجابة" القوات الحكومية لبلاغات عن أعمال عنف التى تتطلب تحركاً سريعاً من هذه القوات وكان هذا يعود إلى الخلفية الإثنية للمبلغ

والخلفية الإثنية لقائد القوة وقتها. ولو تصادف أن كان الإثنان - المبلغ والقائد- من نفس الخلفية الإثنية فإن القوات الحكومية تستجيب في زمن قياسي وإن كان تدخلها متحيزاً.

لقد كان الفور عاجزين جزئياً بسبب هذا الوضع عن تعبئة المجموعات الأخرى المحسوبة على الجانب الأفريقي في إنقسام "العرب" و"الزرق". وعلى الرغم من أنه كان هناك عدد من الإجتماعات بين ممثلين عن الزغاوة والفور في محاولة واعية لدمج قواتهما في معسكر الزرق، إلا أن الزغاوة رفضوا أن يدخلوا هذه التكتلات بسبب مرارة سنوات الاضطهاد العديدة من قبل الحكومات الإقليمية التي يسيطر عليها الفور، وقد شعروا جزئياً بالخطر الكامن وراء جر كل دارفور إلى حرب أهلية بتشكيل تحالفات تقوم علي أساس العنصر. لقد رأي الفور أنفسهم دائماً في موقع وسط بين طرفي الاستقطاب العنصري.

بدأ تفكير مختلف يسود أهل دارفور في الخرطوم وحضر دارفور تحديداً في الفترة بين تشكيل المجلس الوطني لإنقاذ دارفور في ١٩٨٨ وإنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩. وكان هذا بسبب إنبعاث هوية إقليمية هددتها سنوات الصراع الإثني الطويلة والحكومات المركزية والإقليمية المتحيزة والجائرة والوجود الأجنبي الذي هدد نسيج الحياة السلمية والمتحضرة في دارفور. ومن المهم هنا أن نتذكر أن دارفور خبرت الدول المركزية منذ ١٦٤٠. فأصبحت قضايا النقاش بعد إنقلاب ١٩٨٩ هي كيفية الحصول على نصيب متساوي من السلطة والثروة الوطنية. ولأن أول تصريح لصناع الإنقلاب جعل من قضية دارفور إحدى مبرراته للإطاحة بالنظام غير الكفء المسئول عن تدهور الوضع هناك، فسرعان ما سوى العرب والفور خلافاتهم ووقعوا خلال أسبوع بعد الإنقلاب إتفاقية سلام. وفي إطار الجعجعة السياسية التي أعقبت هذا الحدث (٨ يوليو ١٩٨٩) زعم العرب أن المصالحة كانت هدية منهم إلى ثورة الإنقاذ الوطني. وقال ممثل العرب في خطابه الختامي أمام الجلسة التي وقعت فيها الإتفاقية:

نقدم (العرب) في هذا اليوم المبارك الثامن من يوليو ١٩٨٩ أغلى هدية إلى ثورة الإنقاذ الوطني لأننا نشعر أن الثورة مخلصة في توجهها الوطني. دارفور للكل، والسودان للكل ودارفور للعرب والفور. إننا نتطلع إلى إحياء الإدارة القبلية بكل قوتها وسلطتها. ونود أن نرى أيضاً الدولة السودانية تستعيد إحترامها وأن تنشر قواتها المسلحة في كل مكان لحفظ القانون والنظام. وكذلك نأمل أن نري هذا الإقليم "يُخرج" من تخلفه. وأخيراً نقول لإخواننا الفور" أوقفوا مليشياتكم من

إيذائنا (العرب) وسنوقف فرساننا من إيذائكم (الفور).

وطرحها ممثل الفور في رده صراحة قائلاً:

نود في هذه اللحظة أن نلفت نظر هذا الجمع الكريم، مرة أخرى، إلى أسباب هذا الصراع المأساوي: أ/ النفوذ الخارجي بايديولوجياته المستوردة التي تقوم على العنصر مثل الحزام العربي والحزام الزنجي وتحرير أراضي العرب؛ ب/ التأثيرات الداخلية المرتبطة بالنفعية السياسية وإنتهازية الأحزاب السياسية المحظورة الممزوجة بالمطامع الفردية والجماعية التي عملت على التلاعب بالمشاعر القبلية لخدمة أهدافهم السياسية. وساعد على هذا ضعف الدولة وسلطتها المتضائلة بسبب تحيزها في هذه المسائل وعدم كفاءة الجهاز القضائي. ورأينا أن تبدأ إعادة البناء بالإغاثة العاجلة لنازحي هذه الحرب وبالمهمة العاجلة المتمثلة في إعادة إعمار القرى والمرافق العامة التي دمرت. إن حماية حدودنا الدولية من الهجرات غير المرغوبة وإنهاء النفوذ الأجنبي (الليبي والتشادي) هي جزء مكمل لإستمرار صلحنا. إن التاريخ لايعيد نفسه، لكن هناك أحداث ذات طبيعة متشابهة تقع في أوقات مختلفة. وعلينا أن نتذكر أن عثمان جانو المنتمي للتعايشة العرب قد نشر الدمار في منطقة الفور بوصفه قائداً لجيش الخليفة عبدالله!

أوصل الحاكم العسكري لدارفور والذي صدق على هذه المعاهدة ممثلاً لحكومة ثورة الإنقاذ الوطني الرسالة التالية لأطراف مؤتمر المصالحة:

أود أن أحذر الكل بعد أن أحرزنا هذه المصالحة العظيمة أنني لن أتسامح مع تلك الكلمات والعبارات التي قادت إلى إنهيار القانون والنظام في دارفور. ولا أريد أن أسمع من الآن فصاعداً عبارات مثل "التجمع العربي" و"دارفور للفور" أو "المليشيا" و"الفرسان". كما لن أتسامح مع تعبيرات فارغة مثل "الحزام العربي" أو"الحزام الزنجي".

وأعلن مجلس ثورة الإنقاذ الوطني الذي أرسل أثنين من أعضائه لحضور المؤتمر مايلي:

لهذا الصراع جذوره، وهي تكمن أولاً وأخيراً في التدافع من أجل السلطة السياسية عقب قوانين الحكم الإقليمي لسنة ١٩٨٢. والذي تجمدت بسببه الجهود لتنمية هذا الجزء من البلاد. ولاحقاً ساهم السياسيون وقادة الأحزاب السياسية بافتقارهم للرؤية في تأجيج هذا

الصراع الدموى. وقد قاد هذا الموقف القاسى من السياسيين من مختلف المستويات إلى موت العديد من "الأطفال" وأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن الأخرى. لقد كانت نزاهة هذه القوات مشكوكاً فيها وقد طرح طرف أو آخر من أطراف الصراع الإتهامات ضدها، بغض النظر عن نكران الذات الذى أبدته هذه القوات. وأود أن أوكد لكم جميعاً أن هذه القوات لن تتنازل عن مسئولياتها وستكون العين الساهرة واليد التى تضرب بقسوة أى فرد أو طرف يحاول خرق هذه الإتفاقية.

لكن وبعد أشهر قليلة بعد توقيع إتفاقية السلام وردت تقارير عن إنتهاكات عنيفة لشروط الإتفاقية. فقد شكا الفور من أنشطة العرب المتزايدة فى سرقة ماشيتهم وإرتكاب أعمال قطع الطرق وحرق الجرارات والمزارع. وتصاعد القتل العشوائي للفور والإستيلاء على ممتلكاتهم وإقتلاع أشجارهم المثمرة وتدمير مضخات الرى. وعلاوة على ذلك لم يتم الوفاء بمعظم شروط الإتفاقية، خاصة الشروط المرتبطة بترحيل المجموعات المسلحة غير السودانية. وشكا العرب من جانبهم من تصلب الفور، خاصة فيما يتعلق برفضهم وصول العرب إلى مناطق المياه وحرق المراعى بهدف تجويع حيواناتهم. وقد أغلقت الأسواق أمام العرب وتزايد قصف معسكرات العرب بمدافع الفور الثقيلة. وبإختصار فقد دخلت "مليشيات" الفور و"فرسان" العرب فى حرب كاملة، بعد ثمانية أشهر من توقيع إتفاقية السلام، أُحرقت فيها قرى الفور وقُصفت معسكرات العرب يومياً. وظهرت على السطح التعبيرات الايديولوجية: "الحزام العربي" و"الحزام الزنجي" مرة أخرى. أين كان الخطأ؟

قضايا أساسية لكنها غير محلولة

ملكية الأرض والوصول إلى الموارد المنتجة

يدور هذا الصراع حول مسألة ملكية الموارد الطبيعية، خاصة الموارد الأرضية، رغم أنه يطرح قضايا متعددة. ففي وسط دارفور

ينحدر حق ملكية الأرض من مصدرين متفاوتين : السيادة والإستخدام الأول. وطبقاً للقانون السودانى فإن الدولة هى المالك النهائي لكل الأرض وتُعاد الحقول إلى الدولة إذا انقطعت زراعتها لأكثر من عامين. وهذا يؤيد تقريباً عرف سلطنة الفور حيث مارس السلطان سلطة مصادرة الأرض من شاغليها ومنح الأرض كحقول

لتابعيه. ومن الناحية الأخرى يدعى الفور حقوقاً فى الأرض من أسلافهم الذين كانوا أول من استخدمها. وتمارس مثل هذه الحقوق التقليدية جماعياً بواسطة مجموعات كاملة من السلالات وتظل مستمرة بدرجات متفاوتة أمام الحقوق كما تحددها الدولة (Barth, 1988:9).

وفى تراث الفور، الذى تدعم عبر سلطنة الفور (١٦٤٠-١٩١٧)، تخصص حقوق "الحاكورة" لجماعة من خلال مالك للحق يمثل الملك. ومالك الحق هذا قد يكون شيخ القرية أو عمدة عدة قرى أو "شرتاى" منطقة معينة فى تراتبية الفور الادارية. ويحصل الأفراد على الأرض فى نظام "الحاكورة" من خلال تخصيص مالك الحق حقوق إنتفاع لهم أو من خلال الإدعاءات التقليدية المنحدرة من الأسلاف. والأرض فى الحالتين غير قابلة للتحويل من خلال البيع. وعندما ينقطع إستخدام الأرض لأى سبب تعود إلى الملك أو إلى جماعة مدعى الملكية التقليديين. وتتفق السلطة السياسية والإدارية فى السياق المحلى مع نظام "الحاكورة". فمن يملك الأرض يستطيع إدعاء السلطة الإدارية والسياسية على من يقيمون عليها. والحصول على الأرض مشروط فقط بالهوية الفوراوية (انظر Barth 1982:26). ولم تكن هذه الجوانب من ملكية الأرض مشكلة أبداً، رغم أن المرء قد يتوقع بعض الصراعات الداخلية حيث بدأت نسب متزايدة من أراضى "الحاكورة" تزرع بشكل دائم بالفاكهة والخضار بشكل مكثف منذ الخمسينيات. وتنبع المشكلة هنا من حقيقة أن زراعة أشجار الفاكهة تخرج الأرض من نظام إعادة التوزيع، خاصة وأن القيمة الإقتصادية لأشجار الفاكهة تصبح واضحة بإضطراد.

يقيم عرب البقارة الرحل والفولانى الذين يترددون على منطقة الفور فى الأودية فى فصل الجفاف ويقضون الفصل الممطر فى مكان آخر. ويبقى قليلون فى منطقة الفور ويزرعون الدخن وهم عادة البقارة المعوزين الذين يمارسون الزراعة بهدف مراكمة مايكفى من الماشية ليعودوا إلى القطاع البدوى. لكن هذه العملية ليست أحادية الجانب. إذ يصبح بعض الفور الذين راكموا ماشية كافية جزءاً من نمط حياة البقارة البدوي (Haland 1972). وقد خُصِّصت للأقلية الصغيرة من عرب البقارة الذين يزرعون أرض الفور حقوق إنتفاع بالأرض بنفس الطريقة التقليدية التى خُصصت بها لأفراد الفور، ماعدا إختلاف طفيف هو أن عليهم أن يدفعوا مايُسمي عادة بالعُشر (عشر المنتج) إلى مالك الحق كرسوم تقليدية منتظمة. إن القيمة الإقتصادية لمايدفعه البقارة لاتُذكر حيث

لاتُدفع فى معظم الحالات ويحل محلها إهداء رمزى لإناء من العصيدة أو المريسة (جعة محلية). لكن لايمكن التشديد على الأهمية السياسية لهذه الممارسة، ذلك أن مايدفعه المستخدم يعنى إعترافه بحق مالك الأرض وسيادته. ومن زاوية الإطار السياسى- الإدارى فإن الأرض خُصصت لمستخدميها وفقاً لسلطة "المخصِّص". ولم يكن يُتوقع أن يتمتعوا كتابعين للسادة الفور بسلطات سياسية وإدارية مستقلة تتساوق وهوياتهم الإثنية المستقلة. وينطبق الشىء نفسه على العرب "الأبّالة" من رزيقات الشمال، خاصة الجالول، الذين يترددون على هذه المنطقة فى فصل الجفاف. ويحصل الزغاوة "الأبالة" غير العرب على نفس الوضع عندما يهاجرون إلى مناطق الفور.

وفى الواقع فقد تميزت العلاقات الإثنية بالتكافل والتكامل واستفاد الفور من هذه المجموعات الإثنية كعمال زراعيين يدفعون لهم عيناً ووثقوا فى رعايتهم لماشيتهم. وتقدم مجموعات مثل الزغاوة والجالول جمال محلية لنقل منتجات الفور الزراعية إما من الحقول إلي المستودعات أو إلى أقرب الأسواق لبيعها.

لكن حجم السكان المهاجرين فى مناطق الفور يتزايد وبدأت إقاماتهم تتخذ طابع الإقامة الدائمة فى السنوات العشرين الماضية. وهذا بسبب التطورات غير المواتية فى البيئة الطبيعية والسياسية فى المناطق الشمالية والغربية من دارفور. وكان هناك تطور من نوع آخر يحدث فى منطقة الفور ستكون له تأثيرات خطيرة على الشكل التقليدى لملكية الأرض وذى نتائج جدية على المجموعات الرعوية التى اعتادت التردد على أودية منطقة الفور خلال معظم موسم الجفاف. وقد عكس هذا بالممارسة المنتشرة فى صنع الأسوار حيث يُقيد وصول العامة إلى المراعى فى محيطهم. وتسمى محليا "بزرايب الهواء".

وبإستثناء عرب "البنى هلبة" الذين تتداخل مواطنهم مع الفور فإن غالبية مجموعات العرب الرحل التى كانت جزءاً من هذا الصراع لم تكن تملك أراض قبلية كما هو تقليدى فى دارفور. لكن هذه المجموعة العربية بدأت تطالب بأراض قبلية خاصة من السلطات الحكومية فى الإقليم حيث استمر الجفاف طوال العقدين الماضيين وبعد أن دخلوا فى العديد من الصراعات مع الجماعات المزارعة من العناصر العربية وغير العربية. لكن وبما أنه لم تكن هناك أراض خالية تخصص لمجموعات قبلية بكاملها، فقد توجهت كل جهود الحكومة نحو السعى إلى إجماع المجموعات على حل كل النزاعات عبر مجالس الصلح (انظر الجدول أعلاه)، ورسم مسارات الهجرة وإخلائها من الموانع مثل المزارع

والأسوار الحاجزة بالإضافة إلي منع المزارعين من الزراعة حول مناطق المياه والإتفاق علي تواريخ دخول البدو إلى الحزام الزراعى. وفى الواقع فقد حدثت حرب قبلية ذات نتائج مأساوية بين بنى هلبة ورزيقات الشمال "الأبّالة" بسبب بناء بنى هلبة لأسوار حماية كثيفة فى جنوب دارفور. وانتهت الحرب بالصلح فى ١٩٨٠. ويكتب هالاند (١٩٨٠) حول الأسوار مايلي:

> قام أفراد بعض الجماعات المحلية، خاصة بنى هلبة، فى ظل هذا الوضع بخطوات نشطة لحماية ثروة جماعتهم. فحاولو عبر مد الأسوار المحيطة بمزارعهم لتضم المئات من الكيلومترات من المراعى حماية أراضيهم من الرعى خلال موسم الأمطارHaland) (24-23:1991.

وعلي الرغم من أن هذه السياجات غير مشروعة بالمعنى القانونى الصارم فإنها تقود، كأمر واقع، إلى إدعاء حقوق حصرية فى المراعى على المستوى المحلى مما يتناقض مع حرية الوصول إلى المراعى على مستوى المجتمع الأوسع. ولأن الفور يملكون أعداداً كبيرة من القطعان، فقد بدأوا بدورهم يتبنون السياجات كوسيلة لحماية المراعى. إن الإستبعاد المتبادل من المراعى القريبة لكل طرف الذى تمارسه المجموعتان المتحاربتان، اى الفور وبنى هلبة، يقود إلى النزاعات فى المستقبل. لذلك ليس مدهشاً أن يصبح بنى هلبة قادة القبائل العربية المتحالفة(٢٧ قبيلة) فى سياق النزاع الراهن الذى اشعل حرب الدمار المحلية ضد الفور.

وعلى الرغم من انه يستحيل تلبية مطالب العرب الرّحل بمواطن إثنية لهم، قامت حكومة دارفور بعمل تدابير إدارية فى أماكن أخرى جعلت من الممكن لرزيقات الشمال أن يكون لهم مجلس "رُحّل" محلى. ولم توسّع هذه التدابير لتضم العرب فى منطقة الفور بسبب عدم وجود أراض إثنية خاصة بهم. وواضح أن هذا واحد من الأخطاء التى ارتكبتها الحكومة الإقليمية التي كانت تسيطر عليها حينها عناصر من الفور. وإذا كان ممكناً أن يكون لرزيقات الشمال مجلس خاص بهم رغم أنهم لايملكون أراض إثنية تقليدية فى شمال دارفور، فلماذا لايكون ممكناً خلق مجلس "رحل" مشابه فى منطقة الفور حيث يتجاوز تعداد القبائل العربية القبائل الثلاث التى تشكل رزيقات الشمال إلي حد كبير؟ لقد عبأت النخب المتعلمة للمجموعات العربية البدوية فى جنوب دارفور أهلها ضد النخبة الفوراوية الحاكمة عبر هذا النوع من الأسئلة قبل زمن طويل من ميلاد "التجمع العربي" الذى شن فى النهاية حرباً مدمرة ضد الفور وضد "زرق"

دارفور.

إن غالبية المجموعات العربية البدوية التى شنت بقيادة بني هلبة الحرب ضد الفور هى مجموعات ترجع أصولها إلى تشاد أو هم مواطنون تشاديون رسمياً لكنهم سودانيون بالأمر الواقع طالما كان لهم أقارب في السودان، وبالتالى لم يطلبوا وضع اللاجىء. لقد كانت هذه المجموعات هاربة من تشاد المضطربة حيث كانت تجرى حرب من نوع أو آخر منذ ١٩٦٥ محاولة الإستقرار فى منطقة جبل مرة الآمنة نسبياً. ومع هؤلاء جاءت مجموعات المعارضة المسلحة والأسلحة المقدمة من ليبيا. وقد فضل العرب البدو المطاردين من القوات التشادية العسكرية وشبه العسكرية والمواجهين بمجموعة محلية معادية (الفور) مواجهة الفور لأنهم كانوا أضعف من يفترض أن يواجهوا. ولأن بعض المجموعات العربية البدوية تلقت أسلحة من الحكومة المركزية والتى ترجع سياسيتها في تسليح المجموعات العربية لتخوض الحروب بالوكالة إلى أزمنة الإستعمار(Theobald 1956:103)، فقد كانت هذه فرصة لحل مشكلة أساسية من مشاكل وجودهم: كيف يحتلون أراض لتصبح موطنا إثنياً لهم بالأمر الواقع. وفى الواقع فقد حدثت أوضاع مماثلة، وإن تكن أقل دراماتيكية فى طبيعتها، فى أماكن أخرى من السودان حيث كان الرشايدة العرب "الرحل" فى شرق السودان يحاولون عبر المناورة السياسية الوصول إلى أراضى الهدندوة. وكان الوضع بين الزغاوة المهاجرين والمجموعات المزارعة المضيفة فى وسط دارفور ذى إحتمال إنفجارى مماثل.

وفى الواقع فقد حدثت تطورات داخلية فى زراعة الفور جعلت القليل من الأرض متاحاً لتخصيصه للقبائل المهاجرة. إذ قادت زراعة الفواكه والخضروات في العقدين الماضيين والتى وجدت منتجاتها أسواقاً جاهزة فى القطاع الحضرى المتنامى فى دارفور وسواها إلى زيادة الإستثمار فى المشروعات المرتبطة بهذه الأنشطة. وسحبت طلمبات المياه التى تعمل بالديزل بجانب المعدات التكنولوجية الأخرى مثل المحاريث التى تجرها الثيران والتراكتورات مساحات مضطردة من أراضى المراعى إلى مجال الزراعة. وزُرعت الوديان التى شكلت موارد مياه لحيوانات الرعاة بكثافة. وحيث أن المزارع زادت من تعديات الحيوانات والمشاكل المرتبطة بها عموماً والتى أصبحت معتادة فى المنطقة ككل فقد أثار هذا النزاعات الإثنية فى العديد من الحالات.

لم تتميز تحركات "الجانجاويد" و"الفرسان" العرب بالقسوة تجاه البشر

طالما كانوا فوراً، وإنما أثرت أيضاً الدمار الكامل للبساتين والمزارع وحقول الخضروات والقرى. وكان الهدف منها بوضوح هو تهجير معظم الفور عن أراضيهم والتى ستصبح مواطن للعرب بالأمر الواقع نتيجة لذلك. وفى الواقع فإن توسيع الحزام العربى كايديولوجيا قد تعزز بتسميتهم للمناطق التى احتلوها مؤقتاً خلال هذه الحرب "بالمناطق المحررة". فقد أحتلت عموديات كاملة من أراضى الفور بعد إجبار سكانها على الهجرة تحت تهديد الإبادة على يد "الجانجاويد" العرب الممتطين الخيل وذوى البنادق المتوهجة.

ولأن قضايا ملكية المنطقة وإخلاء الأراضى المأهولة لم تجد سوى معالجة سطحية باللجوء كثيراً إلى "الديّة" والتعويض عن الدمار المادى، فقد خلقت ظروفاً سيحاول فيها الفور فى لحظة ما فى السمتقبل إستعادة أراضيهم الضائعة. وقد كاد هذا يحدث عندما شعرت قوات الفور أنها قد نالت التدريب والتسليح الضروريين لخوض حرب. ولم يأخذ الأمر وقتاً طويلاً.

القوى الخارجية

بينما ذكرت كل المؤتمرات التي عُقدت خلال السنوات الخمس الماضية لمعالجة الأمن فى دارفور التأثيرات الخارجية التى كانت وراء النزاعات الإثنية، إلا أن أى منها لم يطور هذه الأطروحة إلى درجة القدرة على معالجة المشكلة. وحيث أن معظم المجموعات التشادية كانت مجموعات مسلحة ذات تدريب متقدم نسبياً وقوة نيران مدمرة، فقد أثرت، فى معظم الأحيان، تسوية مشاكلها مع الفور غير المرحبين بهم بإستخدام القوة المسلحة. وحتى لو لم يرفع الفور أصبعاً فى مواجهتهم فإنهم يساعدون أقربائهم الإثنيين، أى العرب الرحل طالما كانت هناك مواجهة مسلحة.

لقد جعلت الأيديولوجيا التى عملت المجموعات العربية على دفعها وإدعاءاتهم فى مواطن لهم فى دارفور وحصولهم على مساندين خارجيين أقوياء مدوهم بأسلحة متقدمة ممكناً. وحيث أن الوحدة الأيديولوجية بين الممولين الإقليميين وهدفهم السياسى فى زعزعة إستقرار عدوهم المشترك، هبرى، وهزيمته فى النهاية قد توافقت مع الإحتياجات الإقليمية للعرب، فقد تزايدت إمدادات الأسلحة إلى حد أن قوات المعارضة كانت قادرة حتي على تسليح حلفائها المحليين. وقد أمّنت مشاركة نظام الخرطوم الضمنية، إن لم تكن الصريحة، من خلال تهديده بالديون بجانب الوعد بمد الدعم العسكرى إليه.

وتطلع الفور، بدورهم، إلى حلفاء داخليين. فسمح هبرى للفور بفتح مكتب

فى نجامينا، لكنه أُغلق عندما سقط هبرى فى ديسمبر ١٩٩٠. وواصل الفور الحرب رغم أنهم أُضعفوا بسبب حقيقة أنهم لم يكن لهم منُفذ معقول إلى الدعم الخارجي.

حياد القوات الحكومية

على الرغم من الشكوى المستمرة من التحيز الذى ابدته الحكومات والقوات الحكومية، فإن النقاشات حول هذه القضية قد أُخمدت. وقد سمى أطراف الصراع فى بعض الحالات، أسماء من ارتبطوا بالوحشية والتجاوزات ضد السكان المدنيين وسط مجموعة أو أخرى. لكن هذا موضوع يجب طرقه بحذر شديد. إذ لم تُطرح حقيقة أن قوات الدولة السودانية، سواء كانت عسكرية أو أمنية، قد أدارت الصراعات بوحشية ضد السكان المدنيين فى نقاشات داخلية مدنية. إن طريقة إدارة الحرب فى جنوب السودان وإدارة مختلف العمليات التى كان ظاهرها فرض الأمن ما تزال دون الكثير مما هو مرغوب من المنظورين الإنسانى والقانونى.

وأينما طُرحت هذه القضايا ابدت قيادة لجيش لامبالاتها بها مشيرة إلي كم من أفراد الجيش وقوات الأمن قد قُتلوا على يد العصابات القبلية المتمردة. وقد كان هذا واضحاً فى الكلمة الختامية التى قدمها ممثل مجلس الإنقاذ (اوردناها آنفاً). ولم يُسمح بطرح الشكوك حول سلوك الجيش، سواء فى المحاكم أو فى النقاشات الداخلية، إذ تُطرح حجة أن الجيش يخوض حرباً فى جنوب السودان. علاوة على أن الجيش "دائرة قوة" خطرة يجب إسترضاؤها بغض الطرف عن التجاوزات الصغيرة. والعزاء الوحيد لضحايا تجاوزات الجيش هو أن الجيش السودانى ليس فريداً فى هذا الصدد! لذا فقد أجبرت العديد من المجموعات القبلية على كتمان مظالمها ضد تجاوزات الجيش السودانى وإلا فُسر الأمر بإعتباره عملاً خيانياً.

أبناء دارفور المتعلمين

لقد أُشير مراراً إلى أن سريان قانون الحكم الإقليمى لسنة ١٩٨٠ الذى جاء بأبناء دارفور إلي حكم دارفور في ١٩٨١ بإعتباره موئل المشكلات الأمنية والنزاعات القبلية في المنطقة. رتجاهلاً لحقيقة أن أبناء دارفور قد أُستبعدوا عن إدارة شئونهم طوال معظم هذه القرن، من ١٩١٦ إلى ١٩٨١، أُدين أبناء دارفور المتعلمين بوصفهم "صناع مشاكل" بسبب أداء حفنة أفراد خلال مدة تقل عن الثمانى سنوات. وحتى خلال تلك الفترة القصيرة فقد ظلت السلطة الفاعلة

متمركزة فى الخرطوم! لقد وجدت السلطة أن من المعقول إستبعاد مثقفى دارفور من المشاركة فى حل النزاعات فى دارفور ومن ١٩٨٩ عاد الحكم مرة أخرى ليكون إمتيازاً مقصوراً على السودانيين النهريين.

ويجب أن نتذكر أنه قد شارك ٢٢٠ زعيم محلى، بلا سلطة أساساً، فى سياق مؤتمر المصالحة و٣٥ مجموعة قبلية درزينات ممن يُسمون بـ"الشخصيات الوطنية"، أى شخصيات من وسط السودان. وكان إستبعاد مثقفى دارفور واضحاً على نحو ساطع.

لقد شكل المجلس الوطنى لإنقاذ دارفور، فى هذا الضوء، ليغذى مشاركة أبناء دارفور المتعلمين، ولو بشكل غير رسمي، فى عملية البحث عن الحلول لهذه المشكلات. ولايمكن التقليل من الدور الذى لعبه المجلس فى دفع القضايا المتعلقة بدارفور ولا قسوة الأحزاب السياسية التى كانت تدير السودان حينها إلى قلب النقاشات السياسية. وكانت أطروحتهم تذهب إلى أن المشكلات فى دارفور كانت مشكلات بنيوية غالباً، تعود إلى العلاقة بين مركز مسيطر وطرف مهمش. وبإختصار فقضية دارفور هى فى جوهرها قضية السودان، مثلها مثل قضية الجنوب. وفى هذا السياق فقد كان المجلس الوطنى لإنقاذ دارفور إنتصاراً أخلاقياً لأبناء دارفور والإقليم؛ إنتصار كانوا فى أمس الحاجة له.

خاتمة

إن أطروحتى هى أن النزاعات الإثنية فى دارفور خصوصاً وفى السودان عموماً لايمكن فهمها بدون أن نأخذ المحيط السياسى العام على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية بالإعتبار؛ ذلك أن الجغرافيا السياسية للإقليم متفجرة وزاخرة بالنزاعات المسلحة. وهذه ليست أطروحة جديدة، لكن كثيراً مايغُض الطرف عنها فى السودان فتُختزل المشكلات إما إلى ولع المجموعات الإثنية بالقتال أو إلى تعصبها الأعمى أو إلى تحركات النخب المحلية الساعية وراء مصالحها.

لقد خلقت الظروف البيئية - مثل تلك الظروف التى سادت دارفور والسودان عموماً- شروطاً ملائمة للنزاعات الإثنية. لكن لولا الأوضاع السياسية المحلية والإقليمية والوطنية، بالإضافة إلى الجغرافيا السياسية للمنطقة التى سهلت إمدادات الأسلحة المستمرة "زهيدة الثمن"، لما أصبح هذا النزاع حرباً بالغة الوحشية كما حدث فى دارفور.

ولم تناقش القضايا البنيوية الأساسية ولم تُحل فى إطار مساعى المصالحة التى أنهت الحرب رسمياً. ونتيجة لذلك ماتزال الحرب مشتعلة اليوم مصادرة أى عمل جدى لإعادة البناء والذى لايتطلب شيئاً أقل من تنمية شاملة

للإقليم تحت ظروف هيكلية تكفل إقتساماً حقيقيا للسلطة والثروة الوطنية. وقد تصبح دارفور، كما هي اليوم، "جنوباً" آخر، وإن يكن فى الغرب.

الهوامش:

(١) أنا مدين لريتشارد هولتون بيرس وجابرييل جال وشين أوفاهي وتيرجي تفيدت لتعليقاتهما القيمة.

(٢) جمعنا هذه المعلومات الإحصائية من وقائع مؤتمر المصالحة القبلية الذى عُقد في الفاشر عاصمة إقليم دارفور بغرب السودان بين ٢٩ مايو و٨ يوليو ١٩٨٩. وتشمل هذه الأرقام ماسُجل فى ملفات الشرطة فقط قبل إفتتاح المؤتمر.

(٣) جمعنا هذه المعلومات أيضاً من وقائع مؤتمر المصالحة التي عُقد فى الفاشر فى ١٩٨٩. وبما أن العديدين لم يبلغوا بخسائرهم أثناء إندلاع الحرب، لدى إعتقاد أن الخراب أكبر مما قيل عنه. وفى الواقع لم يكن فى العديد من المناطق التى اكتسحتها الحرب مراكز شرطة يمكن الشكوى لها.

(٤) ظهر هذا واضحاً خلال مظاهرات الإحتجاج التى نظمها المجلس الوطنى لإنقاذ دارفور فى الخرطوم فى ١٢ مارس ١٩٨٨. إذ لم يمنع الشريك الأكبر فى الإئتلاف الحاكم أى حزب الأمة، نوابه البرلمانيين الأربع والثلاثين من الإشتراك فى المسيرة، بل سعى لإستصدار أمر قضائى يمنع تسييرها. وشارك نواب الطرف الأصغر فى الائتلاف، أى الإتحادى الديمقراطي فيها.

(٥) وقعت إتفاقية الحدود بين الفرنسيين والبريطانيين فى ١٠ يناير ١٩٢٤. وقد وصفها ثيوبولد: "إن هذه التسوية هى مسألة إرهاق اكثر منها حكماً صائباً، لكنها تسوية على الأقل بعد خمس وعشرين سنة من النزاع".(Theobald 1956:225)

(٦) يقول اوفاهي بان بعض سلاطين الفور امهاتهم من الزغاوة وبان عددا من اميرات الفور تزوجن خارج الاسرة المالكة (١٤-٢٨ : ١٩٨٠)

(٧) يتذكر المسنون فى دارفور هذا الجانب من الحكم الإستعمارى بحنين عندما يتحدثون عن انفراط الوضع الأمنى حالياً. وتنتهى المقارنة غير المواتية بين القدرة الإستعمارية على حفظ السلام والأمن وعجز الحكومات الوطنية عن ذلك بتساؤل المسنين الموجع: "هل سيعود الترك (إشارة محلية إلى البريطانيين) أم لا؟"

(٨) مما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن علم بريطانيا حرق على يد متظاهرين وطنيين فى الفاشر فى ١٩٥٢. كذلك يجدر بنا ان نومىء إلى حقيقة أن إقتراح استقلال السودان من داخل البرلمان في ١٩٥٥ قدمه نائب من دارفور.

(٩) يكشف أ.أ. ابراهيم فى رسالة دكتوراه غير منشورة (سسكس،١٩٨٥) هذا بوضوح. إذ كانت النتائج فى مسح عينة أجراه فى ١٩٨١ حول شاغلى الوظائف العليا فى الخدمة المدنية

كالتالي: ٥٪ الخرطوم، ٢٠٪ الإقليم الأوسط، ١٤٪ الإقليم الشمالي، ٨٪ كردفان ونصيب دارفور صفر. ومن بين ٩٠ وظيفة على مستوى سفير في وزارة الخارجية لايوجد واحد من دارفور.

(١٠)ساد هذان التصنيفان في الخطاب السياسي الشعبي في الفاشر في ١٩٨٢ حيث كان الناس يصنفون في هاتين الفئتين كأمر مفروغ منه مثل أي هوية إجتماعية أخرى مثل القبيلة والعائلة.

(١١) هناك اراض يهبها السلاطين بوثائق مكتوبة ومختومة وكانت هذه الوثائق معتمدة قانونيا حتي بعد سقوط دارفور ١٩١٦

(١٢) يبين هالاند (١٩٦٩) هذه الآليات عندما تجاوز عرب البقارة الحدود الاثنية ليكونوا مزارعين مستقرين، كما يتحول المزارعون المستقرون الفور عندما يراكمون الماشية الي بقارة لينضموا الي البقارة الرعاة.

(١٣) تكرر هذا الوضع في ١٩٩٠ عندما كان الجيش التشادي يطارد "متمردين" حرقوا أربع عشرة قرية للفور في مناطق عين سيرو وجبل ساي في شمال دارفور. كذلك لغم التشاديون يفخخوا مصادر المياه في هذه المنطقة ففقد العديد من الأفراد أعضائهم نتيجة لذلك.

(١٤) فهم النواب البرلمانيون المنتمون إلى حزب الأمة الأمر كله كمؤامرة من الحزبين الآخرين ضد الأمة خاصة وأن الحكومة المؤتلفة لم تكن قائمة. ومما يجدر ذكره أن نائبين برلمانيين ينتميان للجبهة الإسلامية خرجا عنها لينضما إلى الإتحادي الديمقراطي عقب تشكيل هذا المجلس.

(١٥) زرايب الهواء تعني سور من الشوك حول قطعة أرض بهدف منع دخول المواشي لها. وهي تشير هنا إلى جزء من المرعى يوضع خارج الإستخدام العام.

(١٦) إتضح في إجتماع في كتم، رئاسة منطقة شمال دارفور، في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٧ أن الفور في هذه المنطقة بدأوا يتسلحون بالكلاشنكوف ويخنقون المسافرين الزغاوة (المصدر: لجنة أمن المنطقة، الإربعاء ٢٥ نوفمبر ١٩٨٧).

(١٧) قتل ستة من الزغاوة البديات بدون محاكمة على يد الشرطة في منطقة أسمها علوونا (٢٥ كلم من الفاشر) في ١٩٨٧. وفي نفس العام قتل الجيش في كبكابيا ٣ من الزغاوة البديات ومنهم إمام القرية.

(١٨) إحتفظنا بالأسماء لأسباب ليست خافية.

الترتيب الزمني للأحداث في السودان
خلال الفترة ١٩٧٢ إلى ١٩٩٢

شريف حرير وجل هودنيبو وتيرجي تفيلت

١٩٧٢

٦-١٧ فبراير مؤتمر اديس ابابا أوفدت حكومة السودان وفداً من تسعة أشخاص برأسه نائب الرئيس ووزير شئون الجنوب السيد أبيل الير. وأوفدت حركة إستقلال جنوب السودان وفداً من ثمانية أشخاص برأسه السيد أزيوني منديري. كما حضر السيد كانون بيرجس كار الأمين العام لمؤتمر الكنائس لعموم أفريقيا بوصفه رئيساً للمؤتمر.

٣ مايو: بمرسوم رئاسي (قرار جمهوري) صادق الرئيس نميري على إتفاقية اديس أبابا. كذلك اصبح "قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لعام ١٩٧٢" جزءاً من دستور السودان لعام ١٩٧٣.

تعيين مجلس تنفيذي عال للجنوب، وأصبح السيد ابيل الير رئيساً له وكذلك عُين السيد جوزيف لاقو، القائد العام السابق لقوات الأنانيا، في القوات المسلحة السودانية برتبة لواء وأصبح القائد العام للقيادة الجنوبية في جوبا.

أعلنت الحكومة الإقليمية الجديدة أن أهدافها الرئيسية الثلاث، في فترتها الإنتقالية ومدتها ١٨ شهراً، الآتية:

١) دمج جنود الأنانيا السابقين وعددهم ستة آلاف في القوات المسلحة السودانية.

٢) إغاثة وإعادة توطين اللاجئين الجنوبيين وذلك بالتعاون مع حكومة السودان ومختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٣) إقامة حكومة محلية قانونية علي أساس الإنتخاب والتحضير لمثل هذه الإنتخابات خلال العام القادم.

---

* ترجمة مبارك علي عثمان

العلاقات الخارجية: تم تدريب الجنود الأوغنديين المساندين لميلتون أبوتى فى معسكرات بالإستوائية وفى مارس تم نقلهم عبر الخرطوم إلى دار السلام للإلتحاق بأبوتى. توترت العلاقات مع الرئيس الاوغندى عيدى أمين وكذلك حليفه القذافى. كذلك بدأ إنفتاح ديبلوماسى تجاه الصين وكوريا الشمالية خلال سبتمبر وأكتوبر.

إعادة توجيه السياسة الخارجية: بعد المحاولة الإنقلابية غير الناجحة للحزب الشيوعى السودانى فى ١٩٧١، قُطعت العلاقات الدبلوماسية مع الإتحاد السوفيتى وأُعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال ربيع ١٩٧٢.

١٩٧٣:

ابريل: صادق مجلس الشعب فى الخرطوم على أول "دستور دائم" للبلاد منذ الإستقلال. كما صادق عليه الرئيس نميرى فى ٨ مايو.

٨ مايو: أعلن الرئيس نميرى إطلاق سراح بقية المعتقلين السياسيين وشملت قادة الحزب الشيوعى والصادق المهدى رئيس الوزراء الأسبق ورئيس حزب الأمة وقائد الأنصار.

١٠ مايو: نميرى يقيل مجلس الوزراء القديم ويعين مجلس وزراء جديد ومن ضمن ١٤ وزيراً تم تعيين وزير واحد جديد. كما أصبح الرئيس نميرى رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع. ولم يتم تعيين أى وزير من الجنوب.

أعلن المفوض السامى لشئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة برنامجاً للعودة الطوعية لـ ١٨٠ ألف لاجئ جنوبى من الدول المجاورة إلى الجنوب.

بدأت الإستثمارات الأجنبية فى التدفق إلى السودان. وقد بدأت الإستثمارات العربية والغربية فى التدفق بعد سحق المحاولة الإنقلابية للحزب الشيوعى فى ١٩٧١ وحظر نشاط النقابات العمالية وقطع العلاقات مع الإتحاد السوفيتى وتعويض الشركات التى أُممت في ١٩٧٠ والتوصل إلى إتفاقية أديس أبابا: وتم وضع تصور أن يصبح السودان "سلة غذاء" الشرق الأوسط.

بدأت موجة كبيرة من الهجرة إلى دول النفط الغنية، وأصبحت تحويلات العاملين تشكل المصدر الرئيسى للنقد الأجنبى.

تفجر الإشتباكات بين الطلبة والشرطة والجيش وإنتهت الإضرابات بإعلان

حالة الطوارئ فى أغسطس وسبتمبر.

بدء إنتخابات المجلس الإقليمى للجنوب في اكتوبر وتكوين أول حكومة مُنتخبة قانونياً فى الجنوب واصبح أول رئيس لها ابيل ألير. كذلك أُنشئت وزارات إقليمية فى جوبا.

أوردت التقارير عن نقص فى الأغذية وحالات مجاعة فى دارفور بغرب السودان. وقد تظاهر طلاب دارفور بمؤسسات التعليم العالى أمام مجلس الشعب. نفت حكومة السودان هذه التقارير ولم تتخذ أية خطوات لعمل إغاثى.

١٩٧٤

١٢ فبراير: توقيع إتفاقية التكامل السياسى والإقتصادي بين مصر والسودان بواسطة الرئيسين نميرى والسادات. وبموجب ذلك أُنشئت لجنة سياسية عليا مشتركة، تتكون من أعضاء من الإتحاد الإشتراكى السودانى والإتحاد الإشتراكى العربي، وذلك بهدف التنسيق فى المسائل السياسية والأيديولوجية كذلك شملت الأتفاقية إستخدام مياه النيل والإنتاج الغذائي وتنسيق السياسات.

التخطيط لجذب الأموال العربية خاصة من المملكة العربية السعودية. وقد وعد الملك فيصل شخصياً بتقديم ٢٠٠٠ مليون دولار. تم التخطيط لمضاعفة إنتاج الغذاء عشرين ضعفاً بزيادة إستهلاك المياه والرى وذلك جزئياً من خلال حفر قناة جونقلى من بور إلى ملتقى السوباط.

مارس – ابريل: اندلاع المظاهرات في الخرطوم وجوبا. ففي الخرطوم تظاهر الطلاب المتعاطفون مع الأخوان المسلمين والحزب الشيوعى وحزب الأمة وقد تظاهروا ضد نميرى. وفي الجنوب وجهت المظاهرات ضد خطط مشروع حفر قناة جونقلى.

مايو: إجراء إنتخابات مجلس الشعب فى الخرطوم. من جملة ٢٥٠ مقعداً تم إنتخاب ١٢٥ مقعداً على أساس الدوائر الجغرافية، منهم ٤٠ جنوبياً.

الإعلان عن مؤامرات مزعومة ضد الحكومة فى مايو واكتوبر. ادعى الرئيس نميرى أن هناك مؤامرة ليبية موجهة ضد شخصه. زعماء المعارضة بالخارج "الجبهة الوطنية" ينشئون مركزاً لرئاستهم فى طرابلس، كذلك أعلن نظام نميرى أن طلاب الخرطوم، خاصة الأخوان المسلمين، تدعمهم مالياً ليبيا.

ساهمت دولة الكويت فى تمويل المشاريع المروية في الرهد ومشروع سكر سنار. أعلنت حكومة السودان بأنها ستكون أكبر منتج لقصب السكر فى العالم فى ١٩٨٥.

ضرب أقطار الساحل الأفريقى جفاف شديد خاصة موريتانيا وتشاد مما أدى إلى تدفق واسع للاجئين بغرب السودان. وقد زار الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم السودان لمناقشة هذه القضية في يونيو.

تم إعداد سياسة للتوازن بين الأقطار العربية والأفريقية بواسطة نميرى. وفى نهاية العام زار السودان الرؤساء كينث كاوندا رئيس زامبيا وجوليوس نايريرى رئيس تنزانيا.

١٩٧٥

يناير: أُجري تعديل وزارى ضخم: فقد تم تحويل وزير الخارجية منصور خالد ووزير المالية إبراهيم منعم منصور ووزيرين آخرين إلى وظائف أدنى أو تم إستبعادهم. وقد تم تعيين الأعضاء الموالين المنتمين للإتحاد الإشتراكى السودانى فى مجلس الوزراء. وقد شغل الرئيس نميرى منصب وزير الخارجية بنفسه.

إندلاع تمرد وسط جنود أنانيا في أكوبو فى مارس، وأوردت التقارير أن ٢٠٠ شخص قد قُتلوا و١٥٠ جندى أعدموا وحكم على ٤٨ من المتمردين بالسجن مدداً تراوحت بين سنة وخمس عشرة سنة وقُدمت شهادات تفيد "تنامى الإحباط بسبب بطء خطوات الاستثمار الإقتصادى والتنمية فى الجنوب".

بصورة غير متوقعة شارك فى الإحتفال بالعيد السادس لثورة مايو، معمر القذافى رئيس ليبيا وحضر الإحتفالات فى الخرطوم وواو. وصدر بيان مشترك من أجل "تقوية الوحدة" بين البلدين. تم تكوين لجنة لدراسة التكامل بين مديرية دارفور السودانية ومنطقة الكفرة بليبيا، وأُعلن أن الهدف من ذلك هو ضبط السفر والتحرك والتجارة والجمارك.

تم قمع محاولة إنقلابية من قبل "الجبهة الوطنية" فى ٥ سبتمبر. وقد شاركت فيها المجموعات الدينية (الأخوان المسلمون). من المُفترض أن يكون قائد المحاولة الإنقلابية المقدم حسن حسين عثمان. اتهم نميرى القذافي وليبيا على أنهم وراء هذه المحاولة.

فى ١٦ سبتمبر إعتمد مجلس الشعب تعديلات دستورية صادق عليها

الرئيس فى ١٧ سبتمبر وقد منحت هذه التعديلات الحكومة سلطات طوارئ بما فيها إعتقال الأشخاص المشتبه فى إشتراكهم فى أنشطة هدامة ولمدة غير محدودة وبدون محاكمة (تعليق الحق فى المثول أمام القاضى للبت فى قانونية الإعتقال).

تمت إجازة تعديل لقانون أمن الدولة بواسطة مجلس الشعب فى ١٠ نوفمبر. تم بموجب التعديل إنشاء محكمتين من محاكم أمن الدولة لمحاكمة المتهمين فى إنتهاك أمن الدولة.

بدأت شركة شيفرون للبترول فى الإستكشاف البترولى فى شريط شمالى بحر الغزال فى مدينة بانتيو.

١٩٧٦

يناير- فبراير: إعدام المقدم حسن حسين عثمان و١٥ آخرين من الرتب المختلفة. بلغ عدد الأشخاص المتهمين في المحاولة الإنقلابية فى سبتمبر ١٩٧٥ حوالى ١٤٢ شخصاً.

فى ١١ فبراير: أعلن نميرى عن تعديل وزارى وإعادة تنظيم رئيسية للإتحاد الإشتراكى السودانى. تمت إقالة ١٢ وزيراً واستبدلوا بواسطة ضباط من مجلس قيادة ثورة مايو. شغل منصب وزير الإعلام والثقافة الجديد بونا ملوال مادوت رينج.

فبراير: هروب سرية من القوات المسلحة، معظمها من الأنانيا الإنفصاليين، من مدينة واو وقتلت عدداً من الضباط الكبار فى فبراير، وهى البداية لما أُطلق عليه بعد ذلك حركة أنانيا الثانية. كذلك أوردت التقارير أن ٤٥ الف لاجئا يعيشون فى معسكرات بالقرب من قمبيلا فى أثيوبيا.

مارس: إعتقال وزير العمل السابق جوزيف أودوهو ونائب المتحدث الرسمى باسم مجلس الشعب الإقليمي بنيامين بول، وازبونى منديرى والعديد من السياسيين الجنوبيين الآخرين ووجهت لهم تهمة التآمر بهدف إحداث تمرد عسكرى في الجنوب هدفه الإنفصال.

مايو: وُضعت الصحافة السودانية تحت سيطرة الدولة بواسطة الرئيس نميرى. (كانت رسمياً تحت سيطرة الإتحاد الإشتراكي السوداني الحزب الشرعى الوحيد فى البلاد).

يونيو: البدء فى إصدار "سوداناو" وشغل منصب أول رئيس تحرير لها بونا ملوال وزير الإعلام الجديد.

٢ يوليو: محاولة إنقلابية، وُجه الإتهام لليبيا بالتخطيط للإنقلاب ضد السودان وقُدمت شكوى إلى الأمم المتحدة- مجلس الأمن وتم وصف المحاولة على انها "غزو أجنبي يتكون من الف مرتزق جاءوا من معسكرات تدريب فى ليبيا". لقد كانت حركة المعارضة السودانية الوطنية فى المنفى (حزب الأمة والأخوان المسلمون والحزب الإتحادى الديمقراطى) هى القوى التى تقف وراء الغزو القادم من ليبيا.

يوليو: التوصل لإتفاقية دفاع مع مصر. وبموجبها تم وضع ١٢ الفاً من القوات المصرية فى السودان.

١٩٧٧

٣ فبراير: زُعم أن ١٢ من أعضاء سلاح الطيران استولوا على مطار جوبا فى محاولة إنقلابية وقد أُعتقل على إثر ذلك ٢٨ ضابطاً وجندياً فى ٦ فبراير. وقد صرح أبيل الير أن "عناصر إسرائيلية" وراء هذه المحاولة.

٣ أبريل: إعادة إنتخاب نميرى، كمرشح وحيد، كرئيس لفترة رئاسية لمدة ست سنوات أخرى وكانت النتيجة ٩٩,١٪ وفقاً للإعلانات الرسمية.

٢٩ مايو: طُلب من ١٠٠ من موظفى وخبراء عسكريين فى السفارة السوفيتية بمغادرة الخرطوم خلال أسبوع واحد. وأكد نميرى أن مصر والسودان اتفقتا على مواجهة النفوذ السوفيتى الإستعمارى الجديد فى أفريقيا والعالم العربى.

٦-٧ يوليو: بعد عقد العديد من الإجتماعات والتى إنتهت بإجتماعات ٦-٧ يوليو في بورتسودان بين الرئيس نميرى والصادق المهدى تم التوصل إلي إتفاق حول سياسة للمصالحة الوطنية وعفو عام عن كل السودانيين المعارضين بالخارج. وصدرت على إثر ذلك قائمة تحوى اسماء ثلاثة عشر شخصاً، تضم الصادق المهدى والشريف حسين الشريف الهندى، كلاهما حكم عليه بالإعدام عام ١٩٧٦، ومُنحت تلك القائمة عفواً شاملاً.

يوليو: إطلاق سراح ٩٠٠ سجينا سياسيا وادعت الحكومة عدم وجود أى سجناء سياسيين فى السودان.

إنشاء جامعة جوبا وأربع معاهد تدريب للمعلمين في مدن الجنوب الأخرى.

بنهاية عام ١٩٧٧ وصل الدين الخارجي ٢ بليون دولار وقد كانت مشاكل خدمة الديون واضحة اصلاً فى هذه المرحلة الباكرة جداً.

١٩٧٨

٢ فبراير: إجراء الإنتخابات العامة لمجلس الشعب والمجلس الإقليمى للجنوب فى جوبا. وقد تم رفع عدد المقاعد إلى ٣٠٤ مقعد فى مجلس الشعب. لم يُعاد إنتخاب معظم الوزراء من المجلس التنفيذى العالي لعام ١٩٧٢ فى الجنوب. عين نميرى جوزيف لاقو كرئيس جديد للمجلس الإقليمى العالي. من ضمن الوزراء الجدد بنيامين بول وجوزيف أودوهو (الأخير سُجن فى ١٩٧٦ وأُطلق سراحه فى ١٩٧٧ فى ظل العفو العام).

مارس: عين نميرى بعض قادة المعارضة السابقين فى اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكى السودانى منهم: الصادق المهدى وعبدالحميد صالح وعمر نور الدائم (حزب الأمة)؛ حسن الترابى (الأخوان المسلمون) وعابدين إسماعيل (الجناح اليسارى) واحمد على الميرغنى (الإتحادي الديمقراطى والختمية) برغم أن الحظر على الأحزاب السياسية الأخرى ظل سارى المفعول.

١٢ ابريل: توقيع إتفاقية "المصالحة الوطنية" بين المعارضة السودانية (الجبهة الوطنية) وحكومة السودان. إحتوت الإتفاقية علي النقاط الرئيسية التالية:

- حل الجبهة الوطنية خاصة وحداتها العسكرية.
- إلغاء معسكرات التدريب العسكرى للأنصار.
- إعادة التأكيد على دستور ١٩٧٣ وإتفاقية أديس أبابا.
- حرية التعبير وإلغاء قوانين الطوارئ.
- حرية التدين للأنصار والإخوان المسلمين على السواء.
- التفاوض مع الولايات المتحدة لتوريد طائرات مقاتلة أمريكية ومعدات ودعم عسكرى أخر (مقاتلات اف ٥).
- تطبيع العلاقات مع أثيوبيا وليبيا وإعادة العلاقات الديبلوماسية معهما.
- الإتفاق مع الصين حول التعاون الفنى والإقتصادى المشترك. نميرى

يزور الصين في يونيو.

نميرى يؤيد إتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية الموقعة في كامب ديفيد فى سبتمبر. والصادق المهدى يستقيل من المكتب السياسى للإتحاد الإشتراكى محتجاً على ذلك ويغادر البلاد فى ديسمبر.

١٩٧٩

٢٢ يوليو: إقالة اللواء جوزيف لاقو رئيس المجلس التنفيذى العالي وثلاثة وزراء إقليميين آخرين (منهم جوزيف أودوهو) ومحافظى مديريتى أعالي النيل وجونقلى. كذلك فقد أُقيل لورانس وول وول من المجلس التنفيذى العالي. وفي ٢٦ يوليو أُقيل ايضاً كلمنت أمبورو المتحدث باسم مجلس الشعب الإقليمى.

٧-٨ اغسطس: تفجر القلاقل المدنية. أضرب العمال وبدأ الطلاب مظاهرات فى الخرطوم والمدن الأخرى: طالب عمال السكة حديد، المضربين لمدة خمسة ايام، برفع أجورهم وتخفيض تكلفة المعيشة وطالب الطلاب ألمتظاهرون بتغييرات سياسية تشمل:

- إستعادة حرية الصحافة.
- حل الإتحاد الإشتراكي السودانى كحزب سياسى وحيد.

المصادر الدبلوماسية تفيد بوجود قوات مصرية فى السودان، اغلبها وصل فى الأ سبوع الثانى من اغسطس وسيطروا على اغلب المواقع الإستراتيجية فى المدن الكبيرة.

١٧ اغسطس: إقالة الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم النائب الأول لرئيس الجمهورية والإمين العام للإتحاد الإشتراكى السودانى، وعُين بدلاً عنه اللواء عبد الماجد حامد خليل وعُين أيضاً وزيراً للدفاع وقائداً عاماً لقوات الشعب المسلحة ونائباً أول لرئيس الجمهورية. وشغل نميرى منصب الأمين العام للإتحاد الإشتراكى السودانى. كذلك أُقيل ثمانية وزراء ومستشارون وتم تعيين ستة وزراء جدد وثلاثة وزراء دولة. وعُين حسن الترابى (قائد الإخوان المسلمين) نائباً عاماً.

١٨ اغسطس: أعلن نميرى إعادة تنظيم واسعة النطاق شملت تغييرات فى هيكل القيادة وتقليص عددية أعضاء المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكى من ٢٧ عضواً الى ١٧ عضواً. من ضمن الأعضاء الذين أُقيلوا: بونا ملوال وأحمد

على الميرغني وجوزيف أودوهو والصادق المهدى وكليمنت امبورو.

بدء العمل فى قناة جونقلى وتنفذه شركة فرنسية :

Compagnie De Construction International (CCI)

نوفمبر: موافقة صندوق النقد الدولى علي تقديم تمويل اضافى للسودان نتيجة لإتفاقية ٧٨-١٩٧٩، حيث تم شراء مايعادل ٤٠ مليون دولار امريكى بإعتبارها جزءاً من تسهيلات التمويل التعويضى.

وافق صندوق النقد العربى فى ١٧ اكتوبر علي تقديم تسهيلات تمويل اضافى بمبلغ ٤٤ مليون دولار أمريكى كمساعدة لميزان المدفوعات بعد إشتراك مماثل فى أغسطس وسبتمبر ١٩٧٨ فى صندوق النقد العربى.

١٩٨٠

إعادة تنظيم إقليمى للسودان، تم إقتراحه في البداية فى يناير وفبراير، في مؤتمر الإتحاد الإشتراكى. فى ٦ مارس تم تعيين خمسة حكام جدد للأقاليم الجديدة فى الشمال وكذلك مجالس شعب إقليمية وكذلك مجالس وزراء محلية مماثلة لما يوجد في الجنوب من قبل. وفي ١١ نوفمبر تمت إقالة الحكام الخمسة وتعيين خمسة آخرين بدلاً عنهم ، كل ذلك تم بمرسوم رئاسي.

بعد إدعاءات بالإستيلاء غير المشروع على أموال وسلوك غير دستورى، استقال نائب الرئيس ورئيس المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبى جوزيف لاقو فى فبراير.

فى أول فبراير تقرر إجراء إنتخابات جديدة لمجلس الشعب القومى والإقليمى لجنوب السودان، وعلى إثرها أعيد إنتخاب أبيل الير رئيساً للمجلس التنفيذى العالى للإقليم الجنوبى وبيتر جاتكوث كنائب له. وفى ٦ يونيو أعاد نميرى تعيين أبيل الير نائباً لرئيس الجمهورية.

فى نوفمبر ٧٩ وابريل ١٩٨٠ جرت مفاوضات بين حكومة السودان والأقطار الدائنة الرئيسية ورأس الإجتماع البنك الدولى. كانت نتائج الإجتماعات: قررت الحكومة الألمانية إلغاء ديون قيمتها ٢٠٠ مليون دولار امريكى اما قروض البنوك التجارية الأخرى فقد أعيدت جدولتها مع فترة سماح ثلاثة أعوام تعقبها فترة سداد سبعة أعوام وربما تدفقت قروض جديدة.

جذبت العديد من مشاريع التنمية مساعدات تمويلية دولية: طريق جوبا-

لودوار (كينيا) [السوق الأوربية المشتركة والولايات المتحدة والنرويج]؛ توسيع طاقة توليد الكهرباء بالسودان [وكالة التنمية الدولية ووكالة تنمية وراء البحار- إنجلترا ووزارة التعاون الإقتصادى الألمانية وآخرين]؛ واردات وإصلاحات مؤسسية لتحسين رى القطن للتصدير [يُمول بالإشتراك مع السوق الأوربية المشتركة]؛ إعادة تأهيل شبكة رى مشروع حلفا الجديدة؛ تكلفة هذا البرنامج ١٠٥ مليون درلار امريكى يُمول بالإشتراك بين الإيفاد وصندوق التنمية الأفريقي (ADF)؛ برنامج صحى لمدة عشرة أعوام ضد البلهارسيا والملاريا والإسهال فى المشاريع المروية بالجزيرة والرهد والمناقل [تموله منظمة الصحة العالمية بتكلفة كلية ١٥٥ مليون دولار امريكى].

شركة شيفرن الأمريكية تعلن أن إحتياطات البترول في المنطقة حول بانتيو في مديرية أعالى النيل كثيفة وأفاد الخبراء بإن هذه الإحتياطيات يمكن ان تلبى جزءاً كبيراً من إحتياجات السودان البترولية. طالب السياسيون الجنوبيون بإنشاء المصفاة فى بانتيو.

فى أواخر عام ١٩٨٠ اجاز مجلس الشعب قانوناً حول إعادة التنظيم الإقليمى مرفق معه خارطة حيث وُضع خط الحدود بين الشمال والجنوب جنوباً وضُمت المناطق التى من المتوقع وجود إحتياطيات بترولية ضخمة بها وأُدخلت فى الشمال مما أدي إلى تفجر صراعات واسعة النطاق وسط الجنوبيين .

١٩٨١

بعد التدخل الليبى فى تشاد فى ديسمبر ١٩٨٠ دعت الحكومة السودانية إلى طرد ليبيا من الجامعة العربية. أوردت التقارير أن حوالى ٢ مليون من التشاديين اللاجئين والرحل قد نزحوا جماعياً إلى دارفور. دعا نميرى فى ٣١ مارس لإتخاذ خطوات دولية "للإطاحة بالقذافى أو قتله".

وقعت أحداث عنف خطيرة فى الفاشر خلال شهري يناير حيث قُتل مابين ١٠ الى ٢٠ شخصاً فى المظاهرات ضد تعيين الحكومة لحاكم من غير اهل دارفور. تم إلغاء التعيين فى ١٩ يناير. اصبحت هذه الأحداث تُعرف بإنتفاضة دارفور والتى على إثرها عُين أحمد إبراهيم دريج حاكماً للإقليم وهي المرة الأولى، منذ عام ١٩١٦، التى يحكم فيها إقليم دارفور واحد من أبنائه.

فى مارس أعلن نميرى أن الحكومة احبطت مخططاً لإنقلاب عسكرى يقوده العميد سعد بحر وأُعتقل حوالى ١٢ شخصاً وزُعم أن الإنقلاب تدعمه

قوى أجنبية: سوريا والإتحاد السوفيتي وليبيا.

قدم صندوق النقد الدولي تمويلاً إضافياً تحت مظلة تسهيلات التمويل التعويضي وذلك لمقابلة نفقات الدولة وإعادة جدولة الديون الخارجية وزيادته في إبريل.

السودان يطبع العلاقات مع مصر ويدعو الولايات المتحدة لتقديم مساعدات عسكرية خاصة "الأنشطة المشتركة" في مجال الطيران.

أعلن الرئيس ريجان في مارس تقديم مساعدات عسكرية في حدود ١٠٠ مليون دولار أمريكي ومساعدات إقتصادية إضافية. السودان العضو الوحيد في جامعة الدول العربية الذي يعيد علاقاته الدبلوماسية مع مصر في مايو.

أُتخذ قرار بإنشاء مصفاة البترول في مدينة كوستي وسوف يتم مد خط الأنابيب من بانتيو إلى كوستي بالإشتراك مع شيفرون ومؤسسة التمويل الدولية.

تفجر القلاقل العمالية حيث قاد عمال السكة حديد والنقل النهري إضراباً قومياً في يونيو. وفي ٢١ يونيو لجأ نميري إلى الحكم بالإعدام لمنظمي الإضراب والسجن مدى الحياة للمشاركين فيه.

في ٥ اكتوبر تم حل مجلسي الشعب القومي والمجلس الإقليمي للجنوب بمرسوم رئاسي وأجريت إنتخابات جديدة. تم تقليص عضوية مجلس الشعب القومي من ٣٦٦ نائباً إلى ١٥١ نائباً وذلك إثر أيلولة السلطات إلى المجالس الإقليمية.

تضمن المرسوم الرئاسي بتاريخ ٥ أكتوبر تعيين رئيس جديد مؤقت للمجلس التنفيذي العالي للجنوب وقد عُين لهذا المنصب جنوبي مسلم هو اللواء قسم الله عبدالله رصاص.

٩ نوفمبر صدور مرسوم رئاسي بإقالة مجلس الوزراء السوداني والبدء في برنامج تقشف إقتصادي. وبعد مفاوضات في اكتوبر تم الإتفاق على خطة من ثمانية عشر نقطة شملت تخفيض قيمة صرف الجنيه السوداني، رفع الضرائب وسحب الدعم العام وتخفيض الإنفاق العام. ونتيجة لذلك سوف يقوم صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الأخرى بإعادة جدولة أقساط سداد الديون. بلغت جملة الديون الخارجية حوالى ٣ بليون دولار أمريكي.

١٩٨٢:

تفجر المشاكل الأمنية الداخلية والمظاهرات الطلابية بعد رفع أسعار الغذاء نتيجة سحب الدعم فى ديسمبر -يناير. بدأت مظاهرات الطلبة في الخرطوم وانتشرت إلى المدن الأخرى. تم تفريق مظاهرات الخرطوم باستخدام الغاز المسيل للدموع فى ٦ يناير وإفادت التقارير أن خمسة طلاب قد قُتلوا بالرصاص فى واد مدنى حيث أطلقت عليهم شرطة مكافحة الشغب الرصاص. كذلك تواصلت الإشتباكات بعد ذلك.

إعتقال إثنى عشر سياسياً قيادياً فى جوبا فى ٤ يناير بتهمة تكوين حزب سياسى غير قانونى: مجلس وحدة جنوب السودان [الرئيس كلمنت امبورو ونائب الرئيس صموئيل أرو بول وسكرتير الشئون الخارجية مايكل وال ونائب الأمين العام مارتن ماجيا].

فى ٢٥ يناير أعلن نميرى إقالة الفريق عبدالماجد حامد خليل من جميع مناصبه: النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع والقائد العام لقوات الشعب المسلحة بالإضافة لمنصبه كأمين عام للإتحاد الإشتراكى السودانى. تم تعيين العقيد عوض مالك أميناً عاماً للإتحاد الأشتراكى وشغل نميرى منصب القيادة العسكرية . كذلك تم حل المكتب السياسى واللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكى وبدلاً عن ذلك تم تكوين لجنة من ٤١ عضواً يراسها نميرى. شغل نميري المناصب التالية: رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الزراعة والرى وفريق أول وقائد عام لقوات الشعب المسلحة ورئيس الإتحاد الإشتراكى السودانى.

في إبريل أُجريت الإنتخابات للمجلس الإقليمى للجنوب. من جملة ١١٥ مقعداً شغل ٢٩ مقعداً من جملة ٣٦ مقعداً مخصصة للإستوائية دعاة تقسيم الجنوب ولكن الأغلبية من ٤ مديريات أخرى كانوا من دعاة الوحدة. تم إنتخاب جوزيف جيمس طمبرة كرئيس للمجلس التنفيذى العالي للإقليم الجنوبى فى ٢٩ يونيو وصادق على ذلك نميرى. وفى ذات اليوم أدى جوزيف لاقو اليمين كنائب لرئيس الجمهورية.

فى اكتوبر وقعت مصر والسودان إتفاقية للوحدة دعت لتعاون إقتصادى وسياسى وعسكرى إضافى وتشكيل "برلمان مشترك لوادى النيل" لمعالجة كل القضايا المشتركة.

١٥ نوفمبر تخفيض قيمة صرف الجنيه السوداني من ٩٠ قرشاً للدولار إلى ١٣٠ قرشاً للدولار.

البدءفي إجراءمفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي حول إعادة جدولة إضافية للديون الخارجية.

١٩٨٣

رفضت حامية بور الإنتقال إلى الشمال في فبراير وتفاقم القتال في مارس وابريل وإنتهي بتمرد الكتيبة ١٠٥ من الفرقة الأولي، يقودها المقدم وليم نون باني.

في مارس أُعتقل إثنان من معارضي تقسيم الجنوب وهم : نائب رئيس الإقليم الجنوبي داهل أكويلي آلير والمتحدث باسم مجلس الشعب الإقليمي للجنوب ماثيو أوبور.

في ابريل أُعيد إنتخاب نميري رئيساً للجمهورية في إستفتاء قومي بلغت نسبة التصويت لصالح نميري ٩٩,٦٪.

نهاية مايو إفتتاح برلمان وادي النيل.

٥ يونيو نميري يعلن إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة اقاليم منفصلة هي: الإستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل. وتم تعيين الآتية أسماؤهم كحكام لهذه الأقاليم: لورنس وول وول لبحر الغزال وجوزيف جيمس طمبرة للإستوائية ودانيال كوت ماثيو لأعالي النيل.

٨ سبتمبر نميري يعلن إعادة النظر في القانون الجنائي لربطه "عضوياً وروحياً" بالقوانين الإسلامية. وبناءاً على ذلك ستُحاكم جرائم السرقة والزنا والقتل وفقاً لقوانين الشريعة. كذلك حُظر إستخدام الكحول ولعب القمار. سوف يتم بناءاً عليه إعفاء غير المسلم من هذه العقوبات إلا في حالة الحكم عليه في جرائم القتل أو السرقة. رافق تدشين القانون الجديد إحتفال في الخرطوم في يوم ٢٣ سبتمبر رأسه نميري حيث تم تدمير مخزون الخمور وألقيت في نهر النيل.

في ديسمبر حاصرت أنانيا الثانية مدينة الناصر وتم تكوين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقام بالهجوم علي الشركات الأجنبية العاملة في مشروعين تنمويين: شركة شيفرن في بانتيو والشركة الفرنسية للتشييد العاملة

فى قناة جونقلى.

١٩٨٤

فى فبراير تحمل الجيش الشعبي لتحرير السودان مسئولية الهجوم على باخرة نيلية واوردت التقارير ان ١٥٠ شخصاً من ٨٠٠ مسافر قد قُتلوا. نتيجة لذلك أوقفت كل وسائل السفر النهرية وبالسكك الحديدية للجنوب.

١٤ مارس وقوع حادث قصف جوى على أم درمان بواسطة طائرة واحدة من طراز توبولوف ٢٢ قاذفة قنابل. قُتل في الحادث حوالى خمسة أشخاص ودُمر جزء من إذاعة أم درمان. وصل إلى الخرطوم ضباط مصريين كبار. تم توجيه إتهام إلى ليبيا بالقيام بهذا الهجوم وهو مانفته ليبيا وقالت أن "العناصر الثورية" في القوات الجوية السودانية هى المسئولة عن هذا الحادث وبناءاً على طلب من الخرطوم أرسلت الولايات المتحدة طائرة اواكس لرصد المجال الجوى السودانى الليبى.

إعلان عن قيادة وأهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان. الرئيس: جوزيف أودوهو؛ القائد العام: جون قرنق؛ أما القيادات العسكرية الأخرى فهم: كاربينو كوانين ووليم نون باني وجوردون كونق.

٢٩ أبريل نميرى يعلن حالة الطوارئ لأن "أعداء الحكومة نشطون داخل وخارج السودان". وشملت إجراءات الطوارئ: تعليق بعض مواد الدستور، منح سلطات خاصة للجيش والشرطة مثلاً دخول المساكن الخاصة وإعتقال المشبوه فيهم والرقابة على البريد الشخصى وعقد محاكم دولة خاصة بدون الحق فى الإستئناف وتتكون المحكمة من قاضى مدنى رئيساً وعضوية اثنين من القوات المسلحة.

٢٣ مايو إستبدال مجلس الوزراء "بمجلس رئاسى" ويتكون المجلس الرئاسى من رئيس القضاء والنائب الأول والثانى لرئيس الجمهورية والمتحدث باسم مجلس الشعب القومى ومستشارى الرئيس والأمين العام الأول للإتحاد الإشتراكي وحكام الأقاليم ومعتمد الخرطوم والمراجع العام ووزراء الوزارات المركزية ووزراء الدولة وأمناء لجان الإتحاد الإشتراكى ومحافظ بنك السودان ورئيس مجلس إدارة المجالس المتخصصة والأمين العام لديوان الزكاة والضرائب.

١٢ يونيو إنشاء محافظة الوحدة وعاصمتها بانتيو وستكون الوحدة من

الإدارة الشمالية. كذلك تم نقل عاصمة جونقلي من بور إلى أيود.

في يوليو: الضغوط التي مارسها السياسيون الجنوبيون أدت إلى تعليق النقاش حول تعديلات دستور ١٩٧٣.

في ١٨ ديسمبر اطلاق سراح الصادق المهدى و١٤ من اتباعه وقد أُعتقلوا في سبتمبر ١٩٨٣.

١٩٨٥

إعتقال الأستاذ محمود محمد طه، ٧٦ سنة، مؤسس وقائد الإخوان الجمهوريين، و٥٢ من أعضاء مجموعته في يونيو ١٩٨٣ لنقدهم لقرار تنفيذ قوانين الشريعة. في ٨ يناير حُكم على محمود محمد طه واربعة من قادة الجمهوديين بالإعدام ولكن الإعدام نُفذ في محمود فقط وقد تم شنقه في ١٨ يناير ١٩٨٥.

فبراير: تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين من الجنوب إلى اثيوبيا ويُقدر عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى قمبيلا والمدن الواقعة في الجنوب الغربي بنحو ١٢٠ الف لاجئ.

٢ مارس: الرئيس يعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد في الجنوب، وعفواً عاماً عن قوات المتمردين وعن تشكيل لجنة من ثلاثين شخصاً يراسها سر الختم الخليفة هدفها إقامة السلام وإجراء المصالحة في الجنوب.

١٠ مارس: نميرى يقيل الأخوان المسلمين من الوظائف الحكومية بمن فيهم حسن الترابي والعديد من المستشارين وثلاثة من القضاة الكبار. وفي الأسبوع التالي تم إعتقال ٢٠٠ من أعضاء الإخوان المسلمين كإجراء وقائي.

حدث تدهور إقتصادى حاد خلال ١٩٨٤ وربيع ١٩٨٥ ادى إلى نقص في العملات الأجنبية وتعليق الإتفاقية بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية والتى تقدر بحوالى ٩ مليار دولار امريكى. وفي فبراير حدث نقص في المواد البترولية وزيادات في أسعار الخبز والسكر والبترول بحوالى ٣٠ إلى ٦٠٪.

في ٢٧ مارس أُعلنت الأسعار الجديدة، في ذات اليوم الذى قام فيه نميرى بزيارة خاصة إلى الولايات المتحدة، وعلى اثرها تفجرت أحداث الشغب والمظاهرات في العديد من المدن الرئيسية في نفس اليوم.

بنهاية مارس تفجرت المظاهرات والإضراب العام الذى أدى إلى إستيلاء القوات المسلحة بقيادة اللواء عبدالرحمن سوار الذهب، القائد العام للقوات المسلحة ؛ قاد الإضراب مجموعة من الأطباء بقيادة الجزولي دفع الله.

٩ ابريل تم تشكيل المجلس العسكرى الإنتقالى بواسطة اللواء سوار الذهب رئيساً؛ اللواء تاج الدين عبدالله فضل كنائب للرئيس مع ١٣ ضابطاً اخرين كأعضاء. بعد مفاوضات تم تشكيل مجلس وزراء إنتقالى واصبح الجزولى دفع الله رئيساً للوزراء وصمونيل أرو بول نائباً له.

تشكل مجلس الوزراء الإقليمى للجنوب من حكام الأقاليم الجنوبية الثلاثة وأربع أعضاء أخرين.

بين ابريل إلى يونيو: تم إتخاذ عدد من القرارات: السماح بنظام التعددية الحزبية وحل الإتحاد الإشتراكى السودانى؛ إغلاق المحاكم الإسلامية؛ بقيت قوانين الشريعة سارية المفعول ولكن مع إعادة النظر فى تطبيقاتها قسوة؛ سيتم إعادة النظر فى القوانين التى أصدرها النظام السابق؛ الإعلان عن سياسة خارجية غير محايدة غير منحازة بما فيها الإعلان عن علاقات جيدة مع الغرب يرافقها إعادة العلاقات الديبلوماسية مع ليبيا وإستمرار التعاون مع مصر. لم تتم إعادة العلاقات الديبلوماسية مع أثيوبيا.

فى ٢٠ ابريل ناشد اللواء سوار الذهب المانحين الأجانب تقديم عون غذائى إضافى. وقد أعلن كل من غرب وشرق وجنوب السودان مناطق كوارث. بدات الأمم المتحدة والسوق الأوربية المشتركة والولايات المتحدة والأقطار الأخرى نقل العون الغذائى فى يونيو ويوليو. فى نفس الوقت صرح جون قرنق ان هناك محصول جيد فى الجنوب وإن هذا مجرد "تكتيك عسكرى" من قبل الحكومة الشمالية لنقل المعدات العسكرية إلى الجنوب.

فى أغسطس تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة نتيجة لإستئناف العلاقات السودانية الليبية. لم يشترك السودان فى المناورات المشتركة المسماة "النجم الساطع" والتى تقودها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وفى نوفمبر نُصح مواطنى الولايات المتحدة بتفادى السفر إلى الخرطوم بعد أن تزايد تواجد الموظفين الليبين فيها. تلقي السودان في عام ١٩٨٥ ٥٠٠ مليون دولار امريكى فى شكل معونات وقُلص هذا المبلغ إلى ٣٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٦.

فى اكتوبر تم تجميد عملية التكامل مع مصر وهى العملية التى بدأها نميرى. ورفضت مصر تلبية الطلب السودانى بتسليم الرئيس السابق نميرى. أما "الإجتماعات السياسية على اعلي المستويات" فقد عُلقت وأوقف عمل "برلمان وادي النيل" (القرار صدر رسمياً فى مارس ١٩٨٦).

فى اغسطس الجيش الشعبى لتحرير السودان يغتال وليم عبدالله شول القائد الجديد للأنانيا الثانية.

فى ١٠ اكتوبر إجازة دستور إنتقالي، بواسطة المجلس العسكرى الإنتقالى ومجلس الوزراء الإنتقالى؛ يضع الإطار القانونى للإنتخابات القادمة.

١٥ ديسمبر تعديل الأسم الرسمى للسودان وأصبح الأسم الجديد "جمهورية السودان" بدلاً عن "جمهورية السودان الديمقراطية".

١٩٨٦

المشاكل الإقتصادية– وزير المالية يقدم إستقالته وتتدهور العلاقات مع صندوق النقد الدولي (ديسمبر ٨٥–مارس ١٩٨٦). قدم السيد عوض عبدالمجيد، وزير المالية فى المجلس الإنتقالى، إستقالته فى ديسمبر ١٩٨٥ عندما رفض مجلس الوزراء مشروعاته بشأن الإصلاح الإقتصادى التى وضعت بالتعاون مع صندوق النقد الدولى. قدم الوزير الجديد السيد سيد احمد طيفور حزمة تقشف بديلة فى ٢٩ يناير. ولكن هذه الخطة لم تُقبل من قبل صندوق النقد الدولي والذي أعلن فى٥ فبراير أن السودان "لم يعد مؤهلاً لتلقى قروض جديدة". وقد أُعلن عن إجراءات تقشف جديدة فى فبراير ومارس شملت تخفيضاً لصرف الجنيه السودانى بنسبة ٢٢,٤٪.

٢٠–٢٤ مارس نتيجة لسلسلة من الإجتماعات بين ممثلى الجيش الشعبى لتحرير السودان والتجمع الوطنى لإنقاذ الوطن . (التحالف الوطنى للمنظمات المهنية والإتحادات النقابية) فى مدينة كوكا دام الأثيوبية تم الإتفاق على إصدار إعلان مشترك حول المؤتمر القومى الدستورى القادم فى الخرطوم.

١–١٢ ابريل إجراء الإنتخابات العامة وهى أول إنتخابات تعددية منذ ١٩٦٨. من جملة ٦٨ دائرة إنتخابية فى الجنوب فقد جرت الإنتخابات فى ٢٧ دائرة. كانت نتيجة الإنتخابات كالآتى:–

حزب الأمة	٩٩ مقعداً
الحزب الإتحادى الديمقراطى	٦٣
الجبهة القومية الإسلامية	٥١
التحالف السياسى لجنوب السودان (SSPP)	٩
الحزب القومي السوداني (SNP)	٨
حزب الشعب التقدمى (PPP)	٥
المؤتمر الشعبى الأفريقي السوداني (SAPC)	٥
الحزب الشيوعى السوداني	٣
المؤتمر الأفريقى السودانى (SAC)	٢
آخرون .	١٩

الجمعية التأسيسية الجديدة تعقد اول إجتماع لها فى ٢٦ ابريل. وفي ٦ مايو يتنازل سوار الذهب عن سلطاته لمجلس السيادة المكون من خمسة أعضاء ورئيس الوزراء المنتخب، الصادق المهدى. قام ٢٧ نائباً برلمانياً من الجنوب بالإنسحاب من الجمعية إحتجاجاً على التمثيل الجنوبي الضعيف فى المجلس.

تشكل مجلس وزراء جديد من تحالف عريض القاعدة مكون من ٢٠ وزيراً: ٩ من حزب الأمة، ٦ من الإتحادى الديمقراطى، ١ من التحالف السياسى لجنوب السودان، ١ من الحزب السوداني الفيدرالى، ١ من التجمع الوطنى للإنقاذ الوطنى، ١ من حزب الشعب التقدمى و١ من المؤتمر الأفريقى السودانى.ولم تمثل الجبهة الإسلامية القومية فى هذا المجلس وكذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان. تم تعيين د خالد ياجى، الرئيس السابق لوفد التجمع الوطنى للإنقاذ الوطنى لمحادثات كوكا دام، وزيراً للسلام والوحدة.

ابريل: إنتهى الإجتماع بين الصادق المهدى وجون قرنق إلى عقد مؤتمرين صحفيين منفصلين.

١٦ اغسطس الجيش الشعبى لتحرير السودان يسقط طائرة مدنية.، قُتل فيها ٦٠ من المسافرين وطاقمها.

فى اغسطس: العديد من المنظمات الدولية تصدر تقارير تحذيرية عن

المجاعة المُتوقعة في الجنوب. والجيش الشعبى لتحرير السودان يدعى السيطرة العسكرية الكاملة على جنوب السودان ويحثُ وكالات الإغاثة الدولية علي نقل الأغذية والإغاثة عبر جناح الحركة الإنسانى أى الجمعية السودانية للإغاثة وإعادة التعمير (سرا). فى سبتمبر أوردت التقارير عن حدوث نقص خطير فى الغذاء وان حوالي ٢-٣ مليون نسمة يتعرضون للمجاعة. وبعد إتصالات وثيقة مع الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية العالمية والجيش الشعبى لتحرير السودان بدأ العمل فى علمية إغاثة أُطلق عليها "عملية قوس قزح" وذلك فى إكتوبر.

فى ٢١ اغسطس الصادق المهدى، رئيس الوزراء، يعلن أن قوانين سبتمبر يمكن إلغاؤها.

حدوث قلاقل مدنية فى الشمال خلال سبتمبر ونوفمبر وقد وقعت صدامات بين الشرطة والمدنيين نتيجة لزيادة الإسعار ونقص بعض السلع. وفي ١٣ سبتمبر وقعت أحداث شغب فى نيالا نجم عنها مقتل أثنين برصاص الشرطة. كذلك حاكم دارفور يتعرض لهجوم من قبل تجمهر غاضب وقد أحرق المتظاهرون الحوانيت والمبانى الحكومية. وخلال اكتوبر-نوفمبر وقعت مظاهرات ضخمة فى بورتسودان وقاد الطلاب المظاهرات في الخرطوم التى استمرت خلال اكتوبر - نوفمبر.

٢٢ نوفمبر تم إستدعاء السفير السودانى لدي اثيوبيا، السيد عثمان نافع، للتشاور. وكانت الخطوة التالية أن أعلن الصادق المهدى إتهاماً قوياً بأن اثيوبيا تدعم الجيش الشعبى لتحرير السودان.

١٩٨٧

٣١ يناير تم التوصل إلى إتفاق بإنشاء مجلس إنتقالى فى الجنوب ريثما يُعقد المؤتمر القومى الدستورى. تكون المجلس من ممثلين لستة أحزاب جنوبية وحكام الأقاليم الثلاثة. وقد راس المجلس ماثيو أبور ونائبه بيتر جاتكوث قوال.

فبراير أوردت التقارير دخول ١٠٠٠ من القوات الليبية إلى دارفور. في مارس تم التوصل إلى إتفاق بسحب تلك القوات.

١٨ فبراير تم توقيع "ميثاق الأخاء" بين مصر والسودان وقعه الرئيس حسني مبارك ورئيس الوزراء الصادق المهدى.

١٣ مايو رئيس مجلس السيادة احمد الميرغنى يحل مجلس الوزراء ويطلب

من الصادق المهدى تشكيل حكومة جديدة. الشريف زين العابدين الهندى، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمين العام للحزب الإتحادى الديمقراطى، يقدم إستقالته.

الحكومة تسلح الوحدات القبلية علي خط التماس بين الشمال والجنوب وبدأت هذه الوحدات فى نشاطها كمليشيات ضد المناطق التى يحتلها الجيش الشعبى لتحرير السودان. هذه المليشيات شملت المسيرية والفرتيت والمورلى والتبوسا والمنداري. وفى مارس وقعت مذبحة لمجموعة من دينكا الشمال على يد الرزيقات.

٢ يوليو الحكومة تعلن حالة الطوارئ لمدة عام وقد صادقت عليها الجمعية التأسيسية بعد رفض العديد من المواد لإنتهاكها للعديد من الحريات المدنية الهامة. كذلك تم إعتقال العديد من سدنة مايو.

فى يونيو: العديد من القيادات العليا للإتحادى الديمقراطى أعضاء مجلس الوزراء يستقيلون وفى ٢٢ أغسطس يعلن الحزب الإتحادى الديمقراطى إنسحابه من الحكومة ويتم التوصل إلى حل توفيقى فى ٧ اكتوبر أعقبه تعيين لوزراء من الإتحادى الديمقراطى فى ديسمبر.

٢٢ سبتمبر: بعد العديد من الإجتماعات فى أديس ابابا وكمبالا ونيروبى بين الأحزاب الجنوبية الست والجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة أنانيا الثانية تم التوصل إلى إتفاق فى نيروبى بتاريخ ٩/٢٢ برفع مناشدة مشتركة إلى الحكومة لعقد المؤتمر الدستورى.

إستطاعت الحركة الشعبية الحصول على دعم وتأييد المنداري والتوبسا وكاكوا، كذلك سقطت العديد من المدن خلال العام فى يد الجيش الشعبى وهى الكرمك والناصر ومنداري والجيكو وأخريات.

فى أوائل اكتوبر: تم تخفيض قيمة الجنيه السودانى بحوالى ٣٧,٥٪ ، كما أتخذت إجراءات أخرى شملت: إعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة والإستمرار فى برنامج التكيف الهيكلى المطلوب من قبل صندوق النقد الدولي. كذلك ستعرض الحكومة برنامجاً للإنعاش الإقتصادى على إجتماع إستشارى للمانحين يعقد فى باريس خلال شهر مايو، وفي فبراير قُدر مبلغ الدين بحوالى ١٠,٣ بليون دولار.

نتيجة للصراعات الخطيرة بين الإثنيات التدهور المتسارع في الأمن عقد أول مؤتمر للأمن فى دارفور فى مدينة الفاشر.

١٩٨٨

١٠ يناير: توقيع ميثاق إنتقالى من قبل ممثلى الحكومة وسبعة عشر حزباً سياسياً بإستثناء الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان. ويهدف الميثاق إلي تحديد الهياكل السياسية إلى حين عقد المؤتمر القومى الدستورى خلال ١٩٨٨.

اوائل ابريل: إعادة إنتخاب الصادق المهدى رئيساً للوزراء بواسطة الجمعية التأسيسية بواقع ١٩٦ صوتاً من جملة ٢٢٢. أيدت الجبهة الإسلامية الصادق المهدى بعد إتفاق بين حزب الأ مة والإتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية. تم تشكيل مجلس الوزراء بإضافة ٢٠ وزيراً جديداً وعلى رأسهم حسن الترابى كنائب عام ووزير للعدل.

رئيس الوزراء يعيد تأكيد تصميمه على إلغاء القوانين الجنائية للشريعة وذلك فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٧، وأعلن ان "الجوانب البربرية من القوانين قد أسقطت والآن نحن نحضر لإلغاء البقية".

٤ اغسطس: أثرت الفيضانات بشدة على شمال السودان بعد حدوث عواصف شديدة. وقد سقطت أمطار غزيرة فى حدود ٨ بوصات خلال ١٣ ساعة وهي المعدل السنوى العادى، أُعلنت نتيجة ذلك حالة الطوارئ وكذلك قُدمت مناشدة للمساعدات الدولية.

١٩ سبتمبر: الحكومة تقدم قوانين العدالة الإسلامية للجمعية التأسيسية. إنسحب ٢٢ عضواً من المعارضة الجنوبية. القانون الجديد الذى قدمه الترابى يشمل العقوبات التالية: الجلد والرجم وقطع الأطراف (البتر) لمختلف الجرائم. وسيتم تطبيق القانون على كل اعضاء المجتمع فى شمال السودان. وفى ٤ اكتوبر تقرر إحالة الموضوع إلى لجنة تشريعية "لدراسته".

الإتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية لتحرير السودان يعقدان سلسلة من الإجتماعات خلال أغسطس إلي نوفمبر ويتوصلان إلى إتفاق فى أديس أبابا بتاريخ ١٤ نوفمبر. سوف يقوم الجيش الشعبى لتحرير السودان بتنفيذ وقف إطلاق النار بعد المصادقة على الإتفاقية من جانب الجميعة التأسيسية. لم يوافق مجلس الوزراء على الإتفاقية. مما دفع بالإتحادى الديمقراطى إلى الإستقالة من الحكومة في أواخر ديسمبر.

إستمرت الإشتباكات الخطيرة بين الإثنيات فى دارفور مما أدى إلى وضع

امنى متفجر جداً تفاقم أكثر بسبب سهولة الحصول على الأسلحة الحديثة من خلال مختلف الفصائل التشادية التى تستخدم السودان كنقطة إنطلاق.

١٩٨٩

أواخر يناير- فبراير: الجيش الشعبى لتحرير السودان يحتل العديد من المدن الإستراتيجية منها الناصر والليري وتوريت وغيرها. أوردت التقارير أن العديد من الوكالات الغربية قدمت عوناً للمناطق التى يسيطر عليها الجيش الشعبى مباشرة.

٢٠ فبراير: فى مذكرة لقيادة القوات المسلحة طالبت فيها بإجراء تغييرات جذرية فى الحكومة وسياساتها خلال أسبوع واحد. وفى ٢١ فبراير قدم وزير الدفاع عبدالماجد حامد خليل إستقالته إحتجاجاً.

فبراير: طالب المانحون الغربيون من الحكومة السماح بنقل مواد إغاثة للمناطق الجنوبية المتأثرة بالنزاع.

مارس: الصادق المهدى يعين مجلس وزراء جديد بهدف إحياء عملية السلام. الجبهة القومية الإسلامية رفضت المشاركة وأصبحت ضمن المعارضة.

أول مايو: الجيش الشعبى لتحرير السودان يعلن عن وقف إطلاق النار لمدة شهر من أجل البدء فى مفاوضات السلام ومساعدة عمليات الإغاثة للمناطق المتأثرة بالمجاعة. وفى ٦ مايو الصادق المهدى يرفع حالة الطوارئ ويرسل وفداً إلى أديس أبابا للمحادثات مع الجيش الشعبى.

ابريل: ورود تقارير عن صراعات إثنية في دارفور بين الفور ومجموعات العرب الرحل قرب الحدود التشادية، حيث قُتل المئات وأُحرقت العديد من القرى. ونتيجة لذلك حدث نزوح واسع وفقدان للأرواح.

٢٧ مايو: الصادق المهدى يعلن أن المحادثات ستبدأ فى أديس أبابا فى ١٠ يونيو عن طريق تنفيذ إتفاقية نوفمبر ١٩٨٨ بين الإتحادي الديمقراطى والحركة الشعبية لتحرير السودان.

١٠ يونيو: وفدى الحكومة والجيش الشعبى لتحرير السودان يفتتحان المفاوضات وتم التوصل إلى ترتيبات فى اليوم الأول وهي: إستمرار وقف إطلاق النار ورفع حالة الطوارئ وتجميد تطبيق القوانين الإسلامية والغاء

الإتفاقيات العسكرية مع مصر وليبيا.

٣٠ يونيو: إنقلاب عسكرى أبيض يقوده مجموعة من الضباط بقيادة الفريق عمر حسن أحمد البشير يطيح بحكومة الصادق فيما يُعرف باسم "ثورة الإنقاذ الوطنى".

تم تعيين ١٥ عضواً فى مجلس قيادة ثورة الإنقاذ : البشير رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وقائداً عاماً. تم إتخاذ الإجراءات التالية منعاً لأية معارضة وهى تعليق الدستور وحل البرلمان وكل الأحزاب السياسية وحظر الإضرابات والنقابات وكل الصحف فيما عدا صحيفة القوات المسلحة.

٦ يوليو إعتقال الصادق المهدى ومعه القياديين الآخرين فى النظام السابق.

٧ يوليو البشير يعلن معارضة الثورة لإتفاقية نوفمبر للسلام بين الإتحادى الديمقراطى والجيش الشعبى لتحرير السودان والتى تم مؤخراً المصادقة عليها بواسطة حكومة الصادق المهدى فى مارس.

٩ سبتمبر- ١٠ اكتوبر: عقد المؤتمر الوطنى للحوار والسلام فى الخرطوم وبدون مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان.

اكتوبر: تكوين منظمة جامعة من الأحزاب السياسية السابقة فى الجمعية التأسيسية والمنظمات المهنية وسُميت "التجمع الوطنى الديمقراطى" وذلك لمعارضة النظام الجديد.

١ ديسمبر: مركز كارتر بأتلانتا يبادر بعقد جولة جديدة للمحادثات بين الحكومة العسكرية والجيش الشعبى لتحرير السودان في نيروبي. وقد انتهت المحادثات فى ٥ ديسمبر بلانتيجة.

٧ ديسمبر: صرح العقيد محمد الأمين خليفة، الرجل القوى الثالث فى النظام، بأن قوانين الشريعة ستُطبق بالكامل في كل البلد، بما فى ذلك القوانين الجنائية المتعلقة بالبتر إلخ.

١٩٩٠

يناير: الجيش الشعبى لتحرير السودان يدعي تحقيق العديد من الإنتصارات فى الإستوائية: سقوط حامية كايا في ١٤ يناير، ياى فى ٢٨ يناير وهضبة كاجو كاجى أصبحت تحت سيطرة الجيش الشعبى لتحرير السودان.

كذلك تم حصار جوبا وتم إخلاء ١٠٠ من عمال الإغاثة الأجانب خلال فترة وقف إطلاق النار. ناشد الجيش الشعبي الحكومة السماح ل٣٠٠ ألف شخص بمغادرة جوبا وهو طلب رفضته الحكومة.

في مارس: أوقفت الولايات المتحدة أى عون إقتصادى إضافى للسودان وأعلن أن ذلك الإجراء تم "وفقاً للسياسة الجديدة حيث أن النظم العسكرية التى تصعد إلى السلطة عبر إنقلاب سوف تحرم من المعونات إلا إذا حسنت أوضاع البلد".

٢٣ ابريل: إعدام ٢٨ ضابطاً من القوات المسلحة والشرطة بعد إتهامهم بمحاولة إنقلابية.

١٢ سبتمبر: سحق محاولة إنقلابية اخرى.

فى سبتمبر: صندوق النقد الدولي يعلن السودان دولة "غير متعاونة" والسعودية تصوت ضد السودان فى مجلس محافظى الصندوق.

اكتوبر: توقيع ميثاق مشترك بين ليبيا والسودان لربط دارفور بالكفرة فى ليبيا وذلك لترويج التجارة والسيطرة على الهجرة.

منتصف نوفمبر: تفجر مظاهرات عمال السكة حديد والطلاب فى الخرطوم.

الحكومة السودانية تُعزل دولياً بسبب مساندتها لصدام حسين فى حرب الخليج.

اواخر أكتوبر: تدمير معسكر "حلة الشوك" فى منطقة الخرطوم بالبلدوزر وحولى ٣٠ ألفاً من السكان نُقلوا إلى جبل أولياء حوالى ٤٠ كلم جنوبى الخرطوم.

نهاية العام: صرحت منظمات الإغاثة الدولية أن ٨ مليون نسمة فى القرن الأفريقى يواجهون خطر المجاعة وإن السودان بحاجة إلى ١,٥ مليون طن مترى من الأغذية للسنة القادمة. وقد نفى الفريق البشير خطورة الوضع رسمياً قائلاً " أن السودان سيكتفى ذاتيا من الغذاء والحبوب خلال عام او عامين".

١٩٩١

٨ فبراير: البشير يوقع على مرسوم يقضى بتقسيم السودان إلى ٩ ولايات تُقسم بدورها إلى ٦٦ محافظة و٢٨١ منطقة محلية. وستكون هذه الولايات مسئولة عن الإدارات المحلية وبعض مهام جمع الضرائب، فى حين تظل

الحكومة المركزية مسيطرة على السياسة الخارجية والشئون العسكرية والتجارة والإقتصاد والقطاعات الرئيسية الأخرى. والولايات الجديدة هي: الخرطوم والوسطى وكردفان ودارفور والشمالية والشرقية وبحر الغزال وأعالي النيل والإستوائية. وسوف لن يتم تطبيق القوانين الجنائية الإسلامية- أدخلت حيز التنفيذ فى ١ فبراير ١٩٩١ وهي تعديل لقوانين الشريعة - فى الولايات الجنوبية الثلاثة، ويمكن لهذه الولايات التقرير بهذا الشأن لاحقاً.

١٨ فبراير الحركة الشعبية تدين الأجراءات أعلاه وقالت " أن ماتقصده الجبهة من الفيدرالية واضح جداً: هو أن تروج للعروبة والإسلام فى الجنوب".

٢٩ ابريل -٢ مايو: عُقد مؤتمر حول الأساليب الجديدة لتنظيم النظام السياسى فى السودان وقد تم إقتراح تكوين "لجان شعبية" على أسس محلية، شبيه بالنموذج الليبى، حيث تم رفض "الأسلوب الحزبى والنظام الحزبي البرلمانى التعددى" علي أنه لايناسب أفريقيا والسودان.

إطلاق سراح الصادق المهدى ومحمد إبراهيم نقد(سكرتير عام الحزب الشيوعي السودانى) والسجناء السياسيين الآخرين بعد إعلان عفو عام أُعلن في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر المذكور آنفاً.

٢٠ ابريل: جريدة الوفد المصرية تورد خبراً حول محاولة إنقلابية وإعدام ٢٠ ضابطاً من القوات المسلحة بزعم إشتراكهم في المحاولة وقد نفى المسئولون السودانيون هذا لخبر.

مايو: الإطاحة بنظام الرئيس منجستو في اثيوبيا بواسطة العديد من منظمات حرب العصابات وتلا ذلك طرد القواعد السياسية والعسكرية للجيش الشعبى لتحرير السودان وعدة مئات من الآلوف من الاجئين السودانيين من اثيوبيا. لقد أيد النظام الأثيوبى الجيش الشعبى لتحرير السودان وربما كان حليفه الأجنبي الوحيد. لقد كانت المنظمات التى استولت على السلطة فى اثيوبيا وهى الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الاثيوبية (EPRDF) وجبهة التحرير الشعبية الأثيوبية (EPLF) وجبهة تحرير شعب التقراى (TPLF) كانت مدعومة من قبل الحكومة السودانية. وفى مايو كانت قد دمرت القواعد الأجنبية الرئيسية للحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد احتفل النظام بذلك فى الخرطوم بإعتباره إنتصاراً حاسماً ولاحقاً نقلت الحركة الشعبية رئاستها إلي الإستوائية.

يونيو- يوليو: تكثيف النشاط الديبلوماسي من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة العسكرية. أدت الأنشطة الديبلوماسية المكثفة من كلا الطرفين، منذ منتصف يونيو، إلى تفجير أمال جديدة من أجل مفاوضات السلام. قام هيرمان كوهين، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لأفريقيا، بدور الوسيط. كذلك تدخل رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس النيجيري بابنجيدا، كوسيط ولكن الحكومة السودانية إنسحبت في يوليو. وقد أطلق على مبادرة الرئيس النيجيري أبوجا ٢.

إطلاق سراح ١٣٠٠ سجين سياسي بعد تدمير سجن كوبر كجزء من مظاهرة عامة، عرضها التليفزيون السوداني. وفي ٢٦ يونيو قدمت حكومة السودان تقريراً للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان- جنيف رداً على إدعاءات الأمم المتحدة بحدوث إنتهاكات لحقوق الإنسان في السودان وقد إعتبرت اللجنة التقرير غير كافي.

٢٨ أغسطس: في بيان صدر في نيروبي ووقعه ثلاثة من ١٣ قائد ميداني للجيش الشعبي لتحرير السودان: رياك مشار ولام أكول وغردون كوانج، أعلنوا فيه إقالة العقيد جون قرنق من قيادة الجيش الشعبي وإن القادة الثلاثة قد سيطروا علي القيادة. وقد أتهم العقيد جون قرنق بكونه ديكتاتورياً و "ولورد حرب". ولدى المجموعة قاعدتها في الناصر وقد أصدرت بياناً حول سياساتها أهم نقاطه الآتية: إيقاف الحرب والبدء الفوري في مفاوضات من أجل إنفصال الجنوب وتطبيق الديمقراطية في حركة التحرر (الجيش الشعبي) والتأكيد الأكبر على جهود الإغاثة.

اكتوبر: توتر العلاقات مع صندوق النقد والعملة السودانية تُخفض بحوالي ٧٠٪ وإستقطاع دعم السلع الأساسية.

في نوفمبر وبرغم أن السودان لم يُبعد من صندوق النقد إلا أنه مايزال يُعتبر " غير متعاون". بالطبع الأسواق المالية العالمية مغلقة في وجه السودان بنهاية العام.

نوفمبر: القتال بين فصيل الناصر (مشار) وتوريت (قرنق) من الجيش الشعبي حول بور وكنجور أدت إلى موت العديد من المدنيين وتدفق واسع للاجئين بإتجاه الجنوب إلي الإستوائية. وتفيد تقارير المنظمات غير الحكومية بإن الهجوم هو هجوم مشترك من انانيا الثانية تدعمها الحكومة وفصيل الناصر ورجال قبائل النوير ضد مجموعة الدنيكا المنافسة في قرية العقيد جون قرنق.

وقد تم التوصل إلي خطة للسلام مكونة من أثنتا عشر نقطة في ١٨ ديسمبر بواسطة ممثلي الجانبين وقد كانت الإتفاقية نتيجة لوساطة المجلس الوطنى للكنائس بنيروبي.

ديسمبر: القتال في دارفور: تفجر القتال في دارفور بين القوات الحكومية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان يقودها عضو سابق في الجبهة القومية الإسلامية، حول جبل مرة. بعد خسائر فادحة فى الجانبين هُزمت قوات الحركة الشعبية التى يقودها داود بولاد وقد أُعتقل داود بولاد وعُرض فى التليفزيون السودانى.

١٣-١٥ ديسمبر: الرئيس الإيرانى رافسنجانى يزور السودان على رأس وفد مكون من ١٥٧ عضواً. وقد تم التوقيع على إتفاقية تعاون شملت دعم إيرانى فى مجال البترول وتبادل تجارى "وتدريب الكوادر الفنية" بواسطة موظفين إيرانيين. وفقاً لتقارير صحفية عربية وامريكية أن حوالى اثنين الف إيرانى من الحرس الثورى يدربون السودانيين المجندين فى معسكرات فى الصحراء. كذلك سوف تمول إيران شراء أسلحة صينية للسودان.

١٠ ديسمبر: افادت افريكا وتش أن حملة بدأتها الحكومة فى جبال النوبة بسبب تأييد النوبة للجيش الشعبى لتحرير السودان، ووصفت على أنها " حرب إستنزاف مستمرة" حيث أن السلطات السودانية تجهد إلى طرد القادة المحليين وشرائح المتعلمين من بين النوبة. وفى ٢٩ ديسمبر أُعلن ان الجهاد قد أعلن فى محافظة جنوب كردفان.

١٩٩٢

٣ فبراير: اعلن عبدالرحيم محمود حمدى وزير المالية عن إجراءات تقشف وإصلاحات إقتصادية شملت تخفيض قيمة العملة والخوصصة وتقليص دعم السلع وإجراءات أخرى. وتم تعويم الجنيه السودانى وقد خُفضت قيمته من واحد دولار يعادل ١٥ جنيه سودانى إلى واحد دولار =٩٠ جنيهاً فى منتصف فبراير. وقد شملت الخوصصة بيع الخطوط الجوية الوطنية والمواصلات السلكية واللاسلكية والبحرية والمجمعات الصناعية إلى مستثمرين محليين واجانب.

١٣ فبراير: تم تشكيل مجلس وطنى إنتقالى عينته الحكومة العسكرية واجتمع لأول مرة فى ٢٤ فبراير برئاسة محمد الأمين خليفة.

فبراير: بدأت القوات الحكومية هجوم فصل الجفاف ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان (فصيل توريت) وبدأ الهجوم من عدة مناطق فى الجنوب: من واو وملكال وجوبا بالإضافة لأعالى بحر الجبل فى إتجاه شامبى وأيضاً من قمبيلا- وقد سقطت مدنية بوشلا الحدودية في مارس. وأشارت التقارير إلى إشتراك قوات أثيوبية وإيرانية في الهجوم ولكن الحكومة السودانية نفت ذلك.

استولت القوات الحكومية علي العديد من مدن الجنوب فى هجوم فصل الجفاف، ففى ابريل استولت على: بور ويرول وبيبور ومنقلا وفى مايو: الليرى وكبويتا "اكبر معسكرات المتمردين فى بحر الغزال".

فى ٢٧ مايو بدأت جولة جديدة من المفاوضات بين الطرفين فى أبوجا ولكن هذه المرة بفصيلين من فصائل الحركة الشعبية. وقد انهارت بعد عدة أيام بسبب الخلاف حول موضوعات رئيسية مثل قوانين الشريعة والنظام السياسى للسودان الجديد وقد أُطلق على هذه الجولة أبوجا٢.

١٧ مايو: أعلن مجلس الوزراء عن عملة جديدة هى الدينار، والدينار يعادل ١٠ جنيهات وسوف يحل محل الجنيه السوداني تدريجياً.


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

ers Ltd., London.

Tvedt, T., 1986, Water and Politics: A History of the Jonglei Project in the Southern Sudan, Chr. Michelsens Institute, Bergen.

Wai, Dunstan, M.(ed.), 1973, the Problem of National Integration. Frank Cass and Co. Ltd, London.

Wieu, A.W.R., 1989, "Southern Sudan Institutional Suructure, Power and Inter-Governmental Relations Yesterday and Today", in M.K.N. Arou and B.Yongo Bure (eds.), 1989, North-South Relations in the Sudan since the Addis Ababa Agreement. Khartoum, Institute of African and Asian Studies, Sudan Library Series, 14.

Woodward, P., 1991, Sudan, 1898-1989. The Unstable State. Londonm Lester Crook Academic Publishing.

وثائق غير منشورة

*Al Fasher, 1989, Proceedings of Reconciliation Conference 1989. Al Fasher, Sudan.

*. Record of live debate on re-division organized by African Nationalist Front (ANF), in the University of Khartoum, March 1981.

*. Memorandum on re-division Addressed to concerned citizens of southern Sudan y ANF, 13th December 1981.

*. Letter of the Executive Committee of the Southern Students' Union (SUSS) in the United Kingdom and Ireland to President Nimeiri. London, 22nd, December 1981.

*. Manifesto of the candidates for Re-division in the National Elections of 1981. Equatoria Centeral Committee, 1981.

*. Seminar presentation by Lt. General Lagu to the Department of Political Science, University of Khartoum, September, 1981.

*. Address Speech by Lt. Lagu to the politbureau of the Sudanese Socialist Union (SSU). Khartoum, September 1981.

*. Lt. General Lagu, 1982, Decentralization: A necessity to the Southern Provinces of the Sudan.

*. The Re-division of the Southern Members of the 4th People's National Assembly. Omdurman, no date.

الصحف والدوريات:

القوات المسلحة
الحياة
الإتحاد الوطني
الشرق الأوسط
السودان الحديث

Horn of Africa Bulletin (HAB)
Indian Ocean Newsletter (ION)
SPLA/SPLM Update
Sudan Democratic Gazette
Sudan Information Bulletin
Sudan Monitor
Sudan Update (SU)
The African Post Newsletter
West Africa
The Independent
Africa Confidential (AC)

view, 156 March- April: 37-51.
Mills, R.L., 1977, Population and Manpower in Southern Sudan. Geneva, International Labour Organizationn.
NCR/CP 1975, Norwegian Church Relief/Sudan Programme, Progress Report 2, 1975. Juba, NCR.
Norwegian Church Relief, 1974a, Continuation and Expansion of Relief and Rehabilitation in the Southern Sudan. Preliminary report Prepared by the Norwegian Church Relief Survey Team. Part 2. Basic Principles and Detailed Outlines of Programme. Oslo, Norwegian Church Relief.
Norwegian Church Relief/Sudan Programme, 1974, Progress Report. Torrit/ISP.
Norwegian Church Aid/Sudan Programme, 1984, Agricultural Extension. Processing and Marketing Study. East Bank Equatoria. Final Report. Herst (England),Hunting Technical Services Limited.
Norwegian Church Aid/Sudan Programme, 1985, Annual Report., 1985.
Norwegian Church Aid/Sudan Programme, 1986, Economic Development. Potential Study. East Bank, Eastern Equatoria, Sudan. Equatoria, Sudan. Herst (England), Hunting Technical Services Limited.
Norwegian Church Aid/Sudan Programme, 1986b, Proposal for Norwegian Church Aid Sudan Programme 1987-90. February 1986, Torit.
Peace and Progress 1972-1973, 1973, A report of the provisional High Executive Council of the Southern Region of the southern Sudan marking the first anniversary of the Addis Ababa Agreement and the establishment of regional self-government in soutern Sudan, Regional Ministry of Information and Culture, Southern Region, Juba.
Peace and Progress 1972-1976-77, 1977, Regional Ministry of Information and Culture, Juba.
Peace and Progress, 1974, Regional Ministry of Information and Culture, Southern Region, Juba.
Pickering, A.K. and C.J. Davies, (undated), Decentralisation Policy and Practice in the Southern Sudan. The Case of the Western Area Council. The Inter Regional Training Project, Development Administration Group, University of Birmingham and UNDp project SUD/83/002.
Robertson, J., 1974, Transition in Africa. From Direct Rule to Independence. London, C. Hurst.
May, Roy, 1989, "Internal Dimensions of Warfare in Chad", Cambridge Anthropology, vol. 13, NO.2:17-27.
Mazrui, A.A., 1986, The Africans: A Tripel Heritage. BBC Publications.
Musa Al-Mubarak, 1964, Tarikh Dar Fur Alsiyasi A Political History of Dar Fur 1882-98), Khartoum University Press.
O'Fahey, R.S., 1980, State and Society in Dar Fur. C.Hurst, London.
Smith, M.G., 1969, " Some Developments in the Analytcal Framework of Pluralism", in Leo Kuper and M.G. Smith (eds.), 1969, Pluralism in Africa. Berkeley, University of California Press.
Smith Anthony D., 1986, " State-Making and Nation-Building", in J. Hall (ed.) 1986, States in History. Basil Blackwell Ltd.
Smock, David R. and Bentsi-Enchill (eds.), 1975, The Search for National Integration in Africa. The Free Press.
Sodhi, P.S., 1981, Financial Issues- A Perspective, in Inter- Regional Training Project, 1984, Selected Papers from Seminars Orgainzed During the Years 1981 to 1984. Edited and compiled by Project SuD/83/002, Juba.
Theobald, A., 1965, Ali Dinar, the Last Sultan of Dar Fur. London.
Thomas, Graham, 1990, Sudan 1950-1985: Death of a Dream. Darf Publish-

ganized during the years 1981 to 1984. Edited and compiled by· Project Sud/83/002, Juba.

International Bank for Reconstruction and development, International Development Association 1973, Report of a Special Mission on the Economic Development of Southern Sudan. Country Programme Deparment, Eastern Africa, No 119a-Su, Washington.

International Bank for Reconstruction and Development, 1981, Project Performance Audit Report. Sudan- Southern Region Agricultural Rehabilitation Project. (Credit 476-Su), Washington.

Isaiah Majok, 1982, "As I see it". Sudannow, April 1982.

Issawi, C., 1969, An Arab Philosophy of History. London.

Kameir,E.W., and Kursany, I., 1985, Corruption as the "Fifth" Factor of Production in the Sudan. The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Kuper, Leo and M.G. Smith (eds.), 1969, Pluralism in Africa. University of California Press, Berkely.

Khalid, Mansour, 1985 Nimeiri and the Revolution of Dis-May. KPI, London.

Khalid, Mansour, 1990, The Government They Deserve: The Role of the Elite in Sudan's Political Evolution. Kegan Paul International, London.

Khalid, M.,1985, Nemeiri and the Revolution of Dis-May, London, KPI.

Khamis, C., 1985 "Decentralisation Issues in Equatoria Region", Inter Regional training Project, 1985, Selected Papers from Seminars Organized during the the years 1981 to 1984, 170-174. Edited and compiled by Project SUD/83/002, Juba.

Lagu, J., 1978, Policy Statement Given by the President of the High Executive Council, H.E. Joseph Lagu, to the 2nd end (sic!) People's Regional Assembly, in Democratc Republic of the Sudan-Southern Region. Regional Government. Policy Statement March 1978, Juba, The Regional Ministry of Information & Culture.

Lagu, J., 1980, Decentralization. A Necessity for the Southern Provinces of the Sudan, Juba University.

Lt. General Lagu, 1982, " An interview", Middle East Magazine, No.91, May1982.

Lt. General Lagu, 1982, "An interview", Sudan Television, January 1982.

Lewis, W.A., 1965, Politics in West Africa. Allen and Unwin, London.

Lijphart, Arend, 1977, Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. Yale University Press.

Madison, B.B., 1984, The Addis Ababa Agreement on the Problem of Southern Sudan: A Study to Evaluate the Distribution of Benefits and Social Groups in the Southern Sudan and to Determine The impact of this Distribution on the Region's Political Stability. Ph.D., University of Denever.

Malik, J.R., 1981, "Issues of Local Finance in the southern Region", Seminar Paper, Seminar 1-3 December, 1981, in Inter-Regional Training· Project, 1984,Selected Papers from Seminars Organized during the years 1981 to 1984. Edited and compiled by Project SUD/83/002, Juba.

Malik, J.R., 1983, "Decentralization of Powers to the Councils", Seminar Paper presented 27 and 28 October, 1983, in Inter-Regional Training Progect, 1984, Selected Papersfrom Seminars organzed during the years 1981 to 1984, Edited and compiled by Project SUD/83/002, Juba.

Malwal, B., 1981, People & Power in the Sudan- The Struggle for National Stability. London, Ithaca Press.

Mamdani, M., 1986, "Peasants and Democracy in Africa", New Left Re-

National Intergration in the Sudan", in S. H. Hurreiz and E.A. Abdel Salam (eds.), 1989, Ethinicity, Conflict and National Integration in the Sudan. Khartoum University Press.

Haland, G., 1969" Economic Determinants in Ethnic Processes", in F. Barth (ed.), Ethnic Groups and Boundaries, 53-73.

Haland, G., 1972. "Nomadism as an Economic Career Among the Sedentaries of Sudan Savahah Belt", in: I. Cunnison & W.James, (eds.), Essays in Sudan Ethnography presented to Sir E. Evans Pritcahrd. Hurst, London.

Haland, G., 1991, "System of Agriculture in Western Sudan", in G.M. Craig (ed.), The Agriculture of the Sudan. Oxford University Press (pp. 230-251).

Harir, Sharif, 1987, "Politics of Numbers" : Mediatory Leadership and the Political Process among the Beri Zaghawa of the Sudan. Ph.D. Thesis, Department of Anthropology, University of Bergen.

Harir Sharif, 1981, Old- Timers and New- Comers: Politics and Ethnicity in a Sudanese Community. Bergen Studies in Social Anthropology, No 29.

Harir Sharif, 1986, The Politics of " Numbers": Mediatory Leadership and the Political Process among the Beri "Zaghawa" of the Sudan. Department of Anthropology, University of Bergen.

Harir Sharif, 1993, "Militarization of Conflict, Displacement and the Legitimacy of the State: A Case from Dar Fur- Western Sudan", in Terge Tvedt (ed.), 1993, Conflicts in the Horn of Africa: Human and Ecological Consequences of Warfare. EPOS, Uppsala.

Hassan, Y.F., 1967, The Arabs and the Sudan from the Seventh to the Early Sixteenth Century. Edinburgh.

Hassan, Y..F., (ed.), 1985, Sudan in Africa. Khartoum University Press.

Heper, M., 1987, the State and Public Bureaucracies. A Comparative Perspcitve. London, Greenwood Press.

Inter- Regional Training Project, 1983, Guidelines for Annual Budget and Monthly Financial Statements of the Area Councils. Compiled under the supervision of the UNDP/DTCD/PROJECT SUD/83/002. Juba. The Democractic Republic of the Sudan. Bahr el Ghazal Region, Equatoria Region, Upper Nile Region.

Holt, P.M., 1970, The Mahdist State in the Sudan 1881-1898. Oxford University Press.

Hurreiz, S.H., and E.A. Abdel Salam (eds.),1989, Ethnicity, and National Integration in the Sudan. 1989: 148-185.

Ibrahim, F.N., 1978, The Problem of Desertification in the Republic of the Sudan with Special Reference to Northern Dar Fur Province. Development Research and Studies Centre (DRSC) Monographs No.8, University of Khartoum.

Ibrahim, A.A., 1989, "Uneven Development and the Genesis of the Sudan Crisis", in El Tereifi (ed.), 1989, Decentralized Rule in the Sudan (in Arabic), PP.36-48, Khartoum University Press, Khartoum.

Ibrahim, A.A., 1985, "Regional Inequalities and Underdevelopment in Western Sudan". Unpublished Ph.D. Thesis, University of Sussex.

Ibrahim, F.N., 1984, Ecological Imbaance in the Republic of the Sudan with Reference to Desertification in Dar Fur. Druckhaus Bayreuth, Verlagsgesellschaft mbH.

Inter-Regional Training Project, 1984, Decentralisation. Tasks Ahead. Report on the Colloquiumium Held on 27 and 28 October 1983, the Council Room, University of Juba, UND/DTCD Project Sud/83/002, ODA project AMTP.

Inter-Regional Training Project, 1984, Selected Papers from Seminars Or-

Theme in Economic Anthropology. ASA Moograph 6, London, Tavistock.
Barth, F., 1988, Human Resources: Social and Cultural Features of Jebel Marra Project area. Bergen Studies in Social Anthropology, No. 42.
Bartton, M., 1989, "The Politics of NGO- Govenment Realtions in Africa". World Development, 17,4,569-87.
Barth, F. (ed.), 1969, Ethnic Groups and Boundaries: The Social Organization of Culture Difference. Universitets forlaget, Bergen.
Bell, H., 1989, " Languages and Ethnic Identity in the Sudan and the Soviet Union: A Comparative Study", in S.H. Hurreiz and E.A. Abdl Salam (eds.), 1989, Ethnicity, Conflict and National Integration in the Sudan. Khartoum University Press.
Beshir, M.O., 1968, The Southern Sudan; Background to Con flict. London.

Beshir, M.O., 1988 "Education and National Unity", in A. Al Tereifi(ed.), 1988, Studies in National Unity in the Sudan. Khartoum University Press (in Arabic)
Bior, Ajang, 1982, "Evolution of Local government in the Sudan", Seminar Paper, Seminar 4-8 October, 1982, in Inter Regonal training Project ,. 1984, Selected Papers from Seminars Organized durin the years 1981 to 1984: Edited and compiled by Project Sud/83/002, Juba.
Bob, Ali, 1990, "Islam, the State and Piolitics in the Sudan", in Northeast African Studies, Vol. 12, No. 2-3, 1990:201-219.
Bush,Ray and Kaballo,Sidig,1992,"the Sudan State: Continuity and Change", in the Journal of Modern African Studies, June 1992.
Corne, Patricia, 1986, " The Tribe and the State", in J. Hall (ed.), 1986, States in History. Basil Blackwell Ltd.
Connor, Walker, 1972, "Nation- Building or Nation- Destroying", in World Politics 24, no. 3.
Davidson, Basil, 1992, "The Black Man's Burden: Africa and the Curse of the Nation- State. Time Books.
Delaco, Samuel, 1980, "Regionalism, Decay and Civil Strife in Chad", the Journal of Modern African Studies, 18, 1, (pp. 23-56).
FR. Dellafiacoma (ed.), 1990 Stanislaw Payasama, Autobiography: How A Slave became a Minister. Khartoum.
Deng, F.M. and I.P.Giggord (eds.) 1987, The Search for Peace and Unity in the Sudan. Washington,Wilson Centre Press.
Deng Awur Wenying, 1982, "As I see it". Sudanow, 7(1) January 1982.
Doual, Tassoum- Lydie, 1991, "Chad: Civil War and De velopment Prospects", Voices from Africa, No. 3, March 1991:27-75.
El-Affendi, A., 1992, "Discovering Southern Sudan: Sudanese Dilemmas for Islam in Africa", in The African Post Newsletter, vol.1, No.4, June1992: 9-10.
El Mahdi, Saeed M.A., 1971, A Guide to Land Settlement and Registration. Khartoum.
Eprile, C., 1974, War and Peace in the Sudan, 1955-1972. London, Newton Abbot.
Evans-Pritchard, E.E., 1940, The Nuer. Clarendon Press,Oxford.
Finer, S., 1975, "State and Nation-Building in Europe", in C. Tilly (ed.), 1975, The Formation of Nation States in Western Europe. Princeton.
Gillo, A.L., R.V. Rafan and M. Lauya (eds.), 1984, Proceedings of the First Regional Conference on Health and Social Welfare in Equatoria Region. Southern Sudan. Juba, Directorate of Health and Social Welfare.
Gore, W.P., 1989, "Contemporary Issues in Ethnic Relations: Problems of

المراجع العامة

Abd Al-Rahim, M., 1985, Arabism Africanism and Self-Identification in the Sudan, in Y.F. Hassan (ed.) 1985, Sudan in Africa. Khartoum University Press.

Abdin, A., 1967, History of Arabic Culture in the Sudan. Beirut.

Aguda, Oluwadare, 1973, "Arabism and Pan-Arabism in Sudanese Politics", The Journal of Modern African Studies, 11,2, (pp. 177-200).s

Ahmed, A.M., and G.M. Sorbo (eds.), 1989, Management of the Crisis in the Sudan. Center for the Development Studies, University of Bergen.

Al Assam, Mukhtar (n.d.), Decentralization in the SudanMinistry of Culture and Information, Khartoum.

Alier, A., 1976, Peace and Development in the Southern Region. A Statement. The Democratic Republic of the Sudan, Ministry of Culture and Information, 1976.

Alier, Abel, 1990, Southern Sudan : Too Many Agreements Dishonoured. Ithaca Press, Exeter.

Al- Tereifi, Al-Agub Ahmed, 1986, "The Civil Service: Principles and Practice", in Muddathir Abd Al-Rahim, Raphael Badal, Adlan Hardallo and Peter Woodward (eds.), 1986, Sudan since Independence, London, Gower.

Al Tereifi, A.A., (ed.), 1988, Studies in N..tional Unity in the Sudan (in Arabic). Khartoum University Press.

Al Tereifi, A.A., (ed), 1989, Decenteralizaion in the Sudan: Present and Future (in Arabic). Khartoum University Press.

Arou, M.K.N., 1988, "Devolution: Decentralisation and the Division of the Southern Region into Three Regions in 1983", in M.K.N. Arou and B.Yongo-Bure,1988, North-South Relations in the Sudan since the Addis Ababa Agreement. Khartoum, Khartoum University Press.

Arou, M.K.N., and B. Yongo-Bure, 1988, North-South Realtions in the Sudan since The Addis Ababa Agreement. Khartoum., Khartoum University Press.

Asher, Michael, 1984, In the Search of the Forty Days Road. Longman Groups Ltd.

Avineri, S., 1976, "Political and Social Aspects of Israeli and Arab Nationalism", in E, Kamenka(ed.), 1976, Nationalism: The Nature and Evolution of an Idea. Edward Arnold, London.

Badal, R.K., 1983, Oil and Regional Sentiment in Southern Sudan, Discussion Paper No.80 Syracuse University, Dept. of Geography.

Badal, R.K., 1983, "The Role of the Commissioner Under the People's Local Government Act, 1981", in Inter- Regional Training Project, 1984, Selected Papers from Seminars Organized during the Years 1981 to 1984. Edited and compiled by Project SUD/83/002, Juba.

Badal, R.K.,1988, "The Addis Ababa Agreement Ten Years After", in M.K.N. Arou and B.Yongo-Bure, 1988, North South Relations in the Sudan since the Addis Ababa Agreement. Khartoum, Khartoum University Press.

Bakheit, G.M.A., 1968, " Political Authority and Conflict of loyalties in the Sudan", in Khartoum Magazine, No. 2, December 1968,(in Arabic).

Barth, F. (ed.), 1969, Ethnic Groups and Boundaries: The Social Organization of Culture Difference. Universitestsforlage, Oslo

Barth, F., 1984, "Problems in Conceptualizing Cultural Pluralism with Illustrations for Soharm Oman", in D Maybury- Lewis (ed.), 1984, The Prospects for Pural Societies. The American Ethnological Society.

Barth, F., 1967, "Economic Spheres in Dar Fur", in R. Firth (ed.), 1967,

اصدارات مركز الدراسات السودانية

١	ندوة التنوع الثقافي وبناء الدولة	تحرير: حيدر إبراهيم
٢	ندوة الديمقراطية في السودان	(جماعي)
٣	الجزيرة: قصة مشروع رحلة عمر	عمر الكارب
٤	الوزير المتمرد	مرتضي احمد إبراهيم
٥	أزمة الإسلام السياسي	حيدر ابراهيم علي
٦	السودان وعقد التنمية الضائع	مبارك علي عثمان
٧	السودان: المأزق الإقتصادي	(جماعي)
٨	الهوية السودانية	طه إبراهيم
٩	لاهوت التحرير	حيدر إبراهيم علي
١٠	الوحش الغريب (للأطفال)	حسّان علي أحمد
١١	عنهما والإكليل والإنتظار	صلاح الزين
١٢	مجلة كتابات سودانية	الأعداد (٦،٥،٤،٣،٢،١)
١٣	زراعة الجوع في السودان	تيسير محمد احمد علي
١٤	الصراع بين المهدي والعلماء	عبد الله علي إبراهيم
١٥	السودان: حوارات الهوية والوحدة الوطنية	عبد العزيز حسين الصاوي
١٦	السودان: البحث عن بديل	(وثائقي)
١٧	الزبير باشا	إعداد: خليفة عباس العبيد
١٨	السودان: مستقبل التنمية والسلام	عبد الغفار محمد احمد وسامية النقر
١٩	التقرير الإداري لحوادث الجنوب ١٩٥٥	وثيقة
٢٠	السودان: الفساد والإفقار تحت نظام الجبهة	تقرير
٢١	المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان	حيدر إبراهيم علي
٢٢	مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي	....
٢٣	بذرة الخلاص	فرانسيس دينق
٢٤	الرحالة الاجانب في السودان	نسيم مقار
٢٥	الفلاته والفلانيون في السودان	محمد احمد بدين
٢٦	شكرا يانيل «شعر»	خطاب حسن احمد
٢٧	منمنمات على جلباب سيد الساحل «شعر»	محمد عبدالخالق
٢٨	على عبداللطيف	يوشيكو كوريتا
٢٩	تاريخ الصحافة السودانية في نصف قرن «١٩٠٣ - ١٩٥٣»	محجوب محمد صالح
٣٠	التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية	حيدر ابراهيم على
٣١	جيلي عبدالرحمن ... شاعر الوقت في سياق آخر	حيدر ابراهيم على والياس فتح الرحمن
٣٢	علي الدرب ... مع الطيب صالح	طلحه جبريل

مركز الدراسات السودانية

THE SUDANESE STUDIES CENTRE

القاهرة - جمهورية مصر العربية - ٧ شارع معروف شقة ٥

تليفون / فاكس ٢٠٢-٥٧٨٧١٤٢ E-mail ssc@ africamail com